مجلة تصدر عن:

شركة المدى

للصحافة والإعلام

الناشر / المدير العام

مصطفى الحمارنة
mustafa@al-sijill.com

المستشار القانوني

جهاد الشريف

المدير الفني

سلطان إبراهيم عبد

العنوان

79 شارع وصفي التل (الغاردنز)
بناية دعسان - الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب. 4952
الرمز البريدي 11953
تلاع العلي، عمان

هاتف
00962 6 5536911
00962 6 5549797

فاكس
00962 6 5536991

البريد الالكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الالكتروني
www.al-sijill.com

أربعة أسابيع ص 6

أبرز أحداث آب/أغسطس 2009 مغطّاة بإيجاز وافٍ، ليتسنّى للقارئ الاطّلاع على بانوراما الشهر.

قارئ/كاتب ص 14

"وارد" مجلة السجل.

الصالونات السياسية: غياب الأفكار الأصيلة ص 22

الصالون السياسي في البلاد تحوّلَ إلى مجلس نميمة، في ظل غياب حقيقي لأيّ إنجاز حكومي. إبراهيم الموسى يستعرض تاريخ الصالونات والقواسم المشتركة بينها.

زيارة المغتربين صيفاً تحرك قطاعات اقتصادية راكدة ص 56

يشكل الربع الثالث من العام منحنى جديداً في النشاط الاقتصادي، مع عودة نحو 375 ألف مواطن لقضاء الصيف في البلاد. محمد علاونة يرصد تأثير هؤلاء في قطاعات اقتصادية مختلفة.

المدن الساحلية: خطر الاستيطان من جديد ص 64

تشكّل المدن الساحلية أو «المختلطة» عنواناً لمشاريع سيطرة يهودية. امطانس شحادة يتابع كيفية تعامُل الفلسطينيين مع هذه المشاريع.

الإصلاح الدستوري: يناوئونه ويناصرونه تبعاً لمصالحهم ص 18

ثمة ممانعة رسمية لدعوات تعديل الدستور وإصلاحه، مهما بلغت هذه الدعوات من الاعتدال، وحتى إن انطلقت من روحية الدستور نفسه. هذا ما يخلص إليه حسين أبو رمان.

مطاعيم ضرورية تغيب عن البرنامج الوطني لوزارة الصحة ص 32

بسبب عجز الميزانية، يغيب عدد من مطاعيم الأطفال عن البرنامج الوطني للتطعيم. مريم نصر تتساءل حول إمكانية توفير تلك المطاعيم التي تُباع في القطاع الخاص بأسعار مرتفعة.

مؤتمر «فتح»: التجديد الشبابي لم يقترن بمراجعة سياسية ص 62

انفضّ مؤتمر «فتح» الذي عُقد في بيت لحم، فيما ظلّت الأسئلة حول مستقبل الحركة التي كثيراً ما وُصفت بأنها هَرِمة. معن البياري يستقرئ مسيرة «فتح»، والخيارات المتاحة أمامها.

قانون عقوبات جماعي للجمعيات والهيئات ص 76

يصر ناشطون حقوقيون على الصمود أمام قانون يرون أنه لا يلبّي الحد الأدنى من المعايير الدولية. دلال سلامة تستعرض موقف المعارضين لقانون الجمعيات.

ملف العدد

ضحك الأردنيين يختفي وراء قناع متجهّم ص 35

الأردنيون يضحكون ولا يعترفون بضحكهم
أحمد أبو خليل ص 36

السياسي: «نقيف كلام» وليس ساخراً
عطاف الروضان ص 38

سخرية «مقبولة» نجت منها النساء
ليلى سليم ص 40

النكات السياسية تلعب على التناقضات
سعد حتر ص 41

بلدة المزار: النكتة نحو الداخل والخارج
أحمد أبو خليل ص 42

النكات الفئوية: عندنا ما عند الآخرين
دلال سلامة ص 44

صنّاع البسمة في وجه التجهُّم الوطني
هاشم غرايبة ص 46

المطبوعات الساخرة: مسيرة متعثّرة
نزيه أبو نضال ص 48

نكات الشباب: تفنيد نظرية «الكشرة»
ثمين الخيطان ص 50

السخرية تتحرّر من الورق
منصور المعلاّ ص 52

مساحة حرّة

مشروع قانون الجامعات وحدود التخاصية

طاهر كنعان، العضو السابق في مجلس التعليم العالي، يضع مقاربة لتحويل الجامعات الربحية إلى جامعات وطنية غير ربحية.

ص 16

شأن اقتصادي

فخ المديونية: مَن يقرع الجرس؟

خالد الوزني يدعو إلى عدم الوقوع في فخ سهولة الحصول على الديون الداخلية، كي لا تضيع مكاسب التصحيح الاقتصادي.

ص 54

أفق

أطروحات حول العلمنة والعلمانية والعلمانيين

بعد مناقشة الأبعاد التي ينطوي عليها مفهوم «العلمانية»، يخلص عزمي بشارة إلى أن العلمانية ليست هي اليسار.

ص 68

عين ثالثة

هل من سبيل لتحقيق العدالة لضحايا حرب غزة؟

دعوة يتبنّاها جو ستورك لدعم المقاضاة الدولية، اذا لم تلتزم إسرائيل وحماس بالتحقيق في انتهاكات ارتكبتها قوات الطرفين خلال حرب غزّة.

ص 72

الاحتجاز الإداري والقيد الأمني: انتهاكات باسم القانون

الصلاحيات الفضفاضة التي يمنحها قانون منع الجرائم للحكام الإداريين، والخروقات في تطبيق القانون، يناقشها محمد شما.

ص 78

شفيق الحوت: مسارٌ إنساني وأقدارُ قضية

يدور كتاب «بين الوطن والمنفى» حول إنسان أعطى حياته للقضية الفلسطينية. فيصل درّاج يقلّب صفحات الكتاب الذي يتسم أسلوبه بالنزاهة والتواضع وتجنّب الإساءة للآخرين.

ص 92

عبد الله أبو نوار: سجلّ حافل بالنجاح

كابتن المنتخب الوطني وأحد بناة الرياضة الأردنية، يفتح قلبه لمحمد فرواتي، في حديث عن المسيرة والذكريات.

ص 110

قمامة الميسورين تُباع على البسطات

على جنبات شارع يمتد من نهاية سوق الخضار إلى المقبرة، تتوزع عشرات البسطات، يتكالب المئاتُ للحصول عليها بأسعار رمزية. أسماء رجا زات سوق الخميس في البقعة وسجّلت انطباعاتها.

ص 116

اضطهاد المرأة: ظلم ترفضه كاتبات

يناقش فيصل درّاج ثلاث روايات تعالج وجوهاً من اضطهاد المرأة في مجتمع عربي، يحتمل صفات متعددة: مجتمع تقليدي، ذوري، تسلّطي، لا يرحّب بالإنسان الطليق رجلاً كان أو امرأة.

ص 88

الدراما الرمضانية: انحسار التاريخي لصالح المعاصر واستعانة بالنجوم

رغم التوقُّعات بتأثر الإنتاج الدرامي العربي بالأزمة المالية العالمية، إلا أن أكثر من 70 مسلسلاً تُعرض في رمضان. محمد جميل خضر يقرأ المشهد الدرامي، وأبرز ملامحه.

ص 96

وادي زرقاء ماعين: مشهد فردوسي

السير مع التيار أصعب من المشي عكسه. هذا ما خلصت إليه علا فرواتي التي ذهبت في رحلة إلى هناك.

ص 108

سهى شومان: تراسُلات الروح بين الذكرى والخيال

أم حنون، وست بيت راقية، بقلب مُحِبّ يتسع لمليار إنسان. هكذا يصف حسين نشوان الفنانة المبدعة سهى شومان.

ص 120

«العدل العليا» تلغي قراراً لمدير المخابرات

في سابقةٍ في تاريخ القضاء في البلاد، ألغت محكمة العدل العليا قراراً لمدير المخابرات العامة حـرم فيه مجنداً سابقاً مـن حقوقه التقاعدية.

القرار الذي كان قد أصدره مدير المخابرات العامة السابق محمد الذهبي، يقضي بحرمان فادي حمدان حمد اللّه الشاعر، من جميع حقوقه التقاعدية، وذلك عن الجرم المسند إليه، الاختلاس مكرراً 200 مرة.

الشاعر قدم قـرارَ طعن لدى محكمة العدل العليا، استند فيه إلى أن قرار مدير المخابرات مشوب بعيب مخالفة القانون، والخطأ في تطبيقه وتفعيله، ومشوب بعيب انعدام السبب القانوني والواقعي، ومشوب بعيب الانحراف باستخدام السلطة وإساءة استعمالها وفساد الاستدلال.

وقائع القضية أن المستدعي جُنّد في دائرة المخابرات في العام 1997 وطُرد من الخدمة في 2008 بعد 11 سنة و5 أشهر من الخدمة.

المدعي العام العسكري لدائرة المخابرات العامة أسند للشاعر، جرم الاختلاس مكرراً 200 مـرة، والإخـلال بالنظام والانضباط العسكري المتمثل بـالإسـاءة لسمعة المخابرات العامة والعاملين فيها. وقرر المدير العام الحكم عليه بالطرد من الخدمة وفق صلاحياته المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري.

محكمة العدل العيا استندت في إلغائها قرارَ مدير المخابرات، إلى نص المادة 33 من قانون التقاعد العسكري للعام 1959 وتعديلاته، إذ إن نص القانون يحرم الضباط والأفـراد من جميع حقوقهم التقاعدية إذا صدر بحقهم حكم من محكمة أردنية مختصة تقضي بالحبس عن جريمة الاختلاس أو السرقة و تزوير أوراق رسمية.

في حين أن القرار الصادر بحق المجند يقضي بطرده لا بحبسه.

وعليه، أصدرت محكمة العدل قراراً جاء فيه: «يكون القرار المطعون فيه قد صدر مخالفاً لأحكام القانون، وأن أسباب الطعن ترد عليه، مما يستوجب إلغاءه».

وترافعَ في القضية المحاميان فـارس أخو رشيدة وشاهر الزبيدي. ■

حريق «البخارية»: ترجيح تماسّ كهربائي.. وخسائر بالملايين

«سوق البخارية احترقت». كان هذا نص تعليق كتبه مواطن على موقع **عمون** الإلكتروني، صبيحة الثامن من آب/أغسطس، بعد ساعات معدودة من بدء الحريق في أقدم سوق شعبية في قلب وسط البلد في عمّان.

جـاء التعليق تعبيراً عـن مـرارة شعر بها الأردنيون، على بقعة احتضنت نشوء العاصمة في بدايات القرن الماضي، والمفارقة أن هذا التعليق كان على خبر اعتصام عمال الموانئ في العقبة.

تتضارب المعلومات حول سبب الحريق، مع ترجيح «تماس كهربائي» في أحـد محال بيع الألبسة الواقعة على الشارع الرئيس بمحاذاة سوق البلابسة، ومن ثم امتدت ألسنة النار إلى السوق.

محمود جمعة بيدس، صاحب أحـد المحال المحترقة، ردّ أسباب الحريق إلى قِـدَم شبكة التمديدات الكهربائية المهترئة والقائمة منذ 60 عاماً.

الحكومة بـدورهـا، شكلت لجنة برئاسة متصرف لواء قصبة عمّان خالد العرموطي، تضم في عضويتها مندوبين من الأمن العام والمختبر الجنائي والدفاع المدني وأمانة عمان الكبرى، للتحقيق في الحريق الـذي امتد إلـى سوقين قديمتين مجاورتَين لـ«البخارية»: فيلادلفيا، والبلابسة.

اللجنة قامت بجولات ميدانية للتأكد من سلامة أبنية المحال التجارية، وتوفير شروط السلامة العامة، وملاءمتها للعمل التجاري.

عدد المحال التي تضررت بحسب تصريحات رئيس اللجنة المحلية لمنطقة المدينة في أمانة عمّان الكبرى حسان الحراسيس: 28 محلاً و48 مستودعاً، تبيع ملابس وإكسسورات وعطوراً وأدوات مكياج وقرطاسية وأقمشة ولـوازم خياطين وفضيات ومواد أخرى، إضافة إلى تضرر 4 محلات خـارج الأسـواق الـثـلاث، وقُـدّر حجم الخسائر المادية التي تكبّدها التجار بما يزيد على 3 ملايين دينار.

أنقاض الحريق أُزيلت، وشارك في العملية مواطنون مع طواقم الأمانة، قبل أن يعود تجار سـوق البخارية إلـى مـزاولـة أعمالهم بصورة اعتيادية، بخاصة أن مباني السوق لم تتعرض لأذى كبير جرّاء الحريق.

وبادر أصحاب المحال المتضررة إلى تشكيل لجنة خاصة لمتابعة القضية، والسعي للحصول على تعويضات للمتضررين.

المحامي يحيى السعود قال لصحيفة **الدستور** إن اللجنة ستكثف اتصالاتها بعد استكمال التحقيقات الرسمية بمسببات الحريق وحصر الأضـرار، وبخاصة أن معظم تلك المحال غير مؤمَّنة، مما يرتب المزيد من الأعباء على التجار.

المحال المتضررة تكبدت خسائر باهظة، فمعظمها كان جهّزَ احتياجات السوق من لوازم المدارس والأعياد، وكانت مكتظة بالبضائع ما ساهم في ارتفاع قيمة الخسائر. وقدرت أجهزة الدفاع المدني حجم الأضرار التي لحقت بالسوق بنحو 10 ملايين دينار، فيما بلغت مساحة السوق في كل طابق من مجمع البخارية 350 متراً مربعاً، ونحو 200 متر مربع في كل طابق من مجمع البلابسة، و200 متر مربع في الطابق الأول من مجمع فيلادلفيا.

الحريق فتح الباب واسعاً للتساؤل حول أهمية التأمين على الممتلكات، في ضوء إحصائيات غير رسمية ذكرت أن هناك ما يتجاوز 3 مليارات دينار من الممتلكات غير المغطّاة تأمينياً في البلاد، ويعود ذلك بحسب الصحفي عصام قضماني إلى غياب «ثقافة التأمين»، فالتجار بحسب مقالة لقضماني، نُشرت في صحيفة **الرأي** يوم 9 آب/أغسطس، فوّتوا على أنفسهم فرصة تعويض خسائرهم في الحريق، بسبب «عدم رغبتهم في دفع تكاليف إضافية، وتجاهلهم لشروط محددة مطلوبة لتأمين بضاعتهم». ■

«سيداو»: الحكومة تصمد أمام مجلس الإفتاء

السجال الدائر منذ أشهر بين الحكومة وإسلاميين على خلفية اتفاقية «إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة» **سيداو**، شهد تصعيداً غير مسبوق، خلال آب/أغسطس 2009، عندما طالب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين همام سعيد الحكومة بالاستقالة، لأنها «لا تعبّر عن إرادة الشعب الأردني المسلم».

جاء موقفه بعد تصريحات أدلى بها وزير الدولة لشؤون الاتصال والإعلام نبيل الشريف، قال فيها إن الحكومة لا تنوي التراجع عن رفع تحفظها على الفقرة الرابعة من المادة 15 من الاتفاقية، التي تنص على منح الرجل والمرأة «الحقوق نفسها في ما يتعلق بالقانون المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم».

وردت تصريحات الشريف بعد إصدار فتوى من مجلس الإفتاء أكد فيها «مخالفة هذه الفقرة للشريعة الإسلامية»، وأن من شأن العمل بها أن «يلغي معنى الأسرة الذي حرصت عليه الشريعة الإسلامية»، وطالب المجلسُ الحكومةَ بالتراجع عن رفع التحفظ.

تصريحات الشريف أثارت ردود فعل عنيفة من إسلاميين استهجنوا تجاهل الحكومة لفتوى المجلس الذي أنشئ بدعم حكومي كي يكون «مرجعية عليا للفتوى في الأردن»، بحسب المحلل السياسي سميح المعايطة، في مقالة له في صحيفة **الغد**، في 11 آب/أغسطس الفائت.

لكن الشريف الذي قال إن الحكومة «تحترم كل الآراء حول الاتفاقية»، أكد أنها غير ملزَمة بالفتوى، وأن رفع التحفظ جاء استجابة لمطالبات نسائية استمرت طوال السنوات الماضية.

وكان الأردن وقّع الاتفاقية العام 1992، مع تحفّظه، إضافة إلى المادة 15، على المادتين 9 و16، إذ تدعو المادة 9 إلى منح المرأة حقوقاً مساوية للرجل في ما يتعلق بحقها في منح جنسيتها لأطفالها، في حين تنص المادة 16 على منح المرأة حقوق الرجل نفسها في جميع الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية وفي اختيار اسم الأسرة والمهنة. ولكن الأردن قام في شباط/فبراير من العام الجاري، برفع تحفظه عن المادة 15.

ردود الفعل العنيفة لم تمنع منظمات مجتمع مدني من الانتقال إلى الخطوة التالية، فقد طالبت المديرة التنفيذية لجمعية النساء العربيات ليلى الحمارنة الحكومةَ برفع التحفظ عن المادة 9 من الاتفاقية، وقالت خلال ندوة نظمتها جمعية سيدات وادي راجب، يوم 16 آب/أغسطس 2009، إن الهجوم على الاتفاقية، ومحاولة تشويهها «يهدف إلى إبقاء التمييز، وتعطيل مسيرة التقدم الاجتماعي». ■

3 جرائم شرف في آب/أغسطس

ثلاث جرائم شرف جديدة هي الحصيلة الدموية لشهر آب/أغسطس 2009، وكان تموز/يوليو شهد ثلاث جرائم أيضاً، ليرتفع الرقم إلى 17 جريمة شرف منذ بدء العام الجاري، وما زال هناك أربعة أشهر على نهاية العام، ما يثير الخشية من زيادة العدد

الجريمة الأولى حدثت في جبل النصر في عمّان، يوم 10 آب/أغسطس، عندما أقدم شخص على قتل ابنة شقيقه، 16 عاماً، التي كانت تعرضت إلى اغتصاب من قِبَل شخصين موقوفَين حالياً في سجن الجويدة.

العم دخل إلى حجرة الفتاة في منزل أهلها، حيث أجهز عليها بتسعة عيارات نارية في أماكن متفرقة من جسدها، قبل أن يسلّم نفسه إلى المركز الأمني، قائلاً إنه «طهّر شرف العائلة».

الجريمة الثانية وقعت في مادبا، عندما أقدم شاب يوم 12 آب/أغسطس، على إطلاق النار على رأس شقيقته، 24 عاماً، فأرداها قتيلة، لهروبها من المنزل وزواجها من شاب رفضته العائلة حين تقدم لخطبتها.

الفتاة التي كانت حاملاً عندما قُتلت، كانت هربت من منزلها قبل عامين، واحتمت بأحد شيوخ العشائر، الذي اصطحبها إلى المحافظ، حيث تم عقد قرانها على الشاب.

الجريمة حدثت في حفل زفاف شقيق لها، دعيت إليه المرأة مع زوجها، وفي نهاية الحفل فاجأها أحد أشقائها بإطلاق أربعة عيارات نارية على رأسها، وتم اعتقاله بتهمة القتل العمد، واعتقال شقيقين آخرين بتهمة «التدخل في القتل».

أما الجريمة الثالثة فقد شهدها غور الصافي، عندما أقدم شاب يوم 15 آب/أغسطس، على طعن شقيقته، 17 عاماً، في أماكن متفرقة من جسدها، ثم حاول جزّ عنقها. ■

«تفسير القوانين» يقرر خلوّ أسئلة النواب من طلب أسماء

قرّر الديوان الخاص بتفسير القوانين أن السؤال الذي يوجهه النائب إلى رئيس الوزراء أو أحد الوزراء، لا يجوز أن يتضمن «أي طلب أو ذكر لأسماء الأشخاص على الإطلاق، وألاّ يمس السؤال الشؤون الخاصة بهم».

جاء ذلك بناء على طلب رئيس مجلس النواب تفسيرَ الفقرة ج من المادة 115 من النظام الداخلي لمجلس النواب، التي تحدد مواصفات الأسئلة النيابية التي هي جزء من الأدوات الرقابية التي يمارسها النواب على الأداء الحكومي.

قد تنجح «فتوى» الديوان الخاص بتفسير القوانين، في تقييد حرية النواب في توجيه الأسئلة للحكومة، أو «تهرّب» رئيس الوزراء أو أحد الوزراء من الرد على أسئلة قد تكون محرجة، من مثل الطلب الذي تقدم به النائب صالح الزعبي حول أسماء الحكام الإداريين وتاريخ تعيينهم، لكن هذا سيؤدي إلى تحويل هذه الأسئلة إلى استجوابات وربما إلى طرح ثقة، حينما لا يقتنع النائب بالرد الحكومي. فالنواب ليسوا بحاجة إلى الأسئلة من أجل شخصنة الأمور، لأنهم «يشخصنونها بالطول والعرض» تحت القبة، وهو ما يقابله الوزراء وحتى رئيس الوزراء في معظم الأحيان بـ«التطنيش».

الطلب النيابي المشار إليه إلى ديوان تفسير القوانين، يثير تعليقاً وتساؤلاً:

أما التعليق فهو أن الفقرة ج المشار إليها تنص على أن السؤال «يجب أن يخلو من ذكر أسماء الأشخاص أو المسّ بشؤونهم الخاصة»، ولم يرد في الفقرة أنه يجب عدم السؤال عن أسماء أشخاص قد تكون لهم صلة برغبة النائب «في التحقيق من حصول واقعة وصل علمها إليه»، وهو ما يسمح به النظام الداخلي للمجلس.

أما التساؤل؛ فهو يتعلق بما إذا كان من صلاحية مجلس النواب أن يطلب هذا التفسير إذا لم يكن قد صدر به قرار من مجلس النواب بأكثرية الحاضرين، علماً أن حق المجلس بطلب تفسير أحكام الدستور يستلزم صدور قرار بالأغلبية المطلقة (أكثر من نصف الأعضاء). ■

مشروع قانون لمكافحة مهننة التسول

تعكف وزارة التنمية الاجتماعية على صياغة مسودة مشروع قانون لمكافحة التسول رُفعت إلى اللجان المختصة لدراستها، في وقت تجاوز فيه عدد المتسولين الذين تم ضبطهم منذ بداية العام 2008 نحو 880 متسولاً.

وتقود الوزارة حملة مكثفة لمكافحة التسول بعد أن أصبحت ظاهرة مؤرقة، تشوه الصورة السياحية للبلاد، وتفرز آفات اجتماعية سلبية.

«التنمية» أعدت مؤخراً دراسة، بدت نتائجها مفاجئة، إذ كشفت أن الامتهان، وليس الحاجة المادية، من أبرز أسباب التسول.

وبينت الدراسة أن 75 في المئة من المتسولين هم مكرّرون، أي ممتهنون للتسول، نصفهم يعدّون التسول جزءاً من ثقافتهم التقليدية التي لا ترى في التسول عيباً. أما نسبة 25 في المئة المتبقية فهم نتاج بيئات فقيرة جاذبة للتسول.

ورصدت الدراسة أماكن تواجد هؤلاء، ليتبين أنهم يقصدون أحياء عمان الغربية، الأماكن الترويحية والسياحية، الإشارات الضوئية، المستشفيات الخاصة، مجمعات السفريات والمساجد.

الوزارة ترى أن صياغة مشروع القانون ستستغرق نحو عام، رغم أنه عُرض سابقاً على مجلس الوزراء، لكن ضرورة وضع دراسة مستفيضة من اللجان المختصة الفرعية، وتغيير قوانين مثل تلك المتعلقة بالأحداث والعقوبات، تستدعي هذه المدة.

اللجان المختصة في دراسة مشروع القانون الجديد، تضم ممثلين عن وزارات الداخلية والعدل والتنمية الاجتماعية، ومديرية الأمن العام، والمركز الوطني لحقوق الإنسان.

كما عمدت الوزارة لتنفيذ حملة إعلامية خاصة بمكافحة التسول لشهر رمضان، تتضمن رسوماً كاريكاتورية في الصحف اليومية، ومطبوعات أخرى، إضافة إلى الرسائل القصيرة sms، وسلسلة من الحلقات التلفزيونية بقالب فكاهي عبر التلفزيون الأردني.

وستستهدف الوزارة أماكن انتشار المتسولين، إضافة إلى متابعة عمل هيئات خيرية، مثل صندوق الزكاة، لضبط المتسولين الذين قد يلجأون للاستفادة من المعونات بغير وجه حق.

كانت «التنمية» كشفت العام 2008 عن وجود عصابات منظمة للتسول يديرها «زعيم»، ويوزع العمل بين أعضائها من أطفال ونساء على الإشارات المرورية والمساجد والأسواق، وفي نهاية اليوم يقاسمهم الأموال في مقابل حمايتهم وتوكيل محامين لهم في حال القبض عليهم.

كما تم القبض على عجوز سبعيني يقيم في مغارة قريبة من الساحة الهاشمية وسط العاصمة عمّان، إذ كشفت التحقيقات أنه «أب لستة أطفال يمتهنون التسول، يشتري بحصادهم اليومي المشروبات الكحولية، ويعتدي عليهم جنسياً، مهدداً إياهم بالقتل في حال عصى أحدهم أوامره».

وتفيد معلومات الوزارة أنه تم إلقاء القبض على عجوزَين أكثر من خمسين مرة، وعوقبا بالغرامة والسجن، إلا أنهما عاودا التسول.

وبحسب مركز استقبال المتسولين التابع لوزارة التنمية الاجتماعية، فقد وُجد مع أحد المتسولين العام الماضي لدى احتجازه دفترَ حساب بنكي بقيمة 70 ألف دولار، ووُجد في جيب متسول آخر كفيف عشرة آلاف دولار، بينما كان متسول آخر يمتلك محلاً تجارياً بقيمة 45 ألف دولار و3 باصات خصوصية صغيرة. ■

حملة مقاطعة اللحوم تُثير سخط القصّابين

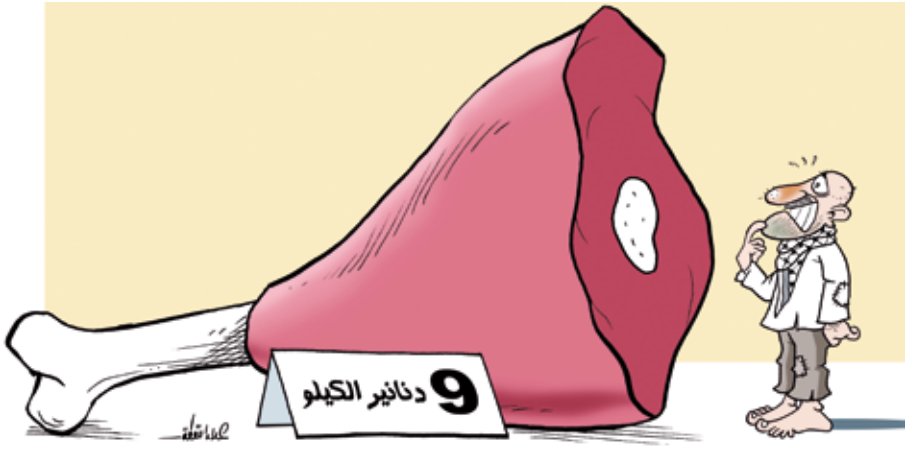

اتخذت حملة لمقاطعة اللحوم تبنّتها جمعية حماية المستهلك منحنى مختلفاً، على خلاف دعوات في سنوات سابقة وجهتها الجمعية لشرائح المجتمع كافة، بالوقوف ضدّ ما رأت أنه احتكارٌ لسلع أساسية من جانب عدد من التجار.

الحملة التي أطلقتها الجمعية في 13 آب/أغسطس 2009 واستمرت لمدة أسبوع، جرت تغطيتُها صحفياً في وسائل الإعلام المختلفة، ولقيت دعماً واضحاً من كتّاب وإعلاميين ناقشوها في مقالاتهم وتابعوا مجرياتها، بعد أن سجلت أسعار اللحوم البلدية والمستوردة زيادات بنسب راوحت بين 20 و30 في المئة.

وتصدرت أنباء المقاطعة الصفحات الأولى في الصحف اليومية كافة، تبعها إجراء استطلاعات ورصد آراء خبراء اقتصاديين واجتماعيين، حول جدواها.

في اليوم الثالث من الحملة، أعلن أمين سر لجنة حماية المستهلك عبد الفتاح الكيلاني، أن شريحة كبرى استجابت للمقاطعة، ما أدى إلى تراجع مبيعات قصّابين في القرى والمحافظات وشرق عمّان وبعض المناطق الراقية في غرب عمّان التي سجلت انخفاضاً في مبيعات اللحوم الحمراء بنسبة بلغت نحو 10 في المئة. وأكد الكيلاني أن مبيعات مسلخ عمّان تراجعت خلال ثلاثة أيام من الحملة بنحو 20 في المئة، كما تراجع عدد الذبائح منذ بداية العام الجاري مقارنة بالعام 2008 بنسبة 30 في المئة.

النقابات المهنية أصدرت بياناً تؤيد فيه حملة المقاطعة، ورأت في هذه الخطوة «الأسلوب الأمثل الذي يمكّن المستهلكين من الدفاع عن حقوقهم». وناشدت النقابات المواطنين كافة للتجاوب مع الحملة، وترسيخ ثقافة المقاطعة للسلع التي ترتفع أسعارها بشكل غير مبرر ونتيجة الاحتكار.

وخلصت دراسة ميدانية نفذتها كوادر جمعية حماية المستهلك في مناطق شرق عمّان، إلى أن مبيعات اللحوم الحمراء في 9 ملاحم هناك تأثرت بنسبة 23 في المئة، و6 ملاحم بنسبة 20 في المئة، و7 ملاحم بنسبة 15 في المئة، و4 ملاحم بنسبة 10 في المئة.

ووفقاً لتقارير صحفية، فإن كثيراً من المواطنين في المحافظات المختلفة، وبخاصة في معان، أكدوا أنهم مقاطعون لشراء اللحوم قسرياً، كونهم غير قادرين على شرائها بالأسعار الحالية.

من جهتهم، عبّر قصّابون في منطقة صويلح، عن سخطهم واستيائهم من الحملة، وتوعّدوا بالردّ عليها، مؤكدين عدم جدواها، كون أضرارها أكثر من منافعها، في إشارة منهم إلى أنهم هم أيضاً مواطنون، وأن مصالحهم تضررت. ■

تقليص عددهم: 150 وجيهاً لكل محافظة

بناء على توجيهات من وزير الداخلية نايف القاضي، بدأ الحكام الإداريون استصدار كشوف بأسماء الوجهاء المحليين وحصرهم.

الكتاب الذي وجهه القاضي للحكام الإداريين أُرفق بنموذج خاص بكل وجيه، يتضمن الاسم الكامل والرقم الوطني ورقم الهاتف والشهادة العلمية والدور الاجتماعي الذي يقوم به هذا الوجيه.

يجيء هذا الإجراء في إطار سعي «الداخلية» إلى إنشاء قاعدة بيانات حول قادة المجتمعات المحلية، للاستعانة بهم ضمن مشروع اللامركزية. لكنه أدى إلى موجة احتجاجات، طالت العديد من المحافظات، إذ تضم كل محافظة مئات الأشخاص المسجّلين كوجهاء، يتلقّون رقاع الدعوة في المناسبات العامة.

مهمة تسجيل الوجهاء المحليين أُسندت إلى الحكام الإداريين، وبدأ العمل بها في 22 تموز/يوليو 2009، ومن المقرر الانتهاء منه أواخر آب/أغسطس.

الآلية الجديدة التي تتبعها وزارة الداخلية في تسجيل أسماء الوجهاء، أدت إلى تقليص كشوفات الوجهاء المحليين، إذ تم تسجيل 30 اسماً لوجهاء محليين في لواء الهاشمية في الزرقاء مثلاً، بعد أن كان اللواء يضم أكثر من 150 اسماً تحت مسمى «وجهاء».

وتم تقليص عدد الوجهاء في المحافظات كافة، من ما يقارب 600 وجيه في كل محافظة، إلى نحو 150 وجيهاً فقط، مما يسهّل التعامل معهم، وإشراكهم في الخطط والأفكار التي تعتزم «الداخلية» والدوائر الرسمية القيام بها في المحافظات. ■

اعتصام دامٍ والحكومة تتهم «الخارج»

مرة أخرى، تحضر قوات الدرك بصورة ملحوظة على الساحة مثيرةً الجدل حول ما وُصف بأنه استخدام مفرط للقوة، وذلك عندما قامت بفضّ اعتصام سلمي نفّذه ما يقدَّر بألفَي عامل من عمال الموانئ في العقبة، الأمر الذي أسفر عن إصابات عديدة، كان أخطرها إصابة العامل عاهد علاونة، 25 عاماً، بكسر في الجمجمة، دخل على إثره في غيبوبة مدة أحد عشر يوماً.

ما حدث لهذا العامل أثار سخطاً كبيراً، بخاصة أنه سقط من مركبة تابعة لقوات الدرك، بعد اعتقاله مع آخرين، قبل أن يُنقل في طائرة عسكرية يوم 30 تموز/يوليو 2009 إلى المدينة الطبية في عمّان مصاباً بجروح خطيرة. وقالت الرواية الرسمية إنه ألقى بنفسه من المركبة محاولاً الهرب، في حين ذكر شهود عيان كانوا معه أنه تعرض للضرب بهراوة على رأسه، مما أفقده الوعي، قام بعدها أفراد الدرك بإلقائه من المركبة وهي تسير.

الاعتصام كان بدأه العمال يوم 27 تموز/يوليو، متقدمين بمجموعة مطالب، من أبرزها الحصول على بدل سكن عادل، وبدل خطورة عمل، وصرف الحد الأدنى من الأجور بأثر رجعي ابتداء من بداية العام الجاري. وهو الثاني، إذ سبقه اعتصام آخر بدأه العمال يوم 27 حزيران/يونيو، وأنهوه بعد ثلاثة أيام، بعد وعود من الحكومة بدراسة مطالبهم.

محافظ العقبة زيد زريقات برّر استخدام القوة بأن الاعتصام لم يكن قانونياً، كونه قد جرى دون ترخيص مسبق، واتهم في اجتماع عقدته لجنة التحقق النيابية في مجلس النواب يوم 12 آب/أغسطس الفائت «جهات خارجية»، لم يسمّها، بالوقوف خلفه.

وهو أمر كان وزير الداخلية نايف القاضي أشار إليه. ففي مؤتمر صحفي عقده يوم 10 آب/أغسطس، حمل القاضي على «منظمات خارجية تعمل في مجال حقوق الإنسان»، قال إنها و«بدعوى الحرص على الحياة المدنية في الأردن»، وزّعت «صُرَراً» من المال على أشخاص في الداخل، مقابل كتابة تقارير لجهات خارجية تتعلق بحقوق الإنسان في الأردن.

لكن رئيس لجنة عمال المياومة محمد السنيد أكد في تصريح لـ«**السجل**»، أن الاعتصام جاء عقب خرق الحكومة اتفاقاً بينها وبين العمال يقضي بإيقاف صرف تعويضات السكن لكبار الموظفين حتى إيجاد آلية صرف عادلة لجميع العمال.

السنيد الذي قال إن الاعتصام «عُلّق ولم ينته»، أشار إلى إن العمال سيواصلون العمل من أجل الحصول على بدل عادل للسكن، بخاصة وأن مبلغ 1500 دينار، التي صرفتها الحكومة لهم، مقابل 20 ألف دينار صُرفت لكبار الموظفين، لا تكفي في ظل ارتفاع كبير في إيجارات المساكن، إذ يبلغ إيجار شقة مساحتها 80 متراً في حي شعبي، 150 ديناراً. ■

حلقة نقاشية لـ«النقابة»: برنامج غير محدد واستثناء لصحف

وسط مقاطعة من صحف رئيسية، ومواقع إخبارية، عقدت نقابة الصحفيين يوم 16 آب/أغسطس 2009، حلقة نقاشية بعنوان «الصحافة الأردنية، تحديات ومسؤولية وطنية».

الجلسة جاءت ردةَ فعل على خطاب ألقاه الملك عبدالله الثاني مؤخراً انتقد فيه بشدة الطريقة التي تعاطت بها وسائل الإعلام المحلية مع ما أثير حول مسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، قاطعتها صحيفتا **الدستور** و**العرب اليوم**، إضافة إلى موقع **عمون** الإخباري، بسبب تحفظات على برنامج وُصف بأنه يفتقر إلى «مواضيع محددة»، وتمّ فيه استثناء صحف يومية من تقديم أوراق عمل، وذلك بحسب تصريحات أدلى بها إلى وكالة **بترا**، رئيس تحرير **الدستور** محمد حسن التل، الذي أشار إلى قصر مدة البرنامج الذي لا يتناسب مع ثقل المهمة، إذ «لا يمكنك معالجة الوضع الصحفي في الأردن في ثلاث ساعات فقط».

وكان الملك ألقى يوم 4 آب/أغسطس، أثناء اجتماعه بالقيادة العامة للقوات المسلحة، خطاباً وُصف بـ«الحاد»، حمّلَ فيه على أشخاص في الداخل «يسيئون إلى الوحدة الوطنية»، وذلك في إشارة إلى مقالات صحفية روّجت أن مؤامرةً لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يتم التحضير لها، ما أشعل حالة من التراشق بمقالات صحفية وتعليقات غاضبة في المواقع الإخبارية بين أردنيين وأردنيين من أصل فلسطيني، ما دفع وزير الدولة لشؤون الاتصال والإعلام نبيل الشريف، إلى وصف ما يحدث بأنه «حالة فلتان غير مقبولة»، وذلك في محاضرة ألقاها في منتدى السلط الثقافي، يوم 13 آب/أغسطس.

تلك الجلسة سبقها اجتماع طارئ لمجلس النقابة لمناقشة الخطاب، وأسفر عن بيان شديد النبرة أثار هو نفسه ردودَ أفعال غاضبة من صحفيين، فالبيان الذي وصفته الكاتبة رنا الصباغ بـ«بيان الفزعة»، وذلك في مقالة لها في صحيفة **العرب اليوم**، 16 آب/أغسطس، حمل على «فئة لا يتجاوز عددها أصابع اليد» ممن خرجت على «الثوابت الوطنية والأخلاقية»، وهددها بأن مجلس النقابة سيطبق في حقها «النظام الداخلي للنقابة (لمن هم أعضاء في النقابة)، والملاحقة في المحاكم بتهم انتحال الصفة (لمن هم خارجها)». البيان الذي استخدم في رأي الصباغ عبارات «تصدر عادة عن جهاز أمني»، عابه افتقاره إلى «الوضوح والدقة والصراحة». ■

إسلاميو «الوسط»: انشقاقات وانسحابات بالجملة

محمد القضاة

طفت صراعات دارت في أروقة حزب الوسط الإسلامي، على سطح المشهد الإعلامي، بعد نحو ثماني سنوات من انطلاقة الحزب الذي سعى إلى تشكيل تيار وسطي إسلامي.

الخلافات والاستقالات الأخيرة، ليست محطة التعثُّر الأولى في مسيرة الحزب، فقد سبقتها استقالات لمجموعة من الشخصيات، وانسحابات هادئة بعيداً عن الإعلام، لكن المحصلة تشير إلى أن هذا الحزب فقدَ الكثير من عناصر وجوده وحضوره.

فقد استقال سبعة من أعضاء المكتب السياسي الذي يضم 11 عضواً، وهم: محمد القضاة، بسام أبو النصر، هيثم العمايرة، هايل داود، محمد الخطيب، عبد اللّه الرقاد ومروان الفاعوري.

موجة الاستقالات الأخيرة، جاءت بعد أقل من أسبوع على انتخاب أعضاء المكتب السياسي، إثر تصريحات للأمين العام الأسبق للحزب فايز الربيع، قال فيها إن «بعض أعضاء مجلس الشورى لا يعرفون شيئاً عن الحزب، وإنه ليس بمقدورهم كتابة ثلاثة أسطر عن الحزب، ولم يشاركوا في أيٍّ من نشاطاته».

وأشار الربيع في تصريحاته تلك، إلى فوز الأمين العام الحالي للحزب من خلال «شلّة»، أو «أصحاب الوصايا والهيمنة»، بحسب تعبيره، قاصداً أعضاء منتدى الوسطية للفكر وللثقافة.

من جهته، قال أمين عام الحزب محمد القضاة لـ«**السجل**»، إن «كل عمل يقوم به أيّ حزب من الأحزاب لا يمكن أن يكون كاملاً»، مضيفاً أن «فكرة الحزب إسلامية، ومرجعيته الإسلام».

وقلّل القضاة من أهمية الاستقالات التي تعرّض لها الحزب، بدليل «أنه ما زال قائماً» بحسب تعبيره، لافتاً في الوقت نفسه إلى «تقصير» بعض الأعضاء، وتراجعٍ «بسيط» في أداء الحزب.

استهدف الحزبُ عند تأسيسه بناءَ مشروع سياسي إسلامي، في خطٍّ مواز لمشروع الإخوان المسلمين، وتبلورت فكرتُه بعد تسجيل مآخذ وملاحظات على عمل الإخوان وحزب جبهة العمل الإسلامي، وكان الطموح بناء حزب وسطي يمارس العمل السياسي الإسلامي من دون تبعات العمل الدعوي المباشر. ■

النشاش خبيرة الجودة عضواً في لجنة دولية

اختيرت هيام النشاش، عضو هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية / كلية الأميرة عالية الجامعية، عضواً تمثل دول غربي آسيا في لجنة الأمم المتحدة لخبراء الإدارة العامة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تتألف اللجنة من 24 عضواً يجتمعون سنوياً في مقر اللجنة في نيويورك، ابتداء من مطلع العام 2010 لمدة أربعة أعوام.

ترشيح النشاش، 48 عاماً، أم لخمسة أبناء، جاء من الأمم المتحدة، نظراً لأهلية النشاش «الشخصية والعلمية» وفق ما ذكرت لـ«**السجل**»، ولمساهماتها ومشاركاتها في مؤتمرات وفعاليات ذات طابع تنموي، إضافة إلى آلية توزيع المناطق الجغرافية التي أدت دوراً في هذا الاختيار الذي أقرّه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

النشاش متخصصة في مجال الجودة، ولها جهود بارزة على الصعيد الدولي في مجال بحث ومناقشة ومقارنة نماذج الجودة والتميز الأوروبية والأميركية ومقارنتها مع النظم العربية، وهي تدرّس هذا التخصص في البرامج التدريبية لتأهيل القيادات والموظفين لتبنّي نماذج الجودة في عمليات الإدارة المؤسسية.

عملت النشاش في مجال الجودة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وعلى المستويين العربي والمحلي، وهي مستشارة في اللجنة التوجيهية لشبكة المبدعين في تطوير الإدارة العامة على مستوى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمنطقة الأوروومتوسطية، وخبيرة في مجال الإدارة العامة والحكمانية مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وعضوة في الشبكة العالمية للمبدعين في معهد **إش** / جامعة **هارفارد**.

تقول النشاش في اتصال هاتفي مع «**السجل**» إنها قدمت دراسة إلى الاتحاد الأوروبي حول الحكمانية في التعليم العالي، عُدَّت أفضل دراسة في العالم العربي، ما دفع إلى اختيارها ضمن 24 خبيراً في لجنة خبراء الإدارة العامة.

النشاش عبّرت عن شعورها بالفخر والاعتزاز بهذا «الإنجاز الفردي» على حد تعبيرها، دون أن تنكر الدعم المتواصل الذي قدمه زوجها زهير الكايد «المستشار الإداري الدولي في مجال الجودة»، في هذا السياق. وترى أن «هذا الاختيار منحَ الفرصة الكاملة للمرأة في تحديد ملامح السياسة وصنع القرار والمشاركة في تحمل المسؤولية».

تقول النشاش إن هذه الخطوة من شأنها الإسهام في دعم البرامج التنموية المحلية، وتقديم المشورة التوجيهية للبرامج ذات العلاقة بحاجات الدولة التي تعنى بتطوير القطاع العام في البلاد، ورفع مستوى المعيشة، واحترام الحريات وحقوق الإنسان والقضايا الصحية والتعاون الثقافي والتعليمي والتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

وتلفت إلى أن اللجنة التي اختيرت عضواً فيها مسؤولة عن دعم عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن تعزيز وتطوير الإدارة العامة، والحكم في ما بين الدول الأعضاء، في إطار الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وتقديم الاقتراحات للمجلس حول القضايا الرئيسة الراهنة في مجال الإدارة العامة، وتقييم قائمة المرشحين النهائية الخاصة بجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، واختيار الفائزين.

نالت النشاش درجة الدكتوراه في جامعة عمان للدراسات العليا عن أطروحة بعنوان «إدارة تربوية/ ضمان الجودة في التعليم العالي»، وعلى درجة الماجستير في الإدارة التربوية من الجامعة الأردنية، وعلى درجة البكالوريوس في الأدب الإنجليزي من جامعة اليرموك. ■

جرى تسريبه من داخل الجماعة: تقرير سياسي للإخوان يثير سجالاً

تقريرٌ سياسي خاص بجماعة الإخوان المسلمين نشره موقع **عمون** الإلكتروني يوم 23 آب/أغسطس 2009، واتهم الأردن بأنه «ما زال منخرطاً في المشروع الأميركي الصهيوني الذي يقضي بتصفية القضية الفلسطينية»، أثار سجالاً عنيفاً في الساحة السياسية. فقد تبادلت قيادات إخوانية الاتهامات على خلفية التسريب، في حين قال مصدر في موقع **عمون** لـ«**السجل**» إنه حصل و«بجهده» على النسخة من مصدَرَين داخل الجماعة، مضيفاً أن التقرير قُدمّ إلى اجتماع في مجلس الشورى، وذلك قبل تعميمه على كوادر الجماعة.

كما وُجهت انتقادات إلى مضمون التقرير، إذ صيغ بنبرة وصفها الكاتب الصحفي فهد الخيطان في مقالة له في صحيفة **العرب اليوم**، 24 آب/أغسطس، بأنها «اتسمت بالحدة والانفعال، وقد تضع الحركة الإسلامية في أزمة مفتوحة مع مؤسسة الحكم والدولة» التي يقول خيطان إنها «مستاءة من مضمونه».

كان التقرير ذكر أن الأردن، وفقاً لمشروع أميركي صهيوني يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، سيتحمل النصيب الأكبر من تبعات هذه التصفية والمتمثلة في «استيعاب أكبر عدد من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين عن طريق التوطين الأبدي المصحوب بشطب حق العودة».

وحذّر التقرير من مخطط صهيوني يستهدف «الهيمنة على مؤسسة صنع القرار» و«تفكيك الدولة الأردنية» و«إثارة النزاعات الأهلية» و«تهميش مؤسسة الجيش».

رئيس مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين عبد اللطيف عربيات، نفى وجود أزمة داخل الجماعة على خلفية التسريب، وقال إن تحقيقاً سيُشكّل «لمعرفة الذي قام بتسريب ورقة داخلية إلى الخارج».

عربيات نفى أيضاً أن يكون ما ورد في التقرير معبّراً عن رأي الجماعة، وقال في تصريحات له: «ما يصدر رسمياً عن الجماعة هو ما ينبغي اعتماده».

لكن قيادياً في الجماعة لم يفصح عن اسمه قال لصحيفة **الغد** إن «التقرير أُقِرّ من المكتب التنفيذي للجماعة وقُدِّم إلى جلسة الشورى باسم المكتب التنفيذي»، مضيفاً أن «على المراقب العام للإخوان والمكتب التنفيذي، إن كانوا أهلاً للمسؤولية، أن يتحملوا مسؤوليته».

بحسب الكاتب الصحفي محمد أبو رمان، فإن التقرير كشف «التناقضات في خطابات الإخوان بين الداخل والخارج». أبو رمان انتقد في مقالة له في صحيفة **الغد**، 25 آب/أغسطس، تبنّي تيار الصقور في حديثه مع كوادر الجماعة «لغة مغايرة تماماً لما تتبناه الجماعة من خطاب سياسي معلن يؤمن بالديمقراطية والثوابت الوطنية»، ما يعكس «الفجوة التي تفصل خطابات الجماعة الداخلية عن اللغة السياسية المعتمدة والمقبولة للجماعة». ■

رحيل قامتين في الكفاح الوطني الفلسطيني

◄ سمير غوشة ◄ شفيق الحوت

في رحيل شفيق الحوت وسمير غوشة، يغلق العمل السياسي الفلسطيني صفحة أخرى من صفحاته، ويودّع وجهين معروفين أعطيا حياتيهما للقضية الوطنية، منذ أن بدأت واعدة في منتصف ستينيات القرن الماضي، إلى أن انتهت إلى ما انتهت إليه. ورغم فروق كثيرة في مسار الراحلين، إلا أنهما عملا معاً في منظمة التحرير، وأخلصا لها مدة طويلة.

جاء شفيق من أفق يساري، فتحه على الثقافة والسياسة، وجعل منه صوتاً فاعلاً، فأصبح ممثّلاً لمنظمة التحرير في بيروت، وأوفدته المنظمة إلى مناطق عديدة في العالم ليتحدث باسمها. ولعل مذكراته الشخصية، التي نشرها قبل سنوات ثلاث، تعطي صورة عن مناضل يجمع بين الجرأة والتواضع والكفاءة والصدق والنقد والتمسك بالهوية الوطنية. ابتعد عن المنظمة بعد اتفاقية أوسلو، مؤثراً تكامل الأخلاق وسلامة الروح، نائياً بنفسه عن سياسةٍ «تُقزِّم الأهداف» وتخلط بين الدروب المختلطة، التي لا تفضي إلى شيء.

وقع سمير غوشة على خيار قريب من الراحلَيْن جورج حبش ووديع حداد، اللذين تركا «مهنة الطبيب» جانباً، واندفعا إلى «كفاح قومي» عدّاه كفاحاً من أجل فلسطين. بدأ قومياً، في زمن احتفى بالقومية، وبقي على موقفه، وإن كان الزمن قد فصل بين الكلمات والمعنى. وكان عليه، مثلما كان على مجايليه الوطنيين، أن ينتقل من الجامعة إلى حركة القوميين العرب، وأن يدخل إلى التنظيمات وانقساماتها، منتهياً «أميناً عاماً لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني»، وعضواً في قيادة «منظمة التحرير». وإذا كان الحوت قد وضع النقد قبل «الوحدة الوطنية»، فقد ارتضى سمير غوشة بـ«الوحدة» دون إضافة، وبقي مخلصاً لموقفه وموقعه في زمن ياسر عرفات وبعد رحيله.

وسواء تقاطعَ مسار الراحلين في مواقع عدة أو في قليل منها، فقد كَتبا صفحتين واضحتين لا تمكن قراءة الكفاح الوطني الفلسطيني من دونهما. ■

وداعاً يا صلاح

صلاح حزين من البشر الذين تحتفظ الذاكرة بصورتهم طويلاً. فهو الإنسان أنيق الروح، المؤمن بقيم أخلاقية لا يجوز العبث بها، وهو المثقف الذي أدرك مبكراً أن للمثقف دوراً نقدياً لا ينبغي التخلّي عنه، سواء استضاف الزمن الثقافة، أو ترك لها حيزاً فقيراً في العراء. وهو الإنسان المسؤول الذي يقدّر معنى الزمن والنظام والتضامن، ويستنفر طاقته لانتزاع مكان نظيف في هذه الحياة. كان كما أراد أن يكون: «كادحاً في الثقافة»، بلغةٍ من غير هذا الزمن، وكادحاً خارج الثقافة، لأنه اعتمد على ذاته وروحه الخصيبة.

انتمى صلاح مثل كثيرين، دون أن يكون مثل غيره تماماً، إلى زمن وحّد بين الثقافة والسياسة، وزرع في النفوس رغبة السير إلى مثال أعلى، ينصر الأخلاق والمعرفة معاً. لعل هذا الانتماء هو الذي دفع بهذا الرجل، الطويل في قامته وكبريائه، إلى «فتنة الكتب»، فقرأ واجتهد في القراءة وترجم وساجل وقبل ورفض، ملتزماً بأخلاق الثقافة، ومبتعداً عن الحسبان الفقير. أتاح له هذا الانتماء، الذي جدّد ذاته وجدّدته الأيام، معرفة واسعة، تعالج السياسة بمقولات نقدية، وتقارب الأدب بمنظور لا تبسيط فيه، وتتأمل البشر وتميّز بين الخطأ والصواب. هذا السلوك الأنيق، الذي لم تفقره الأيام، خلق له صداقات واسعة في بلده وخارجه، وأعطاه الاحترام الواسع بين فئات البشر المختلفة.

ورغم تواتر الأيام، وتحوّلات مأساوية أعادت خلق كثير من المثقفين، بقي صلاح حزين، صاحب الوجه الأليف والابتسامة المضيافة، كما أراد أن يكون، مثقفاً عقلانياً يعترف بالعقل وباستعماله بشكل عقلاني، ومثقفاً ديمقراطياً يدرك أن الرأي الوحيد يقود إلى الخراب. ما كانه في أيام الشباب حافظ عليه وهو يدخل إلى شيخوخة غير عادلة، وما كانه في أيام الرضا تمسك به حين عاندته الحياة.

إنْ كان للبطولة معنى، فقد كان العزيز صلاح بطلاً في حياته اليومية، يواظب على العمل مواجهاً المرض، ويتصرّف بأيامه ولا يدع الأيام تتصرف به. وكان، في الحالين، يوزع، هادئاً، الأمل والمحبة على الجميع.

في رحيل صلاح حزين، يخسر العاملون في «**السجل**» قلماً موهوباً وفكراً فاعلاً، ويخسرونه أولاً إنساناً كريماً، لا تغادر صورته الذاكرة بسهولة. ■

فيصل دراج

حتى لا تعصف رياح النسيان بمسيرة نبيه إرشيدات الوطنية

نحزن حين نفقد سنديانة وطنية في وزن نبيه إرشيدات، ويتعاظم الحزن ونحن نخشى على مسيرته الوطنية أن تعصف بها رياح النسيان، فلا تصل إلى الأجيال اللاحقة. نبيه إرشيدات يصلح أن يكون نموذجاً لجيل تلك المرحلة التي كان فيها الأردن وسائر بلاد المشرق العربي ساحة لعربدة جيوش الاحتلال البريطاني والفرنسي الداعمة لمخطط تهويد فلسطين، فهذا الشاب ابن الباشا كان بإمكانه أن يعيش حياة مرفهة، وأن يشغل المنصب الذي يريد، كغيره من أبناء الباشوات، لكنه نأى بنفسه عن هذه ا لحياة لينحاز إلى خيار المواجهة والمقاومة والتصدي مباشرة للمستعمرين الإنجليز والفرنسيين وللصهاينة، ولم تثنه حياة النفي القاسية التي عاشها منذ نعومة أظفاره عن هذا الخيار.

مسيرة نبيه إرشيدات ملحمة نضال من المعيب أن الأجيال المتأخرة تجهلها تماماً، مثلما من المعيب أن الجيل الذي عاصرها يكاد ينساها، فهل ينهض محبُّوه بواجب نشرها في كتاب تقرأ فيه الأجيال قصة نضال جيل نبيه إرشيدات وأقرانه، ذلك الذي حقق للأردنيين حلمَ تحرّر أردنهم العزيز من نفوذ الإنجليز بطرد رمزه الضابط البريطاني جون غلوب من قيادة الجيش العربي الأردني، ومن فوق الأرض الأردنية الطاهرة في منتصف الخمسينيات. ■

زياد أبو غنيمة

الانسحاب من «المستنقع» العراقي

لم يكن قرار الخروج الأميركي من المدن العراقية محض صدفة أو كرماً أميركياً، بل هو نتيجة حتمية لضغط ضربات المقاومة العراقية المتتالية، وما تكبدته قوات الاحتلال من نزيف مالي وبشري لم يكن بالوسع تحمُّل تبعاته.

ورغم أن أميركا تضغط لإبقاء قواتها من خلال المعاهدة الأمنية التي ضمنت لها نفوذاً وتواجداً شرعياً يُبقي على ماء وجهها المراق؛ إلا أن المقاومة تعي أن هذه المعاهدة تعني احتلالاً عسكرياً بشكل ما، لأنها تجيز عودة قوات الاحتلال إلى العراق إذا دعت الحاجة، ثم إن القوات الأميركية المتبقية في العراق على شكل قواعد تضم مئات الآلاف من الجنود لا يمكن أن تقدّم إلا رؤية متشائمة لمستقبل العراق.

وحدها الولايات المتحدة تتحمل الفشل بكامل امتداده الذي لا يمكنها التنصّل منه، حتى لو خرجت وتركت العراقيين يداوون جراحاتهم الكثيرة، الناجمة أصلاً عن الغزو، فقد كان قرار الغزو من الأخطاء التاريخية الفادحة، إن لم يكن أهمها وأخطرها في تاريخ الولايات المتحدة على الإطلاق، فقد ترك ما لطّخ سمعتها كزعيمة متحضّرة قادت العالم إلى الألفية الثالثة بكل ما رافق ذلك من أحداث جسام.

الخراب الشامل الذي استباح العراق، جرّ صراعاً سياسياً وتطاحناً حزبياً ومحاصصة طائفية، ورافقه فشل أمني وسياسي. فالاحتلال لم يرحم الإنسان العراقي، ولا الأرض ولا التاريخ. وقد قضى على الرموز السياسية في البلاد، واغتال العلماء، ونهب الموارد، ودمّرَ الدولة والإرث الحضاري، واستباح التاريخ، وأعاد العراق عقوداً إلى الوراء، بعدما اشتعلت الفتن الطائفية والمذهبية خدمةً للاحتلال.

التعهّد الأوبامي تمسّكَ بسياسة «انسحاب الجيش الأميركي، وترك العراق لأهله ليقرروا مصيره»، وابتدأ ذلك بنقل المهمة إلى القوات العراقية في المدن، تمهيداً للانسحاب النهائي في العام 2011 الذي يضمن سيادة العراقي على أرضه.

لا يستهدف أوباما من مصادقته على إبرام معاهدة الانسحاب، أكثر من الوفاء بوعوده الانتخابية، ويبدو أنه لا يريد تحقيق انتصار كما أراد بوش الابن، بخاصة بعد ثبوت فشل السياسة الأميركية وتعثّرها في العراق. ■

عمار الجنيدي

والدا الزميل علاء اللقطة في ذمة اللّه

لم يجد فنان الكاريكاتير علاء اللقطة، وسيلةً للتعبير عن حزنه وقد فقد والدَيه تباعاً بفارق ساعتين، سوى تخليد وصيتهما له بريشته.

اللقطة الذي يعمل في «**السّجل**» من مقر إقامته في القاهرة، توفيت والدته فوزية اللقطة عوض (مواليد الفالوجة، 1926) صبيحة الثاني عشر من آب/أغسطس. وفيما كان فريق «**السّجل**» يواسي الزميل ويشاطره الأحزان هاتفياً وإلكترونياً، جاء الخبر المفجع التالي برحيل والده عبد المجيد موسى اللقطة (مواليد الفالوجة، 1924) بعد ساعتين من الخبر الأول.

«**السّجل**» تشاطر الزميل المبدع أحزانَه، وتنشر النص التعبيري لوصية والدَيه كما أرسله لنا. ■

تطوّر نوعي

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين، أن أتقدم لكم بأسمى آيات التهنئة والتبريك على إصدار مجلة «**السّجل**» بحلّة جديدة وقشيبة حافلة بالموضوعات المنوعة، إذ حققت تطوراً نوعياً في طرحها للموضوعات المحلية والعربية بخاصة وأنها عالجت واقعنا الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بأسلوب متطور ورشيق، وقد قرأنا العدد الثاني بكل إمعان واستفاضة، بما تضمنه من موضوعات وطنية وقومية في هذه المرحلة التي يشهد فيها العالم العربي تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية. يمكن أن تؤسس هذه المجلة لانفتاح سياسي وتغيّر في علاقة الإعلام العربي بالمجتمع، بخاصة، وأن المجلة تتمتع بحرية واستقلالية وبمهنية تفوق الإعلام التقليدي، فضلاً عن الأثر الكبير الذي تتركه هذه المجلة الرائدة في نشر وتعميم القيم المرتبطة بالمجتمع المدني والثقافة، وبخاصة حرية الرأي والرأي الآخر وحرية الاختلاف والحوار وغيرها ونشر المعلومات وتوفيرها والمساهمة في عملية التنمية في عصر المعلومات. كلنا ثقة في أن تسهم هذه المجلة في تشخيص واقع الإعلام العربي من جهة، والتصورات الغربية من جهة أخرى، لمواجهة التحديات الراهنة التي تحدق بأمتنا.

أهنئكم على هذا الإنجاز الكبير، متمنياً لكم التوفيق والنجاح ودوام العطاء لخدمة وطننا وقضايانا الوطنية والقومية. ■

عبداللّه القاق
أمين عام اتحاد الكُتّاب والأدباء الأردنيين

اتصل الآن على هواتف الاذاعة

06 477 55 36
06 477 55 34

079 9292 920
077 9999 366

أو أرسل رسالة قصيرة الى الارقام التالية:
zain 95050
Orange, Umniah, Express 96666

إذاعة هوا عمّان تتلقى ملاحظاتكم بما يخص عمل أمانة عمّان الكبرى، حيث تقوم وحدة الشكاوي المتنقلة بالكشف الفوري ومتابعة الشكوى على الهواء مباشرة، الى أن يتم حلها ضمن البرنامج الصباحي اليومي

« عمّان هذا الصباح»

مع الاعلامي أحمد فهيم
من الساعة ٧:٣٠ - ٩:٣٠ صباحاً

هوا عمان
إذاعة أمانة عمان الكبرى 105.9 FM
كلمتنا كلمة

أمانة عمّان الكبرى

فاكس 06 474 68 22
hawaamman@ammancity.gov.jo

الأفكار المبدعة لا تقتصر على الكتّاب المحترفين. هذه الأفكار قد يطرحها مواطنون عاديّون؛ خبراء، مهنيون، سياسيون، موظفون، أو رجال دولة لديهم ما يقولونه. مع كل عددٍ من «السجل»، هناك قضية جديدة يطرحها ضيفٌ جديد على هذه المساحة الحرة.

مشروع قانون الجامعات وحدود التخاصية

طاهر حمدي كنعان*

يستجيب مشروع قانون جديد للجامعات لاستحقاق الإصلاح الوفيّ لمقولة «الإنسان أغلى ما نملك». لكن ما يعيب هذا المشروع استمرار السماح بالجامعات الربحية.

حين فُتح الباب أوائل التسعينيات لإنشاء جامعات يمتلكها مستثمرون، عُدَّ ذلك فتحاً عظيماً لمصلحة الأعداد الكبيرة من خريجي التوجيهي الذين لم تعد الجامعات الرسمية تتسع لهم. واعتمد الترويجُ لهذا «الفتح» الالتباسَ اللغوي بين «الجامعة الخاصة» بمعنى «الأهلية» غير الحكومية، و«الجامعة الخاصة» بمعنى شركة خدمات ربحية، وبدعوى أن أفضل الجامعات في العالم هي الجامعات الخاصة. والحال أن الجامعات المتميزة في العالم ليس من بينها جامعة تدرّ ربحاً لمستثمر. فكل «ربح» تحققه هذه الجامعات من دخلها من الرسوم الدراسية وعوائد الوقفيات المتبرَّع بها، بما يفيض عن التكاليف الجارية لإدارتها، يُعاد استثماره فيها نحو خدمات تربوية أفضل جودة، كما هي في جامعات **كامبردج** و**أكسفورد** و**السوربون** ومدرسة **لندن** للاقتصاد ومعهد **ماساسوستش** للتكنولوجيا.. إلخ.

السؤال: لماذا تكاد قائمة الجامعات القائدة والممتازة في العالم تقتصر على الجامعات الخاصة غير الربحية، ولا تشمل أيّاً من الجامعات الخاصة الربحية؟ الجواب هو في الفهم الدقيق لدور عوامل السوق (العرض والطلب وآلية السعر) في تحديد كفاءة إنتاج أيٍّ من السلع والخدمات.

إن فعالية عوامل السوق في تحقيق الجودة في إنتاج سلعةٍ ما مشروطةٌ بأن تكون هذه السلعة «سلعةً خاصة»، بمعنى أن إنتاجها مطلوب من مستهلكين خواصّ جاهزين بالقدرة الشرائية لدفع ثمنها؛ مقارنةً بـ«السلعة العامة» التي يكون الطلب عليها طلباً مجتمعياً غير فردي يلبي حاجة المجتمع ككل بأحجام ونوعيات لا يمكن حفز إنتاجها من خلال القدرة الشرائية لأيّ فرد أو مجموعة، ولا يمكن الركون إلى عوامل السوق لتلبية الطلب المجتمعي عليها بالكمّيات والنوعيات المرغوبة، كما هي الحال في ما يخص «خدمات» مثل: الأمن العام، الدفاع، التنظيم الحضري، نظافة المدن، إسالة الماء، الصرف الصحي، وغيرها من البنيات الأساسية والمرافق العامة، ومنها التعليم والتدريب والتعليم العالي.

«السلعة» التي تمثلها الخدمات الجامعية هي «سلعةٌ عامة» مطلوبة للمجتمع بأحجام ونوعيات لا يمكن لعوامل السوق أن تحفز الاستثمار الفردي على إنتاجها. صحيح، هنالك جانب من تلك السلعة العامة يمكن أن يحرّك الطلب السوقي ويتقاضى منه ثمن إنتاجها، وهو «الشهادة» الجامعية التي توثّق تحصيل الطالب لمعارفَ ومهاراتٍ معينة. لهذه الشهادة قيمة سوقية، كونها مطلوبة من الأفراد الطالبين فرصاً للعمل. بهذا المعنى يُمكن لمستثمر ما أن يؤسس «جامعة» تقدم هذا المستوى من «السلعة الخاصة» في صورة «شهادة» بأن حاملها يمتلك كذا وكذا من المعارف والمهارات كونه اجتاز الامتحانات التي تجريها الجامعة نفسها. لكن ليس في تلك «الشهادة» ما يضمن النضج الشخصي لحاملها وسعة قدراته الفكرية وأفقه الثقافي وحوافز الاطلاع والمرونة والمنهجية في حل المشاكل، والمناقب الأخلاقية للمواطنة الصالحة، وجميعها ما لا تُنتجه حصص التدريس، وإنما ينتجه «الحرم الجامعي» وأساتذة يُعَدّ كلٌ منهم قدوة بمناقبه المسلكية الشخصية، وإيمانه بالفكر الحر والحوار، وإنتاجيته في البحث العلمي أو الإبداع الأدبي.

ليس ثمة طريقة لتحويل المنافع أو العوائد التي يُنتجها «الحرم الجامعي» و«القدوة العلمية» إلى سلعة خاصة ذات ثمن محدد يدفعه الراغب ويوفره الزاهد. وبديهي أن قدرة الحرم الجامعي على توفير خدماته «العامة» تتناسب طردياً مع حجم الموارد المالية التي تُستثمر فيها. ولا يمكن تصور حالة يمكن فيها لجامعة ما أن تطلب من طلبتها رسوماً تغطي تكاليف مثل تلك الخدمات فوق الحد الأدنى لاجتياز امتحانات المساقات الجامعية المطلوبة لمنح «الشهادة الجامعية».

أما في حالة الجامعة «الأهلية» غير الربحية، فإن كل ما يفيض عن تكاليف مساقات التدريس المرتبطة مباشرة بالشهادة، يُستثمر في بناء قدرات «الحرم الجامعي» على إنتاج الأداء الجيّد لخدماته العامة.

من الصعب تصوُّر جامعة تكفي الرسومُ التي تتقاضاها لتغطية تكلفة خدماتها المباشرة كسلعة خاصة، وخدماتها غير المباشرة كسلعة عامة، ثم تحقق مع ذلك ربحاً مُجْزياً للمستثمرين. لذلك فإن الاستمرار في إنشاء جامعات ربحية تَعِدُ المساهمين بعوائد مجزية، يعني أن يصبح حافز الربح محفوراً في صميم الثقافة الإدارية والمالية للجامعة، وتخصيص جميع ما يمكن توفيره من الحد الأدنى لتكلفة «السلعة الخاصة» الجامعية ليضاف إلى أرباح المساهمين بدلاً من إعادة استثماره في إنتاج «الخدمات العامة» للجامعة.

وفي ظل الشحّ اللاحق بـ«الوقف الخيري» للخدمات الاجتماعية، وإلى أن يتسع أفق الوقف الديني ليشملها، يصعب الاستغناء عن مدخرات القطاع الخاص لتمويل التعليم العالي. لكن ما يتعين الاستغناء عنه هو المدخرات التي تُستقطب من خلال حافز المخاطرة، والاعتماد بصورة حصرية على المدخرات التي تتوسط البنوك لإقراضها أو يقرضها المدخرون مباشرة، من خلال سندات تكفلها الحكومة أو تكفلها المؤسسات الراغبة بالعمل الخيري. هذه المقاربة تفتح الباب على مصراعيه لتحويل الجامعات الربحية إلى جامعات وطنية غير ربحية، وتحويل حقوق المساهمين فيها إلى ديون على هذه الجامعات في صورة سندات ذات عائد ثابت وبفائدة عادلة. ■

*** عضو سابق في مجلس التعليم العالي**

النافذة الهاتفية المجانية 0800 22 025
800,000
حمايتنا لأكثر من 800,000 مؤمن عليه
هو إنجاز... وطموحنا حماية الجميع
المؤسسة العامة
للضمان الإجتماعي
Social Security Corporation
ضمان... مستقبلك
www.ssc.gov.jo

روحية الدستور تجيز تعديله

الإصلاح الدستوري: يناوئونه ويناصرونه تبعاً لمصالحهم

...الاصلاح الدستوري
يا حسنين..عندك واحد شاي بالنعنع وصلحه

يواجه موضوع الإصلاح الدستوري نوعاً من التخندق بين اتجاهين، أحدهما تيار في الحرس القديم يناهض فكرة إجراء أي تعديل دستوري. يبرر أحد أقطاب هذه التيار من الأعيان طلبَ عدم نشر اسمه، أن فتح باب التعديل للدستور يمثل «قفزة في المجهول، والبلد لا تحتمل ذلك». هذا الموقف المحافظ، يهوّل في الأمر للمحافظة على الوضع القائم. أما أصحاب وجهة النظر الأخرى، فهم أكاديميون وسياسيون وحقوقيون، يتطلعون إلى إصلاح دستوري واقعي، يكفل استئناف مسيرة الإصلاح السياسي، لكن هذا التيار الذي يبدو عريضاً، يفتقد للتأثير، إذ لا نفوذ قوياً له في مواقع اتخاذ القرار.

حسين أبو رمّان

لم تبدِ الحكومات المتعاقبة استعداداً للإسهام في بناء الديمقراطية بعد أن امتصت مفاعيل «هبّة» نيسان/إبريل 1989، وتراجعت عن مناخ الانفراج السياسي بدءاً من العام 1993.

الحكومات «تغوّلت» على السلطتين التشريعية والقضائية، وعلى المجتمع بأسره، ووجدت في أكثر من دزّينتين من التعديلات اللاديمقراطية على الدستور، عوناً لها في ذلك. هذا ما يفسّر عدم مغادرة الإصلاح السياسي المربعَ الأول.

تحقيق خطوات متقدمة في هذا المجال يتوقف على المدى الذي يمكن فيه تنقيح الدستور بأفق ديمقراطي. لهذا تُلحَظ ممانعة رسمية لدعوات تعديل الدستور مهما بلغت من الاعتدال، وحتى إن كانت تنطلق من روحية الدستور نفسه، وتتطلّع إلى التوازن النسبي الذي اتسم به هذا الدستور قبل أن يصبح مسرحاً لتعديلات شتى.

الدستور الأردني الصادر العام 1952 في عهد الملك الراحل طلال، يعدّ من الدساتير «الجيدة» وفقاً لاجتهادات مختلفة، وهو «يُصنّف ضمن الدساتير التقدمية التي تؤسس لديمقراطية فعّالة»، بحسب ما وصفته الأجندة الوطنية 2006-2015. لكن كثيرين يجهلون حقيقة أن هذا الدستور تعرّض في الفترة 1954-1984 إلى تعديلات أخلّت بتوازن العلاقة بين سلطات الدولة فيه، وسمحت بتغوّل السلطة التنفيذية على ما سواها.

الدستور، رغم سموّه على سائر تشريعات الدولة، تشريعٌ قابل للتعديل أيضاً، وفق أحكام يشتمل عليها.

المادة الدستورية 126، تشترط لتعديل الدستور «أن تجيزه أكثرية الثلثين من أعضاء كل من مجلسَي الأعيان والنواب»، علاوة على أن أيّ تعديل «لا يُعتبر نافذ المفعول ما لم يصدّق عليه الملك». هذا يوضح أن أيّ تعديل دستوري يحتاج إلى توافق وطني واسع، وإلى مباركة الملك له.

تُقدَّم المقترحات لتعديل الدستور، إما من خلال القناة الحكومية إلى مجلس الأمة، أو بمبادرة من عشرة أو أكثر من الأعيان أو النواب، فإذا وافق المجلس الذي ينتمون إليه على اقتراحهم بعد مناقشة اللجنة المختصة له وإبداء الرأي فيه، يُحال إلى الحكومة لوضعه في صيغة مشروع لتعديل الدستور وتقديمه لمجلس الأمة.

«مؤقتة» بعد أربعة عقود!

قيّد الدستور بنصه الأصلي في المادة 94، صلاحية الحكومة بوضع قوانين مؤقتة إذا كان مجلس الأمة «غير منعقد»، بغرض مواجهة

الطوارئ المتمثلة بالكوارث العامة، وحالة الحرب والـطـوارئ، والحاجة إلى نفقات مستعجلة لا تحتمل التأجيل.

لكن تعديل المادة 94 العام 1958، وسّع صلاحية الحكومة لتشمل من ناحية، وضع قوانين مؤقتة إذا كان مجلس النواب «منحلاً»، وهو الأمر الذي أصبح يفتح شهية الحكومات لحلّ مجالس الأمة تمهيداً لإصدار قوانين مؤقتة، وعوّمَ من ناحية ثانية، الأمور التي تسمح بوضع قوانين مؤقتة، بنصّه على أنها تلك «التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأجيل».

منذ العام 1993، حين تم حلّ البرلمان وإصدار قانون الصوت الواحد، باتت الحكومات تتحكم بنوعية المجالس النيابية وتركيبتها، عبر إصدار قوانين الانتخاب المؤقتة. قانون الانتخاب «المؤقت» لسنة 2001 تم بموجبه انتخاب مجلسين نيابيين، وما زال مؤقتاً. وقانون تنظيم المدن والقرى والأبنية المؤقت لسنة 1966 يستمر مؤقتاً إلى الآن.

دستور 1952 يعدّ من الدساتير الجيدة وفقاً لاجتهادات مختلفة

أستاذ القانون والخبير الدستوري المحامي محمد الحموري، توقف في كتابه الـذي صدر مؤخراً **أهواء السياسة وموجبات الدستور**، أمام إشكالية القوانين المؤقتة. وشـدّد في حديثه لـ«**السجل**» على أن الشرط الأساسي لصدور القانون المؤقت «هو توافر حالة الضرورة التي لا تحتمل التأخير»، وذكّر بتجربة حل البرلمان العام 2001، وكيف أن هذا الحل استهدف «خلق حالة ضرورة»، عادّاً هذا الإجراء غير مقبول، لأن الضرورة تخلقها الظروف القاهرة.

الحموّري الذي شغل أكثر من حقيبة وزارية، ذكّر بمسؤولية البرلمان في محاسبة الحكومات التي تتجاوز على الدستور، ووجّه انتقاداً صريحاً لمجلس النواب السابق (الرابع عشر)، لأنه «تخلّى عن دوره في الدفاع عن الدستور، عندما كانت الحكومة التي أصـدرت أكثر من مئتي قانون مؤقت موجودة في السلطة، وقامت هي بتحويل القوانين المؤقتة إليه».

ولئن استغلت حكومات منذ العام 1989 المادة 94 لوضع قوانين مؤقتة في مسائل حسّاسة وخلافية تتصل بالحرّيات العامة والديمقراطية، مثل قوانين الانتخاب والمطبوعات والنشر، فإن حكومة علي أبو الراغب «تفوّقت» على كل الحكومات منذ نشأة الدولة الأردنية بحلّها

◄ محمد الحموري

البرلمان وإصدار 212 قانوناً مؤقتاً خلال الفترة الممتدة من أواسـط العام 2001 إلى أواسط العام 2003، منها 36 قانوناً مؤقتاً صدرت في يوم واحد، هو اليوم الذي سبق انتخابات مجلس النواب الرابع عشر في 17 حزيران/يونيو 2003.

هوية سياسية أم قانونية؟

من بين تعديلات العام 1958 التي أخذت منحى سلبياً، تعديل المادة 57 التي تتعلق بتشكيلة «المجلس العالي» الذي تحدد المادة 55 من الدستور وظيفته بمحاكمة الوزراء على ما يُنسب إليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم، وتحدد المادة 122 حقه في تفسير أحكام الدستور بطلب من مجلس الـوزراء، أو بقرار يتخذه مجلس الأعيان أو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة.

التعديل أوكلَ رئاسة المجلس العالي لرئيس مجلس الأعـيـان، بعد أن كانت لرئيس أعلى محكمة نظامية، وأعاد توزيع أعضاء المجلس الثمانية بين ثلاثة للأعيان بـدلاً من أربعة، وخمسة لقضاة المحكمة بدلاً من أربعة.

المحامي أديـب هلسا، العضو السابق في محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا، يتساءل حـول وظيفة المجلس بمحاكمة الـوزراء في كتابه «أسس التشريع والنظام القضائي في المملكة الأردنية الهاشمية»، إذ إن «المجلس لم يُجْرِ محاكمةً لوزير»، وإذ يعزو صعوبة ذلك إلى أن اتهام الوزير يحتاج إلى ثلثَي أصوات أعضاء المجلس النيابي، يعود ليؤكد أن المسألة «تأخذ طابعاً سياسياً أكثر منه قانونياً».

يستدرك هلسا الـذي أشغل منصباً وزاريـاً وكـان عضواً في مجلس الأعـيـان، بقوله إن مجلس النواب الحادي عشر أصدر اتهاماً لوزير، «غير أن صدور قانون العفو العام لسنة 1992 ترتّب عليه سقوط دعوى الحق العام عن ذلك الوزير للتهم التي كانت قبل صدوره». الوزير هو محمود الحوامدة.

◄ محمد بني سلامة

أستاذ العلوم السياسية محمد بني سلامة يتفق مع هلسا، ويـرى أن تعديل المـادة 57 «جعل المجلس هوية سياسية وليست قضائية كما كانت سابقاً»، ويضيف أن محاكمة الوزراء ذات أبعاد قانونية متخصصة، مفضّلاً أن يرأس المجلسَ العالي رئيسُ أعلى محكمة نظامية في البلاد، وأن يتم «إبراز دور القضاء في محاكمة الوزراء، تأكيداً لخضوع الوزراء وغيرهم لسلطة القضاء».

من التعديلات المتأخرة نسبياً على الدستور، التي أجريت أواخر العام 1974، إضافة فقرة إلى المادة 34 في القسم الخاص بالملك وحقوقه، تنص على أن «للملك أن يحل مجلس الأعيان أو يعفي أحد أعضائه من العضوية».

حكومة أبو الراغب تفوّقت على كل الحكومات بحلّها البرلمان وإصدار 212 قانوناً مؤقتاً

مجلس الأعيان هو الجناح الآخر من السلطة التشريعية، ويستقطب أصحاب الكفاءة والخبرة من رجـالات الدولة ومَـن في حكمهم. ومع أن هذا المجلس لا يمتلك حق الاقتراع على الثقة بالوزارة أو أحد الوزراء، إلا أن بني سلامة يرى أن هذا لا يمنع من أن يتمتع أعضاء المجلس بـ«نوع من الاستقلالية، وهامش من الحرية يسمح برقابة السلطة التنفيذية»، ويضيف أن هذا الحق «صودر إلى حدٍّ ما من الأعيان» بموجب التعديل السابق.

للاستدلال على السلوك السياسي للحكومات، وميلها إلى عزل من يخالفها أو ينتقد سياساتها، يذكّر بني سلامة بانتقاد رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيدات بعضَ بنود معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية العام 1994، وكيف قاد ذلك لمغادرته عضويةَ مجلس الأعيان، رغم أنه غاب عن جلسة التصويت على المعاهدة.

في حادثة أخرى، غادر جواد العناني عضويةَ مجلس الأعيان إثر انتقاد أداء الحكومة في مقالة صحفية، رغم أنه أشغل مراراً المنصبَ الوزاري ومناصبَ حساسة أخرى في الدولة.

في المحصلة أن التعديل المشار إليه «يجرد عضو مجلس الأعيان من أيّة حصانة»، يستخلص بني سلامة.

يحدث هذا في وقت كان يُفترض فيه أن يتيح مجلس الأعيان فرصة ليتناغم في تشكيلته مع التطلّعات الإصلاحية للملك. وقد أدى المجلس جزئياً هذا الدور بشأن تمثيل النساء، وتمثيل قوى سياسية معارضة، وإن اقتصر على قيادات من جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين، مثل: إسحق الفرحان، عبد اللطيف عربيات وعبد المجيد الذنيبات.

حقوق مستحدثة دون قيود

التوسُّع في صلاحية حل مجلس النواب مثّل واحداً من أبرز أسباب استلاب استقلالية السلطة التشريعية وهيبتها. فالدستور قبل أن «تستبيحه» التعديلات، كان يعطي الملك حق حل مجلس النواب استناداً للمادة 34 من الدستور، لكن هذا الحق كان مقيَّداً بشرطين؛ الأول ضرورةُ تبيان سبب هذا الحل بحسب منطوق المادة 74 من الدستور: «إذا حُلّ مجلس النواب لسبب ما، فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه». إذ كيف لنا أن نتبيّن أن الحل دستوريٌ أم لا، إذا لم نعرف سبب الحل؟ لكن الحكومات تكتفي بنشر صدور الإرادة الملكية بقرار الحل، وتتخلى عن مسؤوليتها في نشر السبب.

لجنة المحكمة الدستورية 2003: إنشاء المحكمة أمرٌ غير وارد وغير ملحّ

أما الشرط الثاني، فهو بحسب الفقرة الأولى من المادة 73، وجوبُ «إجراء انتخاب عام، بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر».

غير أن تعديلاً أُدخل على المادة 73 العام 1974، أعطى الملك صلاحية تأجيل الانتخابات لمدة لا تزيد على سنة. كان هذا التعديل محكوماً بتوجُّه رسمي لعدم إجراء انتخابات نيابية في ظل وقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي.

بموجب تعديل آخر أُجري العام 1976، أُلغي تحديد مدة التأجيل بسنة مع الإبقاء على الحق في التأجيل، وأضيفت فقرة جديدة تتيح للملك بناء على قرار مجلس الوزراء دعوة مجلس النواب السابق (المنحل) في دورة استثنائية إذا طرأت خلال فترة التأجيل المشار إليها في الفقرة السابقة، ظروف طارئة تقتضي تعديل الدستور.

◄ بسام حدادين

◄ عبد الحميد الذنيبات

قبل استعراض التعديلين اللاحقين على المادة 73، يُشار إلى أن التعديل الذي أعطى الملك صلاحية «مفتوحة» بتأجيل الانتخابات بعد حل مجلس النواب، لم يقتصر استخدامه على ظروف استثنائية، مثل تلك التي كانت سبباً في تعديل المادة، بل استخدمته حكومة علي أبو الراغب في ظروف عادية، حينما أجّلت إجراء انتخابات مجلس النواب الرابع عشر سنتين.

أما التعديلان اللاحقان على المادة 73 اللذان أُجريا العام 1984، فقد استهدف الأول إعادة مجلس النواب التاسع المنتخَب العام 1967 والمنحلّ العام 1976، بوصفه مجلسَ نواب جديداً من جميع الوجوه، وهذا ما وقع فعلاً، وحاز هذا المجلس على الترتيب العاشر، واستهدف التعديل الثاني إيجاد آلية لإجراء انتخابات عامة في الضفة الشرقية، وانتخاب ممثلي الضفة الغربية في مجلس النواب من خلال المجلس نفسه، إذا استمرت الظروف القاهرة التي لا تسمح بإجراء الانتخاب العام في جميع الدوائر.

تعديلٌ آخر وفّر للسلطة التنفيذية إمكانية التحكّم في مدة ولاية المجلس النيابي، أُجري العام 1960، ويسمح للملك بتمديد ولاية مجلس النواب مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين. هذه الصلاحية استُخدمت للمرة الأخيرة إبّان مجلس النواب العاشر الذي مُدّد له حتى مطلع العام 1990، لكنه لم يكمل تلك المدة بسبب حلّهِ يوم 30 تموز/يوليو 1988، عشية قرار فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية.

«الميثاق الوطني» كأنه لم يكن

بسبب تكرار إصدار تشريعات مشوبة بعدم الدستورية، بخاصة القوانين المؤقتة منها، فقد باتت الحاجة ملحّة لإجراء تعديل دستوري يسمح بإنشاء محكمة دستورية، وهو التوجُّه الذي تبنّاه الميثاق الوطني الأردني (حزيران/يونيو 1991)، من أجل «تعزيز المرتكزات الأساسية لدولة القانون، وترسيخ البنيان الديمقراطي للدولة والمجتمع»، إذ ارتأى ضرورة إنشاء محكمة دستورية تتولى تفسير أحكام الدستور في ما يحيله مجلس الوزراء إليها من أمور، و«الفصل في ما تحيله المحاكم إليها من إشكالات دستورية» في قضايا مرفوعة أمام تلك المحاكم، كما الفصل في المنازعات والطعون المتعلقة بدستورية القوانين والأنظمة الخاصة بالدعاوى التي يقيمها أصحاب المصلحة لديها.

الميثاق الذي عُدّ بمثابة «عقد اجتماعي» جديد بين الحكم والشعب، وخطوة حاسمة نحو المصالحة الوطنية بين الحكم والمعارضة، صاغته لجنة ملكية من 60 شخصية برئاسة أحمد عبيدات رئيس الوزراء الأسبق، مثّلت الأطياف السياسية والاجتماعية المختلفة في البلاد، واستغرق عملها عاماً وشهرَين.

ودعا الميثاق إلى رد صلاحيات مجلس الوزراء التشريعية المنصوص عليها في المادتين 114 و120 من الدستور، والمتعلقة بأنظمة الأشغال الحكومية واللوازم والخدمة المدنية، إلى مجلس الأمة، وإلى العمل على «إجراء التعديلات الدستورية اللازمة بما يلبّي متطلبات التطور، وإلغاء الأحكام الدستورية التي فقدت مسوغات وجودها».

ورغم أن للميثاق «قوةَ إلزام أدبية»، بحسب وصف هلسا، إلا أنه وُضع عملياً على الرف بعد أن مهّد لإنجازات ديمقراطية توقفت عند تشريع قانونين للأحزاب والمطبوعات، وتعديل قانون محكمة العدل العليا، وإلغاء الأحكام العرفية وقانون الدفاع لسنة 1935 وقانون مكافحة الشيوعية.

وحينما لاحت فرصة بحث إمكانية إنشاء محكمة دستورية بعد 12 عاماً على إقرار الميثاق الوطني، في إطار واحدة من اللجان المنبثقة عن هيئة «الأردن أولاً» مطلع العام 2003 في عهد حكومة أبو الراغب، شُكّلت لجنة كُلّفت بدراسة موضوع المحكمة الدستورية ضمت خمس شخصيات قانونية غير متحمسة لإنشاء المحكمة.

خلصت لجنة المحكمة الدستورية إلى أن إنشاء المحكمة «أمر غير وارد وغير ملحّ، ويستلزم تعديلات دستورية أساسية». لكنها لم تغلق الباب تماماً أمام فكرة المحكمة وتعديل الدستور، بتأكيدها أن القرار بإجراء التغيير والتعديل الدستوري يتم عبر البنى الديمقراطية ذات الاختصاص، ووفقاً للأصول الدستورية، و«حين يصبح التغيير في مرتبة متقدمة في سلّم أولويات الوطن».

التوسُّع في صلاحية حل مجلس النواب، من أبرز أسباب استلاب استقلالية السلطة التشريعية وهيبتها

«**السجل**» استفسرت من الحموري عن تساؤلاته بشأن جدوى المحكمة الدستورية في الظرف الراهن، فأجاب أن المشكلة ليست في المحكمة بحد ذاتها، بل في الظروف المحيطة بعملها. وتساءل: «كيف نضمن أن لا تفتئت الحكومات على المحكمة وتتصرف كما لو كانت تابعة لها؟ وهل بمقدور المحكمة التي يمكن أن تتشكل من خمسة قضاة أن تحمي نفسها من التدخلات الحكومية في اختصاصاتها واستقلالية قراراتها؟».

بانوراما التعديلات الدستورية 1952-2009

- عدد مرات التعديل على الدستور: 10 مرات.
- السنوات التي جرى فيها التعديل: 1954، 1955، 1958، 1960، 1965، 1973، 1974، 1976، 1984.
- السنة التي عدّل فيها الدستور مرتين: 1958.
- عدد مرات التعديل على مواد الدستور: 30 مرة.
- نسبة مرات التعديل إلى مجموع المواد: 22,9 في المئة
- عدد المواد التي شملها التعديل: 21 مادة.
- أكبر عدد من المواد عدّل في مرة واحدة: 12 مادة.
- أكثر مرات التعديل لمواد في سنة واحدة: 15 مرة.
- عدد المواد التي عُدّلت أكثر من مرة: 8 مواد.
- أكثر موادّ الدستور تعديلاً: المادة 73 (4 مرات).
- الحكومات التي عدّل الدستور في عهدها: فوزي الملقي، هزّاع المجالي (مرّتان)، سمير الرفاعي (مرّتان)، وصفي التل، أحمد اللوزي، زيد الرفاعي (مرّتان)، مضر بدران.

للتعديلات الإيجابية نصيبٌ

خلافاً للاعتقاد السائد بأن جميع التعديلات التي أُدخلت على الدستور حملت أبعاداً سلبية، يُشار إلى الدفعة الأولى من التعديلات، التي أجريت العام 1954 في عهد حكومة فوزي الملقي، الحكومة الأولى في عهد الملك الراحل الحسين بن طلال. إذ اتخذت تلك التعديلات في مجملها منحى إيجابياً واضحاً. فالتعديل الأول (المادة 53) خفّض شرط نفاذ قرار عدم الثقة بالوزارة الذي يوجب استقالتها، من نيله ثلثي أصوات مجموع النواب إلى حصوله على الأغلبية المطلقة، أيْ على أكثر من نصف مجموع الأعضاء. تكمن أهمية التعديل في أنه يجعل شرط سحب الثقة من الوزارة أو أحد الوزراء واقعياً وفي متناول اليد، ما يعطي للرقابة النيابية معنى.

تعديلٌ ثانٍ، أضافَ فقرة جديدة على المادة 74، نصّت علّى أن الحكومة التي يُحَلّ مجلس النواب في عهدها «تستقيل من الحكم خلال أسبوع من تاريخ الحلّ، على أن تُجري الانتخابات النيابية حكومة انتقالية»، ذلك أن من الأهمية بمكان أن تُجري الانتخاباتِ حكومةٌ انتقالية حتى لا يكون لها مصلحة مباشرة في التأثير في نتائج الانتخابات. لكن هذا التعديل تم التخلّي عنه العام 1958.

المرة الوحيدة التي أشرفت فيها حكومة انتقالية على انتخابات نيابية خلال العقدين الأخيرين، كانت في العام 1989، إذ أشرفت حكومة زيد بن شاكر الأولى على الانتخابات.

تعديلٌ ثالث، ضاعفَ مدة الدورة البرلمانية من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر في السنة، وقبل أن يدخل حيز التنفيذ، جرى تعديله مجدداً العام 1955، بتقليص الدورة إلى أربعة أشهر كما هو معمول به حتى الآن.

النائب العتيق بسام حدادين (الزرقاء) الذي يحجز مقعداً تحت القبة للدورة الخامسة على التوالي، من أشد النواب حماسةً لتمديد الدورة البرلمانية العادية ومدتها أربعة أشهر، إلى ضعفها على الأقل حتى «تصبح ثمانية أشهر»، أو عقد دورتين عاديتين في السنة. حدادين ينادي بمغادرة حالة تقادمت، باتجاه إعطاء الرقابة السياسية حقها، والارتقاء بالدور التشريعي للبرلمان. ويخلص إلى أن «إصلاح العمل البرلماني يحتاج إلى تعديلات دستورية لا تحتمل التأجيل، في مقدمتها إطالة أمد الدورة البرلمانية».

أديب هلسا

مساعد رئيس مجلس النواب، النائب الإسلامي عبد الحميد الذنيبات (الكرك)، يتفق مع اقتراح حدّادين بشأن عقد دورتين عاديتين في السنة لمجلس النواب، مشدداً على وجود كَمّ هائل من التشريعات والقضايا بحاجة إلى معالجة، مضيفاً أن «الدورة الاستثنائية ليست حلاً لمشكلة قصر مدة الدورة العادية لمجلس النواب».

مطالبات متكررة لتعديل المادة 71 التي تعطي مجلس النواب حق الفصل في صحة نيابة أعضائه

وهناك مطالبات متكررة لتعديل المادة 71 التي تعطي مجلس النواب حق الفصل في صحة نيابة أعضائه، إذ لا يعقل أن يمارس النواب دور القاضي والمتهم في الوقت نفسه، بخاصة وأن المجالس النيابية لم تُسقط على امتداد تاريخها عضويةَ أيّ نائب، حتى في مجالس لم يكن التدخُّل في انتخاباتها موضعَ شك. الذنيبات يبدي استغرابه وهو يتساءل: لماذا تنشأ مقاومة لتعديل الدستور عندما يكون التعديل في مصلحة البلد؟ ويرى أن الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب يجب أن يناط بالقضاء، ويقول: «بوصفي نائباً أنا مستعدّ للتخلي عن الصلاحية التي يعطينا إياها الدستور»، مضيفاً أن عقدة الإصلاح تكمن في غياب الإرادة السياسية. ■

وقائعها «مغطّاة» أمنياً

الصالونات السياسية: غياب الأفكار الأصيلة

إبراهيم الموسى

بدا الرجلُ الريفيُّ منزعجاً وغاضباً، وهو يقول: "نفسي أشوف صالون... واللّه ما بلتام فيهم سيدنا... لو محلُّه بَوَدّي جرّافات الجيش تهدْهُم ونخلص". يسترعي الانتباهَ أن هذا الريفيّ، ومثله معظم المدعوين على سهرة عشاء في مدينة صغيرة قريباً من العاصمة، يعتقدون فعلاً أن هنالك أمكنة محددة وثابتة في عمان تُدعى صالونات، تأتي إليها شخصيات سياسية وصحفية بهدف "بث الإشاعات والتخريب".

فقد قفز إلى السطح مجدداً ما اصطُلح على تسميته في البلاد: ظاهرة الصالونات السياسية، بعد أن هاجمها الملك شخصياً. وكان رأس الدولة أشار إلى هذه الظاهرة أكثر من مرة، في مداخلاته العلنية، آخرها عندما توجّه إلى القيادة العامة وتحدث عن مرتادي هذه الصالونات من "أصحاب الأجندات الخاصة". سلبياً لم تكن نبرة الملك فقط هي الملفتة للنظر، بل أيضاً المكان الذي اختار أن يوجه منه الرسالة مرتدياً اللباس العسكري الميداني، مع ملاحظة أن الاجتماع كان مقتصراً على الرتب العليا في القوات المسلحة، ولم يحضره أيٌّ من قيادات الأجهزة الأمنية الأخرى، مثل المخابرات، والأمن العام والدرك، كما كان لافتاً غياب كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

تطور ظاهرة الصالونات السياسية في الأردن لا يشكل حالة فريدة في المنطقة، فالظاهرة موجودة في معظم دول الخليج العربي، إضافة إلى اليمن، وظاهرة "الديوانية" في الكويت مثلاً أكثر ترسخاً وثباتاً من ظاهرة الصالونات في دول أخرى.

القواسم المشتركة بين هذه الدول، أن الحكم فيها، باستثناء اليمن، حكمٌ ملكي، أو أميري، وراثي؛ وأن هناك غياباً لحياة سياسية مؤسسية ومؤطرة. فهذه الدول لا تفتقر إلى أحزاب سياسية مؤثرة في الحياة العامة فحسب، بل وتغيب عنها حلقات التأطير الوسطى، مثل النقابات المستقلة، واتحادات الطلبة، والنقابات المهنية، والصحافة المستقلة التي تتطلب سقفاً عالياً من الحرية، في مقابل قوة نسبية تتمتع بها التكتلات العشائرية.

الصالون السياسي الذي تحول إلى مجلس للنميمة، سيبقى ظاهرة في الأردن، في ظل غياب حقيقي على الأرض لأي إنجاز حكومي

الظاهرة موجودة في الأردن فعلياً منذ نهاية عهد الإمارة، إذ كان يلتقي مجموعة من السياسيين في منزل رئيس وزراء سابق، للحديث في الشؤون العامة، وكان عددهم محدوداً جداً.

أهم صالون سياسي عرفته البلاد، هو صالون سليمان النابلسي، عندما أصبح رئيساً للوزراء العام 1956، وكان أقرب إلى البيت المفتوح **open house**، منه إلى الصالون السياسي بالشكل الذي اتخذته الظاهرة لاحقاً، إذ يأتي السياسيون إلى منزل النابلسي في الصباح لتناول القهوة، ويعودون مساء هم أنفسهم أو غيرهم. من أبرز الشخصيات التي واظبت على هذا الصالون: عبد الحليم النمر، صالح المعشر، شفيق إرشيدات، عبد الرحيم الواكد، صلاح طوقان، بهاء الدين طوقان، عيسى مدانات، جعفر الشامي، يعقوب زيادين، عاكف الفايز، سليمان الحديدي، عبد القادر طاش، فؤاد نصار، ووصفي التل عندما يكون خارج الحكم، بحسب ما أفاد به لـ"**السجل**" فارس النابلسي، نائب رئيس الوزراء في حكومة علي أبو الراغب.

بقي الصالون قائماً على هذا الشكل إلى أن توفي النابلسي، فورث عنه هذه الظاهرة ابنه فارس، لكن اللقاءات اقتصرت على فترة الصباح، وحُددت ابتداء من السابعة والنصف إلى العاشرة والنصف، وما يزال "البيت المفتوح" قائماً حتى اليوم، وتواظب شخصيات سياسية على ارتياده، مثل: ممدوح العبادي، مازن الساكت، غالب الزعبي، زهير أبو الراغب، خالد عرار، وصالح وريكات.

وصفي التل كان أيضاً صاحب صالون سياسي، يفتح بيته يوم الجمعة للأصدقاء والحلفاء من السياسيين والمثقفين، وكان الحديث دائماً مؤطراً، وتناقش فيه قضايا راهنة حينئذ. وأثناء غياب

وصفي، لسفر أو غيره، تظل مضافته مفتوحة، ويستقبل الناس نيابةً عنه فالح التل.

بعد رحيل وصفي، انتقل الصالون إلى منزل شقيقه مريود في الكمالية، حيث كان يلتقي بالناس صبيحة كل جمعة، من العاشرة والنصف إلى الواحدة، وكان يواظب على الحضور أحمد فاخر، سعيد التل وآخرون.

الصالون الأشهر في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، ذلك الخاص بجمال الشاعر، إذ كانت تُعقد جلسات تُثار فيها "قضايا حساسة ومهمّة في فترة الأحكام العرفية حول الدستورية والديمقراطية وغيرها"، وفقاً لمسؤول بارز في المخابرات العامة آنذاك طلب عدم نشر اسمه. يضيف المسؤول إن جمال الشاعر "كان الأنشط في هذا الصالون، الذي أصبح مصنعاً لتفريخ الوزراء"، في إشارة واضحة إلى أن قيادات بارزة في الدولة كانت تراقب ما يجري، مستفيدة من الأفكار التي يناقشها سياسيون بارزون يحضرون تلك الجلسات، كما أن الدولة كانت تعمل جادة على احتواء الظاهرة من خلال توزير بعض هذه الشخصيات، وكان من المواظبين على الحضور علي السحيمات.

وصفي التل كان صاحب صالون سياسي، يفتح بيته يوم الجمعة للأصدقاء والحلفاء من السياسيين والمثقفين

لكن زخم صالون الشاعر انتهى تقريباً في مطلع التسعينيات، كما حدث لصالونات سياسية أخرى في المرحلة نفسها.

بداية التسعينيات شهدت ولادة صالون عبد السلام المجالي، فعندما تشكلت لجنة الميثاق الوطني، كما يقول وزير التعليم العالي الأسبق سعيد التل، الذي كان من مرتادي صالون وصفي، ومن بعده مريود، شعر الوسطيون في لجنة الميثاق أن عليهم أن يتحاوروا في ما بينهم، كما يفعل الإسلاميون والقوميون واليساريون، لهذا تمّ الاتفاق على الاجتماع في منزل عبد السلام المجالي. "فعلاً، بدأنا عقدَ الاجتماعات في منزل عبد السلام المجالي كل يوم اثنين"، وأيامها كان ابنه شادي، وصخر ابن مروان دوديـن، شابين يافعين يتولّيان تقديم الكنافة والقهوة والشاي والتمور ضيافةً للزوار.

بعد انتهاء اللجنة من صياغة الميثاق، استمر الصالون، وطُعّم بشخصيات من خارج لجنة الميثاق، وكانوا يناقشون كل يوم اثنين "قضية ملحّة"، وأحياناً كان عبد السلام المجالي يطلب من إبراهيم بدران تلخيص ما جرى في صفحات تُسلّم إليه تمهيداً لرفعها "إلى فوق". الذين كانوا يواظبون على الحضور، لم يكونوا يعلمون إن كان المجالي يرفع هذه الأوراق فعلاً، وما هي ردود الفعل عليها. من بين مرتدي هذا الصالون: مروان دوديـن، إبراهيم بـدران، منذر حدادين وجواد العناني.

يقول أحد هؤلاء الحضور، وهو وزير سابق وعين حالي، طلب عدم ذكر اسمه، إن هذا الصالون كان جاداً، تناقَش فيه قضايا لها علاقة بالسياسات العامة، مضيفاً: "كنا لا نشعر بالراحة إذا حضر جلسة الاثنين شخصٌ من غير المشاركين الفعالين فيها، كأن يكون قريباً أو نسيباً للباشا، أو زائراً حضر بالصدفة".

الوزير السابق يستذكر مخاوف كانت تملّكت مرتادي هذا الصالون بعد مفاوضات مدريد، من انقسام محتمل للوفد المفاوض المشترك إلى أردني وفلسطيني. "كنّا غير متأكدين من أن الفلسطينيين، وبسبب ظروفهم الموضوعية المتمثلة في عدم وجود دولة، يمكنهم أن يشكلوا وفداً يكون قادراً من ناحية فنية وسياسية على مفاوضة إسرائيل"، لكن هذه المخاوف زالت، كما يقول، عندما زار السياسي الفلسطيني البارز آنذاك نبيل شعث عمّان، فتمت دعوته إلى جلسة الاثنين في منزل المجالي. "جاء شعث، وألقى مداخلة أدخلت الاطمئنان إلى قلوب الحاضرين" بحسب المصدر نفسه.

بعد أن أصبح عبد السلام رئيساً للوزراء، تحول الصالون إلى لقاء أسبوعي في جمعية الشؤون الدولية، يُعقد كل ثلاثاء في السادسة مساء، إذ يلتئم الحضور لمناقشة موضوع معين، وفي لقائهم الأخير تمت دعوة وزير الأشغال الأسبق، والشخصية الفلسطينية البارزة منيب المصري، الذي حضر مع اثنين آخرين وتحدثوا في مسألة "التوفيق بين فتح وحماس".

اندماج عدد كبير من الأحزاب الوسطية تحت لواء "الحزب الوطني الدستوري"، انبثقت فكرته أيضاً من صالون سياسي، فقد بدأت الفكرة بعد لقاء جمعَ فايز الطراونة ومروان دودين في مكتب هاني الناصر، وما جمعَ هؤلاء عبارة شهيرة أطلقها الملك الحسين: "الزحام يعيق الحركة"، وكان يقصد بذلك عدد الأحزاب الذي كان زاد على الثلاثين حينئذ، مطالباً إياهم بصورة غير مباشرة بالاندماج، فتوحدوا فعلاً في ما سُمّي "مجموعة السبعين" التي ترأسها لاحقاً عبد السلام المجالي، وانتهت المبادرة بعقد مؤتمر عام أشهر خلاله الحزب الوطني الدستوري برئاسة عبد الهادي المجالي.

يا جماعة زهقنا بعض..انا بقول نوسع الصالون
كم صحفي على كم محلل سياسي على كم لعيب طرنيب

الملفت للنظر أن شخصيات يسارية بارزة ساهمت في هذا النشاط "الصالوني". هناك مثلاً سعدي دبور، الذي كان في منتصف التسعينيات مقرباً من الجبهة الشعبية، ولم يكن الحضور في صالونه مقصوراً على شخصيات يسارية، لكن آخرين من توجهات مختلفة كانوا يواظبون على الحضور، وكان الملتقى يطمح إلى التأثير في السياسات المختلفة، بحسب الصحفي محمد خروب، الذي كان أحد رواده. يستذكر خروب في هذا السياق إرسال برقيتين حول العلاقات الأردنية الفلسطينية، العام 1995، إلى زيد بن شاكر، رئيس الوزراء آنذاك، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

في مرحلة الأحكام العرفية، وبدايات الانفراج السياسي، أسهم الصالون السياسي في الأردن إلى حد كبير في بلورة أفكار محددة حول السياسات العامة، وخلق إجماعات سياسية حول قضايا مهمة، وهي إجماعات ظهرت إلى العلن في وثيقة "الميثاق الوطني"، وفي أدبيات التجمعات الحزبية اللاحقة، وبحسب رئيس الديوان الملكي الأسبق عدنان أبو عودة، فإن الصالونات التي نشطت منذ ستينيات القرن الماضي، سدّت فراغاً سياسياً، سببه حظر الأحزاب -باستثناء الإخوان المسلمين- بين العامين 1957 و1992. لكنها بدأت تشهد تطورات سلبية، عندما تحوّلت بحسب أبو عودة، إلى دواوين تطحن "ثرثرة سياسية" تلامس حدود "النميمة والاغتياب"، وصارت في وقتنا الحاضر "بعيدة عن التفاكر السياسي الذي يُفترض به أن ينشأ في بيئة ينتظمها الحوار والشفافية والمكاشفة".

صالونات هذه الأيام تزخر بالثرثرة، وبخليط من الحضور والأطعمة والمشروبات

ظاهرة النميمة حاضرة في الصالونات السياسية منذ نشوئها، أبطالها أولئك الطامحون إلى المناصب، كما يقول الوزير السابق مروان دوديـن، أحد المواظبين على حضور هذه اللقاءات منذ نهاية الستينات، لكن الفرق هو "أن الظاهرة كانت في السابق محدودة جداً".

حالياً، لم يعد هناك صالون سياسي بالمعنى الذي كان موجوداً في السابق. ما هو قائم الآن جلسات وسهرات ودعوات على العشاء، يحضرها وزراء حاليون وسابقون ونواب ورجال أعمال، ويتواجد فيها صحفيون بكثافة، من الصحف والمواقع الإخبارية الإلكترونية، وهي كما يقول أبو عودة، جلسات يطغى عليها تضخيم أخطاء من هم في الحكومة، وإطلاق شائعات تحاول اغتيال شخصياتهم، على أمل إسقاطهم، تمهيداً لدخول "محاسيب" مطلقي الشائعات إلى الحكومة المقبلة.

عينٌ طلب عدم نشر اسمه، يؤكد أنه لم يلفت نظره خلال العقد الماضي، فكرة أصيلة واحدة لدى أيٍّ من المشاركين في هذه الصالونات، يمكنها أن تعمل على تدعيم الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد.

صحفي يُدعى إلى عدد كبير من هذه اللقاءات، اشترط عدم الإفصاح عن اسمه، يقول إن الغيبة والنميمة هي المادة الرئيسية في هذه الجلسات، وكثيراً ما يتحدث مسؤولون سابقون عن "خراب البلاد، وضياع الفرص، لأن أحداً لم يعد يأخذ بآرائهم، وأن من جاء من بعدهم لا يبني على إنجازاتهم".

ثمة جانب بدأ يتضح منذ نهايات عهد الملك حسين، هو تدخّل المخابرات العامة في الحياة العامة، وقد وصل هذا التدخُّل ذروته صيف العام 2008 عندما كانت المعركة السياسية على أشدها بين مدير المخابرات العامة السابق محمد الذهبي، والرئيس السابق للديوان الملكي باسم عوض اللّه، وكانت أدوات هذه المعركة، الإعلام، الشائعات، وجلسات عشاء تُستهلك فيها كميات كبيرة من اللحوم والويسكي للّذي يرغب، والمشروبات الغازية لمن لا يشرب الويسكي، وقد أنفقت أموال على شكل أعطيات وهدايا على عدد من الصحفيين والكتّاب لتجنيدهم في المعركة.

وفي إشارة إلى التدخل الواسع لدائرة المخابرات العامة، أفاد عدد ممن واظبوا على حضور دعوات العشاء والسهرات، أنهم كانوا يعرفون معرفةَ اليقين أن "الجلسة مغطّاة"، وأنهم كانوا يتلمسون الاتجاه العام للدولة خلالها.

الذين انتقدهم "جلالة الملك" هم أصحاب "جلسات النميمة والاستغابة" بحسب رئيس الوزراء الأسبق فايز الطراونة، هؤلاء جميعهم، هم من أزلام الحكم، تربّوا وترعرعوا وأثروا تحت إبط الدولة، وهم ما زالوا يطمحون إلى المزيد.

الصالون السياسي الذي تحول إلى مجلس للنميمة، سيبقى ظاهرة في الأردن، في ظل غياب حقيقي على الأرض لأي إنجاز حكومي، الإنجاز الذي يتمثل في إقامة مشاريع تساهم في خفض معدلات الفقر والبطالة، وفي إدخال إصلاحات سياسية جذرية على مجموعة من التشريعات التي تتعلق بتوسيع المجال العام، وتفعيل سلطة القانون، وتغيير قانون الانتخاب، بحيث يتمكن المواطنون من انتخاب ممثلين حقيقيين عنهم يدافعون عن مصالحهم.

مع ذلك، فإن هناك ما يمكن دعوته "صالونات شبابية" تنتشر الآن في عمان، حيث تواظب مجموعات متفرقة من الشبان على الاجتماع، ويتباحثون في قضايا تهمهم، ومن أبرزها صالون طارق زريقات في جبل عمان، الذي يجتمع فيه شبان وشابات، يتباحثون في قضايا تبدأ من المشاكل الخدماتية في المناطق التي يسكنوها، إلى قضايا سياسية مثل العلاقات الأردنية الفلسطينية. ■

سحر الشرق في ليل رمضان

إستمتع بأجمل اللحظات من الفطور إلى السحور على البركة الخارجية وتمتع بتجربة فريدة في الهواء الطلق تحمل عبق التاريخ من خلال عروضنا الرمضانية التي تتميّز بالأجواء الهادئة على أنغام فيروزية بالإضافة لتشكيلة واسعة من المأكولات الشرقية.

* سعر التذكرة للشخص الواحد ١٩ دينار شامل.

للإستفسار والحجز: ٨/٧/١٣٣٣٦٥٦٥ ٦ ٩٦٢+
٠٧٩٩٠٣٦٦٠٠ / ٠٧٩٧١٢٢٢٨٨

IMPERIAL
PALACE HOTEL
By CARLTON

استثنائية «المجلس»:

استحضار «العصبية النيابية» في مواجهة الصحافة

الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس النواب الخامس عشر، التي امتدت من 8 حزيران/يونيو إلى 10 آب/أغسطس 2009، أثارت الانطباع أن المجلس بانتظار دورة «استثنائية» بالمعنى الحرْفي للكلمة، بالنظر إلى حجم ونوعية الأعمال التي كانت تنتظره، لوجود تشريعات من العيار الثقيل مدرجة على جدول أعمال الدورة، وفي مقدمتها مشاريع قوانين الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل والمالكين والمستأجرين، وتقارير ديوان المحاسبة وغيرها.

حسين أبو رمّان

رغم أن حجم الإنجاز في هذه الدورة يعدّ مقبولاً من حيث الشكل، مقارنة مع دورات استثنائية مماثلة، إلا أن هذه الدورة كشفت عن ثغرات جوهرية في عمل المجلس. فقد كشف النواب عن كونهم غير جاهزين للعمل «تحت الضغط» وفق المعيار المعاصر الذي يطلبه أرباب العمل بوصفه شرطاً من شروط التوظيف، وليس أدلّ على ذلك من التأفُّف الذي أبداه عدد كبير من النواب في الجلسة الأولى، تجاه جدول الأعمال والمناداة بتأجيل بحث بعض مشاريع القوانين المهمة مثل الضمان الاجتماعي، ما حدا برئيس المجلس عبد الهادي المجالي إلى التوضيح بأن النواب «ليسوا ملزَمين أن يستمروا في العمل حتى إنهاء كل البنود المدرجة على جدول الأعمال».

المجلس حاول استدراك الوقت في الأيام الأخيرة من الدورة، فعقدَ ست جلسات عمل في مواعيد غير مواعيد جلستَي العمل المعتادَتين أسبوعياً، صباح الأربعاء ومساء الأحد. غير أن ذلك لم يسعف المجلس في الفروغ من مناقشة مشروع قانون ضريبة الدخل، قبل أن تنسّب الحكومة بفض الدورة، وهو ما وضع النواب في موقف محرج، بخاصة في ظل العودة لمناقشة مادة تعفي شركات الإسكان من ضريبة الدخل بعد أن صوّتت أغلبية نيابية لصالحها، وعدم بحث مشروع قانون الضمان الاجتماعي.

رغم أن حجم الإنجاز في هذه الدورة يعدّ مقبولاً من حيث الشكل، إلا أنها كشفت عن ثغرات جوهرية في عمل المجلس

استثنائية 2009، ستبقى حاضرة في الذاكرة بوصفها نموذجاً على أداء سيئ للمجلس، حين استحضر «العصبية النيابية» وتصرّف بشكل كيدي، وقرّر ردّ مشروع القانون الذي يلغي ضريبة 5 في المئة على الإعلانات في وسائل الإعلام، كرد فعل على انتقاد الصحافة للمجلس في أعقاب نشر مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية نتائجَ استطلاع لعينة قادة الرأي، بيّنت عدم رضا أكثرية 71 في المئة عن أدائه.

كان يمكن لهذا الموقف أن يؤدي تداعيات إضافية، لو لم تنزلق أربع صحف يومية لإعلان مقاطعة تغطية أخبار المجلس، ما أدى إلى تأزيم الأمور، ودفعَ رئيس مجلس الأعيان لبذل مساعيه الحميدة لتطويق الوضع، والتمهيد للحل الوسط الذي تبنّاه مجلس الأعيان بخفض نسبة دعم الثقافة من 5 إلى 1 في المئة.

تقديم الحكومة لمشروعَي قانونَين لتعديل قوانين أُقرت أو عُدّلت حديثاً؛ وهما قانون الجمعيات الذي أُقر العام 2008، وقانون رعاية الثقافة الذي عُدّل في العام نفسه أيضاً، أعاد إلى أذهان النواب حقيقة كبرى، هي أن البرلمان هو السلطة التشريعية، حتى وإن كانت الحكومة إلاّ في حالات نادرة هي من تتقدم بمشاريع القوانين. ما يعني أن القوانين الصادرة هي في نهاية المطاف مسؤولية السلطة التشريعية. على هذه الخلفية، تمنى ممدوح العبادي على زملائه قائلاً: «علينا أن لا نسلق القوانين، وأن تأخذ الأمور وقتها، لنخرج بقوانين غير قابلة للتعديل على الأقل خلال أربع سنوات».

وقد انتقد عددٌ من النواب في جلسة مناقشة قانون رعاية الثقافة، التبسيطَ المبالغ به في عرض «الأسباب الموجبة» المرفقة مع مشروع القانون المعدِّل الوارد من الحكومة، وأعلن بعضهم أنه يطالب برد المشروع من منطلق عدم وجاهة الأسباب الموجبة. هذه الملاحظة تكررت في غير مناسبة. ففلسفة القانون أو التعديل لا يمكن الإحاطة

بها دائماً دون وضوح «الأسباب الموجبة»، ما يستدعي من النواب تذكير الحكومة دائماً بهذا الأمر، لتفصح عن المقاصد الفعلية للتشريع الذي تقدمه للمجلس.

استثنائية 2009، لفتت الانتباه أيضاً إلى أن دعوة الملك لعقد دورة استثنائية لمجلس الأمة، لا تتوقف فقط على ما تقترحه الحكومة أو تتشاور بشأنه مع رئاسة المجلس من بنود، لأن الدستور يعطي للأغلبية المطلقة من مجلس النواب في المادة 82، فقرة 2، الحق بطلب عقد دورة استثنائية بعريضة موقّعة منها تبين الأمور التي يُراد البحث فيها. النائب بسّام حدادين ذكّر رئيس مجلس النواب أن هناك مقترحات أخرى لم يتم التطرق إليها في الدورة الاستثنائية وَرَدت في عريضة نيابية موقّعة من الأغلبية المطلقة من النواب. فوجئ حدّادين وآخرون حينما أوضح المجالي أن العريضة لم تُقَدَّم لأن بعض النواب سحبوا تواقيعهم عليها.

اللجنة المالية الاقتصادية نجحت في الانتهاء من النظر في تقرير ديوان المحاسبة للسنوات 2000-2007، وتقرير الديوان لسنة 2008. وقد كشفت هذه المراجعة أن التخلُّف عن مناقشة التقارير أولاً بأول، وعدم الحزم في متابعة ما تنطوي عليه من مخالفات، يولّد حالة من «الاسترخاء» في الإدارات المعنية، بحيث لا يكلف بعضُها «نفسَه» مجرد الرد على استفسارات ديوان المحاسبة، بينما نجحت اللجنة المالية في الحصول على تسوية لما يزيد على نصف القضايا المعلّقة في غضون فترة وجيزة نسبياً.

اللجنة المالية أوصت في تقريرها حول تقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2000-2007، بتشكيل لجان تحقُّق في عدد من المخالفات المالية الكبيرة، ما أثار نقاشاً حول جدوى هذه اللجان. ورغم أن المجلس صوّتَ لصالح تشكيل أربع لجان تحقُّق فقط، للتدقيق في جميع المخالفات إلا أن مداخلات عديدة اقترحت تحويل القضايا المعنية إلى دائرة مكافحة الفساد، أو تحويل مجمل المخالفات إلى الحكومة لتقوم بالتحقيق فيها، وإعلام المجلس بالنتائج، وقد عبّر حمزة منصور عن ذلك بقوله: «تجربتنا مع لجان التحقُّق غير مشجّعة»، وكان قد سبقه فخري إسكندر ومحمود الخرابشة وآخرون في المناداة بإحالة المخالفات للحكومة للتحقيق فيها.

أعمالُ الدورة الاستثنائية توزّعَ ثقلها بين ثلاث لجان، هي اللجنة المالية والاقتصادية التي شملت أعمالها تقارير ديوان المحاسبة منذ العام 2000، إضافة إلى مناقشة قانون ضريبة الدخل؛ واللجنة القانونية التي ناقشت أربع مشاريع قوانين معدّلة من بينها قانون المالكين والمستأجرين الذي رفض المجلس تغيير اسمه إلى قانون إيجار العقار؛ ولجنة التربية والثقافة، التي أنجزت أربعة مشاريع قوانين، اثنان منها جديدان يتعلقان بالجامعات وبالتعليم العالي والبحث العلمي.

المجلس حاول استدراك الوقت في الأيام الأخيرة من الدورة، فعقدَ 6 جلسات عمل في مواعيد غير مواعيد جلستَي العمل المعتادَتين أسبوعياً

تأتي اللجنة الإدارية في المرتبة التالية، إذ أنجزت مناقشة مشروعَي قانونَين، أحدهما جديد يتعلق بسلطة إقليم البترا، وآخر مؤقت. فيما كانت حصة لجنة الطاقة مناقشة اتفاقيتين، إحداهما اتفاقية الصخر الزيتي. وناقشت لجنة العمل والتنمية الاجتماعية مشروع القانون المعدل لقانون الجمعيات. يُشار هنا إلى أن ثلاثة مشاريع قوانين أعيدت إلى النواب، استجاب النواب إلى مقترح الأعيان في اثنين منها، وتمسكوا في الثالث.

وبحسب التقرير الصادر عن مجلس النواب حول إنجازات الدورة الاستثنائية، وجّه النواب خلال الدورة 49 سؤالاً للحكومة أجابت عن 28 منها، وقدّم نائبان استجوابَين؛ الأول قدمته النائبة ريم قاسم لوزيرة التنمية الاجتماعية حول حزمة الأمان الاجتماعي، والثاني قدّمه صلاح الزعبي طلب فيه أسماء الحكام الإداريين وتاريخ تعيينهم وأماكن عملهم. وقدّم النواب 15 مذكرة، أجابت الحكومة عن واحدة منها فقط. كما قدّم نواب اقتراحَين بقانون؛ الأول لإصدار قانون بإلغاء معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، والثاني لوضع قانون يؤكد عروبة المدن والبلدات الفلسطينية المحتلة العام 1948. فيما أصدر المجلس أربعة بيانات خلال الدورة. ■

بانوراما الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس النواب الخامس عشر

- تاريخ بداية الدورة: الاثنين 2009/6/8.
- تاريخ أول جلسة للنواب: الخميس 2009/6/11.
- تاريخ انتهاء الدورة: الاثنين 2009/8/10
- تاريخ آخر جلسة للنواب: 2009/8/5.
- عدد جلسات العمل: 20 جلسة عمل.
- عدد الجلسات التي لم يكتمل نصابها: جلسة واحدة.
- عدد الجلسات التي فقدت نصابها: جلسة واحدة.
- عدد البنود المدرجة: 32 بنداً.
- عدد البنود المنجزة: 17 بنداً تتضمن: 11 مشروع قانون، قانونَين مؤقتَين، اتفاقيتَين، تقرير مالية النواب حول تقارير ديوان المحاسبة 2000-2007، وتقرير ديوان المحاسبة لسنة 2008.
- عدد القوانين العائدة من الأعيان: 3 قوانين.

البنود المنجَزة في الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس النواب الخامس عشر

-مشروع قانون سلطة إقليم البترا السياحي التنموي لسنة 2009.
-مشروع قانون معدل لقانون الجمعيات لسنة 2009.
-مشروع قانون معدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة 2009.
-قانون مؤقت رقم 42 لسنة 2001 قانون الجامعات الأردنية الرسمية.
- مشروع قانون الجامعات الأردنية لسنة 2009.
- مشروع قانون التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2009.
- مشروع قانون معدل لقانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لسنة 2009.
- مشروع قانون معدل لقانون المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري لسنة 2009.
-قانون مؤقت رقم 42 لسنة 2002 قانون الهيئة الوطنية للتصنيع.
- مشروع قانون معدل لقانون رعاية الثقافة لسنة 2009.
- مشروع قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الجزائية لسنة 2009.
- مشروع قانون معدل للقانون المعدل للأحكام المتعلقة بالأموال غير المنقولة لسنة 2009.
- مشروع قانون معدل لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل لسنة 2009.
- مشروع قانون التصديق على اتفاقية امتياز الصخر الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الأردن للصخر الزيتي **B.V**.
- مشروع قانون تصديق اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين المملكة الأردنية الهاشمية وكندا لسنة 2009.
- تقرير اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس النواب حول تقارير ديوان المحاسبة للسنوات من 2000 إلى 2007.
- التقرير السنوي السابع والخمسون لديوان المحاسبة لسنة 2008. ■

المركز الوطني لحقوق الإنسان

رقابة «هادئة» في عهد بدران

ليلى سليم

الاستقالة المفاجئة لأحمد عبيدات من رئاسة المركز الوطني لحقوق الإنسان في تموز/ يوليو 2008، أشرعت الباب واسعاً أمام التساؤلات، ليس عن حيثيات الاستقالة فقط، بل عن مستقبل المركز نفسه، وإمكانية حفاظه على مصداقيته التي يقول عاملون في مجال حقوق الإنسان إنها تكرّست في عهد عبيدات الذي ترأس المركز منذ إنشائه بإرادة ملكية العام 2002.

هذه المصداقية جاءت حصيلة مواقف اتخذها المركز حيال ملفات ساخنة، أبرزها الانتخابات النيابية للعام 2007، إذ شكك في دستورية هذه الانتخابات التي أجريت وفق قانون مؤقت صدر العام 2001، في حين تنص المادة 94 من الدستور على وجوب عرض القوانين المؤقتة على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده بعد إصدارها.

المركز واجه الحكومة أيضاً في الانتخابات البلدية التي جرت في العام نفسه، عندما كشف في تقرير له «مخالفات تشكل انتهاكات جسيمة للمعايير الدولية وللتشريعات الوطنية المتعلقة بنزاهة الانتخابات».

هذا ما جعل منه، بحسب المحلل السياسي فهد الخيطان، «مرجعية موثوقة لمنظمات حقوق الإنسان العاملة في الأردن»، وجعله بوصفه مؤسسة وطنية، يقطع الطريق على منظمات أجنبية طرحت نفسها بوصفها الجهات الوحيدة القادرة على توجيه النقد بحرية.

وكان تردُّدَ في الشارع الأردني، أن عبيدات أُقيل من منصبه على خلفية توقيعه على بيان، أصدرته 150 شخصية أردنية، وانتقدت فيه بشدة سياسات الخصخصة التي تنتهجها الحكومة، الأمر الذي شكّل، بحسب الخيطان، مفارقة كبيرة. «أن يكون رئيساً لمنظمة تدافع عن حقوق الإنسان، ثم يُنتهك حقه كفرد في التعبير عن رأيه بهذه الطريقة، فهذه مفارقة فعلاً».

المفارقة الأخرى في رأي الخيطان، هي تعيين رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران خليفةً لعبيدات، نظراً لارتباط اسم بدران بأحداث اليرموك التي جرى فيها انتهاك حقوق الإنسان، عندما قامت قوات الأمن باقتحام الجامعة العام 1986، وقمعت اعتصاماً طلابياً يرفع مطالب أكاديمية بحتة، ما أسفر عن مقتل ثلاثة طلاب.

هل كانت التخوفات على مستقبل المركز في محلها؟ وهل جاءت إزاحة عبيدات مقدمة لترويض المركز أو لإنهاء دوره كما افترض كثيرون؟

الباحث والناشط في مجال حقوق الإنسان محمد سلامة، يقول إن هناك تباطؤاً فعلاً في أداء المركز، ولكن لا يمكن القول إن دوره قد انتهى، «لأنه تأسس وفق رؤية مفادها أنه يجب أن تكون هناك عين ناقدة من الداخل، وهو يحاول العمل على ذلك في ظل الهامش المتاح له».

وفي الوقت الذي يفسر فيه النائب السابق محمد أرسلان هذا «التباطؤ»، بأن المركز لم يتعرض بعد لـ«الامتحانات» التي تعرّضَ لها في عهد عبيدات، وبخاصة الانتخابات النيابية والبلدية، فإن عماد الشوارب من الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان لا يوافق على ذلك، ويستشهد بموقف المركز من الاعتصام الأخير لعمال الموانئ. «لم يكن موقفه على مستوى الحدث أبداً، حتى إنه لم يُصدر بياناً بالمناسبة».

الشوارب يرى أنه لا اختلاف بين العهدين. «خلال عهد عبيدات كان هناك مدّ وجزر، وحتى في تعاطيه مع الملفات الساخنة التي شكلت نقاطاً مضيئة في تاريخه، جرى استخدام لغة قائمة على التعميم، دون أن تتم تسمية الأشياء بمسمياتها، ولم تُستخدم لغة الأرقام كما تفعل منظمات المجتمع المدني الأخرى».

الناطق الإعلامي في المركز محمد الحلو، يعلّق على موقف المركز من اعتصام عمال الموانئ بقوله إن المركز أرسل لجنة لتقصّي الحقائق، وإنه خاطب رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية بهذا الشأن. يقول الحلو: «القضية هي أننا لم نفعل ذلك على مرأى من الإعلام».

أرسلان، الذي يوافق الشوارب على أن المركز كان يجب أن «يتخذ موقفاً أكثر وضوحاً ومباشرة ممّا تعرض له عمال الموانئ من قمع»، يرى مع ذلك أن التخوفات بشأن تخلّي المركز عن دوره لم تكن في محلها، ذلك أن النشاط الأبرز الذي يشكل مقياساً حقيقياً لأداء المركز، وهو التقرير السنوي، حقق هذا العام «نقلة نوعية»، فقد جاء شاملاً وتفصيلياً في آن، وسمّى الأشياء بمسمياتها في معرض رصده للانتهاكات، كما أن الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة حظيت بحيز واسع.

◄ عدنان بدران

◄ أحمد عبيدات

نائب رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان عبد الكريم الشريدة، يرى أن المركز تحول إلى ما يشبه «مؤسسة إحصائية»، فهو «مجرد راصد للانتهاكات التي تحدث، دون متابعة حقيقية لها».

أرسلان يعلّق بأن الأمر ظل دائماً على هذه الشاكلة، حتى في عهد أحمد عبيدات، ويضيف أن المركز ليس مستقلاً تماماً كمنظمات المجتمع المدني مثلاً، بل هو مؤسسة يُعيَّن رئيسها من مجلس الوزراء، واقتصار دوره على الرصد لا يتعلق بأداء شخص يعينه، وإنما يتعلق بقانون المركز نفسه.

الدور الأوسع الذي يتجاوز الرصد الإحصائي للانتهاكات، يتمثل في رأي الرئيس التنفيذي السابق للمركز الوطني لحقوق الإنسان صالح الزعبي، في تأسيس ثقافة شعبية لحقوق الإنسان. ففي دول العالم المتقدمة حيث يعي الناس حقوقهم، ليست هناك فجوة واسعة بين القرارات الحكومية والإرادة الشعبية. وهو ما يبدو أن المركز يحاول فعله من خلال العدد الكبير من الدورات التي يعقدها في مجال التدريب على حقوق الإنسان.

مرّت سنة واحدة فقط على المركز في عهده الجديد، وهذا يعني أنه ما زال في طور المراقبة، وأنه من المبكر إطلاق الأحكام القطعية على أدائه. ■

الوكلاء العامون
شركة البتراء للسياحة والسفر
PETRA TRAVEL & TOURISM CO.
الشميساني، 101 شارع عبد الحميد شرف – هاتف: 5684526 – فاكس: 5686684 – بريد إلكتروني: wataniya-airways@pttco.com

تهريب المخدرات في سيارة نائب: بوادر حلحلة

السّجل - خاص

بوادرُ حلحلة، تلوح في أفق قضية تهريب المخدرات التي أقدم عليها شقيق النائب فرحان نومان الغويري، بعد أن تولى الدفاع في القضية مكتب النائب عبد الكريم الدغمي.

الغويري رفض التصريح لـ«**السّجل**» بعد أن استشار إعلاميين طلبوا منه عدم الإدلاء بأي تصريحات لتخفيف الضغط الإعلامي حول القضية. وكان الغويري صرّح إلى موقع **عمون** وصحيفة **الغد** بعد استشارة الصحفي في **الدستور** حسين العموش الذي حثه حينئذ على التعليق حول الحادثة التي بثّت خبراً عنها فضائية **المستقبل** اللبنانية في نشرة أخبار الثامنة مساء، دون الإشارة إلى هوية النائب.

مقربون من الغويري فضّلوا عدم نشر أسمائهم لصلتهم به، سردوا لـ«**السّجل**» وقائع الأحداث التي أحاطت بهذه القضية، إذ تم إلقاء القبض على حاتم الغويري، 25 عاماً، يستقل سيارة شقيقه النائب نوع **بي أم دبليو - إكس فايف** على حدود جابر في السادسة والربع من صباح يوم الخميس، 6 آب/ أغسطس 2009.

رجال الأمن الذين يتبعون دائرة مكافحة المخدرات، أخطروا العاملين على المركز الحدودي أنهم بانتظار سيارة محمّلة بـ140 كيلو حشيش، 27 كيلو هيروين، 26 ألف حبة كبتاجون، و409 آلاف دينار من فئة 20 ديناراً مزورة، بينها 40 ألف دينار عملة حقيقية.

بحسب خبير في دائرة مكافحة المخدرات، تقدَّر قيمة «حمولة السيارة» السوقية بأكثر من مليوني دينار.

المعلومات التي حرّكت رجال المكافحة، وردت من مصدر استخباري في لبنان أعلم الجهات الأردنية بتحرك السيارة من بيروت، إلى منطقة المصنع على الحدود السورية اللبنانية باتجاه الأردن.

وتم وضع مادَّتَي الكبتاجون والهيروين في العجلة الاحتياطية في السيارة، ومادة الحشيش في الصندوق الخلفي، والأموال المزورة في حقيبة.

بعد التوقيف، وأثناء التحقيق معه، أبلغ حاتم رجال مكافحة المخدرات أنه لا يعلم إلى من سيقوم بتسليم البضاعة التي بحوزته، إذ طُلب منه عند وصوله إلى عمان الاتصال برقم معين في لبنان، حيث سيتم تزويده برقمين خلويين لشخصين في عمّان هما صاحبا العلاقة بتسلّم البضاعة.

الغويري اتصل بالجهة اللبنانية من مكتب مكافحة المخدرات في عمّان، فأخبره الشخص الذي اتصل به أنه سيبعث الرقمين له بعد قليل.

وبعد خمس دقائق تسلّم الغويري الرقمين برسالة نصية، فقام رجال المكافحة بالاتصال بأحد الأرقام، وتم التنسيق معه لتسليمه البضاعة في مجمع السفريات الجنوبي وسط عمّان. حضر الرجل إلى السيارة، وتفقّد البضاعة، وهَمّ بالمغادرة حين ألقت الجهات الأمنية القبض عليه، في حين أن انتشار خبر اعتقال الغويري أدى إلى عدم استجابة الرقم الآخر على الاتصالات من قِبل رجال المكافحة، وقام الشخص اللبناني بدوره، بإغلاق هاتفه.

النائب الغويري عاد من مصر في ساعة مبكرة من فجر اليوم نفسه، وكان يرافقه النائب نواف الزيود والنائب إبراهيم الحسبان في زيارة استجمام. الغويري استلقى في بيته في منطقة بيرين، ووضع هاتفه النقال على وضع «الصامت»، وحاول مدير مركز أمني بيرين والنائب موسى الزواهرة ومحافظ الزرقاء سعد الوادي المناصير الاتصال به، إلا أنه لم يجب.

على الفور، تحرك مدير مركز أمني بيرين إلى منزل النائب لإطلاعه على نبأ اعتقال شقيقه، إلا أن الحارس الباكستاني أخبر مدير المركز أن النائب طلب أن لا يزعجه أحد.

في الثامنة صباحاً، توجه النائب موسى الزواهرة إلى منزل الغويري، بناء على طلب من محافظ الزرقاء، وطلب إيقاظه وأخبره بما وقع لشقيقه.

وتوجه النائبان إلى وزير الداخلية نايف القاضي لاستيضاح الأمر، فأبلغهما القاضي بتفاصيل ما جرى.

في أعقاب ذلك اتصل الغويري هاتفياً برئيس الوزراء نادر الذهبي الذي طلب منه العودة إلى بيته، حيث سيتوجه مدير مكافحة المخدرات طايل المجالي إلى منزل والده نومان الغويري لإطلاعه على تفاصيل القضية، وأن القضاء سيأخذ مجراه في هذه القضية.

في مساء اليوم نفسه، أُلقي القبض على قريبَين للنائب، هما: فارس الغويري ومحمد الغويري، اللذّين يشتركان مع حاتم في القضية، ووُجهت للمتهمين تهمة الاتجار بالمخدرات.

في مساء يوم الجمعة، توجه النائب الغويري برفقة النائبين الحسبان والزواهرة، إلى منزل النائب عبد الكريم الدغمي، وكان النائب مفلح الرحيمي موجوداً هناك. واقتصر الاجتماع على نواب من بني حسن، وتم بحث الموضوع وتوكيل الدغمي بالدفاع عن الغويري.

في اللقاء، تم الاتصال برئيس الحكومة الذي أبلغهم أن القضية «منظورة أمام القضاء»، كما تم الاتصال برئيس مجلس النواب وعدد من النواب، «لتوفير دعم للنائب، وإبعاد شبهة الاشتراك في تهريب المخدرات عنه»، بحسب نائب حضر اللقاء.

هذا الدفع من قبل بعض نواب بني حسن، جاء بعد تفاعل القضية إعلامياً، وبعد حديث الغويري لصحيفة **الغد** أن أخاه حاتم «يمتلك وكالة عامة بالسيارة».

وتداول النواب في اللقاء قضية الغويري التي تُعدّ «بسيطة» مقارنةً مع ملفات فساد عالقة منذ سنوات، «سيتم فتحها إذا ما تم التشدد في هذه القضية مقابل التساهل مع قضايا أخرى» وفقاً للمصدر السابق الذي حضر اللقاء.

الغويري لم يقابل شقيقه منذ توقيفه، واشتكى لمقربين منه «تغيُّب» عدد من نواب بني حسن عن مناصرته، وهم: ضيف اللّه القلاب ونواف الزيود ومفلح الرفالي. على العكس مما فعله الدغمي والرحيمي والزواهرة والحسبان وتيسير شديفات وموسى الخلايلة، إذ وقفوا بجانبه.

مدير الأمن العام مازن القاضي، وجّه كتاباً إلى رئيس مجلس النواب، طالبه فيه منع النواب من استخدام أكثر من لوحة واحدة لسياراتهم. وهو ما أثار استياء نواب كتلة «الإخاء» النيابية.

القضية منظورة أمام القضاء، بعد أن وضع الذهبي نفسه بعيداً عنها. ■

مياه معدنية طبيعية

سما

الحياة في سما

هاتف: ٩٠٦٤٥٩٠ ٩٦٢+

يوفّرها القطاع الخاص بأسعار مرتفعة

مطاعيم ضرورية تغيب عن البرنامج الوطني لوزارة الصحة

مريم نصر

منذ أنجبت سرين الشطي طفلتها الأولى، وهي ملتزمة بجدول البرنامج الوطني للتطعيم، الذي توفره وزارة الصحة مجاناً للأطفال في الأردن لعمر 6 سنوات، الى أن أصيبت طفلتها «غاية»، البالغة من العمر 4 أشهر، بالتهاب معوي شديد نُقلت على إثره للمستشفى، ووُضعت تحت العناية المركزة.

الفحوصات المخبرية أكدت إصابة غاية بفيروس **الروتا** الذي كاد يودي بحياتها. **الروتا** من الأسباب الرئيسة لحالات الإسهال الحادة لدى الأطفال، ويذهب ضحيته نحو 600 ألف طفل سنوياً في البلدان النامية، بحسب بيانات منظمة الصحة العالمية.

في المستشفى الخاص، حيث عولجت غاية، اكتشفت الشطي أن هنالك مطعوماً يقي من الفيروس الذي أصاب طفلتها، والذي ينتقل عن طريق الأجسام الملوثة، لكن وزارة الصحة لا توفره ضمن البرنامج الوطني للتطعيم.

الشطي مغطّاة بتأمين طبي شامل في القطاع الخاص، لكنه لا يشمل المطاعيم، ما دفعها إلى اللجوء لوزارة الصحة، التي تؤمّن طبياً، وبالمجان، كل طفل تحت عمر 6 أعوام.

«الصحة» تقرّ بوجود نقص في بعض أنواع المطاعيم بسبب «عجز الميزانية»

خلال مقارنتها جدول المطاعيم الذي يعطى في القطاع الخاص، بالجدول الذي يعطى في القطاع الحكومي، اكتشفت الشطي أن هنالك مطاعيم عدة غير مدرجة في وزارة الصحة، منها مطعوم المكورات الرئوية، ومطعوم **الروتا**، ومطعوم الجدري. ما أدى إلى استيائها، لأن «المطاعيم أسعارها مرتفعة جداً، وهي ضرورية لوقاية أطفالنا من أمراض خطيرة»، بحسب ما قالت لـ«**السجل**».

أماني عوض، مسؤولة علاقات عامة في شركة للدعاية والإعلان، تتفق مع الشطي في ما ذهبت إليه، لكنها غير قادرة على إعطاء أطفالها

المطاعيم غير المدرجة في برنامج وزارة الصحة، لأن «تكلفة المطعوم الواحد من المطاعيم غير المدرجة تراوح بين 70 و150 ديناراً، وهو مبلغ كبير لا تحتمله ميزانيتنا وإمكانياتنا المحدودة».

الوزارة تُجري مباحثات مع شركات أدوية، لإدراج مطاعيم جديدة ضمن البرنامج

لذلك، تكتفي عوض بما توفره «الصحة» من مطاعيم لأطفالها، وتقول: «أحمد اللّه أن وزارة الصحة توفر المطاعيم الأساسية والضرورية، مثل: مطاعيم التهاب الكبد، والحصبة، وشلل الأطفال»، لكنها تشعر بـ«الذنب والتقصير» تجاه أطفالها، بحسب تعبيرها، لأنها لا تستطيع تأمين أسعار المطاعيم الأخرى. وكإجراء احترازي لمواجهة أي احتمال بإصابتهم بمرض لم يجر تطعيمهم ضدّه، تؤكد عوض: «أحرص كثيراً على أبنائي لدرجة الجنون، ولا أدعهم يمسكون أي شيء أو يلعبون مع أطفال آخرين. هذا ما يمكن أن أفعله، دون تكلفة».

في سياق متصل، تشتكي عوض من سلوكات ممرضات يعملن في وزارة الصحة. «عندما يعطين المطاعيم للأطفال، لا يشرحن لنا ماهية المطعوم أو أي تفاصيل عنه، بل يكتفين بإعطاء المطعوم بالسرعة الممكنة، وكان اللّه بالسر عليماً».

مدير الرعاية الصحية في وزارة الصحة عادل البلبيسي، يقرّ بوجود نقص في بعض أنواع المطاعيم في «الصحة»، ويفسر ذلك بـ«عجز ميزانية الوزارة، بما يحول دون توفير تلك المطاعيم».

«رغم أن الميزانية الحالية للتطعيم تصل إلى 10 ملايين دينار سنوياً، إلا إن إضافة مطاعيم جديدة تتطلب مضاعفة الميزانية الحالية»، يقول البلبيسي.

بدأ تطبيق برنامج التطعيم الوطني منذ العام 1979، ويُعدّ من البرامج الصحية المميزة والفاعلة. إذ وصلت نسبة تغطية المطاعيم 95 في المئة من الأطفال المتواجدين في البلاد، بصرف النظر عن جنسياتهم.

ابتهال فرج، عراقية تقيم في عمان، تلجأ إلى مركز صحي حكومي لتطعيم أطفالها بالمطاعيم اللازمة. تقول لـ«**السجل**»، إن البرنامج الذي تطبقه الصحة يجعلها تشعر بـ«كثير من الاطمئنان وراحة البال»، حين ترى أطفالها يأخذون المطاعيم اللازمة في الأوقات والمواعيد المناسبة.

وزارة الصحة ترى أن حماية المجتمع من الأمراض، تبدأ من تطعيم كل من يتواجد في الأردن، مهما كانت جنسيته، مع أن هذا يزيد من العبء على ميزانية الوزارة، المثقلة أصلاً بأعباء كثيرة.

هذا ما يؤكده البلبيسي، مضيفاً أن وزارة الصحة تُجري مباحثات مع شركات أدوية، في خطتها لإدراج مطاعيم جديدة رئيسية ضمن البرنامج الوطني خلال 4 - 5 سنوات. ويكشف أن «الشركات المصنّعة للمطاعيم غير المدرجة ضمن البرنامج، تبيع المطاعيم للدول ذات الدخل المنخفض بسعر أقل مما تبيعه لنا»، إذ تنظر الشركات إلى الأردن على أنه دولة ذات دخل متوسط.

يتعاطف استشاري طب الأطفال والحساسية مدحت أبو شعبان، مع العائلات التي لا تستطيع تأمين أطفالها بالمطاعيم الضرورية، مضيفاً أنه عندما لا تتمكن أمّ من دفع ثمن المطعوم، يحاول أن لا يُشعرها بالذنب أو بأنها مقصّرة تجاه أطفالها.

أبو شعبان ينصح العائلات المقتدرة بتطعيم أطفالها كلما كان ذلك ممكناً، «لأن هذا أفضل استثمار في صحة الأطفال»، بحسب تعبيره. ويوضح: «مطعوم فيروس **الروتا** مثلاً يُعطى للأطفال الأقل من ستة أشهر، وهو يقيهم من الالتهابات المعوية الخطيرة»، ويضيف: «قد لا يصاب الطفل بالفيروس، لكن إذا أصيب به، فإنه يمرض حقاً، ويضطر إلى الإقامة بالمستشفى للعلاج». ■

ماذا تفعل الأم بعد تطعيم الطفل؟

- تجنب إطعام الطفل مدة نصف ساعة بعد إعطائه مطعوم شلل الأطفال.
- عند إعطاء المطعوم الثلاثي، ترتفع حرارة الطفل لتصل إلى 39 درجة مئوية لمدة يوم أو يومين: لذا يُنصح باستخدام دواء خافض للحرارة، وإعطاء الطفل كمية إضافية من الحليب، إضافة إلى تخفيف ملابسه وتبريد الغرفة.
- قد يصاحب مطعومَ الثلاثي والثنائي ألمٌ في الساق ربما يمنع الطفل من المشي يوماً أو يومين، وهو أمر غير مقلق، ويُنصح بوضع كمادة باردة على موضع التطعيم.
- أحياناً يصاحب تطعيمَ الحصبة وجدري الماء، طفحٌ أحمر صغير عابر على الجسم.
- كثيراً ما يصاحب التطعيمَ ألمٌ موضعي لمدة يومين، لذا يُنصح باستخدام الكمادات الباردة.
- يَتْبع تطعيم الدرن بعد شهر تقريباً قيحٌ قد يستمر لأسابيع عدّة. يُنصح في هذه الحالة بتنظيف مكان التطعيم بالماء المعقّم، وتغطيته بضمادة ناشفة من دون أي دواء مطهّر، ويَترك هذا المطعوم أثراً دائماً على اليد.
- قد يتسبب التطعيمُ في ورم موضعيّ صغير لأسابيع عدة، وهوَ أمر غير مقلق.

يجب تجنب تطعيم الطفل في الحالات التالية:

- إذا كان مصاباً بأي مرض، سواء كان شديداً أو متوسطاً.
- إذا كان يعاني من حساسية شديدة مهددة للحياة، سواء للمطعوم، أو لأحد المركّبات.
- في حالات نقص المناعة المتوارث، أو المكتسب، يجب عدم إعطاء الطفل مطاعيم مكونة من فيروسات أو بكتيريا حية. ■

المطاعيم ومناعة الطفل

يكتسب الطفل المناعة الأولى في جسمه عن طريق حليب الأم، ومع مضي الأيام يكتسبها عبر التحصين باللقاحات التي تقوم بتعريف الجهاز المناعي للطفل بنوعية الفيروس أو البكتيريا ليبني هذا الجهاز الأجسامَ المضادة لكل لقاح فيروسي أو بكتيري، ويكون بذلك قد بنى خطّ دفاع مناعياً للجسم ضد الإصابة المفاجئة ببعض الفيروسات والبكتيريا وجراثيمها.

هذه اللقاحات عبارة عن فيروسات موهنة أو بكتيريا موهنة، قدراتها المرَضية مشلولة، بحيث تُعطى للطفل حتى يتمكن جهازه المناعي من بناء أجسام مضادة لبعض الأمراض، مثل: الحصبة، السعال الديكي، الدفتيريا، الحصبة الألمانية، النكاف، الجدري الكاذب، شلل الأطفال، الدرن، التهاب الكبد الوبائي.

يُجمع الأطباء على ضرورة تطعيم الطفل، حفاظاً على صحته، لأن الوقاية خير من العلاج، وهنالك جدول من المطاعيم التي تعطى للأطفال من عمر يوم إلى عمر ست سنوات على الأقل، ويجب الالتزام بالمواعيد الواردة في جدول التطعيمات بدقة، لأن التطعيم ليس مجرد إعطاء الطفل الجرعة في أي وقت، بل إن هنالك مواعيد معينة وُضعت لتحقيق الفائدة المرجوة من التطعيم. ■

فندق ريجنسي پالاس
THE REGENCY PALACE
HOTEL

يقدم

مع الافطار يوميا خلال شهر رمضان المبارك في قاعه العلالي

والتي بدأ فيها المسرح السياسي الرمضاني في الاردن

مجموعه نبيل صوالحه في العرض الكوميدي

الف ازمه وازمه

رمضان كريم

تأليف نبيل صوالحه وحسن سبايله

للحجز والإستفسار هاتف: 06-5607000

ضحك الأردنيين يختفي وراء قناع متجهّم

ربما تكون هذه هي المرة الأولى، التي يجري فيها بحث موضوع الضحك في الأردن بهذا الشمول.

هيئة تحرير "**السجل**" اعتادت قبل صدور كل عدد أن تعقد اجتماعاً تمهيدياً خاصاً بالملف، وقد ثار النقاش هذه المرة ابتداءً حول إنْ كان ثمة موضوع فعلاً بهذا العنوان، فالفكرة الدارجة أن الأردنيين شعب متجهّم وكفى. وفي أفضل الأحوال هناك بعض الحديث عن كتابة ساخرة، وأحياناً عن نكات يتبادلها الناس إلى جانب شكوى لا تتوقف من قلّة الضحك، لدرجة أن مؤسسة رسمية كبرى أخذت تعقد ما تسمّيه "أسبوع الضحك" اختلفَ الناس في تقييمه، وهل هو حقيقي، أم مجرد افتعال.

هذا الملف يحاول البحث خلف هذه الفكرة السائدة، وطرح السؤال حول صحّتها أصلاً.

بعض مواد الملف ذهب إلى أن هناك ضحكاً سياسياً، وهو من أكثر أنواع الضحك حساسية، غير أن هذه المواد لاحظت أنه ضحك يمارَس في نطاقات ضيقة، ويختفي خلف تجهّم معلَن.

هناك أيضاً ضحك متبادل بين المجموعات الاجتماعية، كل مجموعة أو فئة تدافع بواسطته عن نفسها وتهاجم الأخرى، وسوف يتعرف القارئ على بعض ظواهر الضحك الجديد "الشبابي" في الأردن، عبر شيوع نمط خاص من التنكيت والفكاهة عند هذه الفئة العمرية.

تذهب مادة أخرى إلى أن هناك مناطق اشتهرت بالنكتة وسرعة البديهة. وفي العدد إطلالة خاصة على تجربة بلدة "المزار الشمالي"، وهناك مقالة عن استخدام الألقاب أسلوباً للتهكّم يتيح قدراً من التمويه الاجتماعي بما يتناسب مع طبائع الأردنيين، فهي ألقاب لا تُستخدَم بحضور أصحابها، مما يحفظ لهم وقارَهم العلني، غير أن المقالة تلاحظ أن هناك من اعترفَ بلقبه وتصالحَ معه.

في الملف ثلاثة مقالات حول الكتابة الساخرة، إحداها عن تاريخ هذا الصنف الإبداعي، والأخرى تحاول النظر في تجارب بعض الكتّاب، والثالثة تبحث في تطوير هؤلاء الكتّاب لأدواتهم في السخرية من خلال استعمال التكنولوجيا الحديثة.

في كل الأحوال، يطرح الملف للنقاش فكرةَ أن هناك ضحكاً عند الأردنيين، لكنه ضحك يمرّ عبر سياقات اجتماعية وثقافية أشمل تحدد مواصفاته.

ما يتضمنه الملف يمثل اجتهادات، ومحاولات للحثّ على طرح الأسئلة، والدعوة لقراءة الواقع الاجتماعي والثقافي في أوجه ثباته وتحولاته وانعكاس ذلك على قابلية الأردنيين للضحك. ■

«ليس على الهواء مباشرة»..

الأردنيون يضحكون ولا يعترفون بضحكهم

الدارج في التقييمات أن الأردنيين لا يضحكون، وأنه ليس هناك ضحك أردني، وأن شخصية الفرد والمجتمع شخصية جادة عابسة وقورة متجهمة «مكشرة»، وغير ذلك من أوصاف تُستخدم على نطاق واسع بشكل يكاد يكون متفَقاً عليه.

أحمد أبو خليل

ثمة أمثلة كثيرة تدحض هذه الفكرة، أو على وجه الدقة تُراجعها جوهرياً، ليس بنفي الوقار والجدية والتجهم و«التكشير» عن شخصية الفرد والمجتمع، بل بالكشف عن شكل معين للضحك الأردني يمكن دعوته: الضحك غير الرسمي، أو الضحك الخفي غير المعلَن أو غير المعترَف به على الملأ. إنه ضحك خاص يمارسه الأردنـي، لكنه لا يوافق على عدِّهِ جزءاً من شخصيته.

الأردني في الجانب المعلَن والمفصَح عنه يحرص أن يكون بأعلى مستويات الهيبة، أو كما يقال أن تكون له ما يكفي من «الوَهَرَة»، وهي لفظة تدمج بين الصفات الجسدية والمعنوية المسلكية. الأردنيون مقتنعون أن الضحك يقلل الهيبة، غير أن الهيبة المقصودة تكون أمام الآخر الغريب أو في المواقف العامة، ولهذا فإنه لا مانع من صنف معيَّن من «قلة الوهرة» بما لا يتعارض مع الحد الأدنى المطلوب من الهيبة، وهذا الصنف يمارسه الأردني من خلال الضحك غير الرسمي وغير المعلَن.

المتتبع لكثير من حكايا وقصص الأمثال والأقوال الدارجة والحكايات الشعبية التي توارثها الناس، يلاحظ أنها تنطوي على مستويات عالية نسبياً من التهكم والضحك، بل إنها عموماً تقوم على مفارقات مضحكة.

الضحك بسبب

الأردنيون ليسوا «شعب نكتة»، وعندما يتقابل أردنيان فإنهما لا يبادران إلى التنكيت أو الضحك. الأردني لا يقدم نفسه للآخرين بوصفه ضاحكاً أو بوصف الضحك جزءاً من شخصيته، وحتى في حالة الأشخاص المصنفين كظرفاء، فإن الكشف عن عنصر الضحك والإضحاك عندهم لا يكون إلا متأخراً، وإذا دخل شخص على مجموعة وهم يروون النكات فإنهم على الأغلب يتوقفون عن ذلك، وإذا أرادوا الاستمرار فإنهم سيستأذنونه أولاً. إن الضحك ينبغي أن يكون بسبب، وإلا كان نوعاً من «قلة الأدب» كما تقول العبارة الشهيرة التي أصبحت مثلاً شهيراً.

عند تأمُّل جلسة تجمع أشخاصاً يعرفون بعضهم بعضاً، يلاحظ المرء أن هناك إطاراً عاماً للنقاش يحكم العلاقات في ما بين الحاضرين، تحدده مراكزهم وأدوارهم، غير أن كلاً منهم سوف يسجل ملاحظاته الخاصة على الجلسة لكي ينفرد بها لاحقاً مع قريبه أو صديقه، حيث سيفصح عما لم يستطع الإفصاح عنه علناً أمام الناس.

وثمة ظاهرة باتت أكثر وضوحاً في الجلسات، إذ يعمد الفرد إلى الجلوس بجانب أحد معارفه بقصد ممارسة ما يُعرف بـ«القرقرة»، وهي صنف معروف من التهكّم يتم على نطاق ضيق، يُفصح المرء عبرها عن انفعاله الحقيقي ويقوم بالسلوك «غير الرسمي» الذي يريد، ويندر أن يبادر أحد إلى الإفصاح عما في داخله علناً، ويحرص طرفا كل عملية «قرقرة» على كتمان ما يجري بينهما، وعلى أن يكونا في موقع مخفيّ بعيد عن الأنظار.

الأردني يحرص على الهيئة الرسمية النموذجية له، فيبدو جاداً عابساً وقوراً، لكن تلك الهيئة ليست عنصراً جوهرياً ثابتاً مطلقاً لديه. والأردنيون يحرصون على ما يسمونه: عدم رفع «التكلفة» أو «الكلفة»، ويحتج أحدهم إذا رفع آخر تلك «الكلفة» معه بلا مقدمات وبادر إلى الضحك والمزاح.

الأردنيون ليسوا «شعب نكتة»، وعندما يتقابل أردنيان فإنهما لا يبادران إلى التنكيت أو الضحك

جرأة في النكتة المخفيّة

يضحك الأردنيون في جلساتهم الخاصة، ويُطلقون بعض النكات حتى في الأمور التي تصنَّف ضمن المحرمات، مثل قضايا الدين والجنس والطبقات والطوائف والإثنيات، لكن كل ذلك ينبغي أن يجري في سياقات معينة ومحددة وغير رسمية على الدوام. أما مواصفات الجلسة الأردنية الرسمية فهي معروفة، ولا تشتمل على الضحك إلا وفق شروط خاصة، وبالطبع مع وجود فروق بين الجلسة التي يحضرها ضيوف أو غرباء، وبين تلك التي تقتصر على الأقارب، وهو أمر توارثته الأجيال والتزمت به.

في بعض الأحيان يُعَدّ الضحك بديلاً للكذب، وهناك صنف معروف من الضحك يسمى: الضحك على الذقون. وهو كذب صافٍ يتخذ هيئة الضحك. والناس في منطقة مادبا مثلاً خلال الانتخابات النيابية يحذّرون مرشحيهم من حساب توقّعاتهم على الضحكات التي يواجَهون بها في حملاتهم الانتخابية ويقولون: «لا تحسب حساباتك على ضحكة السنّ».

محاولة تفسير

يمكن ردّ هذه المواصفات في الشخصية الأردنية إلى سيادة قيم البداوة. صحيح أن الصراع بين النمطين الاقتصاديين البدوي والفلاحي حُسم على الأرض لصالح النمط الفلاحي، لكن الفلاح، وفي ما بعد الحضري، استسلماً لقيم البداوة التي حافظت على موقعها العالي في مجمل منظومة القيم الاجتماعية. ولغاية اليوم، فإنه حتى الأردني الذي يقيم ويعمل في المدينة، والذي وُلد فيها أيضاً، يمارس حياته ويعبّر عن مواقفه مستعيناً بالنمط البدوي الأكثر احتراماً والأعلى مرتبة لدى شرائح واسعة في المجتمع، بل إن الدولة في الأردن ما زالت في علاقتها مع المواطنين تمارس نمطاً بدوياً، لأنها ترى أنه النمط الأكثر قبولاً والأكثر مهابة. ومن المفارقات هنا أنه كثيراً ما يتم تناقُل انطباعات فكاهية لدى الوزراء ومسؤولي الحكومات بعد أن ينتهوا من لقاءاتهم الرسمية مع الناس. الحكومات أيضاً تمارس الصنف نفسه من الضحك غير الرسمي.

في حياة البداوة، من المهم الحفاظ على الهيئة الوقورة الحادة والجادة والمتيقظة في المواقف العامة. الحياة قاسية، والنجاح والاستمرار فيها يعتمدان على عوامل مثل الغزو وما يتطلبه من فطنة ومكر، وهي صفات مقبولة ومرحَّب بها ومفضَّلة على غيرها، وفي مثل هذه الحياة فإنك إذا لم تكن ماكراً فطناً فإنك ستكون ضحية لفطين أو ماكر آخر. لكن بمجرد العودة إلى مجتمعك الخاص ودائرة علاقاتك الخاصة، فإن المواقف التي مررت بها قد تتحول إلى حكايات مليئة بالمفارقات، وقد يتخللها كثير من التهكم. وكثيرٌ من الحكم والأمثال والأوابد بُنيت على أحداث جادة ومهيبة، لكنها تتخذ الصيغ التهكمية، وهي صيغ عادة ما تكون كثيفة الدلالات والإشارات إلى الثقافة الأردنية السائدة على المستوى الشعبي.

الضحك المفتوح المعلَن مواصفةٌ مدنية، وهو يتطلب علاقات تقوم بين أفراد، لا بين منتمين إلى جماعات عضوية قرابية أو مناطقية أو غيرها تُخضع العضو فيها لاشتراطات معينة. والضحك بوصفه ممارسة إنسانية اجتماعية، يَخضع للمجتمع الذي يجري فيه، فهو مخفي في مجتمع يتطلب الإخفاء، ومعلَن في مجتمع يسمح بالإعلان.

تاريخ شفهي للضحك

مارس الأردنيون الضحك والتهكُّم واستخدموهما على سبيل المعارضة الشعبية أو للتحايل على غياب المعارضة الشرعية. فكلوب باش، الضابط البريطاني الذي ظل في مركز القرار في البلد طيلة 30 عاماً، اسمه عند الأردنيين «أبو حنيك»، وسمى الناسُ حكومة حسين الخالدي التي تلت إقالة حكومة النابلسي العام 1956 «حكومة الجسر»، وقد كانت بالفعل جسراً تم الانتقال فوقه إلى القمع وإنهاء الحياة السياسية العلنية. وفي التاريخ الأحدث مارسَ الأردنيون ضحكاً عاماً، وكانت الفترة التي سبقت هبّة نيسان/إبريل 1989 وبدء الانفتاح الديمقراطي كثيفة بالنكات العامة التي تُروى من دون أن تُسجَّل أو تُدوَّن.

لقد سخر الأردنيون في العام 1988 من فضيحة نقل السمن بصهاريج نضح المياه العادمة، وانتشرت نكاتٌ عدّة حول القضية، وقبلها بقليل كانت هناك موجة من التهكّم تلت الصدام الذي جرى بين عشائر بني حسن وحكومة مضر بدران، وقد انتشرت من خلال **الكاسيتات** كثيرٌ من الأشعار التهكمية، ومنها تلك القصيدة التي تقول: أشوفك يا الدينار تلبس برجلك قلّي على وين؟ وقبل ذلك انتشرت تسمية حكومة ثم حكومات «رهيجة».

مارس الأردنيون الضحك والتهكُّم، واستخدموهما على سبيل المعارضة الشعبية أو للتحايل على غياب المعارضة الشرعية

وقد اشتهرت بعض المدن بالروح التهكمية العالية. ففي السلط، ورغم ما تتمتع به المدينة من موقع وقور في الحياة السياسية والاجتماعية في الأردن، أوجدَ السلطية عالماً من النكات التي يجددونها على الدوام، وعلى سبيل المثال، جرت العادة منذ عودة الحياة النيابية أن يكون موسم الانتخابات في السلط موسماً لتجديد النكات التي تلعب أحياناً دوراً في مسيرة الانتخابات بأكملها.

في مدن مثل الرمثا ومعان، يمكن رصد تاريخ لا يُستهان به من التهكم والسخرية، وربما يعود ذلك إلى كون المدينتين حدوديتين، ففي الرمثا في الخمسينيات حيث كانت موقعاً نشيطاً في الحياة السياسية، صنع الناس أحداثاً تهكُّمية بالتوازي مع الأحداث الجادة والعنيفة التي سادت. وفي معان، وخلال الموجات الثلاث للأحداث منذ العام 1989، أبدع المعانيون أشكالاً للتهكُّم ذات مواصفات خاصة. ويمكن ملاحظة درجة عالية من التنوع بين المناطق، وفي هذا السياق هناك صنف خاص من التهكّم الكركي اختصّت به بعض الأسر أو القرى.

الهيئة الوقورة الجادة للأردني تعكس حرصاً يشبه الحرص الذي يلازم وضعية «على الهواء مباشرة»، حيث يعمد الشخص إلى الانتباه جيداً إلى أنه في الوضع «النموذجي»، وبمجرد انتهاء هذه الوضعية يعود إلى ما هو طبيعي. الأردني لا يضحك على الهواء مباشرة، إنه يفضّل الضحك مع إيقاف التصوير والتسجيل. ■

النكتة ممنوعة عليه فيهرب بها إلى دوائره الضيقة

السياسي الأردني: «نقّيفُ كلام» وليس ساخراً

كاد جواب رجل ستيني يؤدي إلى التراجع عن المضيّ في إعداد هذا الموضوع، فقد كان ردُّه حاداً وسريعاً حين سألته «السّجل»: «برأيك، لماذا لا يضحك السياسي في الأردن في حياته العامة؟». جواب الستيني بدا جاهزاً ومعدّاً سلفاً، إذ قال: «لـيـش.. هـو لازم السياسي يضحك؟! شـو رح نستفيد؟ ضحكته رح تفتح شـارع ولاّ تبني مدرسة ولا تطفي حريق مثلاً؟؟».

عطاف الروضان

مزاج أبو محمد الحادّ، الذي كشف عنه ردّه، ربما كان سببُه تأثره بما حدث لسوق البخارية، إذ ترك طاولته التي يكتب عليها «الاستدعاءات» والمعاملات حيث يعمل أمام دائرة الجوازات في جبل عمّان، ونزل إلى وسط البلد يتفرج على حال السوق بعد الحريق بأيام، وهناك التقته «**السّجل**». لكن أبو محمد نفى أن تكون هناك علاقة بين الحريق وردّه، وقال: «لو سألتوني السؤال نفسه بعد العيد، كنت رح أعيد الجواب نفسه».

«الأردن طول عمره هيك»، يقول محمد العوران، الطبيب والحزبي ووزير التنمية السياسية في حكومة معروف البخيت، ويضيف لـ«**السّجل**»: «عندما استلمت الـوزارة حاولت أن أبقى كما أنا بروح مرنة، لكن لم أستطع»، ويبرر ذلـك بالقول: «70 في المئة من الأردنيين متحفظون، ويحسبون حساباً لكل شيء».

الكاتب والأكاديمي سليمان البدور يرى أن «السياسة والتحلّي بخفة الظل لا يلتقيان في الأردن، وسط منطقة تغرق في مشكلات وهموم تقضي على روح الدعابة لدى الناس، وبخاصة السياسيون».

يتابع البدور: «السياسي إنسان عـادي، له حياة خاصة وجلسات حميمة تشيع فيها روح الدعابة أحياناً، إلا أنه يعكس صورة المجتمع، ولا يمكن اجتزاؤه وعزله عن مجتمعه، ذلك الذي يرزح أبناؤه تحت جبال من الهموم».

ويضيف البدور لـ«**السّجل**»، أنه لا يمكن إغفال نظرة المجتمع إلى الدعابة وخفة الظل، «فقد تعوّدنا منذ صغرنا على التجهُّم والتجرُّد من المرح بوصفهما سِمَتَين ضروريتَين للشخص الذي يرغب الإمساك بزمام الأمور، وتكوّنَ في المجتمع ما يُشبه الإجماع أو الاتفاق الضمني على أن التجهُّم شرّ لا بد منه».

يرى محام ثلاثيني فضّل عدم نشر اسمه، أن التجهُّم ناتج عمّا وصفه «التربية العسكرية الأمنية المحافظة»، ويوضح: «معظم الأردنيين، إما عسكريون، أو عسكريون سابقون، أو أن واحداً من أقاربهم أو أكثر كذلك، فتربّينا على الضبط والربط، فكيف يمكن تقبُّل مشاهدة شخصية سياسية وهي تنكّت على شاشة التلفزيون مثلاً؟!».

ويلفت المحامي إلى أن الروح المرحة «مرتبطة بمستوى الحريات، لأنها في الغالب تعبّر عن انتقاد لاذع».

مدير تحرير **جـوردن تايمز** محمد العابد، يقول لـ«**السّجل**» إن الموضوع متصل بـ«ثقافة مجتمع تربّى على مفهوم اجتماعي مفاده أن الضحك قلّة هيبة،

وأن مَن يضحك سيستغلّه الناس في محيطه وسيركبون على كتفه وفقاً للتعبير الـدارج». ويذكّر العابد بالمفهوم الديني الـذي يرى أن «الضحك يميت القلب»، مؤكداً أن استمرار هذا النمط «يولّد ثغرة، ويعيق التواصل بين المواطن والمسؤول».

مُحام: التجهّم ناجم عن تربية أمنية محافظة تقوم على الضبط والربط

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية مجد الدين خمش، يفسّر تجنّبَ السياسيين الظهورَ أمام العامّة في مناخ من النكتة والمرح، بقوله: «هذا ناتج عن الانطباع المسبق الذي لا يتقبل الأسلوب المرح، ويشكك في قدرة الشخص المرح على الإنجاز، ويرى أن التجهُّم يعطي الشخص أهميةً أكبر».

هذا الأمر يدفع المرء إلى اتخاذ مظهر الجدّية خشية تعرُّضه للانتقاد، حتى لو كان مرحاً بطبعه، وفقاً لخمش الذي يضيف: «كثير من السياسيين يـعـودون إلـى طبيعتهم، ولكن في دوائرهم الخاصة والضيقة جـداً». ويستدرك بقوله إن هذا المنحى بدأ يتغير بعض الشيء في القطاع الخاص وبعض الوظائف العليا بتأثير المدراء، أما السياسيون «فلديهم القدرة هم أيضاً على التغيير في هذا المجال، ولذا يفضّل أن تكون البداية من خطابهم العام ومبادرتهم إلى كسر الجليد».

رئيس تحرير صحيفة **الحدث** الأسبوعية، ناصر قمش، يؤكد أن النكتة دائماً تحتاج إلى ذكاء وبراعة ومهارات عالية وتقنيات رفيعة حتى يتم إنتاجها لتخدم الغرض المطلوب، وهذا «ما يفتقده معظم المسؤولين في الأردن».

البحث عن سياسيين في البلاد يتحلّون بروح النكتة ويستخدموها في خطابهم العام، يبدو أمراً صعباً بعض الشيء، رغم أن ثمةَ ما يكاد يكون إجماعاً على أن هناك سياسيين على رأس عملهم، أو غادروا العمل العام، أصحابُ نكتة ويمتلكون روح دعابة عالية، لكنّ ذلك يَظهر فقط في جلساتهم الخاصة أو التي تجمعهم مع أصدقاء مقرّبين.

الشاعر حيدر محمود، الذي عمل وزيراً وسفيراً في السابق، يقول مقرّبون منه إنه يتمتع بروح مرحة بعيداً عن الأضواء. عبد المنعم أبو زنط، الشيخ والمعلّم والحزبي والنائب، يتمتع بروح النكتة ويبرع في إلقائها، بحسب أشخاص عرفوه من قرب أو تعاملوا معه. صلاح أبو زيد مؤسس الإعـلام الرسمي في البلاد الـذي عمل وزيـراً وسفيراً في السابق، عرفَ عنه الموظفون الذين عملوا معه، أنه كان ساخراً وقادراً على التصرف بالنكتة بـ«سرعة بديهة مذهلة».

النائب خليل عطية الذي يشتهر دائماً بعبارته المحببة: «أنا ابن المخيم البارّ»، لا يجمعه حديث مـع أي شخص إلا وتتعالى ضحكات مجلجلة حولهما. النائب السابق نضال العبادي، يرى مقرّبون منه أن روح النكتة العالية التي يتمتع بها أبعدته بتواطؤ ضمني، عن المراكز المتقدمة في جبهة العمل الإسلامي التي كان عضواً في كتلتها البرلمانية في مجلس النواب الرابع عشر، ويستذكر نـواب وإعلاميون نكاتاً تلقّوها من العبادي على هواتفهم منذ سنوات.

ويرى أصدقاء لمصطفى القيسي أن طبيعة الأعمال والمناصب التي تولاّها تطلّبت عدم إظهار روحـه المرحة التي يتسم بها. عمل القيسي مديراً للمخابرات العامة 1989، ومستشاراً للملك، ومقرراً لمجلس أمن الدولة 1996 وعُيّن عضواً في مجلس الأعيان 2001 و2003.

النائب والمصرفي والوزير، ورئيس الوزراء الأسبق 1996-1997، ثم رئيس الديوان الملكي 2000، عبد الكريم الكباريتي، اشتهر بروح ساخرة تخفيها عصبية وجدية واجتهاد في العمل.

وينقل آخرون عن الجرّاح والعسكري، ورئيس الـوزراء الأسبق عبد السلام المجالي 1993-1998، ما يتميز به من البداهة والتقاط المواقف بسرعة، والتصرف فيها بما يُعرف في الثقافة المصرية بـ«الأفيهات»، أو «التنقيف» في الأردن، وهو مصطلح ريفي يعبّر عمّن يوظف النكتة ببراعة لإرسال الرسائل. وللصدفة، فإن معظم السياسيين الذين تمتعوا في هذه الصفة، من أصول ريفية في الضفتين.

بطولة «التنقيف» في الأردن، إن جاز التعبير، معقودة لـ «السياسي البارز»، أول رئيس وزراء في عهد الملك عبداللّه الثاني، عبد الـرؤوف الـروابـدة. ويُجمع الذين التقت «**السجل**» بهم، على أن «أبو عصام» أكثر السياسيين الأردنيين استخداماً للنكتة في خطابه العام، حتى إن نكته «لازم تحكي إشي».

قبة البرلمان حفلت بمواقف أظهرت هذا الجانب في شخصية الروابدة، كاد بعضها يقود إلى وضع محرج، كما حدث في إحدى جلسات المجلس النيابي السابق في آب/ أغسطس 2006، عندما نشبت مشادة كلامية تخللها تراشق بالشتائم وأكواب الماء بين النائبين عبد الكريم الدغمي والنائب السابق عبد الحفيظ بريزات على خلفية إحالة قانون غسيل الأموال إلى اللجنة المعنية.

المشادة بدأت بعد اقتراح رأى فيه البرلمانيون نكتة، قدمه رئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الروابدة، ويقضي بإحالة قانون غسيل الأموال إلى لجنة الصحة والبيئة.

هذا الاقتراح يبدو أنه فُهم خطأ من جانب بريزات، الذي احتجّ عليه، رغم أنه «مسخرة»، وبعد مشادة وعراك، انتهى الأمر بعد نحو ساعة بالمصالحة.

صحفي: في عالم السياسة تحتاج النكتة إلى ذكاء وبراعة وتقنيات رفيعة حتى يتم إنتاجها محدثةً الغرض المطلوب

«الروابدة السياسي لا يختلف عن الروابدة الأب»، تقول ابنة الروابدة الكبرى نادية، التي تعمل مساعدة مدير الضمان الاجتماعي للتأمين. وتضيف: «والـدي في الحياة العامة كما هو في البيت»، وتؤكد أنه لا يستخدم النكتة إلا لغايةٍ، وبهدف إيصال رسالة «يرغب أن لا يكون جارحاً فيها».

وتوضح نادية: «ليس هناك في قاموسه جواب مباشر بـ«لا أو نعم»، إنه يقول ما يريد بطريقة مرحة محببة، ويترك للمتلقي فرصة لأن يفكر ويتساءل ويحلل.. لا يعطي الأجوبة جاهزة، وهذا بالتأكيد يمنحنا خبرة».

نادية عُرف عنها في نطاق عملها أن شخصيتها تشبه شخصية والـدهـا، في استخدام النكتة ببراعة. يقول موظف مقرب منها: «أحياناً كأنني أسمع أبو عصام ينقف عندما أسمع نادية».

الحديث مع إعلاميين ومنخرطين في العمل الرسمي حضروا جلسات خاصة يلتقي فيها السياسيون، يقود إلى استنتاج مفاده أن البراعة في «التنكيت» والـروح المرحة التي تسود هذه الجلسات، يتمتع بها كثير من السياسيين في البلاد، إلا أن المناخ العام السائد يجبر هؤلاء على السباحة مع تيار المجتمع المحافظ في العلن، والاحتفاظ بعفويتهم طيَّ الكتمان في دوائرهم الضيقة. ■

لماذا يتجهّم الأردني؟

◄ سألوا أردنياً: «لماذا أنتَ دائم التجهُّم والتكشير؟».

فقال: «قهوتُنا مـرّة، وبحرُنا ميّت، وميناؤنا عقبة، وطبختنا المفضّلة مقلوبة، وأشهر الأسماء لدينا: زعل ومزعل ومهاوش وعـدوان، ومطربنا اسمه متعب، وأشهر أغانينا: ويلك يللّي تعادينا يا ويلك ويل.. وتريد مني أن لا أكون متجهّماً؟». ■

ظاهرة إطلاق الألقاب:

سخرية «مقبولة» نجت منها النساء

ليلى سليم

ليس معروفاً السبب الذي دعا أبناء القرية لأن يطلقوا على سالم لقب «خرى الوحش»، فالرجل مات منذ فترة طويلة، وأبناء جيله الذين عايشوا ظروف إطلاق اللقب عليه ماتوا هم أيضاً، ويبدو أن سرّ اللقب لم يتمّ توارثه على مرّ الأجيال، كما تم توارث اللقب نفسه، فأولاد سالم ما زالوا إلى الآن يُعْرَفون ويُعَرَّفون على أنهم أبناء «خرى الوحش».

تُضاف إلى اللقب السابق ألقابٌ لا حدود لخيال ناحِتيها، ولا أسباب معروفة لإطلاقها، فهناك «قرد الخشّة»، و«الألل»، و«المطو»، و«قنابر»، و«زقّ الكلب»، والزقّ قربةٌ مصنوعة من الجلد، تُستخدم في خضّ الحليب لاستخراج الزبدة.

أبو علي: الظاهرة تقتصر على الطبقات الشعبية، إذ تكفي حادثة بسيطة ليفقد الإنسان اسمه

مع ذلك، هناك ألقاب يتذكر بعضهم قصتها، مثلاً «ربع البلد»، إذ أُطلق عليه اللقب من باب السخرية لأنه كان قزماً، و«الإنجليزية»، وهو لقب لرجل كان أشقر وله عيون زرقاء ويتمتع بجمال خارق، و«العَمْشة» التي أصيبت منذ طفولتها بضعف نظر شديد، وهناك «القَصَلة» الذي كان في طفولته شديد الهزال مثل عود القصل، والمفارقة أن هذا الرجل كبر وأصبح بديناً جداً، لكن اللقب التصق به ولم يفارقه.

يمكن عدّ اللقب، أو «اللّبَق» باللهجة الأردنية، بوصفه واحداً من تجليات السخرية، وإن كانت له وظيفة أخرى هي التمييز بين الأفراد، ويحدث هذا بالتحديد في القرى التي ينتمي فيها الناس إلى عشيرة واحدة أو عشيرتين، وتحتفظ بتقليد تسمية الأولاد على أسماء الأجداد، وتضم بالتالي أعداداً كبيرة من أشخاص يحملون الاسم الثنائي أو الثلاثي نفسه.

في رأي الكاتب رسمي أبو علي، فإن الظاهرة تقتصر على الطبقات الشعبية، إذ كانت تكفي حادثة بسيطة ليفقد الإنسان اسمه. يدلل على ذلك برجل من جيرانه قام وهو طفل بسرقة جدي صغير من قطيع كان يمرّ أمام منزله، فسمّاه الناس «أبو الجديان»، فالتصق اللقب به إلى أن مات.

«الخوض في الألقاب مسألة شديدة الحساسية»، هكذا يقول «س»، 57 عاماً، الذي يقيم في إحدى قرى الشمال، ورفضَ الكشف عن اسمه، أو اسم قريته، وهو بذلك يؤكد على مفارقة تتمثل في أن اللقب يُتداوَل على نطاق واسع في محيط الشخص المعني، بحيث يصبح بديلاً عن اسمه، ولكن ذلك يجري من وراء ظهره. يقول: «كل أصحاب الألقاب يعرفون ألقابهم، لكن لا أحد يجرؤ على استخدامه في حضورهم لأن هذا بمنزلة الشتيمة».

«س» يلفت النظر إلى أن الظاهرة قديمة، أو ربما في طريقها إلى الاندثار، فمعظم أصحاب الألقاب تجاوزوا العقد الخامس من أعمارهم. وهو يفسّر ذلك بأن نمط الحياة في القرى تغيّر، فقد ضاقت الدوائر التي يتعاطى الناس الألقاب ضمنها، ويتفاعلون في إطارها، وبعد أن كان أبناء القرية منفتحين بعضهم على بعض، أصبح التعامل الآن يقتصر في ما بين الأقارب من الدرجة الأولى، وربما الدرجة الثانية في أحسن الأحوال، وهؤلاء لا يحتاج الواحد منهم إلى تمييز أحدهم عن البقية.

مع ذلك، هناك من تصالحوا مع ألقابهم، وهم لم يكتفوا بالتسليم بها كهوية لهم، بل وأطلقوها على مشاريعهم التجارية، مثلاً «فلافل القاروط»، وهو اسم لمحل يمتلكه شخص فقدَ أمه وهو طفل، فأصبح هذا لقبه إلى أن كبر، وهناك أيضاً مطعم «العصفور»، ومحلات «أبو الجداية».

حظ النساء من الألقاب أقل، فمجتمع ما زال يرى أن اسم المرأة الحقيقي عورة، ويستبدل به تعابير مثل «العيلة» أو «المَرَة»، لا يمكن أن يتسامح مع ألقاب تنال منها بالسخرية، ذلك أن المرأة على رأي أبو علي، «لها رجالها الذين يدافعون عنها»، وبالتالي فإن إطلاق الألقاب السلبية عليها يتم بحذر شديد.

هذا ما يفسر أن ألقاب النساء، في الغالب، تكون جميلة، مثلا «شمبر اللوكس»، واللوكس هو المصباح، أما الشمبر فهو القطعة البيضاء التي تضيء داخله، ومن الواضح أن اللقب لامرأة عُرفت ببياضها، ومثلها «الربعية»، والمقصود بها قطعة الذهب المعروفة بربع الليرة، وأُطلق عليها، لأنها كانت في طفولتها صغيرة الحجم وجميلة جداً.

النساء قد يحضرن في الألقاب أيضاً عندما يُنسب إليهن أبناؤهن، وهذه حالة محمود عزيزة، 88 عاماً، وهو وحيد أمه، إذ أنجبته بعد عشرين عاماً من إنجابها أخته الوحيدة.

وفقاً لمحمود، فإن معتقداً شعبياً سائداً في ذلك الوقت، كان يفيد بأن نسب الولد إلى أمه يردّ عنه العين. ينسجم ذلك، إلى حد كبير، مع معتقد شعبي آخر، يرى أن تسمية الولد بأسماء مهينة مثل شحدة وهويمل، يمكن أن يحميه من الحسد، ومن هنا فإن نسبة الولد إلى أمه بما فيه من تقليل لشأنه يمكنه أن يؤدي المهمة نفسها. وبهذا فإن محمود الذي ظل طوال عمره يخجل من الأمر، ما زال يستفزه إلى الآن أن يقوم أحدٌ بالتعريف به باسم أمه. ■

عرفات أنشد «هاشمي.. هاشمي» بعد مداخلة جراحية

النكات السياسية تلعب على التناقضات

سعد حتر

شر السياسة ما يضحك. بالفعل، من أكثر النكت عمقاً وتأثيراً هي تلك التي تسخر من الواقع السياسي، بخاصة في مجتمعات مغلقة بسقوف منخفضة.

في الذاكرة العديد من المواقف المضحكة أو النكات الساخرة، أرشف بعضها في كتب، فيما تنتقل غالبيتها على شفاه الناس بالتوارث من جيل إلى آخر.

«هاشمي..هاشمي»،دندنها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عقب استفاقته من التخدير ونجاح عملية دقيقة خلف جمجمته في مدينة الحسين الطبّية مطلع العقد الماضي. المفارقة جاءت من ترديد عرفات للأنشودة الوطنية الأردنية التي تتغنى بالراحل الحسين بن طلال، وفي خلفية المشهد خلافات بين الرجلين، منافسة وتحسّس فلسطيني في ذلك الوقت مما كان يعدّه عرفات محاولات أردنية للهيمنة مجدداً على الضفة الغربية.

سرت تلك النكتة في البلد، وباتت مثار تندر النخب السياسية. على أن أحد الأطباء الذين عالجوا عرفات وقتذاك، أعلمَ كاتبَ هذه السطور شريطة عدم الإفصاح عن اسمه، أنه سمع عرفات يردّدها على سرير الشفاء.

حرج حالة عرفات آنذاك، التي تفاقمت حين تجلطت بقعة دم قرب «دماغه» عقب وقوع طائرة كانت تقلّه العام 1992 فوق الصحراء الليبية، دفعت الحسين لتجاوز البروتوكول الملكي. إذ خرج الملك مسرعاً فجر ذلك اليوم من دون حرس. وحين توقف أمام إشارة مرور حمراء في طريقه للاطمئنان على عرفات، نزل سائق تكسي من سيارته ونقر بحدّة على شبّاك سيارة الملك، ليقول له بنبرة حازمة: «لا تخرج وحدك من دون حرس مرة أخرى»، على ما تورد الصحفية رندا حبيب في كتابها **الحسين: أباً وابناً**.

النكتةُ بعامّة، تطال المناخ السياسي وطريقة التوزير في الأردن أيضاً.

وزير في حكومة عبد السلام المجالي منتصف العقد الماضي، هاتفَ والده متلهفاً بعد أن اختير ضمن التشكيلة الحكومية. الرواية المنتشرة تفيد بأن الوزير السابق قال عبر الهاتف: «يابا باركلي، أصبحت وزيراً»، فسأله الوالد في الغربة: «مبروك، لكن في أيّ بلد؟».

كان السياسيون الأردنيون يرددون عشرات النكات المتصلة بقيادات دول مجاورة.

مسؤول سابق عملَ برفقة الملك الراحل، استسرّ لكاتب هذه السطور قصة حدثت للحسين في بغداد خلال ثمانينيات القرن الماضي، تعكس حجم تعظيم القائد في تلك العاصمة.

وفي التفاصيل، أن الملك الحسين والرئيس صدّام حسين جلسا على شاطئ دجلة لاصطياد السمك. استغرب الملك أن سنارته لا تلتقط أسماكاً، بينما انهمك صدام بجمع ثمار النهر في سلّة بجانبه. وأدرك الملك كنه القصة حين همس أحد مرافقيه في أذنه بأن غطاسين يشبكون سمكاً في سنارة صدام.

من النكات الدارجة في الأردن عن صدام، الذي حكم العراق رسمياً بقبضة من حديد بين العامين 1979 و2003، أن زوجته امتدحت مدرّساً خصوصياً لإحدى بناته، ورجته أن يطلب من المدرّس أن يواظب على تدريسها. أعطى صدام اسم المدرّس إلى حاشيته، ثم نسي الأمر وسط أشغاله المتراكمة. وحين استفسر من رجاله عمّا حلّ بالمدرّس، بناء على تذكير زوجته، أجابوه بزهو: «سيدي، أحضرناه، حققنا معه ثم اعترف فأعدمناه».

تلك النكتة السوداوية تختزل نظرة الناس إلى حكم الرجل الأوحد وغياب مؤسسات الدولة. وقد رُويت في زمن كل دكتاتور حكمَ العراق منذ عبد الكريم قاسم.

في الإجمال، تعكس السخرية السوداء في الأردن، ودول الجوار أيضاً، حالة التذمر في مناخات سياسية غير صحّية. ■

موقف ونكتة

مش فاضي غير اليوم

عرض التلفزيون الأردني في نهاية التسعينيات المشهد التالي:

كان الأمير الحسن في زيارة لإحدى قرى البادية الشمالية، وبينما كان الأمير في غرفة تعود لأحد المواطنين يجلس على فراش أرضي في صدر البيت، انتقلت الكاميرا إلى باب البيت حيث وصل أحد الرجال ووقف عند الباب ونظر متفاجئاً إلى الأمير الذي قال له على الفور: «تفضّل».

دخل الرجل فرحاً وجلس أمام الأمير وهو يصافحه ويحيّيه ويرحب به، فسأله الأمير عن عمله، فأجاب أنه يرعى الأغنام، وأضاف موجهاً كلامه للأمير: «جيرة اللّه يا سيدي اليوم غداك عندي، واللّه ذبيحتك جاهزة». فأجابه الأمير معتذراً: «خليها لغير مرّة، بيوم ثاني». فقال الرجل: «يا سيدي خلّيها اليوم.. واللّه غير اليوم ما أنا فاضي». فانطلق الأمير والحضور بمن فيهم الرجل صاحب الدعوة في ضحك مجلجل.

حقوق منقوصة

من النكات التي انتشرت بعد أحداث أيلول/سبتمبر 1970:

أوقف شاب يعاني من التأتأة في كلامه، سيارة تاكسي وقال للسائق: «مممممكن تتتتوصلني لللإذاعة؟»، قال له السائق: «تفضل». وفي الطريق سأله السائق عن غرضه من زيارة الإذاعة، فأجاب: «ببيبدي أقققدم لووووظيفة مممممذيع». وعند وصولهما مبنى الإذاعة قال الشاب للسائق: «مممممكن تسسسستناني حتى أرررجع؟»، فوافق السائق.

دخل الشاب إلى الإذاعة وغاب بعض الوقت، ثم خرج وعاد إلى السيارة، ومباشرة بعد جلوسه فيها قال للسائق: «مممما قببببلونيش لللللوظيفة». فسأله السائق: «ليش؟»، فأجاب الشاب: «ففففلسطيني». ■

بلدة المزار: النكتة نحو الداخل والخارج

أحمد أبو خليل

في كثير من مناطق الأردن، وفي الشمال بخاصة، ما إن تُذكَر المزار أو أحد أبنائها، حتى ينصرف الذهن إلى صفات مثل سرعة البديهة والذكاء والنكتة والكلام المطواع، وإذا كان المرء في حضرة مزاري، فعليه أن ينتبه جيداً إلى كلامه، كي لا يقع في أي محظور، فيجعل من نفسه ضحيةً لخفّة دمه، ما يعني احتمالَ أن تُسجَّل عليه نقطة قد تصاحبه طوال العمر.

إلى الجنوب الغربي من مدينة إربد، وعلى تلة تشرف على سورية وفلسطين وشمال الأردن، قامت بلدة المزار، حيث أفق النظر والخيال والتفكير مفتوح أمام السكان، فهم على مدار الوقت يشعرون أن الكل مكشوف أمامهم، نظراً لأنهم يشرفون وينظرون من موقع أعلى مكانياً، فلماذا لا يتعزز ذلك بتحقيق الموقع نفسه ثقافياً؟ لعل هذا الوضع هو الذي مكّنهم من أن لا يترددوا عن النقد والتهكُّم.

يمارس أهل المزار طباعهم تلك داخل بلدتهم وخارجها. لقد اعتادوا على تحمُّل بعضهم بعضاً، وتلك من الصفات الشهيرة لخفيفي الظل. إنهم بالفعل أصحاب نكتة وصنّاع قفشة، ويحتفظون لمحترفي التنكيت والإضحاك بموقع محترم اجتماعياً. كل ما هنالك أن مثل هؤلاء يتميزون في أن الكلام «طايعلْهُم» أكثر من غيرهم.

حواء تُنزل آدم من الحافلة

بمجرد أن صافحت أبـو محمد، أحـد سكان البلدة، وذكرت له موضوع البحث والتقصي الذي تنوي «**السجل**» تناوله، رحّب بي، وبعد دقائق وجدنا أنفسنا في حوار لطيف مليء بالحكايات الظريفة، وبسهولة بالغة انضم إلينا ضيفان آخران وقدما مساهماتهما.

براعة هؤلاء تكمن أساساً في «نكتة الموقف»، ولذلك فإن أشهر تلك النكات تتحول إلى حكايات تتناقلها الأجيال، وقد تتحول إلى ما يشبه الحكمة، ومن ذلك أن أحد محترفي النكات من الأحياء، كان يستقل حافلة ويجلس على مقعد منفرد، وأثناء السير توقفت الحافلة لتحميل سيدة، ولما كانت الحافلة ممتلئة بالركاب فقد نظر السائق إلى ذلك المزاري راجياً منه التفضل بإجلاس السيدة

مكانه، على أن يجلس إلى جانب السائق، أي بلا مقعد. وافق المزاري كرماً منه، بعد قليل تلقى السائق إشارة بأن في الطريق دورية لشرطة السير، فتوقف عن السير والتفت إلى الركاب طالباً من «الزيادة» أن ينزلوا من الحافلة. فقال المزاري: لعلك تقصدني بالكلام؟ فقال السائق: أنا أقصد «الزيادة»، وبما أنك الوحيد «الزيادة» فأنت المقصود. فنهض المزاري وهو يقول: إذا كانت حواء أنزلت آدم من الجنة فلماذا لا تُنزله من الباص؟ أمام هذه الإجابة أقسم السائق عليه أن يبقى، وعند وصوله إلى دورية الشرطة التي أرادت تحرير مخالفة له، روى لأفراد الشرطة الحوار الذي جرى، وهو ما استلطفه هؤلاء وسمحوا للحافلة بالسير من دون مخالفة.

المزاريّون أصحاب نكتة وصنّاع نكتة، ويحتفظون لمحترفي التنكيت والإضحاك بموقع محترم اجتماعياً

بعد هذه الحكاية صار الناس يقولون في حالات مشابهة: «مثل ما قال فلان»، ويروون الحكاية، فتحول الموقف بمجمله إلى ما يشبه الحكمة.

السخرية أصبحت طابعاً عاماً للناس هناك، وهم يلجأون إلى شتى أشكال المماحكة الودية بحيث تنتج النكتة في السياق، ومنها ما حدث عندما شوهد أحد الأشخاص يفرك نظارته وهو يضعها على عينيه، فأراد آخر استفزازه وقال له: إن الواحد إذا كانت عينه تحكّه يخلع نظارته ويحكّها من تحت النظارة. فرد الأول على الفور: إنك مخطئ، فهل ستخلع بنطلونك إذا كانت مؤخرتك تحكّك؟

وفي حكاية أخرى، أن دائرة الأحوال المدنية اقترفت خطأً طباعياً في البطاقة الشخصية لأحد المزاريين، بحيث جعلت عمره ثلاث سنوات بينما هو في السبعين من عمره، فما كان منه إلا أن عاد إلى موظفي الدائرة يسألهم: أين رضّاعتي يا إخوان، لقد نسيتها عندكم؟

لقد اختار هذا الرجل أن لا يتبع الأسلوب الاعتيادي، وعدّ ما جرى مجرد خطأ طباعي، وبدلاً من ذلك اختار هذا الأسلوب الظريف، وبفضل ذلك تحوّل الموقف إلى حكاية تُروى. وبهذا فإن النكات والحكايا الظريفة شكّلت جانباً رئيسياً من محتوى جلسات الناس هناك.

يقول أبو محمد إن الناس في المزار بعامة يتميزون بالوسامة وطلاقة اللسان، ويروي أن سيدة في إحدى القرى كانت برفقة زوجها، وهما يحاولان اللحاق بالحافلة، وكان الزوج يحث زوجته على الإسراع في المشي، ويقول لها: أسرعي، ما بكِ؟ أم إنك «شايفيتلك مزاري»؟

لغالبية الرجال في البلدة ألقاب يُعْرَفون بها، وهي حال القرى التي تسكنها عشيرة واحدة أو عدد قليل من العشائر الكبيرة، حيث تكون هناك حاجة للقب خاص للتعريف، وبعض هذه الألقاب تكون مقبولة أو محببة وتصبح جزءاً معلناً من الاسم.

بخاطرك يا لحم

من الحكايا ما بقي في إطار البلدة نفسها، ومنها ما خرج وأصبح جزءاً من الثقافة الشفهية لعموم منطقة الشمال، وفي بعض الحالات تجاوزها. ومن أبرز القصص واحدة تعود إلى أكثر من ربع قرن. وهي عن مزاري يحب أكل اللحوم كثيراً، وقد اعتاد أن يشتريه بسعر منخفض، وذات يوم أخذ معه قروشه إلى اللحام في إربد، وسأل عن سعر رأس عِجل معلّق أمامه، فأجابه اللحام: إنه بدينار. بينما اعتاد المزاري أن يشتريه بقروش قليلة. حينها أخرج المزاري القروش التي في جيبه وأعطاها للّحام، وقال له: أرجو أن تسمح لي أن أقبّله وأودّعه. ففعل ثم انطلق يصيح في السوق: بخاطرك يا لحم.. بخاطرك يا لحم. وقد أصبحت تلك العبارة شائعة، وصارت تُروى في المنطقة، ويستخدمها الناس في حالات شبيهة.

قد تكون النكتة عادية، وقد تكون قاسية، فذات يوم حملوا رجلاً مريضاً إلى المستشفى بعد أن مددوه فوق بطانية، وخلال ذلك نظر إليه أحد المارة وسأله: شلونك يا حجّي؟ فردّ عليه فوراً: فوق الريح!

وفي حادثة أخرى، عاد أحدهم إلى المزار وقد اشترى أحشاء خروف، كروش ومصارين، وضعها في كيس. فسأله أحدهم متهكّماً: شو.. الظاهر إنك عازم كلاب اليوم؟ فرد عليه على الفور: آه واللّه، ما وصلتك بطاقة دعوة مني؟

من النكات ما هو موجّه نحو الخارج، وبخاصة القرى المحيطة التي اعتاد أهلها على محاولة تجنُّب الوقوع في مطبّات أمام أهل المزار. ذات يوم، وفي لقاء رسمي قدّمَ فيه أهل البلدة مطالبهم، قيل لهم إن عليهم أن يتوجهوا إلى مسؤول كبير، وينتمي لإحدى قرى محافظة إربد، فقال أحد المزاريين الحاضرين: إنّ أيّاً من أبناء تلك القرية لن يفيدنا، بدليل أن أحدهم كان في يوم من الأيام يجرّ حماراً، فصادفه مزاري بحوزته كيس طحين، فطلب المزاري من صاحب الحمار تحميل الكيس فوق الحمار، لكن ابن تلك القرية رفض وقال له: الحمار جديد، وعمره ست سنوات، وقد اشتريته للتوّ، أما أنا فعمري 32 سنة، لذا سأحمل الكيس على ظهري.

غرامة على الضحك

أما أشهر القصص فيعود تاريخها إلى نحو قرن، أيام الحكم العثماني، وتتلخص في أن ساكني إحدى القرى المجاورة كانوا يضطرون أثناء العودة من حقولهم ومزارعهم للمرور من بلدة المزار، وذات يوم مرض أحد الحمير لديهم وهم في الحقل، وكان عليهم أن يحملوه في طريق العودة، ولكن كيف يحملونه ويمرون أمام المزارية؟ إنهم لن ينجوا من التعليقات. وهنا اقترح أحدهم أن يحملوا الحمار فوق لوح خشبي ويغطوه بوصفه ميتاً في طريقه للدفن، فذلك سيمنع التعليق. ولكن أهل المزار بمجرد أن رأوا المشهد ولاحظوا أن حاملي الميت لا يهلّلون، كما هي العادة، اكتشفوا الأمر، فتقدموا للمساعدة في حمل «الميت»، وصاروا يبالغون في الحزن والبكاء والندب بقولهم: «أسمر يا حبيبي، مصارينك تلفون وذيلك سوط أحمد فوزي» (أحمد فوزي قائد شرطة عثماني مشهور بقسوته).

بعد ذلك صار الناس في المزار يستخدمون عبارة «أسمر يا حبيبي» للتهكم على سكان تلك القرية الذين تقدموا بشكوى إلى أعلى مسؤول إداري. فاستدعى الأخير الطرفين وطلب من أهل المزار التوقف عن لفظ عبارة «أسمر يا حبيبي» نهائياً، وأعلن أن من يتلفظ بها عليه أن يدفع غرامة قيمتها خمس ليرات، فقام أحد الحضور من أهل المزار وأخرج ما في جيبه من ليرات، وإذا بها 22 ليرة، فوضعها أمام الحاكم الإداري، وكرر عبارة «أسمر يا حبيبي» أربع مرات، وعندما وصل إلى آخر ليرتين قال: «أسمر». وبهذه الطريقة تم إفراغ الاتفاقية من مضمونها.

لغالبية الرجال في البلدة ألقاب يُعْرَفون بها، وهي حال القرى التي تسكنها عشيرة واحدة أو عدد قليل من العشائر الكبيرة

الجيل الجديد من سكان البلدة، يبدو أقلّ ميلاً للتنكيت والضحك مقارنةً بالأجيال السابقة، غير أن الصفة العامة تلك ما زالت معروفة وممارَسة إلى درجة كبيرة هناك. يؤكد أبو محمد أن الناس كانوا أحياناً يتشاجرون، لكنهم يلتقون في اليوم التالي ليغرقوا في تهكُّم شديد، كأن يحمل أحدهم الحجر الذي قُذف به، ويقول لقاذفه: ألا ترى؟ لو أصابني حجرك هذا لكسرَ رأسي. ■

بعضُ ما يمكن نشره منها

النكات الفئوية الأردنية: عندنا ما عند الآخرين

تقول نكتة أردنية: ليش الغوراني يبقى سنة كاملة في بطن أمه، بدلاً من تسعة؟ الجواب: لزوم التحميص.

دلال سلامة

في السعودية سكن لبناني في حيّ جديد، وبعد فترة فوجئ بجاره السعودي البدوي يعاتبه لأنه لا يحضر للصلاة معهم في المسجد، فقال اللبناني مستغرباً: لكنني مسيحي، فكيف أصلّي مع المسلمين. فردّ البدوي: وماذا في ذلك، أنا بدوي وأصلّي مع الحضر.

في العراق، تروى نكتة عن طالبين سنّي وشيعي يستعدان لامتحان نهائي. الشيعي توسّل بالإمام موسى الكاظم كي يعينه على الامتحان، أما السنّي فقد توسل بالإمام أبو حنيفة النعمان. في الامتحان حصل الشيعي على علامة 90 في المئة، في حين حصل السنّي على علامة 9. في الليل حلم الطالب السنّي بالإمام أبي حنيفة، وعاتبه، فقال له الإمام: آسف، اعتقدت أن الامتحان من 10.

تلك نماذج تثبت أن النكتة ليست دائماً فناً بريئاً، بل هي في اعتمادها على السخرية، قد تلجأ كما يقول الباحث السعودي عبد اللّه الهاشمي، إلى الشماتة والتشفّي وتحقير معتقدات الآخرين وذواتهم، وكثير من النكات تتضمن جانباً عنصرياً، باستهدافها فئات معينة من الناس، سواء كان الاستهداف على أساس عرقي أو ديني أو طائفي أو مناطقي.

الظاهرة عالمية، ولا ثقافة يمكن استثناؤها من النكات الفئوية، ففي فرنسا الكثير من النكات العنصرية عن تخلّف العرب، مثلاً: ما الذي يفصل بين الإنسان والحيوان؟ جواب: البحر الأبيض المتوسط.

وفي ألمانيا، النكات تدور حول جشع الأتراك. تقول نكتة إن تركيّاً حضره الموت فاستدعى ابنه وقال له: هل ترى هذه الساعة في يدي؟ لقد كانت لجدّي، وانتقلت إلى أبي، ثم انتقلت إليّ والآن جاء دورك كي تشتريها.

في إسرائيل تقول النكتة إن معلم مدرسة سأل تلميذاً: إذا دارت مباراة في كرة القدم بين يهود غربيين ويهود شرقيين في مكبّ للنفايات، فمن برأيك سيفوز؟ فرد التلميذ: اليهود الشرقيون طبعاً. سأله الأستاذ: ولماذا؟ التلميذ: لأنهم يلعبون على أرضهم.

يمكن تتبع ما لا حصر له من الأمثلة، إذ تتمحور النكات في بريطانيا على بخل الإسكتلنديين والإيرلنديين وسذاجتهم، وفي الولايات المتحدة على السود.. إلخ.

الخوض في النكات الفئوية في المجتمع الأردني أمر شائك، فالنكات الإقليمية والطائفية

والعرقية مكوّن أساسي في الثقافة الشعبية في البلاد، ورغم أن الجميع يتداولونها شفاهةً، وعبر الرسائل القصيرة والرسائل الإلكترونية، إلا أن معظمهم يجدون صعوبة كبيرة في استيعاب فكرة نشرها في صحيفة أو مجلة.

النكات الإقليمية والطائفية والعرقية مكوّن أساسي في الثقافة الشعبية في البلاد

في كتابه **بيان الحدّ بين الهزل والجد**، التقط السوري بو علي ياسين مفارقة، هي إصرار الناس على شفهية النكتة «المحرمة» بأنواعها، «فهم يروونها، لكنهم يغضبون عند نشرها». ويفسر ذلك بأن هذه النكات بتعبيرها الصادق عن تفاعلات المجتمع، تفضح وجوداً ما، لا تريد السلطات على اختلافها (سياسية، دينية، اجتماعية) الاعتراف بوجوده، وهذا ما يفسر وقوفها أمام هذا النوع من الكتابة.

«نحن جزء من الظاهرة العالمية»، يقول الكاتب الساخر يوسف غيشان، ويضيف: «كمجتمع يحمل طابعاً فسيفسائياً متنوعاً، فإن لدينا جميع أنواع النكات: الطائفي والإقليمي والمناطقي والعرقي، لهذا نجد نكاتاً أبطالها أردنيون وفلسطينيون، بيض وسود، مسيحيون ومسلمون ويهود ودروز، بدو وفلاحون ومدنيون، شيشان وشركس، شمالات وجنوب».

الراصد لهذا النوع من النكات في الأردن، يجد أن حاله حال النكات الفئوية في العالم، يلعب على الفروق الثقافية، ويعمل على تكريس الصورة النمطية التي تمتلكها كل مجموعة عن الأخريات. يتضح هذا في النكات التي يتراشقها أردنيون وأردنيون من أصل فلسطيني. مثال ذلك الصورة النمطية للفلاح الذي يعتمد في غذائه على نباتات الأرض، مقابل البدوي الذي يعتمد على اللحوم والألبان، فتحكي النكتة عن الأردني الذي تزوج فلسطينية وظلت تطعمه ملوخية وسبانخ وخبيزة، فقال لها أخيراً: خلص لا تطبخي، طالع أرعى لحالي.

في المقابل، هناك نكتة لدى الأردنيين من أصل فلسطيني ترسّخ الصورة النمطية للمرأة الأردنية المفتقدة للشاعرية، فالفلسطيني الذي تزوج أردنية، قال لها يوماً: منشان اللّه بدي شوية رومانسية، ولأنها لم تفهم ما يريده، استشارت أمها التي قالت لها: مش عارفة، بس احتياطي طَلعي لحمة.

في السياق نفسه، يتداول الأردنيون قائمة بأفلام فلسطينية:

- طخوه وكع ميت (آكشن).
- خمس دكايك حب (رومانسي).
- ضحية من أجل الكظية (وطني).
- لليش يا مكلعط (كوميدي).

أما الفلسطينيون، فلديهم قائمة بأفلام أردنية:

- البعير الداشر (كوميدي).
- هات نيرة (رعب).
- اجغمني حبة (رومانسي).
- لن أشرب الشنينة (آكشن).

هناك نكات طائفية تندرج تحت هذا التصنيف، أي اللعب على مسألة الفروق الثقافية، فهناك المسيحي الذي دُفن بالخطأ في مقبرة للمسلمين، وظل أموات المسلمين، كلما احتاجوا لشراء شيء من الخارج، يكلفونه هو قائلين: «باللّه يا جورج إنت لابس أواعيك». إلى أن ملّ جورج وأعلن إسلامه.

وهناك المسيحي الذي دخل مسجداً وهو يحمل سكيناً وسأل: «مين فيكم مسلم؟»، فخافه الجميع إلا واحد شجاع رفع يده، فأخذه المسيحي إلى بيته وقال له: «عندي ضيوف مسلمين، وأريدك أن تذبح لي خروفاً وتسلخه على الطريقة الإسلامية». المسلم ذبح له الخروف، لكنه قال إنه لا يعرف كيفية السلخ، فعاد المسيحي وبيده السكّين الملطخة بالدماء إلى المسجد، وسأل: «مين كمان مسلم؟»، عندها أشار المصلّون إلى الإمام الذي صرخ قائلاً: شو يعني، إذا صلّيت فيكم ركعتين صرت مسلم؟».

لكن الصورة النمطية لا تكون دائماً مجرد تعبير عن اختلاف ثقافي، بل إنها تحمل أحياناً في داخلها حكماً بالقيمة، مثل تلك النكات التي تقترح «سذاجة» جماعة ما، فيقال إن ابن لادن قال لواحد معاني: أنا مش قاهرني غير حلف الشمال. فقال له المعاني: يعني إنت غشيم عن أهل إربد!.

من هنا تصبح للنكتة كما يرى غيشان وظيفة: أن تمنح صاحبها إحساساً بالتفوق وبالتوحد مع الجماعة التي ينتمي إليها.

والنكتة مؤشر دقيق، لا يعكس الطريقة التي ترى بها كل فئة الأخرى فحسب، بل ما تعتقد هذه الفئة من أنه صورتها هي في عين الآخر، ويتضح هذا في النكات الطائفية، فيتداول المسيحيون نكتة: لماذا أوصى الرسول بسابع جار؟ جواب: لأن الثامن مسيحي.

في المقابل، تقول نكتة المسلمين إن شيخاً مسلماً كان مع رجل دين مسيحي محتجزَين تحت القصف في خندق، وفجأة ارتفع صوت المسيحي هاتفاً: أشهد أن لا إله إلا اللّه. فقال له المسلم: شو، أسلمت؟ فردّ المسيحي: أي واللّه إشي بيخلّي الواحد يكفر.

من نكات الأردنيين

- مذيع يسأل بدوياً مثقفاً: «ما هي أكثر الأشياء التي تكرهها؟». قال: «العنصرية والعبيد».
- أردني رأى بعيراً في لندن فقال: «يااااآي شو هالوحش!». التفت البعير وقال: «سويلم لا تستهبل قدّام الإنجليز».
- واحد قال لواحد طفيلي: «بدي إياك تشهد في المحكمة شهادة زور على واحد إنه أخذ مني 2000 دينار». فردّ الطفيلي على الفور: «ابن الكلب بعده ما دفع لك!».
- واحد شمالات شاف هلال رمضان، فأعطاه مولانا 500 دينار. فقال متلهفاً: «شوف شوف الهلال الثاني وينه». ■

مكان النكات الفئوية هو الدوائر المغلقة للتجمعات التي صنعتها، لكن هذا لا يمنعها من أن تكون «عابرة للقارات»

النكات المتداولة في هذا العصر لم يتم اختراعها، وإنما تطورت عن نكات تنتمي إلى عصور سابقة أو ثقافات أخرى، فيقول الهاشمي إنه «لا نكتة محكية للمرة الأولى»، وإن النكات المتداولة تعود إلى مئات السنين، وإنها تغيرت بحسب الأوساط الثقافية التي تبنّتها.

هذا ما يفسر أن النكات التي يرويها الأردنيون عن أهل الصريح والطفيلة، هي نفسها التي يرويها السوريون عن أهل حمص مثلاً، وهي أيضاً التي يرويها المصريون عن الصعايدة.

مثال على ذلك، فإن نكتة ابن لادن سابقة الذكر، تُروى نفسها في غزة، ولكن أهل الشمال يُستبدل بهم أهل جباليا.

مكان النكات الفئوية هو الدوائر المغلقة للتجمعات التي صنعتها، لكن هذا لا يمنعها أن تكون «عابرة للقارات» كما يقول غيشان. والتراشق بالنكات علانية لا يحدث إلا بين الأصدقاء المقربين من الطرفين، وعلى سبيل الدعابة، أما إذا كانت على سبيل التنكيل والنميمة، فإنها تتم في خفية. ■

الكتّاب الساخرون:

أجيالٌ من صنّاع البسمة في وجه التجهُّم الوطني

حظيت السخرية بمكانة خاصة في الكتابة العربية في الشعر والنثر منذ الجاحظ وأبو الشمقمق وغيرهما.. وفي العصر الحديث تجلّت السخرية في أشكال الأدب كافة: مثل الرواية عند إميل حبيبي ومؤنس الرزاز، والقصة عند زكريا تامر ومحمد طمليه، والشعر عند محمد الماغوط ومظفر النواب، والمسرح عند دريد لحام، وعادل إمام.

هاشم غرايبة

وقد اعتمدت الدراما التلفزيونية على كَمّ وافر من السيناريوهات الساخرة. ويبدو في الآونة الأخيرة أن المقالة الصحفية خطفت بريق الكتابة الساخرة، وكادت تحتكرها، أو تختزلها. وبرز في هذا الفن كتّاب مقالة مرموقون مثل أحمد رجب في مصر، وأبو قاطع (عبد الجبار وهبي) في العراق، وعبد الكريم أبا زيد في سورية، ومن السعودية أحمد قنديل.

المقالة الساخرة في الأردن سجّلت دخول المرأة ميدان الكتابة الصحفية

على صعيد الكتابة الساخرة في الأردن، فرغم أن المجتمع الأردني يوصف بالتجهُّم، ويقال إن المواطن لا يضحك للرغيف السخن، إلا أنه من الملاحظ أن أول رواية عربية تحمل **الضحك** عنواناً لها، هي للروائي الأردني الراحل غالب هلسا، وهي أولى رواياته ونقطة انطلاقه إلى عالم الرواية. وقد تمثل فيها المثل القائل «شر البلية ما يضحك»، والضحك عند الشخصية الرئيسة هو نوع من التمرد الذاتي تشهره الشخصية تجاه تعقيدات الواقع المعيش.

ويعدّ الروائي الراحل مؤنس الرزاز، والقاص الراحل محمد طمليه، من أبرز الكتّاب العرب الساخرين الذين زاوجوا بين الكتابة الإبداعية الساخرة، والمقالة الصحفية الساخرة.

وتخصص الصحف المحلية ومواقع الإنترنت زوايا ثابتة لعدد كبير من الكتّاب الساخرين. ووفقاً للكاتب يوسف غيشان، فإن الكتّاب الساخرين نادرون في العالم، وليس فقط في العالم العربي، ووجود من ستة إلى عشرة كتّاب ساخرين في الأردن، أمرٌ ممتاز، وهو عدد كبير بالنسبة لعدد السكان. غيشان صدر له في الكتابة الساخرة: **شغب، مساخر في زمن المباخر، يا مدارس يا مدارس، برج التيس، أولاد جارتنا، مؤخرة ابن خلدون، ولماذا تركت الحمار وحيداً**.

تكاد لا تخلو صحيفة يومية أو أسبوعية من زاوية أو مقالة ساخرة. منها كتابات لكتّاب محترفين يكرّسون أقلامهم للكتابة الساخرة، ومنها لكتّاب يكتبون المقالة الساخرة أحياناً.. وقد سجلت المقالة الصحفية الساخرة دخول المرأة ميدان الكتابة الصحفية، إذ أصدرت هند خليفات كتابها الأول **اعترافات امرأة لا تجيد لفّ الدوالي** الصيف الجاري.

والكتابة الساخرة هي الأكثر رواجاً من حيث عدد القراء، ومن خلال الرسائل والردود التي تتوالى على مواقع الإنترنت، فهي كتابة شعبية، تتمرد على اللغة والقوالب اللفظية، وأحياناً على المفاهيم والقيم السائدة. وتستمد قوة رواجها من «تعرية القبح»، فامتداح الجمال ليس هدف الكتابة الساخرة كما يرى غيشان؛ فـ«الساخر هدفه نقد الحكومات وليس التغزل بلغاليغها، حتى لو كانت تلك اللغاليغ جميلة ومدهونة جيداً بالمساحيق السادّة للمسامات والتجعدات والضمائر». ويذهب غيشان إلى أن السخرية العربية قد تكون امتداداً طبيعياً ومطوراً للهجاء

العربي الذي انتقل من هجاء الفرد إلى هجاء الجماعات، إذ كان الرسول محمد يحث شاعره حسان بن ثابت على هجاء الأعداء، وليس على نظم المدائح في زهد الصحابة أو شجاعتهم أو عمق إيمانهم.

للكتابة الساخرة جذور في الحياة الثقافية للمجتمع الأردني، ووفقاً للكاتب الساخر أحمد أبو خليل، صاحب كتاب **بؤس الفسفسة**، فإن مصطفى وهبي التل (عرار) ساخر، وكان في نمط كتابته في الشعر والنثر بعض التهكم من المجتمع، ولم يكن هناك احتراف في الأدب الساخر حينئذ. وفي مرحلة لاحقة بدأت تظهر صحف متخصصة في التهكم الساخر، وفي الفترة التي شهدت انفتاحاً ومناخاً من الحرية في الأربعينيات والخمسينيات، شاعت كتابات مناور عويس، ولطفي ملحس صاحب كتاب **دبابيس**، وهاشم السبع الذي أنشأ صحيفة **الصريح**. والمطّلع على الأدب الساخر في تلك الفترة يلاحظ علوّ النبرة التهكمية، لكن أولئك الكتّاب لم يصنفوا أنفسهم بوصفهم كتّاباً ساخرين.

الأردنيون ليسوا فكهين، وليسوا أصحاب نكتة، وإن كانت النكتة تضحكهم ويتداولونها

عند الحديث عن التجهم الوطني، لا بد من الإقرار أن الأردنيين بعامة ليسوا فكهين، وليسوا أصحاب نكتة، وإن كانت النكتة تضحكهم ويتداولونها، على أن السخرية متأصلة فيهم. وهناك فارق بين النكتة والسخرية. السخرية فن له شعبيته ومحبوه؛ من البسطاء والشعبين إلى الأغنياء والمسؤولين. هو أدب مصدره الشعب وموئله الشعب. والأدب الساخر له خصوصية تميزه عن فن النكتة.

يقول غسان كنفاني -وهو ممن كتبوا المقالات الساخرة التي كانت تصدر في ملحق **الأنوار** الأسبوعي، إن السخرية «ليست تنكيتاً ساذجاً على مظاهر الأشياء، لكنها تشبه نوعاً خاصاً من التحليل العميق. إن الفارق بين النكتجي والكاتب الساخر يشابه الفارق بين الحنطور والطائرة، وإذا لم يكن للكاتب الساخر نظرية فكرية فإنه يضحي مهرجاً».

يرى أحمد أبو خليل: «أن الكتابة الساخرة مستوى آخر من التهكم، فهي تختلف عن النكتة لأنها تحمل موقفاً أشمل، ولأنها تحكي عن كشف المفارقة والتباين، وتسليط الضوء على ما هو غير رسمي من الظواهر في حياة الإنسان والمجتمع. كأن يكون هناك مشهد عام تقليدي ويراه الناس طبيعياً وعادياً، لكن إذا نظرنا إليه من زاوية أخرى مختلفة ومفارقة وحقيقية، حينها يحولها الكاتب من مشهد عادي إلى حالة السخرية التي تثير الانتباه».

الكاتب الساخر أحمد حسن الزعبي، صاحب كتابَي **سواليف** و**الممعوط**، يصف الأدب الساخر بـ«أعرق الأسلحة وألطفها»، لأنه يعبّر عن الواقع المرير بالضحكة، وأحياناً بالضحكة المرة، الناتجة عن المعاناة والإحباط. ويرى أن السخرية الحزينة هي الأكثر مرارة، فهي سلاح الفقير على الغني، والضعيف على القوي، وسلاح المظلوم على الظالم. ويتابع: «النص الساخر هو الخلطة السرية بين اللغة والمفردة والحكاية الشعبية واصطياد المفارقة في المشهد والخبر والحدوتة. الكتابة الساخرة هي الأقرب للناس، لأنها تنقل المشهد من قاع المدينة ومن المعاناة الفردية للأشخاص».

ويُعدّ الأدب الساخر أحد أساليب التعبير، وهو يقدم المعرفة ويقدم المفارقة، لكن ما يميزه بالأساس أنه يقدم الضحكة والابتسامة فيُشترط في الكتابة الساخرة أن تثير مفارقة تدعو إلى الضحك. ووفقاً للزعبي، فإن الكاتب الساخر يقوم بعمل المغناطيس عندما يلتقط الأحداث البسيطة، والمشاهد غير الواضحة، وينقلها بحرفية أكثر، وهو يتقاطع مع رسام الكاريكاتير بنقل المشهد بعموميته وتفاصيله الدقيقة.

وفي باب الكتابة الساخرة، فإن تجربة فخري قعوار ريادية، وهناك التصوير الفني المفارق والذكي عند عبد الهادي راجي المجالي، وقفشات كامل نصيرات، وتهكمية طلعت شناعة، وخفة دم فهمي العزايزة.

وكما يرى الشاعر العراقي حميد سعيد، فإن هؤلاء الكتّاب الموهوبين، يختزلون الكتابة الساخرة، كما يختزلون مواهبهم، في العمود الصحفي، في هذه الصحيفة أو تلك، بينما كان يمكن أن تمتد الكتابة الساخرة إلى فضاء إبداعي أوسع، وتتفرع في أجناس أدبية أخرى، وبخاصة أن بعض الساخرين جاء إلى الصحافة من جنس أدبي آخر، مثل القصة القصيرة والشعر. ويضيف أن بإمكان كتّاب المقالة الساخرة، بما يتوافر لديهم من أدوات فنية ومعرفية، الخروج من حالة اختزال الكتابة الساخرة، في عمود صحفي، وخوض غمار الكتابة الإبداعية الساخرة، وإغناء الكتابة العربية المعاصرة ومدّها بنسق جديد، فما زلنا إلى يومنا هذا نتمتع بما كتبه برناردشو وألدوس هكسلي وبما قدما من إضافات إبداعية مهمة، من خلال كتاباتهما الساخرة، كما أن تاريخ الأدب، نقداً وبحثاً، أولى الأدب الساخر الكثيرَ من الاهتمام والتقدير. ■

أحمد أبو خليل

محمد طمليه

يوسف غيشان

المطبوعات الساخرة:

مسيرة متعثّرة لأن «الضحك ممنوع»

بدأت المطبوعات الساخرة في الأردن أوائل التسعينيات، متأخرةً كثيراً عن زميلاتها العربيات. فالصحافة المصرية الساخرة بدأت منذ أكثر من قرن ونصف القرن، ويُعدّ عبد الله النديم أحد آباء المجلات الساخرة، ومن أشهرها «التبكيت والتنكيت» 1881، و«الأستاذ» 1892. وفي العام 1937 صدرت «البعكوكة».

نزيه أبو نضال

وفي سورية صدرت العام 1910 ثلاث صحف ساخرة: **النفاخة** ليوسف عز الدين في دمشق، **شكول** في حلب، و**الإخاء** في حماة، كما أصدر صدقي إسماعيل في أوائل الخمسينيات وبفترات غير منتظمة صحيفة **الكلب**.

المطبوعات الساخرة في الأردن، كما الكتابة الساخرة المنتظمة، مدينة لاسمين كبيرَين: محمد طمليه ويوسف غيشان

وفي بيروت، أصدر نجيب حانا العام 1910 صحيفة **الحمارة**. وفي العراق صدرت العام 1931 صحيفة **حبزبوز** لصاحبها نوري ثابت.

في الأردن، هناك تاريخ متواضع في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، صدرت صحيفة ذات طابع ساخر، حملت اسم **الصريح** للصحفي هاشم السبع. لكن المطبوعات الساخرة، كما الكتابة الساخرة المنتظمة في الأردن، مدينة لاسمين كبيرين: محمد طمليه ويوسف غيشان. الأول أصدر، بصورة متعثرة، **الرصيف** 1991، ثم **قف!**؛ والثاني تولى بانتظام رئاسة تحرير **عبد ربه** منذ العدد الأول، 11 آب/أغسطس 1996 إلى العدد 45 في 15 حزيران/يونيو 1997. كما تولى غيشان، بصورة منتظمة، وبعضها لفترات طويلة، تحرير الصفحات الساخرة في عدد من المجلات والصحف: صفحة «لهلوب» في صحيفة **البلاد**، التي بدأ محمد طمليه عددها الأول، ثم تعثر في الثاني، وشاركه غيشان لاحقاً قبل أن يتولاها منفرداً ويحوّل اسمها إلى «شغب لوجيا»، منذ العدد 39، 6 تشرين الأول/أكتوبر 1993 إلى العدد 170، 19 حزيران/يونيو 1996، إذ انتقل غيشان إلى **عبد ربه**، فتابع الصفحة الساخرة ثلاثة كتّاب: إبراهيم السطري، محمد القرنة ومحمد عقل.

خلال فترة إصدار «شغب لوجيا» أصدر غيشان صفحتين باسم «سياسة ونص» في **شيحان**، 3 أيلول/سبتمبر 1994 – 22 تشرين الأول/أكتوبر 1994. كما أصدر صفحة ساخرة في مجلة **المسيرة**، وبعدها أصدر صفحتين ساخرتين في مجلة **سوا سوا** بعنوان «يوميات شاب ودّوه عَ الكتّاب»، من حزيران/يونيو 2001 إلى شباط/فبراير 2002، وصفحتين ساخرتين بعنوان «مشاغبون بلا حدود»، في مجلة **الحياة** الأسبوعية، من 27 تموز/يوليو 2006 إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

أما صفحة «نهارك سعيد» في **العرب اليوم**، فقد انطلقت مع انطلاق الصحيفة العام 1997، وتناوب الإشراف عليها موسى حوامدة وإبراهيم جابر إبراهيم، وهي في الواقع ليست صفحة ساخرة ضمن خطة بعينها، وإنما مساحة لتجميع المقالات الساخرة.

وتولى أحمد أبو خليل إصدار صفحة «كفّ عدس» في ملحق «اليوم السابع» في **العرب اليوم**، 2003 - 2005. كما كتب في صحيفة «**السجل**»، صفحة «حتى باب الدار»، بين تشرين الأول/أكتوبر 2007 وحزيران/يونيو 2009، وعند تحوّل «**السجل**» إلى مجلة شهرية، أفردت له صفحة جديدة بعنوان «دقة عَ المسمار».

الرصيف

صدر العدد الأول من **الرصيف** في 6 حزيران/يونيو 1991، ورأس محمد طمليه تحريرها، أما رسمياً، ولأسباب إدارية وقانونية، فكانت محاسن الإمام هي رئيسة التحرير المسؤولة.

كعادته، لم يحسب طمليه جيداً شروط إصدار مطبوعة في الأردن: مكتب ومحررون وطباعة وورق ومطابع وهاتف وإمكانات مالية. كان يمتلك فقط الرغبة بإصدار مطبوعة ساخرة، ويحظى بدعم من رائد الفاروقي صاحب مقهى «الفاروقي»، لكن هذا الدعم لم يستمر بسبب استمرار الخسائر، فكان أن تعثرت المطبوعة، ثم توقفت العام 1993.

في مطلع العام 1994 تضامنَ «المتحمسون الأوغاد» من أصدقائه لدعمه واستئناف إصدار **الرصيف**، حتى إن خالد مساعدة فتح بيته مكتباً لها، وتعاقب على العمل في البيت مجموعة من الأصدقاء للتحرير والكتابة والتحليل وجمع الأخبار في حركة دؤوبة لإنجاح المشروع. يصف متحمس آخر من كتّاب **الرصيف**، هو جهاد محيسن، الوضع بقوله: «كان طمليه الربان الأوحد للمطبوعة، يقرأ

ويحرر المواد التي تصل، كما كان يكتب وباتجاه هدف واحد: تغيير الواقع عن طريق السخرية منه، لأن الكتابة الساخرة هي الوسيلة الوحيدة لتوصيل رسالة التغيير للناس».

تعاقبَ على المشاركة في **الرصيف** في مراحلها المختلفة، محررون وكتّاب من بينهم: أحمد طمليه، سامي الزبيدي وعلي العامري. كما ساهم فيها عدد من رسامي الكاريكاتير في فترات مختلفة: عماد حجاج وفايز مبيضين.

وأمام حالة الإفلاس، اضطرت الصحيفة بعد تعثرات وانقطاعات، للتوقف نهائياً منتصف العام 1996.

«عبد ربه» المطبوعة الساخرة الأولى وربما الوحيدة التي توافرت لها شروط النجاح والاستقرار والاستمرار، مالياً وإدارياً

قف!

رغم تجربة **الرصيف** المرة، تحمس إسماعيل، شقيق محمد طمليه، لإصدار صحيفة جديدة هي **قف!**، معتمداً على مبلغ يتيم كان يمتلكه (7000 دينار). هكذا فجأة في العام 1996 صدرت **قف!**، ورأس محمد طمليه تحريرها، فيما تولى إسماعيل موقع مدير التحرير، وكان محمد يكاد يؤلفها منفرداً باستثناء بعض المساهمات من أحمد وإسماعيل طمليه، أما بعض الأسماء التي كانت تظهر فهي أسماء وهمية لمحمد طمليه نفسه، مثل: لطفي أبو عون، كمال حمدان، عامر النمروطي.

إضافة إلى عدم وجود ممولين للصحيفة، لم يكن هناك اهتمام جدّي بالحصول على الإعلان الذي لا تستمر مطبوعة من دونه. يصف أحمد ذيبان، هذا الوضع الكاريكاتيري بقوله: «كنت أعمل في موقع يجيز لي نشر إعلانات في الصحف، فبحثت عن هذه المطبوعة لمدة ثلاثة أيام كي أنشر إعلاناً فيها، حيث لا يوجد رقم هاتف ولا صندوق بريد، ولا عنوان واضح للصحيفة، وبعد معاناة شديدة عثرت عليه، فقد استأجر طمليه شقة مقراً للصحيفة في منطقة شبه نائية على أطراف عمان، حتى اسمها (طاب كراع) لا يخلو من طرافة».

وأمام هذا الوضع اضطرت **قف!** للتوقف هي الأخرى نهائياً في العام 1997.

عبد ربه

لعل **عبد ربه** هي المطبوعة الأولى وربما الوحيدة التي توافرت لها شروط النجاح والاستقرار والاستمرار، مالياً وإدارياً، مع توافر فريق متميز من الكتّاب الساخرين ورسامي الكاريكاتير والصحفيين والمصورين المحترفين، وهو ما افتقدته بجدارة صحيفتا طمليه: **الرصيف** و**قف!** اللتان صدرتا بحماسة أصدقاء وكتّاب «معوزين». تكفي الإشارة إلى فريق **عبد ربه** كما وردت تسمياتهم: كبير القراصنة يوسف غيشان، المستشار حين يصحو محمد طمليه، رئيس التحرير «الظنين» عمر النادي، مدير العمليات نزيه أبو نضال، طلائع التحرير عبد الهادي المجالي وإكرام المحتسب، المشحبرون خلدون وإسماعيل. ثم اختفى طمليه واستُبدل بخلدون خضير الحميري. أما المساهمون من خارج هيئة التحرير فكثيرون، منهم: أحمد أبو خليل، سليمان عويس، أحمد طمليه، باسل طلوزي، هاشم غرايبة، إبراهيم الخطيب، عبد الجبار أبو غربية، إبراهيم السطري، رمزي خوري الذي كان يكتب ويترجم الصفحات الأخيرة من المجلة بالإنجليزية. حتى الرياضة أُفرد لها قسم ساخر بقلم عوني فريج. وعلى صفحات «عبد ربه» ظهرت للمرة الأولى كاتبات ساخرات: إكرام المحتسب، رهام الفرا، أماني عليان وغادة الكاتب. وفتحت **عبد ربه** صفحتين لمن أسمتهم: «حمَلة الكوبونونات» من القراء. كما أعلنت عن مسابقات في الكتابة الساخرة.

حرصت **عبد ربه** على استقبال عدد من الساخرين العرب المتميزين على صفحاتها مثل: وليد معماري، أحمد عمر وأحمد مطر. كما حرصت على تغطية المشهد العربي الساخر من خلال أبرز رموزه وكتاباته في المراحل المختلفة. وانفتحت على المشهد العالمي الساخر، فنشرت لعدد من رموزه المعروفين. كما كانت تترجَم صفحتان إلى اللغة الانجليزية.

لقد دخلت السخرية بقوة على أبواب الصحيفة وزواياها، حتى في الأبراج والرياضة والمسابقات والكلمات المتقاطعة ورسائل القراء، وبخاصة عالم الكاريكاتير والصور.

حاولت **عبد ربه** رفع سقف حرية النقد ضد الحكومة، بكشف ممارساتها وفضح سياساتها، وتقزيم رموزها، أو ما أسماه بعض أركانها «تقليل هيبة الدولة» كي يصير المواطن قادراً على التجرؤ عليها، بالنقد الساخر والتعليق والنكتة والمقابلة والتحقيق والكاريكاتير ومقالب عبد ربه واللعب بالصور: بالشلوت، براعم عبد ربه، تغيير الملابس وقصّات الشَّعر. وكان أن ردت الحكومة باعتقال يوسف غيشان وعمر النادي وحلْق شَعرهما، ولكن **عبد ربه** لم تحنِ هامتها أمام حلاّق الجويدة. فبعد الاعتقال، قام «حلاّق» الصحيفة باستدعاء «الظنينين» الكباريتي رئيس الوزراء ونائبه عبد الهادي المجالي، والحلاقة لهما زلبطة، وفق شريعة «حموربّه» حيث «ضَوَّيا» غلاف العدد 27 من الصحيفة.

استمرت المعركة بالطبع، فقد تم استدعاء عبد الهادي راجي المجالي، واعتقاله لاحقاً، كما أُعتدي بالضرب على باسل طلوزي وكُسرت نظارته، وفي سياق مشابه تم اختطاف الشاعر الضرير ماجد المجالي إلى منطقة معزولة وضربه بقسوة شديدة.. وصولاً إلى إغلاق **عبد ربه** من خلال إشهار القانون الهمايوني المعروف بتقديم الصحف ضماناً بـ300 ألف دينار فقط لا غير! والذي ردّه القضاء لاحقاً، لكن بعد خراب البصرة.. فقد تم إغلاق **عبد ربه** مع العدد 45، وإثر الإغلاق وتوزُّع كادر المجلة عاودت **عبد ربه** الصدور لفترة وجيزة وبصورة متعثرة وبصفحات أقل، ثم ما لبثت أن توقفت. فيبدو أن الضحك ممنوع إلى إشعار آخر حتى لو جاء من شر البلية! ■

تُواصل انتشارها رغم أن الكبار لا يستسيغونها

نكات الشباب: قاموس من التعابير لتفنيد نظرية «الكشرة»

ثمين الخيطان

ينفجر أصدقاء رنا ضاحكين لدقائق بعد أن تروي لهم نكتة سريعة كان والدها، الذي يكبرها بثمانية وثلاثين عاماً، قد وجدها سخيفة لا تدعو للضحك.

النكتة التي روتها رنا، 18 سنة، واحدة من طرائف عديدة تنتشر في أوساط الشبّان والشابات في البلاد، إذ يقول صغار السن أنهم يجدونها مضحكة، بينما لا يستسيغها الكبار.

«مرة كان في اثنين بيحبوا بعض، بس بعض ما بيحبهم»، نموذج على سلسلة نكات تقوم على اللعب على سياق الكلام والمعنى، تليها تعليقات مشابهة مثل: «اثنين راحوا يزوروا بعض، طلع بعض مش بالبيت»، و«اثنين ضربوا بعض، صار بعض يبكي».

ترى رنا أن الطرائف على هذا النسق بدأت بالانتشار في أوساط الشباب في الأردن منذ نحو أربع سنوات، حين شرع صغار السن في ابتكار أساليب خاصة في التهريج والمرح، تختلف عن تلك التي يتداولها الآباء والأمهات، إذ يعتقد بعض الشبان أن الأجيال التي سبقت لم تنجح في تفنيد نظرية «الكشرة» الأردنية.

عندما تبدأ هذه النكات بالانتشار بين صغار السن، تنطلق معها عمليات «التبهير»، التطوير، الإضافة والحذف. فأصدقاء رنا لم يكتفوا بالضحك على سلسلة «بَعَض»، بل أضافوا إليها حلقات جديدة: «مرة بنتين ناموا مع بعض، نيّالو بعض».

«الكبار بيفهموها بس ما بيضحكوا عليها، ما بيشوفوها بتضحّك»، تقول رنا لـ«**السجل**»، مضيفةً أنها ترى في إمكانية اللعب على معنى كلمة «بعض» أمراً مسلّياً، غير أن والدها، البالغ من العمر 56 عاماً، لا يرى فيها ما يدعو للمرح.

تفسر رنا الاختلاف في طريقة التجاوب مع هذه النكات بين الجيلين بقولها: «هذا ناتج عن اختلاف الخبرات والتجارب التي مر بها جيلنا عن تلك التي اختبرها الكبار». وتضيف: «أسلوب حياتنا يختلف عن أسلوب حياتهم».

عندما تبدأ هذه النكات بالانتشار، تنطلق معها عمليات «التبهير» والتطوير والإضافة والحذف

الشبان والشابات لديهم مصطلحاتهم ومفرداتهم الخاصة في التعبير عن الأمور، ما يصعّب من مهمة آبائهم وأمهاتهم في فهم النكات التي يروونها، كما تقول الطالبة الجامعية، التي تسكن في العاصمة عمان.

تورد رنا مثلاً هنا كلمة «تحشيش»، التي يفهمها أهلها على أنها تعاطي الحشيش، بينما تعني هذه الكلمة «الضحك المفرط» في قاموس الشباب.

لم تعد الشابة تجرؤ على رواية نكاتها إلى آخرين من جيل «الكبار» بعد أن استقبلت رد فعل والدها الذي ضحكَ «مجاملة» بعد أن أسمعته إحدى الطرائف. تقول رنا إنها تكتفي بتبادل هذا النوع من النكات «الشبابية» مع أقرانها، كي لا «يستثقل دمي أو يستغبيني الكبار»، على حد تعبيرها.

والد رنا، هاني سروجي، يقول إنه كثيراً ما يشعر أن المفردات في النكت التي يرويها له ابنه وابنته «ليس لها معنى في السياق، مع أنها تكون واضحة ومفهومة» وحدها.

يوافق الأب ابنته على أن الجيل الجديد يمتلك حس الدعابة أكثر من جيله هو. «الجيل الأصغر يميل للضحك أكثر، لأن الانفتاح الذي يعيشه له تأثير كبير»، يقول سروجي لـ«السجل»، في إشارة إلى التطور التكنولوجي وتدفق المعلومات الذي واكب نشأة جيل ابنته.

ويضيف أن هناك كثيراً من الكلمات التي

القاسم المشترك بين هذه النكات هو المفارقة البعيدة عن الواقع، أو الإجابات البسيطة غير المتوقَّعة

لا يعرفها جيله، مثل كلمة «حفرتل» التي يستخدمها الشبان للإشارة إلى أولئك الذين يعدّونهم غير متحضّرين أو منفتحين بما فيه الكفاية.

«لو شرحوا لي معاني مفرداتهم، ربما أفهمها نوعاً ما، لكن لن يكون بوسعي استعمالها» في رواية النكات، يضيف سروجي.

صبحي خضر، 19 عاماً، يتجنب سرد طرائفه لأبناء الجيل الأكبر في العائلة، لأن النكتة «ستفقد روحها» في حال قام بشرحها. «هم يفهمون هذه النكات، لكنهم يجدون أنها غير مناسبة لعمرهم».

حنا برغوث، يختلف الأمر بالنسبة لوالده كما يرى. إذ لا يعرف الشاب، البالغ من العمر 20 سنة، ما إذا كانت نكاته ستُضحك أبيه لو شرحها له، إلا أنه يجزم بأن الوالد لا يفهم هذه الطرائف من المرة الأولى.

«الكبار ليس لديهم حس المفارقة»، يقول حنا لـ«السجل».

في كل «شلّة» من الأصدقاء، يكون هنالك غالباً «مصدّر» للنكت، ينقل النكات إلى بقية الأصحاب.

يستمتع حنا بفكرة أنه هو مصدّر هذه النكات في أوساط أصدقائه في الجامعة، قائلاً إنه يتزوّد بها من الإنترنت والرفاق، ثم ما يلبث أن يبدأ في «بثّها» إلى الجميع من حوله.

يرتبط الكثير من هذه النكات بعضها مع بعض، مشكّلةً «سلاسل نكتية»، يُبنى كل تعليق فيها على التعليق السابق. من أشهر هذه السلاسل سلسلة «الفيل»، التي توظف حجم الفيل كحيوان ضخم الجثة في مفارقات متنوعة.

«كيف بتحط فيلين بقنينة من دون ما يلمسوا بعض؟»، يسأل حنا صديقاً ما، واضعاً إياه في حيرة من أمره، إلى أن يعطيه الإجابة، وهي ببساطة: «بتحط فيل ثالث بينهم».

ثم يواصل الشاب السلسلة نفسها بـ«معضلة» أخرى، وهي كيفية جعل أربعة فيلة تركب دراجة هوائية (بسكليت).

بعد أن يستسلم الشخص المقابل ويعلن عجزه عن تقديم حل، يكتشف أن المسألة مرتبطة بالسؤال السابق. «تجعل فيلاً واحداً يركب البسكليت، ثم تجعله يمسك بالقنينة»، التي فيها أصلاً ثلاثة أفيال منذ النكتة السابقة.

يتابع حنا سلسلة أخرى بالسؤال عن الفرق ما بين «الفيل» و«الباب». الإجابة هي أن الباب له زرفيل، غير أن الفيل ليس له زرباب.

القاسم المشترك الأكبر بين هذه النكات هو المفارقة البعيدة عن الواقع، أو الإجابات البسيطة المباشرة التي لا يتوقّعها الشخص المقابل.

«كم طفيلي بدّك حتى تفكّ لمبة؟»، الإجابة: «واحد».

عبد الحكيم الحسبان، أستاذ الأنثروبولوجيا في جامعة اليرموك، يرى أن جيل الكبار مر بتجارب حياتية أكثر من تلك التي اختبرها صغار السن، مما يجعله يعرف مسبقاً المفارقات التي ترد في نكات الشباب، ولا يرى فيها أية غرابة تدعو للضحك.

يشير الحسبان إلى استخدام الشبان والشابات ما يسمى الحدس في ابتكار النكات السريعة التي تتعلق، في كثير من الأحيان، بمفارقات حول الحيوانات وأحجامها، مثل الفيل والنملة.

«المقصود بالحدس أن تدرك واقعاً ما في عملية عقلية واحدة، فنحن نعرف مثلاً أن النملة صغيرة والفيل كبير، ونتلاعب بهذه الحقائق»، يقول الحسبان لـ«السجل».

فضلاً عن ذلك، أخذت نكات الشباب في الأردن خلال العقد الماضي تنأى شيئاً فشيئاً عن تناول المواضيع السياسية، بحسب الحسبان. «الجيل الجديد تعرّض لنزع الآراء السياسية من تفكيره من خلال الإعلام، المدرسة، المسجد وغيرها، فانعكس هذا الأمر على الطرائف التي يجري تبادلها»، يضيف الأستاذ في علم الإنسان.

في الوقت الذي ينتقد فيه كثيرٌ من الكهول حالةَ «الفَلَتان» و«السخْف» التي يرون أنها حلّت بالأجيال الجديدة، لا يحبّ الشبان والفتيات «العبوس والجدية الزائدة» لدى أهاليهم، ويستمرون بتبادل النكات والتعليقات التي تدعو لـ«التحشيش» في لقاءاتهم، عبر الهاتف الخلوي، الإنترنت وغيرها من عِدَد ولوازم عصر «الانفتاح». ■

نكتة شبابية سوداء حول الكبار

◄ واحد يقول لصديقه: «إذا قلت للكبار أنا بعرف القصة كلها بخافوا وبعطوك مصاري». راح لأبوه وقال له: «أنا بعرف القصة كلها». تغيّر لون أبوه وأعطاه 50 ديناراً وقال له: «لا تقول لأمك».

بعدها راح لأمه وقال لها الشيء نفسه. خافت كثيراً وأعطته 100 دينار، وقالت: «بس لا تقول لأبوك». راح الولد يجرّب مع السائق وقال له: «أنا بعرف القصة كلها»... فحضنه السائق بتلهّف وقال له: «ولدي حبيبي..». ■

نكات شبابية

◄ - خروف بيلحق أسد، ليش؟
- بايعها.

◄ - كيف بتحط خمس فيلة في سيارة فوكس؟
- ثلاثة ورا واثنين قدام.

◄ - كيف بتحط 10 فيلة في مرسيدس؟
- بتبيع المرسيدس وبتشتري بحقها سيارتين فوكس.

◄ - في حديقة الحيوانات، كيف نعرف عمارة الفيلة؟
- بيكون في سيارتين فوكس عالباب.

◄ - اجتمع الأسد مع كل الحيوانات، الفيلة ما حضروا، ليش؟
- الفوكس خربانة.

◄ - عندك نهر تماسيح، ما في أي جسر أو قارب، كيف بتقطعه؟
- سباحة، التماسيح في الاجتماع.

◄ - بسّة ماشية على سور، وقعت، ليش؟
- خلص السور.

◄ - فأر مات، ليش؟
- وقعت عليه البسّة.

◄ - ليش الطفايلة بحطّوا تفاحة تحت المخدة لما يناموا؟
- لأنه لو حطوا بندورة بتتفعّص.

◄ - مرة واحد أكل رغيف كامل... لأنه كامل أكل رغيفه.

◄ - واحد طويل كتير مات، دفنوه على راس الجبل، ليش؟
- لأنه المقبرة هناك. ■

كاريكاتير من فكرة الزعبي، مُنع من النشر في «الرأي» على إثر تلوث المياه في الشميساني مطلع الصيف الجاري

السخرية تصعد إلى الفضاء متحرّرةً من الورق

منصور المعلاّ

أفرزت السنوات الأخيرة أنماطاً جديدة من السخرية والكوميديا، ساهم في بلورتها كتّاب ورسامو كاريكاتير وظّفوا تقنيات العصر فنّياً، واتجهوا نحو الكرتون المتحرك، والمدونات الشخصية، وجعلوا من شخصيات كوميدية حقيقية أبطالاً كرتونية. فلم تعد الأدوات التقليدية في النشر كافية.

رسام الكاريكاتير عماد حجاج من الأوائل في هذا المجال، إذ بعث الروح في شخصيته الكرتونية المعروفة شعبياً على نطاق واسع «أبو محجوب»، فقُدّمت في برامج تلفزيونية. وجرى توظيفها في حملات توعوية واجتماعية، مثل: ترشيد استهلاك المياه، والحد من ظاهرة إطلاق العيارات النارية، والوقوف ضد جرائم الشرف.

حجاج افتتح مدونة شخصية باسم **أبو محجوب** العام 2000، وجرى تداول رسائل خلوية مدفوعة الثمن تعرض مواقف كوميدية لـ«أبو محجوب».

الكاتب أحمد حسن الزعبي وظّف شخصية الفنان الكوميدي موسى حجازين، كاريكاتيرياً. الفكرة بحسب الزعبي تأتي في محاولة تكريس «سمعة» بوصفه شخصية كوميدية أردنية على غرار «غوار» في سورية، و«شوشو» في لبنان. و«سمعة» كما يرى الزعبي، يمثل المتقاعد الأردني: «شهم، وحمش، ولا يقبل الظلم».

الزعبي يؤكد أن مواقف «سمعة» تكون في الغالب قفشات لا تكفي الكتابة وحدها للتعبير عنها، لذلك يتم تحويلها إلى رسم بريشة أسامة حجاج، وهي عبارة عن «أفكار» يتقاسمها الزعبي وحجازين.

من جهته، يرى عماد حجاج أن شخصية «أبو محجوب» عكست صورة إيجابية عن المجتمع الأردني، بأنه مجتمع فرح ويتمتع بروح ساخرة، وساهمت في إزاحة الصورة النمطية عن الأردنيين بأنهم «شعب كشر».

يشير حجاج إلى أن مصير الرسوم الراقية التحوُّل إلى فن متحرك، لكنه يشير إلى صعوبة التقاء عدد من المبدعين معاً لتحويل الشخصيات الكرتونية إلى مسلسل.

حجاج يقرّ بأن الفضاء الإلكتروني ساهم في رفع سقف الحرية عبر نشر الرسوم التي ترفض الصحف نشرها، كاشفاً أنه خضع أحياناً لضغوط من رؤساء التحرير لمنع الإشارة إلى أن رسماً من رسوماته تم منعه، كي لا يُنظَر إلى الموضوع على أنه «مزايدة على الصحيفة».

الزعبي من أبرز المدونين الساخرين في البلاد، ويبرر توجهه نحو الشبكة العنكبوتية بقوله إنها «توفر سقفاً لا توفره الصحيفة الورقية»، كما أن «الفولتية العالية» من التعبير أو التعليق لدى الكاتب الساخر، تدفع الرقيب إلى منع المقالة أو «تقليمها بشكلٍ جائر»، مما «يفقدها الكثير من جماليتها، وجزءاً كبير من فكرتها وهندستها».

المقالة الساخرة، بحسب الزعبي، «مبنية على المفارقة ووحدة البناء، منذ الكلمة الأولى إلى النقطة الأخيرة في السطر الأخير». من هنا جاءت فكرة إنشاء موقع إلكتروني خاص به أسماه **سواليف** يحمل اسم زاويته اليومية في صحيفة **الرأي**. يستهدف الموقع «نشر الممنوع وتعليم الممحي وقول المسكوت عنه، بعيداً عن عين الرقيب ومقصه».

ينظر الزعبي إلى الفضاء الإلكتروني، بوصفه «فضاء مدهشاً»، يتيح «فرصاً كبيرة للنشر دون عقبات الصحافة التقليدية وعُقدها وعوائقها»، كما يمكّن الكاتب من «قول ما يود قوله ضمن الحرية المسؤولة، والتفاعل مع القارئ وتبادل الأفكار وفتح النقاش أمام كل من يبحر في هذا اليمّ الإلكتروني».

أما الكاتب يوسف غيشان، فيرى أن «استخدام تقنيات الإنترنت صار ضرورياً جداً للجميع»، وهو في حالته «متنفس كبير، وصدر حنون» يبكي عليه حين يضيق صدر رئيس التحرير عن كتاباته.

غيشان افتتح منذ ثلاث سنوات مدونة له على موقع **مكتوب** يضع فيها كل ما نُشر له من كتابات وما لم يُنشر، ولقيت المدونة بحسبه «إقبالاً جيداً آنذاك».

الملفت أن غيشان نشرَ في المدونة كل كتاباته، بما فيها الممنوعة، دون أن تراجعه الأجهزة الرسمية أو تحذّره، وهذا يدل على أن «رؤساء التحرير يشرعون بالشطب قبل أن نقترب من الخط الأحمر بعشرة أمتار على الأقل»، بحسب تعبيره.

يرى غيشان أن «المدونات والمواقع الإلكترونية تضع الكاتب أمام قرّاء في كل مكان في العالم»، كما أن «القرّاء يستطيعون التعليق على الكتابات أو التحاور مع صاحبها».

أحمد حسن الزعبي

غيشان يدعو إلى عدم التغاضي عن قرارات منع نشر المقالات. يقول: «علينا أن نقاتل من أجل صحافة ورقية أكثر تحرراً، وقوانين مطبوعات ونشر أكثر عصرية». ■

أسبوع ضحك «الأمانة»: الحقّ في رسم ابتسامة

محمد جميل خضر

منطلقةً من فكرة أنه لا يمكن تخيل مجتمع دون كوميديا وضحك وفرح، نظمت أمانة عمّان الكبرى للعام الثاني على التوالي، أسبوعاً خاصاً بالضحك، ضمن فعاليات مهرجانها السنوي «مهرجان صيف عمان».

على مدى أربعة أيام أواخر تموز/يوليو 2009، أقيمت على المدرج الدائري في حدائق الحسين فعاليات أسبوع الضحك في دورته الثانية، ضمن فعاليات مهرجان صيف عمان 2009، الذي أقيم في الفترة 8 - 24 تموز/يوليو.

الأسبوع استضاف كوميديين من مصر ولبنان بهدف «التطعيم»

وفقاً لمستشار أمين عمان لشؤون السياحة والاستثمار، مدير مهرجان صيف عمان، خالد برقان، فإن فكرة إقامة أسبوع ضحك، تهدف إلى إدخال البهجة إلى القلوب، وتمثل دعوة لمواجهة المتاعب ومصاعب الحياة اليومية بالضحك، فضلاً عن تعزيز وجود الضحكة في تفاصيل الحياة اليومية، بما يسهم في «إيجاد علاقات إنسانية اجتماعية راقية بين المواطنين».

يشير برقان في تصريح لـ«**السجل**»، إلى أن «الأمانة» أقامت في إطار تحضيرها لهذه الظاهرة، مسابقة مفتوحة لتأدية أدوار الضحك والكوميديا للهواة والراغبين بعامة، وقدم المشاركون **اسكتشات** ومواقف ضاحكة، وقلدوا فنانين كوميديين، إضافة إلى كتابة نصوص كوميدية ضاحكة.

برقان يرى أن حجم الجمهور الذي تابع فعاليات أسبوع الضحك، دليل على نجاح التظاهرة، ووصف الأسبوع بأنه «منبر للمتميزين من الهواة الذين يمتلكون موهبة الكوميديا».

من أهداف إقامة أسبوع ضحك محلي، كما يبين برقان، إنشاء كادر كوميدي أردني عبر إتاحة الفرصة للهواة ولمن يعتقدون بوجود مواهب إضحاك لديهم، للتعبير عن أنفسهم، وإيجاد فضاء فسيح لإطلاق ملكاتهم وإمكانياتهم في هذا الإطار.

يستبعد برقان أيّ علاقةٍ بين ما يستهدفه هذا الأسبوع وبين المقولة التي تقول إن الأردني متجهم في العادة، إلا أنه يرى في تفاعل الجمهور مع ما يتضمنه أسبوع الضحك، مناسبة ميدانية لتغيير الصورة السائدة، واقتراح مساحة ممكنة من الفرح والضحك بلا حدود أو محددات.

ويتساءل: «هل يمكن للشعب الأردني أن يضحك؟»، معقّباً أن هذا السؤال يدخل في باب العموميات، وهو يُستخدم أحياناً كوسيلة دفاع، ولخدمة مصالح ذاتية. ويرى أن اختبار القدرة على الضحك أو على الإضحاك، فعلٌ يحتاج إلى موجبات موضوعية وإيجاد مساحة مناسبة وإطار وحلقة تفاعل ولحظة انعتاق من موروث التجهم والأدبيات الشفوية التي تنتقص من حق الإنسان بالضحك والتصرف بتلقائية حقيقية.

ولتحقيق مزيد من الخبرة في وسائل صناعة الضحكة، استضاف أسبوع الضحك خلال فترة إقامته، كوميديين من مصر ولبنان، بهدف «التطعيم»، وفقاً لبرقان، ولتستفيد المواهب الأردنية الراغبة بالتقدّم في هذا المجال.

الكوميدي المصري العربي مدحت بركات، قدم بمشاركة فرقته الموسيقية، عروضاً كوميدية خلال الأسبوع، نالت إعجاب الحضور، وراوحت بين تقليد الشخصيات والمواقف الاجتماعية الطريفة.

تضمنت فعاليات الأسبوع مسابقة بين المشاركين، سواء بشكل فردي أو من خلال فرق، ومن العروض الجماعية التي شاركت في الأسبوع المسرحية الكوميدية السياسية «التجربة الأميركية» للفنان محمود صايمة التي شاركه في تقديمها: عثمان الشمايلة، سعد الدين عطية، إلهام عبد اللّه، غدير عودة ومعتصم البيك.

لجنة التحكيم التي منحت المتسابق محمد اللحام الجائزة الأولى وقدرها ألف دينار، تشكلت من الفنانتين أمل الدباس ومجد القصص، ورسام الكاريكاتير عماد حجاج.

إضافة للجائزة المالية، نال الفائزون الثلاثة الأوائل منحة الانخراط في دورة مدتها أسبوع في معهد **SAE** السينمائي، لتنمية قدراتهم الفنية والأدائية.

تقليد شخصيات معروفة، عبر التركيز على الجانب الطريف أو الغريب أو اللافت في سياق حياتها، أو ترديد عبارة شائعة لها كلازمة، إن كانت الشخصية سياسية، مع الإيماء إلى مفارقات العبارة وتناقضاتها الميدانية مع الواقع، من أنواع الكوميديا التي تكاد تكون فنّاً مستقلاً. كما أن الأداء الكوميدي عبر وقوف مؤدٍّ أمام الجمهور أو ما اصطلح على تسميته **Stand Up Comidy**، من الفنون التي بدأت تلقى رواجاً، بخاصة حين تستهدف سلبيات الواقع المعيش، وتنقد ألاعيب السياسة وتناقضات الساسة وتهريجهم أحياناً، عبر القفشة والمفارقة. ■

فخ المديونية الداخلية: مَن يقرع الجرس؟

خالد واصف الوزني*

لا يعيب الدول أو حتى المؤسسات الخاصة والعامة، الحصول على مديونية وتمويل عملياتها من خلال الاقتراض أو توفير ما يسمى: الرافعة Leverage بعرف الأعمال، بهدف توفير تمويل مناسب يؤدي إلى إنجاز مشروع ما، أو تمويل رأسمال تشغيلي، لتحقيق إنتاج أفضل وغزو أسواق جديدة، وتحقيق عوائد عبر استغلال التمويل من الداخل أو الخارج.

وفي عُرف الدول ليس هناك ما يمنع من الولوج إلى أموال الآخرين، دولاً ومؤسسات، لتحقيق أهداف تنموية رأسمالية تؤدي في النهاية إلى تنشيط حركة الاقتصاد ونموه وتحقيق عوائد إضافية لخزينة الدولة.

بيد أن المعضلة في المديونية والاقتراض من داخل الاقتصاد أو من خارجه، هي توجيه أموال الاقتراض نحو تمويل الإنفاق الجاري، وتغطية ما تعجز عنه الإمكانات الذاتية. وعليه، فإن اقتراض الدول لتمويل المشاريع الرأسمالية المعنية بالبنية التحتية، أو حتى تمويل الاستثمار المباشر لمشاريع يعجز القطاع الخاص عن تمويلها، تبرره العوائد المالية والاجتماعية التي سيولدها ذلك الاقتراض، وبالتالي فإن الاقتراض هنا مربوط بدراسة مالية توضح مقدار التدفقات المالية التي ستعود على الدولة جرّاء فتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار وتحقيق الأرباح.

يكمن فخّ المديونية في سهولة الحصول على الديون، لتوافر السيولة من ناحية، ولانخفاض مخاطرة المقترض من ناحية أخرى. والمعضلة تكمن في أن سهولة حصول المقترض على الديون، تجعله أقل حصافة في سبل استغلال المديونية وفي سبل توجيهها نحو الاستغلال الأمثل الذي يعود عليه بعوائد تؤهله للسداد، ما يُوقعه في فخ الاستدانة لتمويل أي احتياجات، سواء كانت ذات طابع استثماري، أو تشكل إنفاقاً جارياً، أو حتى بذخاً شخصياً، كما في حالة بعض الأفراد والمؤسسات.

وقد تمكن الأردن من الحصول على قروض خارجية سهلة وميسّرة منذ منتصف الثمانينيات من القرن الفائت، بسبب انخفاض مخاطره آنذاك، بيد أنها أخذت بالتزايد المضطرد والسريع إلى أن وصلت بحلول العام 1989، إلى ما يوازي ضعفي الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وانتهى المطاف بدخول البلاد دوّامة برامج التصحيح الاقتصادي بإشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولم يخرج من تلك الدوّامة ومرارة علاجها حتى العام 2003.

وباتت الأمور أكثر انضباطاً بما يتعلق بالمديونية الخارجية منذ ذلك الوقت، وحافظ الأردن على انخفاض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حتى وصلت اليوم إلى ما يقل عن 22 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استخدم الأردن وسائل تخفيض المديونية الخارجية كافة، بما في ذلك استخدام عوائد التخاصية، مبادلة الديون بالاستثمارات، إعادة الجدولة، وشراء الديون. وحقق على هذا الصعيد نجاحاتٍ عدة لا يمكن إنكارها، رغم تحفُّظ بعضهم على جزئيات معينة في ذلك المسار.

المعضلة اليوم أن المديونية الداخلية التي لم تكن تتجاوز المليار دينار في العام 2003، قفزت لتتخطى 5 مليارات دينار، وبنسبة وصلت إلى ما يقرب من 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وإذا ما أضيف هذا الرقم إلى المديونية الخارجية للبلاد، فإن رقم الدين العام، الداخلي والخارجي، يصل بقيمته المطلقة إلى ما مقداره 9 مليارات دينار، وهو رقم يزيد على المديونية الكلية للبلاد في أواخر الثمانينيات من القرن الفائت. المأزق هنا أننا أمام حالة فخّ مديونية داخلية يعززها سهولة الحصول على القروض الداخلية، بخاصة في ظروف الأزمة المالية العالمية، إذ بات الجهاز المصرفي يحبذ إقراض الحكومة على إقراض القطاع الخاص، درءاً للمخاطر واستسهالاً لتحقيق العوائد.

يعزز الخوف من فخّ المديونية، أن الاقتراض الداخلي اليوم يكاد يشير إلى توجيه الأموال المقترضة نحو تمويل العجز العام، وعلى حساب التمويل الرأسمالي. والشاهد أن الشهور الستة الأولى من العام 2009 أظهرت زيادة في المديونية بلغت نحو 565 مليون دينار، وهو رقم مماثل تقريباً لحجم العجز المالي في الموازنة للنصف الأول من العام نفسه. المشكلة الكبرى في المديونية الداخلية تكمن في أنها من ناحية تشكل ما يسمى في العرف الاقتصادي: مزاحمة **Crowding Out** للقطاع الخاص على الأموال المتاحة لتمويل مشاريعه من البنوك والجهاز المصرفي، ما يعني عدم قدرته على إنجاز المشاريع والنمو وتحقيق العوائد، كما أنها من ناحية أخرى تعني الدخول في دوامة استمرار الاقتراض لتمويل الإنفاق الجاري مضافاً إليه تمويل سداد الأقساط المستحقة على الديون الداخلية، ما يجعل الحكومة في احتياج دائم لامتصاص سيولة من الاقتصاد وإدخال الاقتصاد في حالة مستمرة من الانكماش والانحسار.

في حالة المديونية الداخلية لا يمكن اللجوء إلى الجدولة وشراء الديون ومبادلتها والحصول على خصم عليها. غياب هذه الحلول يعني التورط في فخّ، الاستمرار فيه معضلة، والخروج منه معضلة أكبر، إذ يؤدي ذلك إلى تقليص الاقتصاد، أو اللجوء إلى طبع النقود، ما ينتج عنه ضغوط تضخمية تأكل من رصيد استقرار دخول الأفراد والعملة الوطنية، وتنتهي ببرامج تصحيح أكثر مرارة من برامج نهاية العقد الفائت.

علينا أن لا نقع في فخ سهولة الحصول على الديون الداخلية، حتى لا نضيّع مكاسب التصحيح الاقتصادي الذي اجتزناه بمرارة شديدة، وكي لا نعود إلى نفق مظلم لن نخرج منه إلا بتدخل مؤسسات التمويل الدولي في إدارة اقتصادنا مرة أخرى. ■

*** الرئيس التنفيذي**
شركة دارات الأردنية القابضة

القرض الشخصي

حركـة واحـــدة تلبي جميع احتياجاتك

- سقف القرض يصل الى 50,000 دينار .
- مدة القرض تصل الى 84 شهر .
- بضمانة تحويل راتب ولفئة معينة بدون تحويل راتب (مهن حرة) .
- بدون كفيل .
- سعر فائدة منافس .
- زيادة قيمة القرض لحالات معينة TOP UP .
- امكانية حصول العميل على اكثر من قرض شخصي .
- تامين على حياة العميل مجانا .

خاضـع لشـروط وأحكـام البنـك

بنـــك الإتحـــاد
Union Bank
نفتخـــر بخدمتكـــم...

مركز الخدمة الهاتفية
5600444

www.unionbankjo.com

زيارة المغتربين الأردنيين كلَّ صيف:

منحنى يحرّك قطاعات راكدة ويرفع الأسعار

محمد علاونة

يشكل الربع الثالث من العام، منحنى جديداً في النشاط الاقتصادي، مع عودة نحو 375 ألف مواطن لقضاء الصيف في البلاد، بحسب بيانات صادرة عن وزارة السياحة.

90 ألفاً من الأردنيين المقيمين في الخارج يشغلون فنادق 3 نجوم فأكثر خلال الصيف

بيانات وزارة الداخلية تشير إلى أن معدل الذين يدخلون البلاد من مواطنين أردنيين يبلغ نحو 2,5 مليون شخص كل عام، ويبلغ معدل الذين يغادرون نحو 2,3 مليون شخص، لكن بيانات «السياحة» توضح أن عدد من يقيمون أكثر من ليلة منهم ولديهم إقامات في الخارج يراوح بين مليون و1,2 مليون شخص، يضخون في الاقتصاد كل عام نحو 565 مليون دينار، منهم 375 ألف مواطن يمضون إجازة الصيف في البلاد.

بيانات البنك المركزي تشير إلى أن نحو 1,97 مليون أردني غادروا البلاد في العام 2008 لغايات السياحة والعلاج والتعليم، بينما بلغ حجم إنفاقهم في الخارج 710 ملايين دينار، ما يقلل من الإيرادات السياحية للدولة، ويساهم بشكل جزئي في عجز الموازنة، الذي ارتفع من 38,4 مليون دينار في النصف الأول من العام 2008 إلى 530,1 مليون دينار للنصف الأول من العام 2009، بحسب بيانات وزارة المالية.

الذين يمضون إجازة الصيف في البلاد، يعملون على تحريك عجلة قطاعات اقتصادية راكدة مثل التجارة والسياحة والإنشاءات، حتى إن كثيرين منهم يقيمون في الفنادق، إذ تكشف بيانات «السياحة» أن 90 ألفاً من الأردنيين المقيمين في الخارج يشغلون فنادق 3 نجوم فأكثر في المملكة، خلال أشهر الصيف (تموز/يوليو – أيلول/سبتمبر).

ورغم النقلة التي يُحدثها هؤلاء من خلال تنشيط كثير من الخدمات، فإن دراسة متخصصة دعت المؤسسات الرسمية المعنية، مثل وزارتي التخطيط والعمل، والبنك المركزي، إلى إجراء المزيد من الأبحاث عن دور وأثر مدخرات المقيمين في الخارج في الاقتصاد الوطني، وحذّرت من عدم توظيف قدراتهم في قطاعات اقتصادية إنتاجية مثل الصناعة والزراعة والتصدير، وهي القطاعات التي من شأنها المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني ورفع نسبة نموه.

الدراسة التي أعدتها غرفة تجارة عمان في نيسان/إبريل 2007، وهي الوحيدة في هذا المضمار، تشرح أوضاع الأردنيين في البلاد التي يعملون بها، والمهن التي يمتهنونها، وسلّم الرواتب التي يتقاضونها، وتحدّد الخصائص السكانية لهم.

التطرق إلى المغتربين يكاد ينحصر في بيانات شهرية يُصدرها البنك المركزي يُظهر فيها حجم تحويلاتهم والمبالغ التي يرسلونها إلى أقاربهم أو تلك التي يودعونها في البنوك، والتي تقدَّر بمليارَي دينار سنوياً.

التحويلات تراجعت العام الجاري وللمرة الأولى منذ العام 2001، بحسب بيانات البنك المركزي، إذ كانت تشهد زيادة مُطردة وبمعدل 10 في المئة سنوياً، إلا أنها انخفضت من 1,29 بليون دينار للنصف الأول من العام 2008 إلى 1,23 بليون دينار للنصف الأول من العام 2009، وبنسبة تراجع بلغت 4,4 في المئة.

إلى جانب دراسة غرفة تجارة عمان، هنالك دراسة قديمة نسبياً أصدرها البنك المركزي في العام 2001، حول الأردنيين في الخارج.

عضو غرفة تجارة عمان رياض الصيفي، يرى أن زيارة المواطنين المقيمين في الخارج، كل عام «كفيلة بتعويض ركود تشهده قطاعات مختلفة خلال الأشهر المتبقية من العام». يؤيده في ذلك عضو غرفة تجارة عمان هاني الخليلي، مع الأخذ في الحسبان متابعة قضايا الأردنيين العاملين في الخارج، الذين تشكل تحويلاتهم نحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، والبالغ 14 بليون دينار.

العمري: صناعة الإنشاءات المستفيدُ الأكبر من مدّخرات العاملين في الخارج

الخليلي يعتقد بضرورة إعداد تقارير سنوية لمعاينة تأثير التغيرات الدولية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، في إشارة منه إلى حربَي الخليج الأولى والثانية، وأزمة غذاء عالمية تفجرت في آذار/مارس 2008، والأزمة المالية العالمية التي تكشفت في الولايات المتحدة الأميركية في أيلول/سبتمبر 2008. كل هذه الأحداث، بحسب الخليلي، تركت آثارها على عمل الأردنيين في الخارج.

دراسة البنك المركزي استندت إلى بيانات العام 1995، وجاء فيها أن 40 في المئة من العمالة الأردنية في الخارج يحملون شهادة الدراسة الثانوية العامة، 25 في المئة الشهادة الجامعية، و15 في المئة يحملون الدبلوم المتوسط.

وفي الجانب المهني، فإن 27 في المئة مؤهّلون من النواحي الفنية، 11 في المئة يعملون في الإدارة والأعمال الكتابية، و50 في المئة يعملون في ميادين الإنتاج المختلفة.

بيانات وزارة الخارجية تفيد بأن هنالك نحو نصف مليون أردني يقيمون في دول الخليج، معظمهم في السعودية.

بيانات «السياحة» تشير إلى أن المقيمين الأردنيين في الخارج ينفقون في القطاعات كافة، على سبيل المثال 16,7 في المئة من الملايين التي ينفقونها تذهب إلى تكاليف الإقامة، بينما تُقدَّر حصة الطعام والشراب بنحو 22 في المئة، الأنشطة الترفيهية 11 في المئة، العلاج 8,7 في المئة، الدراسة 4,6 في المئة، التنقلات الداخلية 8,4 في المئة، وأخيراً ينفق هؤلاء على التسوق نحو 23,6 في المئة.

تأتي أهمية زيارة الأردنيين الذين يعملون في الخارج بالنظر إلى التراجع الملحوظ الذي تشهده إيرادات الدولة من رسوم ومساعدات، والتي انعكست على مناح اقتصادية عدة، ما خفّض توقعات معدلات النمو للعام الجاري من 5 إلى 3,3 في المئة.

وتُظهر البيانات الصادرة عن وزارة المالية لشهر تموز/يونيو 2009، انخفاض إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 4,2 في المئة. إذ بلغ إجمالي الإيرادات 2,3 بليون دينار مقابل 2,4 بليون دينار خلال الفترة نفسها من العام 2008، في تراجع يحدث للمرة الأولى منذ العام 2004، فقد كانت تلك الإيرادات والمساعدات تزيد كل عام وبمعدل 300 مليون سنوياً.

الخبير الاقتصادي منير الحمارنة، يرى أن زيارة المغتربين الأردنيين كل عام تضيف ميزة نسبية للاقتصاد المحلي، وتساهم، بشكل ملحوظ، في ضخ سيولة في الأسواق، لكنه يلحظ تراجعاً في تلك الميزة خلال العامين الأخيرين مع تراجع مدخرات هؤلاء، بسبب تآكل رواتبهم نتيجة نسب التضخم التي وصلت إلى مستويات قياسية في الخليج من جهة، وانحسار زيادات الرواتب والمكافآت بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على معظم الدول من جهة أخرى.

ويزيد: «يمثل التضخم في الدول المضيفة للعمالة أحد العوامل المهمة في التأثير في مدخرات العاملين في الخارج، فالتضخم الخارجي من شأنه التقليل من الأموال التي تُنفَق كل صيف، لأن العمال ينفقون جزءاً من مدخراتهم ودخولهم على السلع الاستهلاكية». بيد أنه يستدرك بالقول: «ما زالوا يساهمون في الاقتصاد الوطني، وبنسب جيدة».

رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان زهير العمري، يتفق مع الحمارنة في مساهمة الأردنيين العاملين في الخارج في تحريك عجلة الاقتصاد، حتى ولو بشكل مؤقت كما يقول، في ظل التراجع الذي شهدته صناعة الإنشاءات، تأثراً بالأزمة المالية العالمية، وإحجام البنوك عن منح تسهيلات للقطاع.

البيانات الصادرة عن دائرة الأراضي والمساحة تفيد بأن حجم التداول في قطاع العقار خلال النصف الأول من العام 2009 تراجع بنسبة 10 في المئة ليبلغ 1,97 بليون دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2008 والبالغ حينها 2,2 بليون دينار.

وبلغت إيرادات الدائرة خلال النصف الأول من العام 2009 نحو 125,2 مليون دينار، بانخفاض بلغت نسبته 38 في المئة، مقارنة بالنصف الأول من العام 2008.

العمري يرى أن صناعة الإنشاءات هي المستفيد الأكبر من مدخرات العاملين في الخارج مع إقبالهم على شراء الأراضي والشقق صيف كل عام، إضافة إلى تحريك قطاعات أخرى موازية مثل صناعات مستلزمات البناء في حال قرر هؤلاء تشييد مبانٍ لغايات السكن والإقامة في أوقات الزيارة.

يتفق المستثمر في قطاع الإسكان خالد الحسن، مع ما ذهب إليه العمري، ويقول: «معظم عمليات الشراء التي يقوم بها المواطنون المقيمون في الخارج تتم خلال الصيف، ما يعيد الحياة لصناعة تراجعَ نشاطها تأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي دفعت البنوك للتشدد في منح التسهيلات للمواطنين في الداخل لشراء شقق».

ويلفت الحسن إلى أن استثمارات المغتربين في العقار تزيد من استقرار السوق، كونهم «يشترون للسكن واستخدامات الزيارة، ولا يضاربون في العقار».

لكن نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق، يبدو متشائماً، رغم إقراره بأهمية زيارة الآلاف كل عام. وهو يركز على سلبيات يمكن أن يتركها هؤلاء، وتحديداً على معدلات التضخم. يقول: «من الطبيعي أن يؤدي تزايد الإنفاق الاستهلاكي للسلع الكمالية، مثل السيارات والأثاث وشراء الأراضي والإقبال على المستوردات، إلى زيادة حدّة الضغوط التضخمية وارتفاع مستويات الأسعار بمعدلات عالية، وهو ما يحدث صيف كل عام».

ويضيف: «حجم الطلب الإضافي على السلع والخدمات المدعومة بالقوة الشرائية الناجمة عن زيارة العاملين في الخارج لا يقابلها عرض مواز من السلع والخدمات في الاقتصاد الأردني، ومثال ذلك ما يحدث صيفاً عند عودة المغتربين التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي والشقق السكنية والخدمات الترفيهية والسياحية والنقل وغيرها».

الحمارنة: زيارة المغتربين كل عام تضيف ميزة نسبية للاقتصاد المحلي

بيانات الإحصاءات العامة تشير إلى ارتفاع متوسط أسعار البيع للمستهلك للأشهر الستة الأولى من العام 2009 بمقدار 0,5 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2008، بينما بلغت الزيادة في ذلك المتوسط خلال الربع الثالث من العام 2008 ولأشهر تموز/يوليو وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر: 1,9 و0,86 و1,52 في المئة لكلٍ منها على التوالي، وقد اتخذت الأسعار اتجاهاً نزولياً في أشهر تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2008، عندما تراجعت بنسب 1,47 و0,54 و3,38 في المئة لكلٍ منها على التوالي، مع بداية الشتاء وعودة المغتربين إلى بلدان إقامتهم. ■

إعادة جزء من أموال «البورصات» لأصحابها

أكثرية اشتكت وأقليّة مع «الريحة ولا العدم»

السّجل – خاص

حتى لو خسارة..خذهم..بعرفلك واحد بشتغل بالبورصة يعجبك بترجع راس مالك بشهرين

واصلَ نحو 12 ألف مشتَكٍ في قضايا «مكاتب البورصات» تسلُّم شيكاتهم التي «تشكل نصف الأموال التي أودعوها محسوماً منها الأرباح التي تقاضوها سابقاً»، ضمن المرحلة الأولى لتوزيع الأموال كافة، بحسب ما أعلنت الحكومة في 28 يوليو/تموز.

كانت محكمة أمن الدولة حددت الفترة من 4 آب/أغسطس حتى 9 أيلول/سبتمبر 2009، لتسليم الشيكات لمستحقّيها. إذ أُقرّ توزيع نحو 21,1 مليون دينار، من أكبر شركتين تعاملَ معهما المواطنون، من حيث عدد المودعين وحجم الأموال، هما: الأفق و**ريماس**.

عملية توزيع الشيكات، رافقها ظهور شكاوى بأن المبالغ المقرّة أقل من تلك المستحَقّة، بحسب مواطنين كانوا يصطفون أمام بنك عودة، أحد البنكَين اللذَين حددتهما محكمة أمن الدولة لصرف الشيكات، وذلك بعد قيامها بتسليم الشيكات في مكتبين خصصتهما لهذه الغاية، الأول في الشميساني قربَ مجمع النقابات، ومنه إلى فروع بنك عودة، والآخر في مجمع جبر بشارع مكة، ومنه إلى فروع بنك القاهرة عمّان.

عدد من المعترضين أكدوا لـ«**السّجل**» خلال تجمهرهم أمام البنك، أن قيمة الشيكات المصروفة لهم لا تمثل رُبع ما أودعوه من أموال، بينما آثر آخرون رفض تسلُّم شيكاتهم، اعتراضاً على قيمتها وآلية الصرف، في الوقت الذي لم يستطع فيه كثيرون ممن تسلموا شيكاتهم إخفاء سعادتهم كونهم حصلوا على جزء من أموال كانوا يعتقدون أنهم فقدوها كاملة، وإلى الأبد.

سعود الزبن أودع نحو 50 ألف دينار، تسلَّم شيكاً لا يتجاوز 3 آلاف دينار. «رفضت تسلُّم الشيك، وسأرفع قضية جديدة»، قال وهو يهمّ مغادراً المكان.

محمد القضاة حصل على 20 ألف دينار، من أصل 35 ألف دينار، ما يشير إلى أنه تسلّم أكثر من نصف ما أودع، واكتفى بالقول وهو يخرج مسرعاً: «الريحة ولا العدم».

وفقاً للتوزيع الجغرافي للمشتكين على هاتين الشركتين، فإن غالبيتهم من مخيم البقعة ومادبا وإربد ولواء الكورة ودير أبي سعيد.

في 8 آب/أغسطس، ظهر مدعي عام محكمة أمن الدولة المقدم رائد ازمقنا في برنامج «ستون دقيقة» على التلفزيون الأردني، وقال إن التحفظات التي أبداها المواطنون «تؤخَذ في الحسبان، وكل الملاحظات تسجَّل، وهنالك موعد للاعتراض فور انتهاء تسليم الشيكات».

المبالغ التي وزعتها الحكومة من خلال الشركتين المذكورتين، جزءٌ ممّا تم تحصيله من أموال المواطنين لدى شركات البورصات. إذ حصّلت الحكومة 55 مليون دينار نقداً، و100 مليون دينار عقار بحسب تقديرات دائرة الأراضي والمساحة، و2 مليون دينار قيمة سيارات، ليبلغ المجموع 157 مليون دينار من أصل حجم المشكلة الكلية والمستخلصة من الشكاوى التي تم التحقق منها فعلياً، والبالغ نحو 300 مليون دينار بزيادة أو نقصان 10 في المئة.

ازمقنا: التحفظات ستؤخَذ في الحسبان، وكل الملاحظات تُسَجَّل

عدد الشكاوى المقدمة إلى نيابة أمن الدولة بلغ 426 ألف شكوى، أثبتت تحقيقات النيابة العامة حقوق نحو 100 ألف شخص فقط من إجمالي الشكاوى المقدمة، في حين عُدّت الشكاوى الباقية مكررة، أو استرجع فيها أصحاب الشكاوى حقوقهم.

نيابة محكمة أمن الدولة، بحسب ازمقنا، ستواصل العمل على تدقيق الكشوفات بإشراف لجان مكونة من ديوان المحاسبة ونيابة محكمة أمن الدولة وممثلين للشركات المشتكى عليها، إذ سيتم تدقيق أسماء المشتكين، والتحقق من المبالغ المقررة لهم، ومطابقتها مع الشيكات التي ستُصرف للمستفيد الأول بعد توقيع تسوية بين المشتكين وممثلي الشركات، وإبراء الحق الشخصي بإشراف من نيابة محكمة أمن الدولة.

كما أن نيابة محكمة أمن الدولة ستباشر توزيع المستحقات على المستثمرين «المشتكين» لدى بقية الشركات الأخرى تباعاً، بعد حصر المبالغ المستحقة على تلك الشركات، وذلك فور الانتهاء من تسليم المستحقات للمستثمرين «المشتكين» من شركتَي: الأفق و**ريماس**. في حين سيتم إحالة الشركات التي لم تسوِّ أمورها المالية إلى محكمة أمن الدولة للمحاكمة، وذلك خلال المرحلة الثانية من التوزيع.

قضية الشركات التي تدعي التعامل بالبورصة، شغلت الرأي العام منذ النصف الثاني من العام 2008، واتخذت منحى جديداً عقب صدور قانون جديد في آب/أغسطس 2008 اشترط إيداع 15 مليون دينار كتأمين لتُواصل أي شركة العمل بالبورصات العالمية، فلجأت بعض الشركات إلى التصفية الاختيارية، وتسابق المودعون لطلب ودائعهم.

وأدى صدور القانون الجديد إلى إفلاس عدد كبير من الشركات التي تدّعي التعامل بالبورصة، وإغلاق مكاتبها، واعتقال أصحابها وفرار عدد منهم، وتهجُّم مواطنين على مكاتب هذه الشركات، ومن ثم تدخُّل الحكومة لإنقاذ الوضع.

وحاول عدد من المستثمرين سحب إيداعاتهم من هذه الشركات، فنجح بعضهم في سحب جزء كبير، لكن معظم الشركات لجأت إلى المماطلة، ما دفع مستثمرين إلى تقديم الشيكات التي بحوزتهم إلى البنوك، لكنهم اكتشفوا أنها من دون رصيد. ■

DAIKIN
Japan

أنظمة التكييف والتدفئة اليابانية

أنظمة التكييف وخدمات مابعد البيع تحت **غطاء واحد**

إذا كان الجو حار زورونا بعد الإفطار

تعتمد مكيفات دايكين على أفضل الخبرات اليابانية لزيادة كفاءتها حيث تحتوي وحدات التبريد الأحادية على تقنية السرعات المتحولة لدفع الهواء عن طريق قياس درجة حرارة الغرفة ونسب الضغط فيها مما يؤدي إلى سرعة التبريد والوصول إلى درجة الحرارة المناسبة.

• نظام لبث الرطوبة المنعشة • تغذية متجددة بالهواء المنعش • هواء نقي • نظام لسحب الرطوبة الزائدة • توفير في الطاقة من ٣٠٪ – ٥٠٪

ATG® المجموعة الفنية العربية
أنظمة التدفئة والتكييف HVAC Systems

DAIKIN CHAPPÉE WIRSBO
uponor UNIPIPE HEWING GIACOMINI
EBERLE Salmson ACASO AB ENIX atherma McQuay ROTEX

لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة معارضنا أو الاتصال على هاتف : ٠٦ ٥٥١٧٧١١ - www.atgco.com

خياران أمام ميزانية الأسرة:

تساوي النفقات مع الإيرادات أو نمو العجز

محمد كامل

أصبحت الأسرة الأردنية تميل إلى الإنفاق في الآونة الأخيرة بما يتجاوز الإيـرادات، ما يخلف عجزاً مستمراً في الميزانية، في ظل غياب السلوك الادخاري، إذ إن معدّل الادخار لشريحة تشكل 90 في المئة من السكان لا يتجاوز الصفر، وهي تلك الشريحة التي لا يزيد دخلها الشهري على 600 دينار، بحسب دائرة الإحصاءات العامة.

وبسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتراجُع مستوى الدخل، فإن الأسرة تقف أمام خيارين: إما خفض النفقات لتساوي الإيرادات مع النفقات، أو زيادة العجز القائم.

دائرة الإحصاءات العامة قدّرت في مسح أجرته أخيراً، متوسط الدخل السنوي للأسرة بنحو 6220 ديناراً، وبلغ أقصاه في العاصمة عند مستوى 7412 ديناراً، فيما بلغ أدناه في محافظة الزرقاء عند مستوى 4681 ديناراً.

وقُدّر متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على مستوى البلاد بنحو 7550 ديناراً. فيما تباينَ متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على مستوى المحافظة؛ إذ بلغ أقصاه في العاصمة عمّان عند مستوى 8966 ديناراً، وأدناه في محافظة الطفيلة عند مستوى 5766 ديناراً.

الإنخفاض في حجم مستوردات السلع للبلاد، والتراجع في عرض النقد، وتقلُّص التسهيلات الممنوحة من البنوك إلى الأفراد، وتراجُع حوالات العاملين في الخارج.. كل ذلك أدى إلى تراجع حجم الإنفاق من جانب الأسرة الأردنية.

كانت دراسة أظهرت أن ثلث الأردنيين، نحو 28 في المئة منهم، عمدوا إلى خفض إنفاقهم العائلي في ظروف الضائقة الاقتصادية الحالية.

الدراسة أجراها موقع **بيت** الإلكتروني في أيار/مايو 2009، وجُمعت بياناتها عبر الإنترنت.

وأشارت الدراسة إلى أن 30 في المئة من أصحاب المهن في بقية دول منطقة الشرق الأوسط عمدوا إلى خفض إنفاقهم العائلي، فيما قام ما يفوق ربع المشاركين تقريباً بزيادة مبلغ الميزانية العائلية.

التحول في نمط الاستهلاك في البلاد ليس بجديد، فقد سبقه تحول خلال العام 2006، عندما أظهر مسح نفذته دارة الإحصاءات العامة في العام 2007، تغيراً في النمط الاستهلاكي لصالح السلع غير الغذائية، إذ شكلت نسبة الإنفاق على السلع من إجمالي إنفاق الأسرة نحو 64 في المئة، مقارنة مع 60 في المئة العام 2002.

كما ارتفعت نسبة التملُّك لبعض السلع المعمّرة، فوصلت نسبة تملك الهاتف النقال إلى 84 في المئة في 2006، مقابل 37 في المئة فقط في العام 2002، وارتفعت نسبة تملك أجهزة الاستقبال الفضائية إلى 76 في المئة في 2006، مقارنة مع 38 في المئة في 2002.

أسباب التحول الأخير تبدو مختلفة، وهي ناتجة عن إفـرازات أزمتين عالميتين، الأولى غذائية ظهرت في آذار/ مارس 2008، عندما حذرت منظمة **فاو FAO** العالمية من نقص في الغذاء وتوجُّه دول مثل الولايات المتحدة الأميركية والبرازيل نحو استخدام الحبوب في إنتاج الوقود الحيوي، والثانية مالية ظهرت في الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر 2008، تبعها ارتفاع حاد في أسعار النفط، انعكس على أسعار السلع في دول العالم كافة.

انخفاض حوالات العاملين في الخارج، ساهمَ في تراجع حجم الإنفاق

الارتـفـاع فـي السيولة المحلية لـم يتجاوز 30,5 مليون دينار في النصف الأول من العام 2009، وبنسبة 4,6 في المئة عن مستوياها في نهاية العام 2008، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,62 بليون دينـار، وبـزيـادة 10,3 في المئة للفترة نفسها من العام 2008، بحسب بيانات البنك المركزي.

أما النقد المتداوَل، فقد انخفض في النصف الأول من العام 2009 بمقدار 60,1 مليون دينار عن مستواه في نهاية العام 2008، ليبلغ 2,6 بليون دينار، مقابل ارتفاع سجّله هذا النقد بمقدار 231,5 مليون دينار للفترة نفسها من العام 2008.

أما التسهيلات الممنوحة من البنوك للأفراد، فقد شهدت انخفاضاً بمقدار 134,2 مليون دينار، وبنسبة 5,9 في المئة للنصف الأول من العام 2009، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2008.

انخفاض حوالات العاملين في الخارج، ساهمَ هو الآخر في تراجع حجم الإنفاق، إذ تشكّل التحويلات رافداً أساسياً لشريحة كبرى في البلاد تعتمد عليها، وقد انخفضت في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 4,4 في المئة وبلغت 1,23 بليون دينار، بينما شهد إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال حزيران/يونيو 2009 تراجعا بنسبة 12,1 في المئة مقارنة مع ارتفاع نسبته 20,6 في المئة للشهر نفسه من العام 2008.

وبما يتعلق بالمستوردات، فقد تراجعت إلى 863,9 مليون دينار خلال حزيران/يونيو 2009، مقابل 1185,3 مليون دينار خلال الشهر نفسه من العام 2008، بانخفاض مقداره 27,1 في المئة، بحسب أرقام الإحصاءات العامة.

يُعزى ذلك إلى انخفاض مستوردات الأردن من الألبان ومنتجاتها، والحبوب، والدهون والزيوت النباتية والحيوانية، ومحضّرات من لحوم أو أسماك، والسكّر ومصنوعاته، وبقايا ونفايات صناعة الأغذية وأغذية محضّرة للحيوانات، إضافة إلى انخفاض كبير في قيمة مستوردات الأردن من البترول الخام والسولار والغازات النفطية، ما يشير إلى تراجُع استهلاك تلك السلع. ■

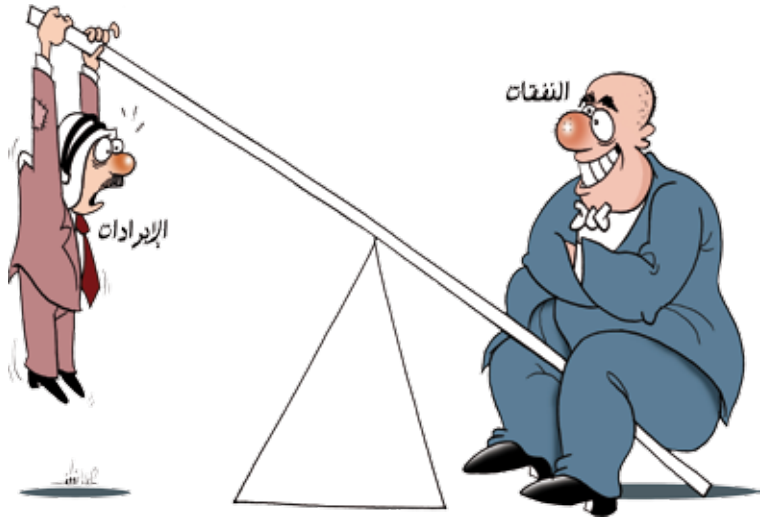

شركة الأردن الدولية للتأمين م.ع.م.

Jordan International Insurance

Have a safe trip

رحلة سعيدة

حياتكم و سلامتكم هي أغلى ما تملكون،
ونحن حريصون على حمايتها وإعطائكم
كل وسائل الراحة والسلامة حتى تتمتعون
برحلة ممتعة دون التفكير بالمخاطر.

Travel
Insurance Program

هاتف: ٥٩٠١١٥٠ ٦ ٩٦٢+ فاكس: ٥٩٢٨٢٣٢ ٦ ٩٦٢+ ص.ب ٣٢٥٣ عمان ١١١٨١ الأردن

www.jiig.com E-mail: marketing@jiig.com

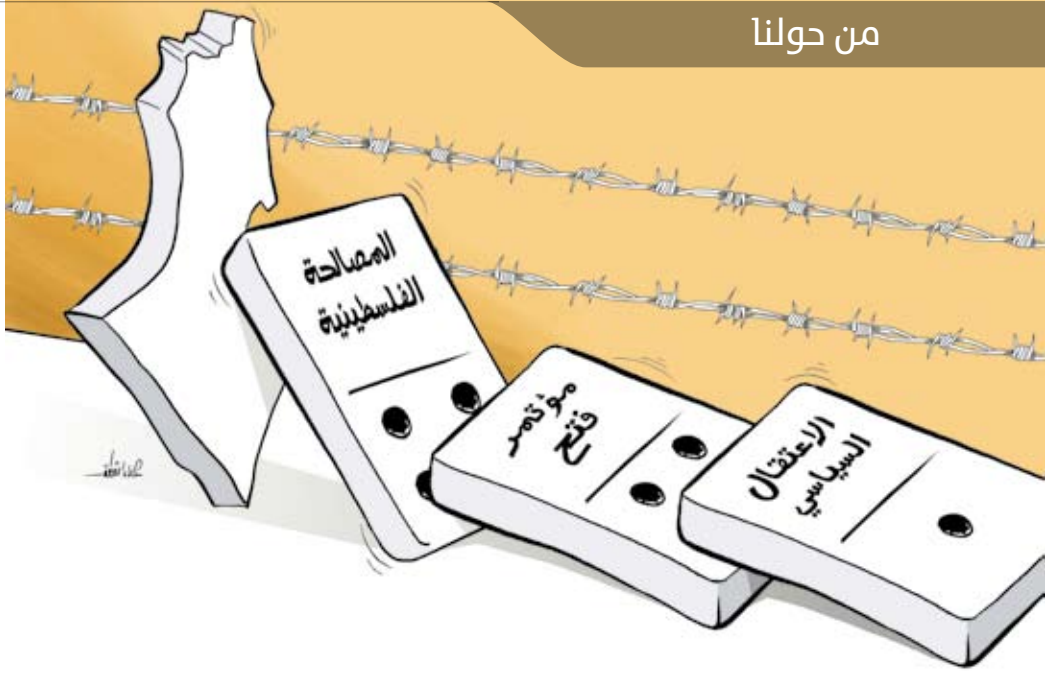

مؤتمر «فتح»: التجديد الشبابي لم يقترن بمراجعة سياسية

تمكنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» في مؤتمرها السادس الذي عُقد في بيت لحم في آب/أغسطس 2009 من تأكيد وحدتها الداخلية وتماسكها، والتوافق على برنامج سياسي يتصف بالتوازن، وتجديد قيادتها، وتظهير صورةٍ لها تعكس حضور جيل جديد في تشكيلاتها، وهي الحركة التي كثيراً ما وُصفت بأنها هرمة، وتفتقر إلى الحيوية في بنيتها التنظيمية وحركتها الميدانية.

معن البياري

بدأ المؤتمر استثنائياً، لجهة انعقاده على أرض فلسطين، بعد 20 عاماً على انعقاد سابقه في تونس. وشهدت بعض جلساته سخونة وأجواء من الاحتقان، وتلاسناً في بعض كواليسه، واتهاماتٍ بالتزوير بعد انتخاب أعضاء اللجنة المركزية (الهيئة القيادية الأولى للحركة)، بخاصة وأن أسماء من «الطراز الثقيل» أخفقت في الوصول إلى هذا الموقع، فيما فازت شخصيات رُميت بالفساد والتقصير وسوء الأداء أثناء رئاستها الأجهزة الأمنية: محمد دحلان، جبريل الرجوب وتوفيق الطيراوي.

نتائج المؤتمر الذي يعدّ منعطفاً حيوياً في مسار «فتح»، تبدّت فيها إيجابيات واضحة، منها فوز عدد كبير من «شبيبة» الحركة في عضوية المجلس الثوري، وفوز النساء بـ13 في المئة من مقاعد المجلس التي جرى انتخاب 80 منها، قبل تعيين الأجهزة الأمنية 21 آخرين، والأسرى 20 أيضاً.

بيد أنه لا يمكن التعمية على الكلام الإنشائي في البرنامج السياسي الذي تبنته الحركة، وفي مداخلات غير قليلة في المؤتمر، وعلى أن مراجعة جديّة واجبة لما جرى، فتحاوياً وفلسطينياً، خلال العقدين الماضيين، لم يتم بالكيفية الشفافة والمسؤولة. كما أن بحثاً معمّقاً لأسباب تمكّن حركة المقاومة الإسلامية «حماس» من السيطرة على قطاع غزة لم يحدُث، بخاصة وأنها منعت تمثيل فتحاويي القطاع في المؤتمر، وأن مساءلةً كانت ضرورية بشأن خسارة «فتح» الكبيرة أمام «حماس» في انتخابات المجلس التشريعي في 2006 لم تتم.

ولم يُجب المؤتمر عن الأسئلة الجوهرية الراهنة المتعلقة بتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، وهذا مسوغ وجود «فتح» على ما ينبغي التذكير، ما دامت المقاومة حقاً مشروعاً للشعوب تحت الاحتلال بموجب القانون الدولي، على ما ألحّ البرنامج السياسي الذي تبناه المؤتمر، وما دام خيار التفاوض ما زال مأخوذاً به، على ما تضمّنه البرنامج نفسه.

لم يحسم المجتمعون في بيت لحم، وقد جاء عشرات منهم من خارج فلسطين، كيفيات المواءمة بين الصيغتين، ولم يُعلنوا خلاصات واضحة لمسار التفاوض المستمر منذ ما قبل اتفاق أوسلو في 1993، بخاصة وأن زعامات فتحاوية كانت في صدارة المفاوضين، ومنهم أحمد قريع الذي جهر بأن أفقاً مسدوداً تصطدم به عملية التفاوض. واللافت أن محمود عباس، 74 عاماً، الذي اختير بالتزكية رئيساً للحركة، صرّح في أول اجتماع للحكومة الفلسطينية بعد المؤتمر، أن طريق المفاوضات والسلام هي الوحيدة للوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية.

ولم يتبين من مجريات المؤتمر أن مناقشاته حسمت صيغاً أكثر وضوحاً بشأن علاقة «فتح» بالسلطة الوطنية وتشكيلاتها وهيئاتها، ذلك أن التباساتٍ في هذا الأمر تحتاج إلى تظهير المسافات بين الحركة، بوصفها تمثيلاً وطنياً وشعبياً وتنظيماً كفاحياً، ومؤسسات الحكم والإدارة، بالنظر إلى التداخل الظاهر لمؤسسات الحركة بمؤسسات السلطة الوطنية، ما جعل «فتح» تتحول إلى تنظيم سلطة، يهجس كوادرها بالاحتفاظ بوظائفهم الأمنية والتنفيذية والبيروقراطية.

لأن تآكلاً ليس هيّناً أصاب حضور القضية الفلسطينية ووهجها في المحيط العربي، وفي المجال السياسي الدولي، ولأن مسلسل مصادرة الأرض ونهبها والاستيطان والتهويد وعمليات القتل والتنكيل تزايدت ضراوته في ممارسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ مؤتمر «فتح» الخامس قبل عقدين، ولأن الإحباط يتفاقم، بسبب

المؤتمر حمّل إسرائيل «كامل المسؤولية» على اغتيال ياسر عرفات، من دون أن يترتب على ذلك شيء

ما يحيط به من جدران تسد آفاق التسوية.. لأن المشهد تحفّ به هذه التفاصيل وغيرها، كان منتظَراً، أو مأمولاً، أن يُطلق مؤتمر «فتح» مراجعات واجتهادات وتصورات مستقبلية بشأنها، تكون أكثر استجابة لمتطلبات مواجهة هذا الواقع الصعب. يُشار إلى هذا، فيما عَرفَ المؤتمر مواقف من التوتر والمشاحنات، منها توجيه عضو في المؤتمر أسوأ العبارات للطيب عبد الرحيم، وبصوت عالٍ، والطلب بإنزاله من على منصة الحديث، وملاسنة جرت بين عباس والنائب حسام خضر، وأجواء عاصفة، في اليوم الثاني للمؤتمر بخاصة، مع تشكيل اللجان، ولعدم تقديم اللجنة المركزية السابقة تقريرها. ولا يمكن إغفال حديث أحمد قريع لـ**القدس العربي** بعد عدم فوزه بعضوية اللجنة الجديدة، عن «عمليات تلاعب» و«علامات استفهام» في الانتخابات، وتساؤله عما إذا كان من المصادفة فوز أربعة «منسقين مع الاحتلال»، وفقاً لتعبيره.

بهجة عباس بانعقاد المؤتمر، وفي فلسطين للمرة الأولى منذ تأسيس «فتح» قبل 44 عاماً، جعلته يرى في الأمر «معجزة»

يمكن القول إن حالة مهرجانية كلامية سادت، وإن التلهّي بتوقّعات من سيفوزون في مواقع قيادة «فتح» في اللجنة المركزية والمجلس الثوري ومن لن يفوزوا تصدّرَ مشاغل المؤتمرين، ومتابعي مداولاتهم من مراقبين ومهتمين ومعنيين. وهكذا، توجهت الأنظار إلى فوز الأسير مروان البرغوثي بعضوية اللجنة المركزية، ومعه محمود العالول ومحمد دحلان وجبريل الرجوب وتوفيق الطيراوي وصائب عريقات ومحمد اشتية وحسين الشيخ، مثلاً، ليتم تفسير نجاح هؤلاء بوصفه تجديداً شبابياً في قيادة «فتح»، ورسالة فتحاوية إلى «حماس» بعدم التهاون معها، بدلالة فوز محمد دحلان تحديداً، من دون التملّي جدّياً في الوجهة التي يمكن أن يأخذ هؤلاء، وهم من بين 14 وجهاً جديداً في اللجنة المركزية، الحركةَ إليها، فيما تواجه «فتح» أزمة شديدة، وتفقد مكانتها المتقدمة والتاريخية في صدارة العمل الوطني الفلسطيني.

ويلحّ فتحاويون عديدون على أن المهمة الأهم للقيادة الجديدة، تتمثل في تعافي الحركة، بالعمل الوطني المتصف بالمصداقية والبعد عن الفساد والحرص على السمت الثوري والتعبوي، بالنظر إلى أن الفساد وضعف المصداقية وترهل التنظيم من أبرز سوءات كثيرة في أداء «فتح» في العقدين الأخيرين على الأقل. وتكتمل القيادة المذكورة بتعيين محمود عباس أربعةَ أعضاء آخرين، يضافون إلى تلك الوجوه، وإلى الأربعة المخضرمين، محمد غنيم وسليم الزعنون ونبيل شعث وعباس زكي. وكان ذا دلالة على ما يمكن عدّه «تخشّباً» في «فتح»، أن المؤتمرين، وهم 2355 مندوباً، لم ينتخبوا أيّاً من المرشحات الست للّجنة المركزية من بين 90 متنافساً.

وليس أدلّ على شيوع الإنشائية الكلامية في أجواء مؤتمر بيت لحم، من أنه حمّل إسرائيل «كامل المسؤولية» على اغتيال ياسر عرفات، من دون أن يترتب على ذلك شيء، أو تبني إجراء ما تجاه مرتكبة الجريمة، ومن دون تعيين وسائل التحقق من هذه الحقيقة. وبمثل هذا التذاكي، كان التشديد في كلمة محمود عباس في افتتاح المؤتمر على الحقائق البديهية، من قبيل التمسك بالدولة الفلسطينية والقدس عاصمة لها وحق عودة اللاجئين، مضافاً إلى هذا التذكير بالمقاومة حقاً للشعب الفلسطيني.

بهجة عباس بانعقاد المؤتمر، وفي فلسطين للمرة الأولى منذ تأسيس «فتح» قبل 44 عاماً، جعلته يرى في الأمر «معجزة»، وهو ما يمكن أن يصير محل اعتزاز واسع، يتجاوز الحركة نفسها، إذا عاين الفلسطينيون في وطنهم، وفي الشتات، إنجازات على الأرض تحققها «فتح» في المرحلة المقبلة، وأوّلها استعادة الروح الثورية والتحررية للحركة، وإنقاذ الوحدة الوطنية والجغرافية، والتوجّه الجدّي إلى المكاشفة والمحاسبة وتغييب المصالح الشخصية. وقد أشار القيادي الجديد في اللجنة المركزية صائب عريقات إلى وجوب هذا التوجه، بوصفه التغيير المأمول والمطلوب، فيما رأى جبريل الرجوب أن انقلاباً أبيض أحدثه المؤتمر على كل «مظاهر الشلل والخلل» التي أصابت «فتح».

الإقرار بوجود هذه العيوب في الممارسات الفتحاوية، على غير مستوى وصعيد، يبعث على إحياء الأشواق الفلسطينية إلى «فتح» حركةً وطنية قائدة، استطاعت اختراق النسيج الفلسطيني، وتآلفت مع النزوعات القومية والماركسية والإسلامية والليبرالية، ولا تتطلع إلى غير تحرير الأرض والإنسان، وهذا شعار قديم لم يتحقق بعد، ما يجعل الإبقاء عليه ضرورياً ومن الواجب حمايته، وهذا ما ستصوَّب إليه الأنظار بعد أن انفض مؤتمر «فتح» في بيت لحم. ■

أوري ديفيس: ناشط يهودي في «المجلس الثوري»

انتُخب الفتحاوي اليهودي، حامل الجنسيتين الإسرائيلية والبريطانية، مقدسي المولد، أوري ديفيس، 62 عاماً، عضواً في المجلس الثوري لحركة «فتح»، ما عُدَّ دليلاً على أن أساس الحركة إنساني وأممي ودولي، ويُشترط للانتماء إليها الموافقةُ على برنامجها السياسي، بصرف النظر عن العرق أو الديانة أو الجنسية.

انتسب ديفيس إلى «فتح» في 1984 بتنسيب من خليل الوزير (أبو جهاد). وفي مؤتمر الحركة في بيت لحم، قدم ورقة عمل عنوانها «رؤية مستقبلية لفتح»، استعرض فيها مواطن الضعف في الحركة، ومنها «عدم التزامها استراتيجية طويلة الأمد».

يُعرف ديفيس بدأبه الأكاديمي ونشاطه الميداني ضد إسرائيل وممارساتها العنصرية ومصادرتها الأراضي الفلسطينية، ويلحّ في كتبه وأبحاثه، وهو محاضر في معهد الدراسات الإقليمية في جامعة القدس، على وصف الدولة العبرية بأنها «دولة الفصل العنصري» **الأبارتهايد**، ويحثّ على فرض عقوبات عليها، من قبيل سحب الاستثمارات الأجنبية منها، ومقاطعة المنتجات والمؤسسات الإسرائيلية، والاستفادة من الأساليب التي حققت نتائج في إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا في 1990. وهو يرى أن الشعب الفلسطيني الطرف الأضعف وفق المعادلة الدولية، لكنه الأقوى في مجال العمل مع المجتمع المدني، مثل الكنائس والنقابات والجمعيات ولجان الطلبة. ومن ضمن نشاطات ديفيس أنه ابتاع أرضاً وشيد منزلاً له في مستوطنة يهودية، وقام بتحويلها إلى مواطن فلسطيني في 1999، بعد رفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي السماح له بالإقامة هناك بدوافع عنصرية.

أشهر ديفيس، قبل أزيد من عام، إسلامه رسمياً في المحكمة الشرعية في باقة الغربية، ليتزوج في حفل زفاف متواضع من الفلسطينية ميسر أبو علي، شقيقة السينمائي الراحل قبل أسابيع مصطفى أبو علي زوج المناضلة خديجة الحباشنة، شقيقة وزير الداخلية الأردني الأسبق سمير الحباشنة. لكنه بعد نطق الشهادتين، صرّح أنه لا يتوقع أن يطبّق الفرائض بحرص شديد. ■

الفلسطينيون في المدن الساحلية:

خطر الاستيطان من جديد

امطانس شحادة

ما زالت المدن العربية داخل حدود 48، وبخاصة المدن الساحلية، «المختلطة» تشكل عنواناً لمشاريع سيطرة يهودية، أو ما يمكن وصفه بإعادة الاحتلال من قِبَل مستوطنين يهود.

هذه الظاهرة ليست جديدة، لكن حدّتها ازدادت في السنوات الاخيرة على إثر تفكيك الاستيطان الإسرائيلي في غزة، وتنامي نشاط جمعيات استيطانية في «مدن مختلطة» مثل عكا ويافا. ورغم الاختلاف بين الحالتين، إلا أن أوجه الشبه في الأهداف والأدوات بينهما عديدة.

ثمّة عدد من المتغيرات أثّرت في معادلة الوجود والبقاء العربي في عكا ويافا. فبعد تهجير معظم سكانهما وطردهم في العام 1948، نجح قسم ضئيل من السكان الفلسطينيين الأصليين في البقاء، ثم تنامت في العقود الاخيرة، ظاهرة انتقال عائلات عربية صغيرة إلى المدينتين، وبخاصة عكا.

من أسباب هذه الظاهرة أن عكا، شمال غرب فلسطين، تقع قريباً من التجمعات السكانية العربية في الجليل التي تعاني من شحّة الأراضي ومناطق البناء، ومن ظروف اقتصادية صعبة. هذا الواقع الصعب حوّل المدينة إلى ملاذ لهجرة عائلات تبحث عن العيش في أجواء أقرب إلى أجواء المدينة، مما يتيح المحافظة على الخصوصية الشخصية والابتعاد عن تفاصيل الحياة في البلدات العربية ومشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، ويمكّن من إبقاء علاقة وطيدة مع الأهل ومسقط الرأس.

كما أن الحكومات الإسرائيلية درجت منذ سنوات عديدة، على منح إعفاءات ضريبية لسكان عكا، مما حفّز مواطنين عرباً على الانتقال اليها للاستفادة من التسهيلات الضريبية.

أما مدينة يافا، فتقع في المركز الاقتصادي والصناعي والخدماتي في دولة إسرائيل. لهذا السبب، ونظراً إلى اضطرار كثير من السكان العرب إلى البحث عن أماكن عمل والاستقرار في منطقة المركز، يتجه عدد منهم للاستقرار في يافا، كونها الأقرب إلى البيئة الطبيعية للعربي في منطقة المركز الإسرائيلي، ففيها مدارس وأطر ثقافية عربية.

في المقابل، لم تشهد تلك المدن، حالة هجرة عربية إضافية بعد التهجير القسري العنيف الذي قامت به إسرائيل العام 1948، فلم تهجر البقية المتبقية من السكان العرب تلك المدن بعد النكبة. لهذا، لم ينجح المخطط الصهيوني في «تنظيف» تلك المدن من السكان الأصليين. وفي حالة عكا ويافا، فإن السكان اليهود الذين استوطنوا فيهما من الطبقات والشرائح اليهودية الضعيفة، بخاصة اليهود الشرقيون، الأمر الذي حال دون تحويلهما إلى مكان سكن يجذب الطبقات الوسطى والشرائح المقتدرة في المجتمع الإسرائيلي.

لهذا نشأ تطلع إسرائيلي ملحّ إلى التفكير في إنتاج أنواع جديدة من الاستيطان تغري شرائح سكانية يهودية للانتقال إلى المدن «المختلطة» بغية إكمال عملية التهويد، التي بدأت في العام 1948، بل وقبل ذلك.

تهويد عكا

لم تنجح المشاريع الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد الجليل بشكل عام، وعكا بشكل خاص، بالشكل المرغوب إسرائيلياً. فمنذ احتلال فلسطين، سعت المؤسسة الصهيونية إلى قلب المعادلات الديموغرافية في الجليل ورسمت لذلك خططاً، أبرزها مشاريع التهويد في ستينيات القرن الفائت وسبعينياته، وحملات مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي العربية وبناء مستوطنات صغيرة على قمم الهضاب والتلال في الجليل، ومشاريع إقامة مدن جديدة في الشمال، مثل نتسيرت عيليت وكرميئيل اللتين أقيمتا في الخمسينيات والستينيات.

رغم شراسة هذه المخططات التهويدية، بلغ عدد السكان العرب في لواء الشمال، في مطلع الألفية، وفقاً لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 636 ألف نسمة، مقابل 568 ألفاً من السكان اليهود، وبذلك فإن السكان العرب يشكلون نحو 53 في المئة من لواء الشمال.

وفي عكا، بلغ عدد السكان العرب قرابة 15 ألف نسمة من مجموع 50 ألف نسمة يعيشون فيها. أكثر من هذا، إن هناك قلقاً إسرائيلياً، وفقاً للمفاهيم الصهيونية، من وضع الهجرة اليهودية السلبية من الجليل والشمال.

تكشف أرقام دائرة الإحصاء إلى أن عدد السكان الذين تركوا عكا العام 2007 بلغ قرابة 1500 نسمة، مقابل هجرة وافدة بلغت 1000 نسمة فقط. المهاجرون من عكا في معظمهم من السكان اليهود، ولا تتوافر معلومات كافية

عن هوية الوافدين إلى المدينة.

هذا الوضع دفع إلى التفكير في أساليب لزيادة أعداد اليهود المنتقلين إلى عكا، وإنتاج نوع جديد من الاستيطان، أو إحياء أنواع استيطان قديمة لتعزيز كفّة الميزان الديموغرافي في الجليل بعامة، وعكا خاصة، لصالح اليهود. من هنا، كانت الطريق إلى تبنّي الاستيطان الديني والاستعانة بالحركات اليهودية اليمينية المتطرفة، قصيرة. إذ ترى تلك المجموعات في العقيدة الدينية ومفاهيم الخلاص المسيحانية وعلاقتها بالأرض وتحريرها من الأغيار أساساً للاستيطان، وهي لا تميل إلى استعمال الإغراءات المالية والاقتصادية لتعزيز الاستيطان اليهودي. وتقوم المؤسسة الإسرائيلية بتسهيل عملية الانتقال وتوفير الاحتياجات الخاصة للمستوطنين، بينما تضع العراقيل أمام السكان العرب، وتحاول تجريدهم من أملاكهم ومنازلهم.

رغم شراسة المخططات اليهودية، بلغ عدد السكان العرب في لواء الشمال، مطلع الألفية، 636 ألف نسمة، مقابل 568 ألفاً من السكان اليهود

جاء في تقرير للّجنة الشعبية العربية في عكا، التي أنشئت على إثر الاعتداءات على السكان العرب في المدينة صيف 2008، أن بذور الاستيطان الديني المتطرف الحديث تعود إلى العام 1997، إذ أقيمت نواة **أومتس** (بالعربية: جرأة)، من مجموعة مستوطنين من خريجي **يشيفات هيسدير** من مدينة الخليل. ثم استوطنت مجموعة مؤلفة من عائلات شابة في مدينة عكا بغية «تهويد المدينة». بعدها بدأ عدد متزايد من المستوطنين الشباب بالانتقال إلى عكا ليشكلوا نواة دينية-قومية تقود عملية السيطرة على الأحياء العربية. وبعد إعادة الانتشار الإسرائيلي على حدود غزة قبل 4 سنوات، وتفكيك المستوطنات هناك، انتقل جزء من المستوطنين اليهود في قطاع غزة إلى عكا، حيث الأرضية الخصبة المهيأة لاستقبالهم.

من جهة أخرى، تقوم الحكومة الإسرائيلية بوساطة بلدية عكا وشركات حكومية، بالتضييق على المواطنين العرب، ومحاولة السيطرة على منازلهم، بخاصة في أحياء البلدة القديمة. ومن المعروف أن السكان العرب في البلدة القديمة ينتمون إلى الشرائح الضعيفة والفقيرة جداً، يعيش معظمهم في منازل معرّفة وفقاً للقانون الإسرائيلي على أنها «أملاك متروكة» (أي تركها أصحابها العام 1948، وتحولت ملكيتها للدولة) تعود ملكيتها لشركة **عميدار** (بالعربية: شعبي يسكن).

تسعى هذه الشركة الحكومية منذ سنوات، وبوسائل «قانونية» وأخرى تعتمد التحايل والغش، إلى إخراج السكان العرب من منازلهم وبيعها ليهود. ممّا تقوم به الشركة: منع السكان العرب من ترميم منازلهم القديمة المتآكلة والمهددة بالانهيار، والإعلان عن مناقصات لبيع المنازل وعقارات أخرى، مثل «خان العمدان»، وهو موقع أثري في عكا القديمة بيع مؤخراً لمستثمرين يهود بهدف تحويله إلى فندق. وفق العادة يتقدم لشراء تلك المنازل والعقارات سكان أو أصحاب رؤوس أموال يهود من إسرائيل وخارجها، يعرضون مبالغ طائلة لشراء تلك العقارات. وفي بعض الحالات تقف جمعيات صهيونية وراء عمليات الشراء، حتى لو دفعت مبالغ أعلى من القيمة الحقيقية للعقار، بهدف منع السكان العرب من فرصة امتلاكه.

تهويد يافا

وفي يافا، إضافة إلى أنماط الاستيطان الديني واليميني الأيديولوجي المعمول به، تلجأ المؤسسة الإسرائيلية إلى نوع جديد من آليات طرد السكان العرب والسيطرة على أملاكهم، بالاستعانة بجهات من السوق الخاصة، وعلى وجه التحديد من قطاع البناء والإسكان، لتملُّك المنازل والأراضي العربية بوساطة إغراءات مالية، من جهة، وبوساطة التضييقات الرسمية من جهة أخرى.

ابتكار هذا النوع من آليات التهجير، يتماشى مع بيئة يافا وخصوصيتها. إذ تقع المدينة في المركز الإسرائيلي، وتعدّ جزءاً من مدينة تل أبيب. وعلى عكس الوضع في عكا التي لا تشكل منطقة جذب لرأس المال الخاص للاستثمار وجني الأرباح الخيالية، تعدّ يافا من المناطق المغرية جداً لرؤوس الأموال، بخاصة في مجال جذب يهود من خارج إسرائيل لشراء منازل وعقارات في قلب الدولة العبرية.

في هذا الصدد، نشر **يافا**، وهو موقع إلكتروني عربي، تقريراً جاء فيه أن يافا تجري فيها عملية يكتنفها كثير من الصمت والهدوء، إذ تنقلب معالم المدينة ويتحول أشهر أحيائها «العجمي» إلى «جنة الأغنياء الجديدة» (والقصد الأغنياء اليهود).. يهرب الأغنياء من أماكن أخرى من خارج يافا ومن خارج البلاد، ولا يجدون مكاناً إلا مدينة يافا، وتحديداً حي العجمي.

أما بلدية تل أبيب يافا، التي توفر التسهيلات التخطيطية والبنى التحتية لهذه العملية، فتدّعي أنها تعمل على تطوير المدينة لصالح سكانها كافة. لكن السكان العرب في يافا يعتقدون أن هناك أهدافاً أخرى. ففي يافا يتخذ التطوير معنى آخر بالنسبة للسكان العرب، يصل إلى حد الطرد والتشريد، في عملية تهويد «هادئة» وبطيئة، في عملية زحف على معالم المدينة، تهدم البيوت التي يُمنع أهلها العرب من ترميمها، وتدفع مبالغ خيالية لا تصدَّق أحياناً، تصل إلى نصف مليون دولار لبيت متواضع للغاية. أما الشرط فهو بسيط للغاية: «اقبض واترك».

في حالة يافا التي تُباد معالمها العربية، وعلى رأسها السكان، تتوافر كل الشروط لاستكمال مخطط التهويد. السكان العرب يواجهون عملية منهجية للتهجير والطرد، ويُمنعون من ترميم منازلهم، تحاصرهم البلدية وتطاردهم، ولا تمنحهم رخص البناء. وفوق كل هذا تعرض عليهم إغراءات مالية تصل إلى حد الخيال لترك منازلهم لإقامة مجمعات سكنية للأغنياء، الأغنياء اليهود فقط.

يسكن مدينة يافة نحو 17 ألف عربي، يشكّلون ثلث سكان يافا. لكن الديموغرافيا في المدينة تتغير بسرعة، فهناك على الأقل 32 مشروعاً فاخراً تندرج في مراحل بناء مختلفة، وتتركز معظمها في الأحياء العربية في المدينة. وبحسب التقديرات فإن عدد السكان اليهود سيتضاعف في العقد القريب.

على العكس من مشاريع مشابهة أخرى في بقية أنحاء البلاد، لا تُمنح لعرب يافا إمكانية الحصول على بيت في العمارات الفخمة المقامة على ركام منازلهم أو مقابل قطعة الأرض، إذ يشترط عليهم المشترون أن يتقاضوا المبلغ ويتركوا المكان.

تلك نماذج لما تتعرض له البقية الباقية من الفلسطينيين في دولة إسرائيل، بخاصة الذين بقوا في المدن الساحلية. ففي مدينة عكا تتخذ عملية التهويد طابعاً دينياً إيديولوجياً يمينياً، وفي مدينة يافا، تُترك إلى مبادرين من القطاع الخاص، بالأساس. وفي الحالتين تتماشى المشاريع مع أهداف المشروع الصهيوني: تهويد المكان وتهجير العرب. وفي واقع المر، يتعرض الفلسطينيون كافة في إسرائيل إلى حالات تمييز وتقليص هوامش العمل السياسي والحراك الاقتصادي والاجتماعي. بل إن دولة إسرائيل باتت تتعامل مع الفلسطينيين بوصفهم أعداء لا بوصفهم مواطنين. تتجلى هذه الحالة في عدد كبير من القوانين والسياسات الحكومية ومواقف الجمهور اليهودي. والسؤال المطروح: كيف يتعامل الفلسطينيون مع هذه الحالة، وهل سيُتركون مرة أخرى لمجابهة الدولة العبرية وحدهم؟ ■

موريتانيا تستعيد طقوس انتخابات رئاسية عربية

تقي الدين منصور

خابت آمال عرب كثيرين، للانتكاسة الحادة التي أصابت تجربة انتخابية رئاسية متقدمة وتمرين ديمقراطي اتّصف بالرقيّ عرفته موريتانيا، على إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح في آب/ أغسطس 2008 بالتكنوقراطي سيدي ولد الشيخ عبد اللّه الذي فاز في آذار/مارس 2007 برئاسة بلاده في انتخابات تنافسية مع 18 مرشحاً في جولتين.

وكان تردّدَ في حينه أن تلك التجربة استثنائيةٌ في الفضاء العربي العام، بخاصة وأن مناظرة تلفزيونية خاضها المتنافسان الأخيران في تلك الانتخابات، وأن حواراً موسعاً بشأن الملفات الداخلية شاركت فيه أطياف الحقل السياسي في موريتانيا جرى قبل الوصول إلى المنافسة الانتخابية، بعد نجاح التغيير، أو الانقلاب الذي بادر إليه جنرالات في الأمن والجيش، وأزاحوا فيه الرئيس معاوية ولد الطايع في آب/ أغسطس 2005، وشكلوا مجلساً عسكرياً لـ«العدالة والديمقراطية» انتقالياً، كان مبعث تنويه وامتداح له أنهم لم يجيزوا لأيٍّ منهم الترشح في الانتخابات الرئاسية.

من المحطات البارزة في مسار تلك التجربة التي لم تتجاوز ثلاث سنوات، الانتخابات التشريعية التي أتيح للإسلاميين المشاركة فيها، والاستفتاء الذي أدى إلى تبنّي دستور جديد. وحظيت تلك الحالة الموريتانية بثناء وفير في أوساط عربية، معنيّة بالتغيير والإصلاح وتعزيز الديمقراطية وتداول السلطة.

إذ شاعت مقادير من البهجة عربياً مع نجاح موريتانيا، 3 ملايين نسمة، في مسارها القصير، وراقت لناشطين في دعوة بلاد عربية إلى الديمقراطية، الكيفية «العسكرية» التي تم فيها الانقلاب على ولد الطايع، كمقدمة إلى المسار الذي استجدّ بعد ذلك، لكن هؤلاء وغيرَهم أصابتهم خيبةُ أمل كبرى، عندما انعطفت موريتانيا إلى المألوف من وقائع الحكم في العالم العربي، وذلك في الانقلاب العسكري على كل تلك التجربة.

قاد الانقلاب الجنرال البارز في «التغيير» محمد ولد عبد العزيز، 53 عاماً، الذي سلك طقوس المسار «الديمقراطي» الديكوري العربي إياه، ومن تفاصيله الأولى تنظيم انتخابات رئاسية، يكون فيها الرئيس أحدُ المرشحين، فيفوز فيها. وتم لولد عبد العزيز ذلك في انتخابات 18 تموز/ يوليو 2009، وكان بين أربعة عسكريين وخمسة مدنيين تنافسوا على القصر الرئاسي. و«انتصر» الرئيس بحصوله على 52 في المئة من الأصوات، وكان بعد انقلابه في 6 آب/أغسطس 2008 قد واجه اعتراضات خارجية،ومن جهة معارضة واسعة في بلاده. ولذلك، تعمّدَ أن يكون تنصيبُه عشية الذكرى الأولى للانقلاب.

نجح الرئيس المقيم في السلطة، إذاً، في أحدث «انتخابات رئاسية تعددية عربية»، ومن المفارقات أن العقيد معاوية ولد الطايع كان من ابتدع هذه الفكرة، لقناعته بأن السلطة في البلاد العربية تُسلس قيادتها لصاحب النفوذ الأهم في الدولة، وليس غير رئيس الجمهورية من يحوز ذلك. وقد استنّ «البدعة» العربية المستجدّة في انتخابات انتظمت في 1992، استنسخ مثلها في 1997 و2003، وكان قد أمسك بالحكم في انقلاب عسكري في 1948.

وتوالى في غير بلد عربي الأخذُ بهذا الطقس الانتخابي، فقد أقدم الرئيس عمر البشير على الاحتفاظ برئاسة السودان في انتخابات مثيلة، في 1998، وأخذ ياسر عرفات بالفكرة نفسها، حين نافسته سميحة خليل على موقعه رئيساً للفلسطينيين في 1996، ونجح محمود عباس على ثلاثة منافسين في الانتخابات التي شرعنت رئاسته عقب وفاة عرفات. وفاز زين العابدين بن علي الذي أحدث نظامُه تعديلات على دستور تونس تتيح له التجديد «الانتخابي التعددي»، لبقائه رئيساً، في وقائع اقتراعية في 1994 و1999 و2004، وهو الذي كان اجترح «انقلاباً طبياً» على سلفه الحبيب بورقيبة في 1988. وفي البال أن الرئيس اليمني علي عبد اللّه صالح أعلن، قبل آخر فوز له في آخر انتخابات رئاسية تعددية في بلاده، أنه لن يخوض تلك الانتخابات، ثم آثر المكوث في موقعه، في تنافس 2006. وبعد تعديل دستوري شهير، هزم الرئيس المصري حسني مبارك تسعة مرشحين في انتخابات 2005، جهر أحدهم، وهو رئيس حزب توفي لاحقاً، بأنه كتب في ورقة التصويت اسم مبارك لأنه الأصلح (!).

سلك ولد عبد العزيز طقوس المسار «الديمقراطي» الديكوري العربي إياه: تنظيم انتخابات يكون فيها الرئيس أحدُ المرشحين، ويفوز فيها

أحدثُ الوقائع العربية في هذا السياق في الجزائر، التي شهدت تعديلاً دستورياً في 2007، أباح للرئيس عبد العزيز بوتفليقة موسماً انتخابياً ثالثاً فاز فيه بالاحتفاظ بقيادته بلاده، وبشرعية انتخابية تغلّب بها على خصومه المتنافسين معه، في نيسان/إبريل الفائت. ■

من ديرعلاّ...

إلى العقبة / المينا والقاهرة

باصات جت الآن من دير علا

اقتربنا بخدماتنا إليكم لتكونوا أقرب إلى بلدكم ووجهتكم

جت JETT
رؤية تتحقق

AB maritime
الجسر العربي للملاحة
نصل آفاقنا

دير علاّ: ٠٥-٣٥٧٠٩٩٠ / ٠٥-٣٥٧٠٦٢٠
www.jett.com.jo

أطروحات حول العلمنة والعلمانية والعلمانيين

عزمي بشارة

- العلمنة secularization عملية تمفصل وتمايز، لها تجلّيات عديدة، بين المقدس والدنيوي جارية في تاريخ المجتمع والوعي الإنساني.

- الأسطورة تجمع في وحدة واحدة علمَ المقدس وعالم المدنس. لولا الانفصال النسبي بين المقدس والدنيوي في الوعي لما احتاجت البشرية إلى وسيط بينهما هو الدين.

- الدين هو عقيدة وعبادة، أي مجموعة وسائط مع المقدس، منها المؤسسة الدينية ورجال الدين الذين يكفّون عن لعب دور الوساطة مع اللّه في بعض الديانات التوحيدية، ويصبحون وسطاء مع النص المقدس.

- الديانات التوحيدية أكثر تعلُّمناً من الديانات الوثنية، لوضوح التمفصل بن المقدس والدنيوي، بين الإلهي والزمني. ولذلك فهي الأكثر ميلاً لفرض القداسة.

- تتفاوت الديانات التوحيدية في ما بينها بدرجة الفصل بين المقدس والدنيوي.

- تتفاوت أنماط التدين ضمن الدين نفسه بدرجة تحمِّلها للفصل بين اللّه والعالم، ودرجة حاجتها إلى الوسائط. ومن هنا استمرار بعض التقاليد الوافدة من الديانات السابقة في التديّن والثقافة الشعبيين. لأن انتشار السحر والشفاعات والكرامات، يعني أن المادة ما زالت مسكونة بالأرواح، وأن التديّن الشعبي يرفض الفصل الحاد بين اللّه والعالم. فيبحث الوعي الشعبي عن قنوات وأدوات اتصال مع المقدس.

- يقصر ماكس فيبر علمنة الوعي الحديث على نزع السحر من العالم، وبالتالي إمكانية فهمه بموجب قوانينه الجافة. لكن علمنة المجتمع تعني تمايز الوظائف، إخراج الدين من مجال بعد آخر، تحوّل الدين إلى مجال قابل للتحديد، بالمعنى الحديث.

- لا بد من الحديث عن علمنة كل مجال على حدة، عبر فهم مفصّل لمجريات التاريخ. هكذا يتم فصل الفلسفةً تدريجياً عن الفقه واللاهوت، وعلمنة العلوم الطبيعية، وبعدها العلوم الاجتماعية، ثم علمنة السياسة، أي محاولة فهمها ضمن قوانينها هي.

- لا شك أن المتدينين ورجال الدين قبل قرون، ومن الديانات كافة، فسروا الكون والطبيعة بموجب نصوص دينية متوارثة لا أكثر. لكن العلوم في يومنا مقبولة من غالبية رجال الدين من الديانات كافة. وهذا يعني تعرّض وعيهم تدريجياً، لعملية علمنة في مجالات محددة. ليست عملية العلمنة شأن العلمانيين وحدهم. وأصلاً، "العلمانية" و"العلمانيون"، مفاهيم حديثة لم تكن قائمة (تاريخياً، كان مصطلح الإلحاد قائماً قبل العلمانية، ليس بقرون فقط، بل بعصور).

- كل الديانات شرائع. ولا فرق في البداية بين الدين والشريعة. الدين يفهم ذاته بدايةً كشريعة. وتختلف نصوص وعقائد الديانات التوحيدية، في درجة تضمّن عقائدها لتعاليم متعلقة بإدارة المجتمع والحياة الدنيوية بما يتجاوز الأخلاق الدينية والعبادات.

- كل الديانات التوحيدية والشرائع تعرضت لإغراء استخدام الدولة لغرض تنفيذ تعاليم الدين ونشره، أو لإنفاذ مذهب ديني بعينه ضد مذاهب أخرى.

- علمنة الدولة والسياسة ناجمة عن قيامها حول مفهوم السلطة والسيطرة. فالدولة تتعلمن كلما وعت لوظيفتها. وتتخذ علمنتها شكلَ إخضاع الدين لها بدل إخضاعها هي للدين (شكل علمنة الدولة الأول لا يعني إذن تحييدها في الشأن الديني).

- استخدام الدين سياسياً يؤدي إلى تحويل الدين إلى أيديولوجية دولة، أي يعلمن الدين ويسيّسه، أو يخرج الدين من السياسة، إذ يفهمها في هذه المرحلة بعضُ المتدينين كإفساد للدين.

- لم تجرِ في أيّ بلد عملية فصل الدين عن الدولة. فتقييد نفوذ الكنيسة الكاثوليكية من جانب الملكيات المطلقة في القرنين السادس والسابع عشر، أدى في أوروبا إلى قيام كنائس وطنية أكثر ارتباطاً بالدولة، أو أخضع الكنيسة الكاثوليكية لسلطة الملك كما في فرنسا.

- ارتبط مطلب تحييد الدولة بشأن الصراع بين المذاهب بآثار الحروب الدينية الطويلة، وبتطور العلوم والصناعة، وبنشوء الفكر الليبرالي والديمقراطي، وبالفكرة القومية. وتمت عملية التحييد تدريجياً، فقد ارتبط بعض المذاهب والكنائس بالشعور القومي الحديث نفسه، وارتبط بعض المذاهب حتى بالبورجوازية الصاعدة. ولم يتم الفصل بين الكنيسة والدولة في أي بلد بقرار واع وبقوانين، إلا منذ بداية القرن العشرين. إذ تم قانوناً فصلُ الكنيسة عن الدولة في فرنسا، على سبيل المثال، في قانون العام 1905.

- العلمانية **secularism** موقفٌ أيديولوجي، يتضمن موقفاً سلبياً من وجود الدين ليس في الدولة فقط، بل في الحيز العام بمجمله. أي أن العلمانية بوصفها أيديولوجية لا تكتفي بتحييد الدولة في الشأن الديني، لكنها ترغب بإقصائه عموماً من الحيز العام، فهي ترى أن المجتمع أفضل دون دين.

- باعتبارها أيديولوجية لم يتم تبنّيها رسمياً، بما في ذلك في المناهج التدريسية، سوى في فرنسا. وقد تبعتها الثورة الكمالية في تركيا. وتشهد تركيا عملية التخلص من العلمانية الصدامية مع الحفاظ عليها في الدولة.

- غالبية الدول الديمقراطية لا تتخذ موقفا سلبياً من وجود الدين في الحيز العام، فهي تكتفي بتحييد الدولة في الشأن الديني، وخصخصة قرار الفرد الديني.

- يحاول بعض التيارات السياسية في مراحل الأزمات تحويل الموقف العلماني الصدامي إلى أيديولوجية متكاملة. وهو ليس كذلك. ومؤخراً إبان أزمة اليسار وجدنا أن الكثير من اليسار يقصر يساريته على العلمانية. وواقع الأمر أنه يوجد يمين علماني، ويسار علماني. بل يمكن تصور متدينين أكثر يسارية من كثير من العلمانيين، بمعنى يتبنون مواقف يسارية في قضايا العدالة الاجتماعية.

- أما من يعدّ الشيوعية نموذجاً للعلمانية فهو مخطئ، لأن الشيوعية فكرة إلحادية، تتبنى الدولةُ في حالتها أيديولوجيةً معادية للدين.

- العلمانية ليست هي اليسار، ولا اليسار هو العلمانية. هنالك تقاطعات بين الفكرتين، لكن ليس هناك تطابق بينهما بأيّ معنى. ■

• خالي من النكهات الصناعية
• خالي من المواد الحافظة
• بدون سكر مضاف

• خالي من الالوان الصناعية او الطبيعية
• بدون بدائل السكر (المحلّيات الصناعية)

Tipco®

أنعش أيامك

أطلبها الآن من الوكيل في الأردن مؤسسة رائد ناصر الدين التجارية

عمان-المقابلين - هاتف: ٤٢٠٤٦٣٧ فاكس: ٤٢٠٤٦٤٧ موبايل: ٠٧٩٩٤٤٤٨٠٩ - ٠٧٩٩٠٨٨٨٠٣

صندوق أسلاك أم قنبلة موقوتة؟

في صيف العام 2003، وفيما كنت في زيارة إلى عمان بعد أسابيع عدّة أمضيتها في مهمة صحفية في العراق، وجدت نفسي مضطراً إلى معالجة عطب في أسناني، فأوصلتني إحدى الصديقات إلى طبيب أسنان تتعامل معه. وما هي إلاّ سويعات حتى كنت في حجرة الانتظار في عيادته قرب الدوار الثاني في جبل عمان، وحيّاني بحرارة - وكان، كما أذكر، قد أمضى جانباً من دراسته في الولايات المتحدة، ووجهني بعدها إلى كرسي مغطى بجلد صناعي في منتصف حجرة أقرب ما تكون إلى غرفة معيشة، مفروشة بأثاث وأجهزة تعود إلى ما كان شائعاً في أواسط السبعينيات. وعكف بعدها على إصلاح الضرس المعطوبة بمنتهى الكفاءة دون أن يستخدم بنج النوفوكين، وبعد أربعين دقيقة أو نحوها، كنت أغادر العيادة في أحسن حال.

ستيفن غلين

◀ كانت تكلفة العلاج كلها نحو أربعة عشر ديناراً، وذلك يعادل ما كنت أدفعه لإيقاف سيارتي في مرآب في بنسلفانيا أفينو، أو في الشارع 17 في وسط واشنطن، حيث عيادة طبيب الأسنان الذي أتعامل معه. وأقنعني هذا اللقاء، شأنه شأن أمثاله في الدول التي يشملها نظام التأمين الصحي الوطني (وبخاصة اليابان)، أن نظام التأمين الصحي الأميركي، باهظ الكلفة ومتدني الكفاءة، ربما كان يتطلب دوراً أكثر اندفاعاً ونشاطاً من جانب الحكومة.

غنيّ عن البيان أن هذا الرأي لا يوافق عليه كل الأميركيين، فإذا لم تكونوا قد لاحظتم ذلك بأنفسكم، فإن أقلية عالية الصوت من المواطنين الأميركيين دأبوا في الآونة الأخيرة على تنظيم تظاهرات يرفعون فيها المشاعل والمعازق ضد مشروع الرئيس باراك أوباما لإقرار نظام للتأمين الطبي الشامل. وقد بلغ العداء الموجَّه للرئيس مستويات عنيفة، حتى إن المسؤولين عن إنفاذ القانون يعكفون الآن على استقصاء تهديدات بالموت موجهة له ولأنصاره في الكونغرس، وقد شُنقت دُمى تشبه أوباما، وشُبّه بهتلر، واتُّهم بأنه ماركسي. والأدهى من ذلك أن مزاعم راجت بأن خطة أوباما تنادي بإباحة الموت الرحيم

أوباما تلقى تهديدات بالقتل على خلفية التأمين الطبي الشامل

الاختياري لشطب المسنين والضعاف من سجلات الرواتب التي تقدمها الرعاية الصحية في الدولة. ومع أن مثل هذه المزاعم هراء محض، فإنّ سارة بيلين، الحاكمة المتخبطة السابقة لولاية الآسكا، التي رُشحت لمنصب نائب الرئيس في حملة جون ماكين الفاشلة في انتخابات الرئاسة العام الماضي، قد صبّت الزيت على النار عندما أشارت أكثر من مرة إلى «مجالس الموت» التي سيقيمها أوباما.

الحملات الداخلية قد تشلّ حضور البيت الأبيض على الساحة الدولية

لقد طرح المؤرخ أرنولد توينبي نظرية مفادها أن الحضارات تتطلب وجود تهديد خارجي يدعوها إلى الالتفاف حول قياداتها، ووضع سلف أوباما هذه النظرية موضع التنفيذ، فعززت موقعه في ا لحكم لفترتين رئاسيتين، وكان الإرهاب الإسلامي، على أيّة حال، مخيباً للآمال كتهديد دائم مقيم، فاضطر الغوغائيون في أميركا - وهم قطّاع الطرق والمعلّقون اليمينيون ورجال الدين المتطرفون - إلى توجيه أنظارهم إلى الداخل، وحيث إنهم لم يجدوا في الداخل غير قضية تافهة كهذه، وهي: إصلاح نظام الرعاية الصحية، فإنّ في ذلك دليلاً على القصور وقلّة الحيلة في أوساطهم.

لقد أفلح أعداء أوباما، على الأقل، في فرض حَجْر على سلطة الحكومة التنفيذية بإرغامه على تركيز كل طاقاته على مسألة الرعاية الصحية، أما الأولويات الأخرى، التي تراوح بين الاقتصاد والسلام في الشرق الأوسط، فقد وُضعت على الرفّ، فيما انشغل هو في التصدي للتحالف الكبير المبرمَ بين غلاة المتحزّبين وجمهرة الجهَلَة إلى حدّ يثير الفزع. وفي غمرة المناوشات التي تدور رحاها في المجالس البلدية، والتُّهم التي يلصقها هؤلاء بأوباما بأنه نازي أو شيوعي - مع أنهم قد لا يدركون الفرق بينهما - فإن المرء ربما يشهد الآن بوادر الأفول في الزعامة الأميركية للعالم. وفي الذاكرة أن ريتشارد نيكسون استطاع، في ذروة أزمة «ووترغيت»، أن يرعى إبرام هدنة في الحرب العربية الإسرائيلية العام 1973، أما اليوم، فإنّ رئيس الولايات المتحدة الذي يتمتع بالشعبية، وبالأغلبية في مجلسي الكونغرس كليهما، غارق في مساجلات غثّة حول ما إذا كان على الحكومة أن تبادر إلى إصلاح نظام صحي فاشل. وجُمِّدت في تلك الأثناء، إلى أجل غير مسمّى، مسؤوليات واشنطن تجاه الشرق الأوسط، والتحديات التي تطرحها كوريا الشمالية وإيران، وعلاقة أميركا المتطورة والحرجة مع الصين، وتحوّلت الحالة الأميركية من اختلال وظيفي إلى عُسر في الفهم والتمييز. ترى لماذا حدث ذلك؟

لقد لاحظ الصحفي الأميركي المعروف «إدوارد مورو»، ذات يوم، أن الأميركيين في عشرينيات القرن الماضي كانوا يتمتعون بأكثر مصادر الأخبار تنوعاً ووفرة عن أي شعب في التاريخ، بيد أن ذلك لم يجعلهم مطّلعين على الأمور اطلاعاً كافياً. وقد يتساءل المرء عما يمكن أن يقوله مورو بهذا الصدد اليوم، فلا يقتصر الأمر على أن لدينا الآن قدراً أوفر من المادة الإعلامية من حيث محتواها وأعداد مزوديها - يمكن أن نضيف **تويتر** الآن إلى قائمة مصادر الإلهاء الخالية من المضمون - بل إن الأخبار تقدَّم لنا في وقتها على الفور، وعلى مدى 24 ساعة في اليوم. ويعني ذلك أن انتشار المنافذ الإعلامية والعرض الفوري، وعلى قدم المساواة، لما تقدمه جميع مصادر الأخبار التي كانت متراتبة ذات يوم، سيجعل كل من يمتلك هاتفاً جوالاً أو جهاز **ويب كام** منبعاً تتدفق منه المعلومات لمن يشاء، وتوفر هذه الفوضى الفكرية أرضاً خصبة للهجائيين، ومثيري الشغب، والإباحيين السياسيين، إنها تفتح سوقاً، لا للأفكار والانشقاق المتبصر - فهل ثمة متعة في ذلك؟ - بل للانجذاب والانغماس الشبقي في كل ما هو خلافيّ ومثير.

لقد قصر فريق السيد أوباما السياسي - وهم من المحنّكين في العادة - في أداء مهماتهم في ما يتعلق بالرعاية الصحية، لقد ترك الرئيس للكونغرس وضع اللائحة القانونية للمشروع بدلاً من أن يكتبها بنفسه، مراعياً بذلك الغريزة الديمقراطية التي شحنت المشروع بمبادرات ليبرالية باهظة التكلفة، وفشل هو ومستشاروه عندما أغفلوا أن خطة الرعاية الصحية التي عرضوها ستكون عرضة للهجوم من جانب حزب جمهوري ما زال يحاول التعافي بعد أدائه المزري في الانتخابات الوطنية الخريف الماضي. لقد كان على البيت الأبيض أن يتوقع محاولة الانقضاض تلك من جانب السياسيين المعوقين. غير أن فوضى السّجال حول الرعاية الصحية لا تتمحور حول مواطن ذلك الرئيس أو حتى حول جشع النزعة المحافظة. إنها تدور حول الآثار المتلفة التي تخلفها على النظام الديمقراطي الجمهوري عجلة الأخبار الدوّارة ليلاً ونهاراً والمنتفعون من تزويدها بمصادر المعلومات الأساسية.

السموم التي نفثها الغلاة اليمينيون وتجرعتها القنوات الإعلامية الكبرى في أميركا، حوّلت التلفاز الذي أشار إليه «مورو» إلى قنبلة موقوتة على جانب الطريق

في الخطاب الشهير الذي ألقاه «إدوارد مورو» في اجتماع جمعية مديري أخبار الإذاعة والتلفاز في 15 تشرين الأول/أكتوبر العام 1958، أشار إلى التلفاز بوصفه أداة للتعليم، وللتنوير والإلهام، مؤكداً أن التلفاز «لن يستطيع أن يفعل ذلك إلاّ إلى الحد الذي يعتزم البشر استخدامه فيه لتحقيق هذه الغايات... وبغير ذلك، فإنّه لن يكون أكثر من صندوق محشو بالأضواء والأسلاك».

السموم التي نفثها الغلاة اليمينيون وتجرّعتها وأعادت بثّها القنوات الإعلامية الكبرى في أميركا، حوّلت الصندوق الذي أشار إليه «مورو» إلى قنبلة موقوتة على جانب الطريق. وذلك ما لا تحتاجه الزعامة الأميركية. ■

هل من سبيل لتحقيق العدالة لضحايا حرب غزّة؟

جو ستورك

خلال الأشهر القليلة الماضية، قامت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية بتوثيق العديد من انتهاكات قوانين الحرب، التي يرقى بعضها إلى مرتبة جرائم حرب، قبل وخلال وبعد الهجمة العسكرية الإسرائيلية على غـزّة في كانون الأول/ديسمبر، وكانون الثاني/يناير. ودانت المنظمة التي أمثّلها وهي «هيومن رايتس ووتش»، إسرائيل لإطلاق النار وقتل مدنيين فلسطينيين يرفعون الرايات البيض، وللاستخدام غير المشروع لذخيرة الفوسفور الأبيض، مثلما دانت «حماس» لإطلاق الصواريخ دونما تمييز على مناطق مدنية في إسرائيل.

وقد رفض مسؤولون في إسرائيل و«حماس» على السواء هذه الانتقادات بوصفها متحيّزة ولا أساس لها، ولم يعرب أيّ من الطرفين عن استعداده لإجراء تحقيق فوري وشامل ونزيه حول هذه المزاعم، بحسب ما يقتضيه القانون الإنساني الدولي. كما لم يُبْدِ الطرفان رغبة في محاسبة المسؤولين عن إصدار الأوامر، أو القيام بتنفيذ الهجمات ضد غير المقاتلين، وذلك عبر مقاضاة منصفة وذات مصداقية.

تكمن أهمية إجـراءات التحقيق والمقاضاة في أنها تضمن احترام المبدأ القانوني الخاص بالتمييز والذي يحكم قوانين الحرب - الذي يوجب على الأطـراف المتحاربة، سواء أكانت جيوشاً نظامية أم جماعات مسلحة - أن تميّز على الدوام بين المدنيين والمقاتلين، وأن لا تُقدم على الإطلاق على استهداف المدنيين أو إلحاق الضرر بهم عشوائياً، وعندما تحدث انتهاكات خطيرة في هذا المجال، فإنّ من الضرورات الجوهرية إقرار العدالة للوصول إلى الحقائق، وتوفير آلية شرعية لإنصاف الضحايا، وتأديب المسؤولين عن الانتهاكات أو معاقبتهم.

كما أن إجراءات التحقيق والمقاضاة قد تردع السلوكيات غير القانونية، وتحمي المدنيين من الهجمات المدبّرة المتهورة، ومن الأمثلة المشهورة على الآثار الإيجابية للتحقيقات، ما شهدناه في العراق، ففي الفترة التي سبقت أوائل العام 2006، عندما تولى الجنرال «بيتر تشياريللي» قيادة عمليات الجيش الأميركي اليومية، أفادت التقارير عن قيام جنود الولايات المتحدة بقتل المدنيين العراقيين على نقاط التفتيش بمعدل يقارب قتيلاً في اليوم الواحد. وبعد أن أمر الجنرال «تشياريللي» بالتحقيق في حوادث إطلاق النار القاتلة تلك جميعها، انخفض معدل تواترها بنسبة 85 في المئة.

عندما تخفق الدولة في ممارسة التزاماتها بالتحقيق في المزاعم حول ما ترتكبه قواتها من أخطاء، فإنّ التحقيق والمقاضاة الدوليين هما البديل. وذلك هو المبرر الذي دعا إلى تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، بيد أن إسرائيل ليست من الموقّعين على نظام روما الأساسي (الذي أنشئت على أساسه المحكمة الجنائية الدولية العام 1998)، كما أن السلطة الفلسطينية قد لا تتمتع بمكانة ما في أوساط المحكمة، وذلك يعتمد على الكيفية التي سيختار فيها المدّعي العام للمحكمة أسلوب التعامل مع العريضة التي ستقدمها السلطة الفلسطينية وتطالبه فيها بالنظر والفصل في الدعاوى المتصلة بالحرب الأخيرة.

وإذا ما رفض ادعاء المحكمة عريضة الدعوى التي تقدمها السلطة الفلسطينية، فإنّ بوسع المحكمة الجنائية الدولية نفسها أن تتولى النظر، والفصل في الدعوى إذا قام مجلس الأمن الدولي بإحالة مسألة الوضع في غزّة إلى المحكمة الجنائية الدولية، مع أنه سيتعذر إتمام هذه الإحالة سياسياً، بالنظر إلى سلطة الفيتو التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن.

الجسر المحتمَل لضمان إقامة العدالة هو لجنة تقصّي الحقائق التابعة للأمم المتحدة التي يرأسها القاضي «ريتشارد غولدستون» من جنوب إفريقيا، التي من المقرر أن تعلن نتائجها وتوصياتها في أواسط أيلول/سبتمبر 2009 ، وكان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد أنشأ هذا التحقيق في كانون الثاني/يناير الماضي، ولكن بسبب التحيّز الصارخ في بنود التكليف بهذه المهمة - أي النظر في الانتهاكات الإسرائيلية المزعومة فحسْب - لم يوافق أيٌّ من المحققين المعروفين بحسن السمعة على المشاركة فيها. وفي أواخر آذار/مـارس، وافق القاضي «غولدستون» على ترؤس التحقيق بعد أن أعيد التفاوض حول طبيعة التفويض ليشمل الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبها الفلسطينيون أيضاً. ومع ذلك، فإنّ إسرائيل رفضت التعاون، غير أن فريق «غولدستون» بعد أن نجح في الوصول إلى غزّة عبر مصر، استمع إلى شهادات من الإسرائيليين (وفلسطينيين من الضفة الغربية) في جنيف.

ولا نعرف طبيعة الخطوات المقبلة التي سيوصي بها فريق «غولدستون»، غير أن إحدى الوسائل المفيدة للمضي قدماً في هذه المسألة ستتمثل في قيام الأمـم المتحدة بوضع آلية تتولى المراقبة والإبـلاغ عن تنفيذ السلطات في إسرائيل و«حماس» لالتزامها بالتحقيق في الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها قوات الطرفين وبمحاسبة المسؤولين عنها لـدى الطرفين. وينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الضغط على كل من إسرائيل و«حماس» لتنفيذ هذا الالتزام من أجل ضمان تحقيق العدالة بصورة ذات مصداقية حول الجرائم المزعومة.

وفي حالة إخفاق الطرفين في فعل ذلك، فإنّ على المجتمع الدولي أن يدعم، بقوة، المقاضاة الدولية.

وجه الخطر هنا لا يهدد تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات قوانين الحرب في غـزّة وإسرائيل فحسب، بل على العموم، جميع الجهود الرامية إلى ضمان محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة. وقد جلبت المحكمة الجنائية الدولية على نفسها الانتقاد من جانب بعض الدول الإفريقية ودول أخرى، لأن التحقيقات وإجراءات التقاضي التي قامت بها تركزت حتى الآن على الإفريقيين مقترفي جرائم الحرب والجرائم المزعومة ضد الإنسانية، وفي مقدمتهم الرئيس السوداني عمر البشير، وإخفاق أيٍّ من اللاعبين الأساسيين، مثل الـولايـات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في إقرار العدالة في جرائم خطيرة اقترفها حليف لهما مثل إسرائيل، سيؤدي إلى تعزيز الإدراك بأن لقوانين الحرب عواقبها على مَن لا أصدقاء أقوياء لهم، دون غيرهم. ■

البركة مول
alBaraka mall

Tel +962 6 580 8888 - Fax +962 6 580 8894 - www.albarakamall.com

أشهى إفطـــار في ماكدونالدز

ماكدونالـــدز

3.45
دينار

تضاف ضريبة المبيعات

www.mcdonaldsarabia.com

شركة محدود للاستثمارات السياحية

وجبة بيج ماك القيّمة + ساندويش ماك تشيكن (دجاج) + زجاجة مياه روى + شوربة كنور.

روى

فكرة لذيذة لبعد الإفطار :)

I know what I'm having after Iftar :)

جديد
new

99
قرش

تضاف ضريبة المبيعات

Brownie Sundae
براوني صانداي

قائمة
ماك توفير
لكل يوم
Daily McSavers Menu

ماكدونالدز

www.mcdonaldsarabia.com ©2009 McDonald's Corporation and Affiliates.

شركة عرموش للاستثمارات السياحية

نشطاء يتمسكون بـ«قانون يلتزم بحقوق الإنسان»

قانون عقوبات جماعي للجمعيات والهيئات

دلال سلامة

إقرار مجلس النواب لمشروع قانون الجمعيات لم يحسم المعركة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على خلفية المشروع، إذ بدأت جولة جديدة بين الطرفين، في ضوء إصرار ناشطين وحقوقيين على الصمود أمام قانون يـرون أنـه لا يلبي الحدّ الأدنـى من المعايير الدولية، بل هو «تراجع جديد ضمن تراجعات أخـرى سجلتها الحكومات الأردنـيـة في مجال حقوق الإنسان»، وفقاً لرئيس منظمة عدالة لحقوق الإنسان، المحامي عاصم ربابعة. أو هو بحسب المديرة التنفيذية بالوكالة لمنظمة «شركاء الأردن»، رجاء الحياري، «قانون عقوبات جماعي».

الجدل الـذي تواصل على امتداد العامين الأخـيـرَيـن بـدأ عندما قدمت حكومة معروف البخيت أواخر أيامها في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، مشروع «قانون الجمعيات الخيرية»، الذي جاء ليكون بديلاً عن قانون «الجمعيات والهيئات الاجتماعية» للعام 1966، والذي طُبق لأكثر من أربعين عاماً، لكن حكومة الذهبي، التي ورثته، سحبته سريعاً تحت ضغط منظمات المجتمع المدني المحلية التي رأت أن القانون يمثل خللاً تشريعياً فادحاً، إذ اختص بالجمعيات الخيرية، وتـرك بقية مؤسسات المجتمع المدني دون مرجعية قانونية.

لكن قانون العام 2008، الذي أجازته حكومة الذهبي بعد جولات ماراثونية من المفاوضات بينها وبين منظمات المجتمع المدني، أثار هـو أيـضـاً معارضة عنيفة، ليس فقط من هذه المنظمات، بل ومن منظمات دولية مثل

هيومن رايتس ووتش، والشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان، اللتين وجهتا في أيار/مايو 2009 رسالة إلى الحكومة، انتقدتا فيها القانون الذي «يفرض سيطرة حكومية كبيرة على المنظمات الأهلية»، وطالبتاها بـ«سحب المشروع، واستبدال مشروع جديد لقانون الجمعيات للعام 2009، به، يلتزم تماماً بالقانون الدولي لحقوق الإنسان».

القانون أثار معارضة عنيفة من منظمات مجتمع مدني محلية، ومنظمات دولية

بل إن **هيومن رايتس ووتش**، لوّحت بإمكانية قطع المساعدات المالية عن الأردن، عندما قالت على لسان رئيسة قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيها سارة ليا ويتسن، إن على «الدول التي تقدم المال للأردن أن تشرح لدافعي الضرائب من مواطنيها لماذا تسمح للأردن بالتراجع عن احترام حقوق الإنسان من دون أن تعلن احتجاجها، في الوقت الذي تستمر فيه برفع قيمة المساعدات لها بشكل غير مسبوق».

التجاوزات بحسب المعارضين تمثلت في أن القانون الجديد، بتعديلاته التي تمت العام 2009، أبقى على التقييدات نفسها التي حفل بها قانون العام 1966، ومشروع العام 2007، فالجمعيات مطالبة بالحصول على الموافقة المسبقة على تأسيسها، وللوزير الحق في رفض الطلب دون إبداء الأسباب. ورغم أن القانون الجديد أعطى الجمعيات الحق في الطعن في قرار الوزير أمام محكمة العدل العليا، لكن هذا ليس حلاً، كما تقول الحياري، إذ إن «محكمة العدل العليا تستند في أحكامها إلى القانون، والقانون يمنح الوزير صلاحية الرفض دون إبداء الأسباب».

الاعتراض الآخر يدور حول إحكام البنوك قبضتها على المعاملات المالية للجمعيات، فإضافة إلى أن حسابات الجمعيات في البنوك «لا تتمتع بأيّ سرية مصرفية»، فقد أُلزمت الجمعية بأن «تعلن في تقريرها السنوي عن أي مِنح أو تبرعات حصلت عليها من أشخاص أردنيين»، وأن تحصل على موافقة مسبقة من مجلس الوزراء إذا رغبت الحصول على «أي تبرع أو منحة أو تمويل مهما كانت صورته من أشخاص غير أردنيين».

كانت مناقشات حامية دارت في مجلس النواب في تموز/يوليو 2008، أثناء مناقشة المادة 17 من القانون، والتي اشترطت موافقة الوزير المختص لقبول التمويل، وذلك عندما طُرحت مسألة التمويل بوصفها تهديداً لـ«السيادة الوطنية»، فقد اقترح نوابٌ المزيد من التشدد في هذا المجال، عندما صوّتوا لصالح استبدال موافقة مجلس الوزراء بموافقة الوزير، ذلك أن «التبرعات الأجنبية» بحسب النائب عبد الكريم الدغمي أمر «يتعلق بالسيادة، والسيادة لمجلس الوزراء، وسياسة الدولة يقررها مجلس الوزراء، ولا يقررها وزيرٌ وحده». الأمر الذي أفضى فعلاً إلى تعديل المادة.

التمويل الأجنبي بصورته الحالية في الأردن لا يشكل، بحسب ربابعة، تهديداً لمبدأ السيادة الوطنية، لأن «التمويل هنا يأتي، في العادة، من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ويتم في إطار اتفاقيات ترعاها الحكومة».

من جهته، يطالب الناشط في مجال حقوق الإنسان سليمان صويص الحكومةَ أن «تكون قدوة في هذا الجانب»، وذلك تعليقاً على مسألة ربط التمويل بالسيادة. يقول: «تتلقى الحكومة مبالغ كبيرة جداً كمساعدات، ولا أحد يمكن أن ينكر أن هذه المساعدات لا تؤثر في صياغة السياسات، فما التهديد الذي يمكن أن تشكله مبالغ مثل 20 ألف أو 30 ألف يورو تأتي من الاتحاد الأوروبي مثلاً للجمعيات؟». مع ذلك، فإن الحل وفقاً لصويص، هو «وضع معايير وضوابط واضحة لقبول المنح تتوافق عليها المنظمات مع الحكومة، وتلتزم المنظمات بالتعامل وفق مبدأ الشفافية، بحيث تخضع بعد ذلك إلى المساءلة إن انتهكت القانون»، لكن الحكومة، في رأيه، ليست جادة في حلّ المسألة، لأنها ترغب في إبقاء التمويل «سيفاً مسلّطاً على رقاب المنظمات، فتمنح موافقتها لمن يتفق معها، وتمنعها عن الجمعيات التي يمكن أن ترفع صوتها بالمعارضة».

صويص: على الحكومة أن تكون قدوة في مسألة ربط التمويل بالسيادة

في هذا السياق، يلفت ربابعة إلى أن مشروعَ قانونٍ تقدمت به مجموعة من منظمات المجتمع المدنيّ العام 2007، إلى ديوان التشريع، في إطار مفاوضاتها مع الحكومة آنذاك، كان قد اقترح فعلاً معايير وضوابط تتعلق بمحاسبة الجمعيات، وإلزامها بالشفافية، وبذلك فإن المنظمات لا ترفض مبدأ المراقبة والمحاسبة، لكنها ترفض مبدأ المراقبة المسبقة، وتطالب بمراقبة لاحقة قائمة على «قواعد واضحة، يكون فيها القضاء هو الفيصل بين الطرفين».

المشروع المذكور كانت تقدمت به منظمة «شركاء الأردن»، بالتعاون مع منظمة «عدالة»، بمشاركة عدد من الخبراء، ومنظمات المجتمع المدني، ولكن الحكومة، كما تقول الحياري، لم تكتفِ بتجاهل معظم المطالب الجوهرية التي تضمنها المشروع، بل عملت على «اجتزاء وتشويه ما نفذته من مقترحاته».

الحياري: «سجل الجمعيات» هيئة حكومية أخرى تساهم في توسيع رقعة البيروقراطية

«سجل الجمعيات» مثال على ذلك بحسب الحياري، وهو هيئة اقترحتها المنظمات في محاولة لتخفيف سيطرة وزارة التنمية الاجتماعية على الجمعيات. الهيئة المقترَحة تتمتع باستقلالَين مالي وإداري، وتناط بها مهام تسجيل المنظمات وإشهارها مراقبة عملها، وتوفير الدعم لها، على أن تتشكل من تمثيل حكومي ومدني متوازن، لكن القانون نصّ على أن يتولى «سجلّ الجمعيات» مراقبٌ يُعيَّن بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب الوزير ويرتبط به، ليُفقده بذلك أيَّ استقلال.

رئيس مرصد الإنسان والبيئة، المحامي طالب السقاف، يؤكد ما ذهبت إليه الحياري، ويضيف أن هيئة «سجل الجمعيات» مكونة من 7 ممثلين عن وزارات الدولة، و3 من العاملين في العمل العام، يُعيَّنون بقرار من مجلس الوزراء، ولا يُشترط أن يكونوا من العاملين في منظمات المجتمع المدني».

هذا ما يجعل من «سجلّ الجمعيات» كما تقول الحياري «هيئة حكومية أخرى، تساهم في توسيع رقعة البيروقراطية في البلد».

«صندوق دعم الجمعيات»، مثالٌ آخر كما يرى السقاف، على التشويه الذي تعرضت له مقترحات منظمات المجتمع المدني، فهو أيضاً كان يُفترض به أن يكون هيئة مستقلة مالياً وإدارياً، تتغذى من الموازنة العامة، ومن التبرعات، لكنه في القانون صار جهة تتبع بالكامل لوزارة التنمية التي «تتحكم في موارده المالية، وتقرر من يستحق الدعم من الجمعيات، ومن لا يستحق».

بعد إقرار مجلس النواب للقانون في دورته الاستثنائية الأخيرة، يؤكد نشطاء أنهم لن يستسلموا، بل سيواصلون، كما يقول ربابعة «العمل من أجل التوصل إلى قانون يلتزم فعلاً بحقوق الإنسان». ■

الاحتجاز الإداري والقيد الأمني: انتهاكات باسم القانون

«كيف لي أن أحافظ على وظيفتي؟ هل هناك صاحب عمل يقبل بمغادرتي العمل مرتين كل يوم، في كل مرة لأكثر من ساعة، بانتظار دوري لإثبات وجـودي في مركز الأمن»، يقول مهند شعبان، شاب سجُلت بحقه قيود أمنية لتناوله الكحول في أماكن عامة ومشاركته في شجارات في أحياء.

رغم مرور سنوات على إقفال سجل القيود الأمنية لمهند، 31 عاماً، التزم خلالها بعدم ارتكاب أيّ سلوك مخلّ بالقانون، إلا أن ذلك لا يمنع من توقيفه إدارياً عند كل مشكلة أو شجار يحدث في منطقته، ليوضَع عليه قيد أمني جديد يفرض إثبات حضوره يومياً في مركز أمن فيلادلفيا صباحاً، وفي مركز أمن وسط المدينة عصراً.

محمد شما

◄ تُطبق مديرية الأمن العام القيد الأمني، بوصفه إجراءً تمهيدياً للتوقيف الإداري، بهدف حماية المجتمع ممن «يشكلون خطراً عليه أو تهديداً لأمنه»، بحسب إدارة الأمن العام. وهم عادةً ممن سبق أن ارتكبوا سلوكات مخالفة للقوانين.

هذا القيد يلازم صاحبه لسنوات، كسجل تراكمي لا تُلغى فيه القيود السابقة. وبناء عليه، يحق للأمن العام استدعاء أيٍّ من أصحاب القيود عند التحقيق في أيّ قضية تقع في المنطقة التي يقطن بها.

رغم وقف العمل بالقوانين العرفية في الأردن منذ العام 1992، إلا أن الحكام الإداريين استعانوا بأحكام قانون منع الجرائم للعام 1954، لتطبيق «القيد الأمني» الذي يهدف إلى «حماية المجتمع من الخطيرين أمنياً».

«هـذا القيد يهدف إلـى الضبط والربط الأمـنـي للخارجين عـن الـقـانـون»، يوضح المحامي عادل الطراونة، مدعي عام سابق في محكمة الشرطة، ومقرر حالي للجنة الحريات في نقابة المحامين.

يتابع الطراونة: «في قانون العقوبات نصَّ المشرع على عقوبة مشددة في حال تكرار ضـروب الاحتيال وإسـاءة الأمانة والسرقة. وتـوضـع القيود فـي صحيفة المشتبه به المقدَّمة للقاضي أو المدعي العام ليتعرف إلى سوابقه الأمنية، وهنا تكمن أهمية القيد الأمني».

متهم في كل جريمة

وسـام نصار، 31 عاماً، ارتكب «سرقات صـغـيـرة» قبل سـنـوات، لكنه، كما يؤكد لـــ«**السجل**»، «تـاب» عـن الـسـرقـة، ويحاول الالتزام بعمله وكسب المال بشكل قانوني، غير أنه يرى أن استمرار توقيفه بين فترة وأخرى، يدفعه للتفكير في السرقة مجدداً.

عند حـدوث عملية سرقة أو سطو في المنطقة، يُجلب وسـام إلى المركز الأمني، ويخضع للتحقيق، ثم يُحتجز كمشتبه به. يقول: «أتألم من المشاعر الدونية التي يسببها لي رجال الأمن. يضعونني دائماً موضع الاتهام والمذنب رغم أني بريء، وكأن المطلوب مني أن أتحمل مسؤولية كل جريمة أو سرقة تقع في وسط البلد».

ملف وسـام فـي المراكز الأمنية مليء بعشرات القيود الأمنية، ويعتقد أنه ليس عدلاً أن يحاسَب بناءً على قيود سُجلت بحقه قبل عشر سنوات.

يُـفـرض على وسـام عـدم الـتـجـوال بعد السادسة مساء، والالتزام بالتوقيع في سجلات مركز أمن فيلادلفيا ظهراً. وهو يروي واحدة من الحوادث التي جرت معه: «قُبض عليّ في منطقة الأشرفية، غير المنطقة التي أواظب فيها على إثبات وجودي، وتم اقتيادي إلى وسط المدينة، واعتُبرت حالتي: تغيير اتجاه، وكأني سيارة تكسي خارج العاصمة، هل هذه إنسانية؟».

يخضع صاحب القيد الأمني إلى التوقيف الإداري في حال ثبت تورطه في قضية ما، وعندها يُقرَّر توقيفه لأسبوع أو شهر أو لمدة غير محددة، أو إخضاعه لإثبات وجوده يومياً، وفق ما يراه الحاكم الإداري.

يبرر الطراونة تطبيق القيد الأمني، بقوله إنه ينظم القيود الجرمية الجنائية. «يلجأ القاضي إلى القيد الأمني بعد ثبوت تهمة تكرَّرَ فعلها، وأصدر بحقها عقوبة». ويتحدث عن تعديلات مطروحة على قانون أصول المحاكمات الجزائية، بحيث يأخذ القاضي بمبدأ السّجل العدلي إذا كان الشخص محكوماً، وأن لا تخفَّض عقوبته عن الحد الأعلى، وهذا يتعلق بالقضايا الجنائية.

لـ«الخروج من عنق الزجاجة»، يبين الطراونة أنـه يمكن لصاحب القيود الأمنية الملتزم بالقوانين أن يلجأ لقانون «إعـادة الاعتبار»، ويتقدم للمدعي العام بطلب شطب قيوده الأمنية، بشرط أن يكون ملتزماً لمدة عام أو عامين، وفقاً لنوع الجرم، بعدم ارتكاب أيَّ جرم مخل بأمن المجتمع.

يخضع صاحب القيد الأمني للتوقيف الإداري في حال ثبت تورطه في أي قضية

تُعدّ تكلفة الطعن التي تصل إلى 500 دينار، من العوائق التي تقف أمام صاحب القيد الأمني. وتوضح رئيسة قسم مراكز الإصلاح والتأهيل في المركز الوطني لحقوق الإنسان، نسرين زريقات، أن قانون منع الجرائم يمنح الحكام الإداريين صلاحيات قضائية تتمثل بالقرارات الإدارية، وأي مواطن يفكر بالطعن لدى محكمة العدل العليا، سيتحمل الرسوم، وهو ما يشكل عائقاً أمام كثيرين.

احتجاز إداري من دون تهمة

واحد من بين خمسة أشخاص في السجون يخضع للاحتجاز الإداري، نتيجة تراكم قيوده الأمنية، وفق منظمة **هيومن رايتس ووتش** التي طالبت الحكومة الأردنية في تقريرها الأخير (2009) بضرورة إلغاء قانون منع الجرائم. قبل ذلك، طالب المركز الوطني لحقوق الإنسان في تقريره الخامس، العام 2008، بإلغاء قانون منع الجرائم، لما يشكله من انتهاك لحقوق الإنسان.

يسمح قانون منع الجرائم لسنة 1954 للحكام الإداريـيـن، بـاتـخـاذ إجـراءات بحق الأشخاص الذين «على وشك ارتكاب أي جرم، أو المساعدة على ارتـكـابـه»، ومـن «اعتاد» اللصوصية أو إيواء اللصوص أو المساعدة على إخفاء الأمـوال المسروقة، أو كل من كان في حالة تجعل وجوده طليقاً بلا كفالة «خطراً على الناس». ويتبين من أحكام للمحاكم ومقابلات أجرتها **هيومن رايـتـس ووتـش**، أن الحكام الإداريين يلجأون، في أغلب الأحيان، إلى التذرع بالفقرة الأخيرة من القانون.

وفـقـاً للمنظمة، فـإن الحكام الإداريـيـن «يطبقون قانون منع الجرائم بأساليب تخرق الإجراءات الواردة في ذلك القانون».

كريستوف ويلكي، الباحث الأول في المنظمة، يرى أن الانتهاكات تبدأ عندما يجري التوقيف الإداري لقضايا أصولها جزائية. يقول لـ«**السجل**»: «هناك أمر غريب في تطبيق القانون، حيث يتم توقيف أشخاص لكونهم ارتكبوا جريمة، والأصل أن يحوَّلوا إلى القضاء، لا إلى الحاكم الإداري».

تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان المشار إليه، تناول جملة انتهاكات وقعت بحق مواطنين طـوال العام 2008 كان سببها ذلك القانون. وأقرّ رئيس المركز عدنان بدران، خلال إعلانه عن التقرير، بـ«تطور سلبي» طرأ على بعض القوانين، مثل استمرار العمل في قانون منع الجرائم.

صلاحيات فضفاضة للحاكم الإداري

بدران كان أكد في المؤتمر الصحفي الذي عُقد للإعلان عن تقرير المركز الوطني، أنه «لا بد من وضع ضوابط لقرارات الحكام الإداريين».

يتوافق موقف المركز مع تقرير **هيومن رايتس ووتـش** التي رأت في تقريرها المشار إليه أن أحكام قانون منع الجرائم «فضفاضة»، وتطبيقها «تعسفي» على السواد الأعظم من الحالات.

«مـن الناحية العملية ليست هناك رقابة قضائية حقيقية على قرارات الحكام الإداريين، بسبب ارتفاع الرسوم»، تقول زريقات التي ترى أن هذا يساهم في تجاوزات يسببها القيد الأمني ومسوغاته «الفضفاضة جداً».

«عـدم اتباع الأصـول القانونية في قانون منع الجرائم يتسبب في حدوث أخطاء»، تقول زريقات، وتسجل في هذا السياق مخالفات، من بينها قيام الحاكم الإداري بإصدار إقامة جبرية بحق مواطن دون إصدار مذكرة حضور. يكشف تقرير المركز الوطني عن «توقيف أشخاص دون مراجعة الحاكم الإداري، بناء على تنسيبات من بعض الأجهزة الأمنية»، ويرى التقرير أن «الإقامة الجبرية بناءً على تنسيبات من الأجهزة الأمنية، هي صلاحيات كبيرة جداً، وتتناقض مع معايير حقوق الإنسان».

رغم وقف العمل بالقوانين العرفية، إلا أن الحكام الإداريين استعانوا بأحكام قانون منع الجرائم للعام 1954، لتطبيق القيد الأمني

يستمر الحكام الإداريـون –وفـق التقرير– بإبعاد الموقوفين إدارياً إلى مناطق بعيدة عن مكان سكن عائلاتهم، رغم توزع السجون في معظم المحافظات، وبما يرتب تكلفة مالية ومعنوية إضافية على أسرهم، بخاصة عندما لا تُخطَر أسرهم مسبقاً بنقلهم بشكل مفاجئ من سجن لآخر، أو من مركز توقيف لآخر.

يرى المركز الوطني لحقوق الإنسان، في قبْض الضابطة العدلية على المشتكى عليهم، وحجز حريتهم، خرقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية والمعايير الدولية للحرية والأمـان الشخصي، يتمثل في: عدم التقيد بالضوابط والقيود القانونية الخاصة بمدة القبض التي حددتها المادة 100 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، ولـجـوء الأجـهـزة الأمنية إلـى حجز الأشخاص بعد الإفـراج عنهم بالتنسيب إلى الحكام الإداريين.

في العام 2008 بلغ عدد المحتجزين إدارياً في البلاد 11870 حالة

في العام 2008 وصل عدد المحتجزين إدارياً في البلاد إلـى 11870 حالة، حُوّلت غالبيتها بـأوامـر من حكام إداريـيـن، بما يشكل خرقاً لحقوق الإنسان. بينما تعلن منظمة **هيومن رايتس ووتش** عن وصول عدد الموقوفين إلى 14053 موقوفاً إدارياً في العام نفسه، لكن هذا الرقم أقل مقارنة مع العام 2006 الذي بلغ عدد الموقوفين فيه 20071 موقوفاً. ■

حملة من أجل اللاجئين فاقدي الأوراق في لبنان

بدأت الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان «راصد» حملة من أجل الاعتراف بالشخصية القانونية لآلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في لبنان، ولا يمتلكون وثائق ثبوتية.

ليس هناك إحصائية دقيقة لهذه الفئة من اللاجئين الفلسطينيين، غير المعترَف بهم من الحكومة اللبنانية، ومن وكالة غوث اللاجئين «أونروا»، لكن إحصائيات غير دقيقة لمكتب ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية **PLO**، والمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان **PHRO**، والمجلس الدنماركي للاّجئين **DRC**، تبيّن أن أعدادهم تُراوح بين 4500 و5000 لاجئ.

بحسب الجمعية، فإن هؤلاء ينتمون إلى جيلين: الأول يمثله أشخاص يمتلكون وثائق أردنية أو مصرية أو سورية، لكنهم لم يتمكنوا من تجديدها، أو العودة إلى الأماكن التي قَدِموا منها. أما الجيل الثاني الذي يمثل الأغلبية، فيتشكل من أبناء لهؤلاء، وُلدوا على الأراضي اللبنانية، ولا يمتلكون سوى وثائق ولادة غير نافذة، وبعضهم يحمل أوراقاً موقّعة من مختار المنطقة التي يقيم فيها، علماً أن عدداً كبيراً منهم أمهاتهم لبنانيات، أو فلسطينيات مسجّلات في لبنان.

الجمعية قالت في بيان توجهت به خلال آب/أغسطس 2009، إلى المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، تدعوها فيه إلى مؤازرتها، إن السلطات اللبنانية التي ترفض حتى الآن طرح حلّ جذري لملف هؤلاء، تعدّ وجودهم غير شرعي، وقامت خلال الأشهر الأخيرة باعتقال نحو 450 شخصاً منهم، ومع أنه أُفرج عنهم لاحقاً، إلا أن وجودهم ما زال غير قانوني.

لذلك، فإن كثيراً منهم يتجنبون الخروج من المخيمات التي يقيمون فيها خشيةَ الاعتقال، ومنهم مرضى آثروا تلقّي العلاج في المراكز الصحية في المخيم على الذهاب إلى المستشفيات خارجه، الأمر الذي يهدد بكارثة إنسانية.

مشكلة هؤلاء لا تقتصر فقط على عدم حيازتهم أوراقاً ثبوتية تمكّنهم من ممارسة حقوقهم الطبيعية في التعليم والعمل والتنقل والزواج، ولكن في أنهم لا يتمتعون بأيّ اعتراف من وكالة الغوث، علماً أن أعداداً منهم كانوا من المنتفعين من خدماتها في الدول التي قَدِموا منها، لكنهم لم يتمكنوا من نقل ملفّاتهم إلى مراكز الوكالة في لبنان.

الحكومة اللبنانية قامت في آب/أغسطس 2008، وبعد حوارات مستفيضة مع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، بإصدار «بطاقات تعريف» لهم صادرة عن الأمن العام اللبناني، مدة صلاحيتها سنة واحدة، ما ساهم في تيسير عملية تنقلهم، لكن الأمن عاد فأوقف إصدار هذه البطاقات، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، دون إبداء الأسباب. ■

استمرار اعتقال أقدم سجين سياسي في تونس

أصدرت «الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين» في تونس، بياناً استنكرت فيه استمرار حبس السجين السياسي الصادق شورو، 57 عاماً، أحد الزعماء السابقين لـ«حركة النهضة» المحظورة، وذلك رغم تدهور أوضاعه الصحية.

شورو الذي يحمل درجة الدكتوراه في الكيمياء، وكان يعمل أستاذاً في كلية الطب في جامعة تونس، اعتُقل العام 1991 بتهمة الانتماء إلى «حركة النهضة»، وهي حزب إسلامي تأسس العام 1972، ومثُل أمام محكمة عسكرية حكمت عليه بالإعدام، لكن الحكم خُفّف إلى السجن مدى الحياة، ليطلَق سراحه بعد ثمانية عشر عاماً ضمن عفو رئاسي.

لكن شورو الذي خرج من السجن في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، أُعيد إليه في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، بعد لقاء أجرته معه فضائية **الحوار** اللندنية، دافع فيه عن حق «حركة النهضة» في الوجود القانوني، إذ وُجّهت إليه تهمة «إعادة تأسيس جمعية غير مرخّص لها»، وحُكم عليه بعام، وهو أمر أثار حينها انتقادات منظمات إنسانية، منها **هيومن رايتس ووتش** التي وصفت القانون الذي حُكم بمقتضاه عليه، بأنه «غير منصف، ويجرّم الانتماء إلى الجمعيات، وتطبّقه الحكومة التونسية على نحوٍ غير عادل لسحق المعارضة».

زوجة شورو وجّهت في آب/أغسطس 2009 رسالة إلى وسائل الإعلام، قالت فيها إن شورو المعتقَل حالياً في سجن الناظور في بنزرت، «مسجون في زنزانة رطبة، ويعاني من هبوط حادّ في ضغط الدم، ويشكو من آلام حادّة في المفاصل، وصداع مستمر». ■

بنطلون لبنى الحسين.. قضية تتفاعل

قدمت شرطة النظام العام في الخرطوم بلاغاً ضد الصحفية السودانية أمل هباني، العاملة في صحيفة **أجراس الحرية**، وجهت إليها فيه تهمة «تشويه السمعة»، بسبب مقالة ناصرت فيها الصحفية السودانية لبنى الحسين، التي اعتُقلت خلال تموز/يوليو الفائت، بسبب ارتدائها البنطلون.

هباني التي طالبتها شرطة النظام العام بتعويض مقداره 10 مليون جنيه سوداني (400 ألف دولار أميركي)، قالت في مقالتها إن قضية لبنى الحسين لا تتعلق بلباس المرأة، بل بـ«نظام سياسي أعطى الضوء الأخضر لاستخدام النظام العام الولائي الذي يُعَدّ شديد التمييز ضد المرأة».

كانت الحسين، الكاتبة في صحيفة **الصحافة** اليسارية، إضافة إلى عملها مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، اقتيدت مطلع تموز/يوليو الفائت، مع 12 امرأة أخرى، من قاعة احتفالات عامة في العاصمة الخرطوم، قامت قوات «شرطة النظام العام» بمداهمتها، واعتقال النساء اللواتي يرتدين بنطلونات، ووُجهت إليهن تهمة ارتداء ملابس «مضايقة للشعور العام»، وهي تهمة يمكن أن تصل العقوبة عليها إلى 40 جلدة، وتم فعلاً توجيه عشر جلدات لعشر منهن، بينهن فتيات قاصرات.

الحسين التي أُحيلت إلى المحاكمة، وأُجّلَ النظر في قضيتها إلى 7 أيلول/سبتمبر 2009، نجحت في حشد تأييد عالمي، عندما رفضت الاستفادة من الحصانة التي يوفرها لها عملها في الأمم المتحدة لتجنيب نفسها عقوبة الجلد، ورفضت تسوية تقدّمَ بها رئيس اتحاد الصحفيين السودانيين تقضي بشطب البلاغ، مقابل تعهّدها بعدم تكرار ارتداء ملابس مماثلة، كما أنها رفضت عفواً رئاسياً، وقررت المضيّ في المحاكمة كأي امرأة سودانية، في خطوة تهدف إلى إلغاء المادة 152 من القانون الجنائي السوداني، التي تحاكَم استناداً إليها. ■

تضامُن على الإنترنت يحسم نزاعاً على حق العودة

بعد ثلاث سنوات من احتجازها من قِبَل والدها في السعودية، ومنْعِه عودتَها إلى بلدها مصر، مدعوماً بنظام الكفالة السعودي الذي لا يجيز للمرأة السفر إلا بإذن ولي أمرها، تمكّنت المصرية هبة نجيب، 27 عاماً، يوم 9 آب/أغسطس 2009، من العودة إلى بلدها، وذلك بعد أن قررت أخيراً إثارة قضيتها في وسائل الإعلام المصرية، ما حشدَ لها حملة تأييد كبيرة على الإنترنت كانت ساحاتها صفحات المدوّنات و**فيسبوك**.

هبة التي تقيم مع عائلتها في مدينة جدة، عانت منذ سنواتٍ خلافاتٍ مع والدها السلفي المتشدد، الذي يقيم في السعودية منذ العام 1983، بسبب ما يعدّه «ردة عن الدين» تمثلت في رفضها ارتداء الخمار أثناء دراستها في مصر، وسماعها الأغاني، وانتقادها مظاهرَ التشدد الاجتماعي في السعودية، وقد حاولت بعد إنهائها دراستها العودة إلى مصر، لكن والدها احتجز جواز سفرها، فتقدمت بطلب إلى القنصلية المصرية للحصول على جـواز جديـد ومساعدتها في الخروج، بوصفها مواطنة مصرية تجاوزت الواحدة والعشرين، وتنطبق عليها القوانين المصرية، لكن الجواب الذي تلقّته هو أن القنصلية لا تتدخل في الخلافات العائلية.

هبة توجهت إلـى هيئة حـقـوق الإنـسـان السعودية، ومنظمة الأمم المتحدة في الرياض، وعـددٍ من السفارات الأجنبية، وقابلت أمَـراء سعوديين، وتقدمت بشكوى إلى المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان، لكن هذه الجهود أدّت فقط إلى تليين موقف القنصلية المصرية التي وافقت أخيراً على منحها وثيقة بدل فاقد لجواز سفرها، لتصطدم بعدها برفض السلطات السعودية السماح لها بالسفر دون موافقة والدها.

قررت هبة نقل معركتها إلى موقع **فيسبوك**، إذ أسست مجموعةً شرحت فيها قضيتها، وطلبت الدعم من الجهات المعنية بحقوق الإنسان.

بعد أسبوع من تغطية إعلامية واسعة لقضيتها، وحملة بدأها مدوّنون يوم 2 آب/أغسطس الفائت، هاجموا فيها بشدة وزارة الخارجية المصرية وتيار الإخوان المسلمين الذي ينتمي إليه والدها، تم الإعلان عن «تسوية عائلية مع والدها، تسمح لها بالعودة إلى مصر». ■

وقّعَ على عريضة فاعتُقل

قامت السلطات السعودية باعتقال مدوّن سوري يقيم في البلاد، كان قد وقّعَ على عريضة طالبت السلطات هناك بإطلاق سراح سعوديين هما الكاتب خالد العمير والمدوّن محمد العتيبي، اللذين اعتُقلا خلال كانون الثاني/يناير من العام الجاري لمحاولتهما تنظيم مظاهرة سلمية تضامناً مع أهل غزة، إبان العدوان الإسرائيلي عليها.

رأفت الغانم، 25 عاماً، صاحب مدوّنة **ضفاف**، اعتقلته السلطات، يوم 29 تموز/يوليو 2009، إذ اقتيد إلى جهة مجهولة، في حين دوهِمَ منزله وصودر القرص الصلب من جهاز الكمبيوتر الخاص به. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، أصدرت بياناً أدانت فيه اعتقال غانم، وأشارت إلى أن المقالة الأخيرة التي أدرجها غانم على مدوّنته أزيلت عن المدوّنة فور احتجازه، ما يعني أن المدوّن ربما تعرّض لتعذيب دفعه للإدلاء بكلمة السر، أو أن الإزالة تمت من قبل إدارة موقع «إيلاف» الإلكتروني الذي تتبعه المدوّنة. ■

طبيب يحتجز مصوّراً صحفياً ويأمر بسجنه!

قامت قوة أمنية في بغداد باعتقال اثنين من مصوري وكالة **رويترز** للأنباء، ومصور ثالث يعمل مع الوكالة الأوروبية، والاعتداء على أربعة آخرين بالضرب، وذلك أثناء تغطيتهم مراسمَ تشييع قتلى التفجيرات الإرهابية التي هزّت بغداد يوم 19 آب/أغسطس الفائت.

مصور الوكالة الأوروبية كان صرّح في اتصال هاتفي مع مرصد الحريات الصحفية العراقي، بأنه محتجَز في غرفة في مستشفى الطب العدلي، وأن أشخاصاً أبلغوه أن طبيباً في المستشفى أمر بسجنه لمدة سبعة أيام.

المرصد أصدر بياناً استغرب واقعة الحكم على المصور من قِبَل طبيب، وطالب بالإفراج الفوري عنه، كما طالب وزارةَ الصحة العراقية تقديمَ إيضاح رسمي حول قيام أطباء باحتجاز صحفيين دون مسوغات قانونية. وأضاف المرصد أن المصورين كانوا أبرزوا للقوة الأمنية موافقات رسمية صادرة عن قيادة عمليات بغداد، تسمح لهم بالتصوير، ومع ذلك فإن أفراداً من هذه القوة اعتدوا على أعضاء الفريق بالضرب، ومنعوهم من التغطية. ■

انتهاكات لأهالي ضحايا الاختفاء

قالت منظمة التضامن من أجل حقوق الإنسان الليبية، التي تتخذ من جنيف مقراً لها، إن السلطات الليبية صعّدت من انتهاكاتها لأهالي ضحايا اختفاء قسري، أو أشخاص توفّوا رهن الاعتقال.

المنظمة التي أصدرت بيانها يوم 17 آب/أغسطس الفائت، أوضحت أن السلطات الليبية تقوم بمداهمة بيوت أقارب الضحايا، واعتقالات تعسفية، وتوجيه تهديدات بالقتل لهم، للضغط عليهم كي يقبلوا بالتعويض المالي الذي تعرضه الحكومة، والكفّ عن مطالباتهم بمعرفة مصير أقاربهم المختفين، أو معرفة الأسباب الحقيقية لوفاة من توفي منهم، والتنازل عن حقهم في تسلُّم جثامينهم.

وفق الأمين العام للمنظمة، خالد صالح، فإن السلطات الليبية قامت خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، بالإعلان عن 440 وفاة لأشخاص رهن الاعتقال، هم جميعاً من ضحايا الاختفاء القسري. وعَرضت على عائلاتهم تعويضاً مالياً بقيمة 120 ألف دينار ليبي للأعزب (نحو 98 ألف دولار)، و130 ألف دينار للمتزوج.

المنظمة استنكرت الأسلوب الذي تتبعه السلطات في إبلاغها ذوي الضحايا بنبأ الوفاة، إذ يتم استدعاء أحد أفراد الأسرة إلى مركز الأمن، ويبلَّغ بالوفاة دون توضيح أسبابها، أو مصير الجثمان، كما أن العائلة تسلَّم شهادة وفاة «ناقصة بشكل مخلّ»، لا يُذكر فيها سبب الوفاة، أو مكانها بالتحديد، كما تفتقر إلى تحديد الجهة التي أبلغت عنها، إضافة إلى انقضاء فترة زمنية كبيرة بين تاريخ الوفاة المسجَّل، وتاريخ تحرير الشهادة. ■

«النقابة» تستخدم المستهلكَ ذريعة للوصول إلى تسوية

ضريبة على الأدوية يسدّد المواطن فاتورتها

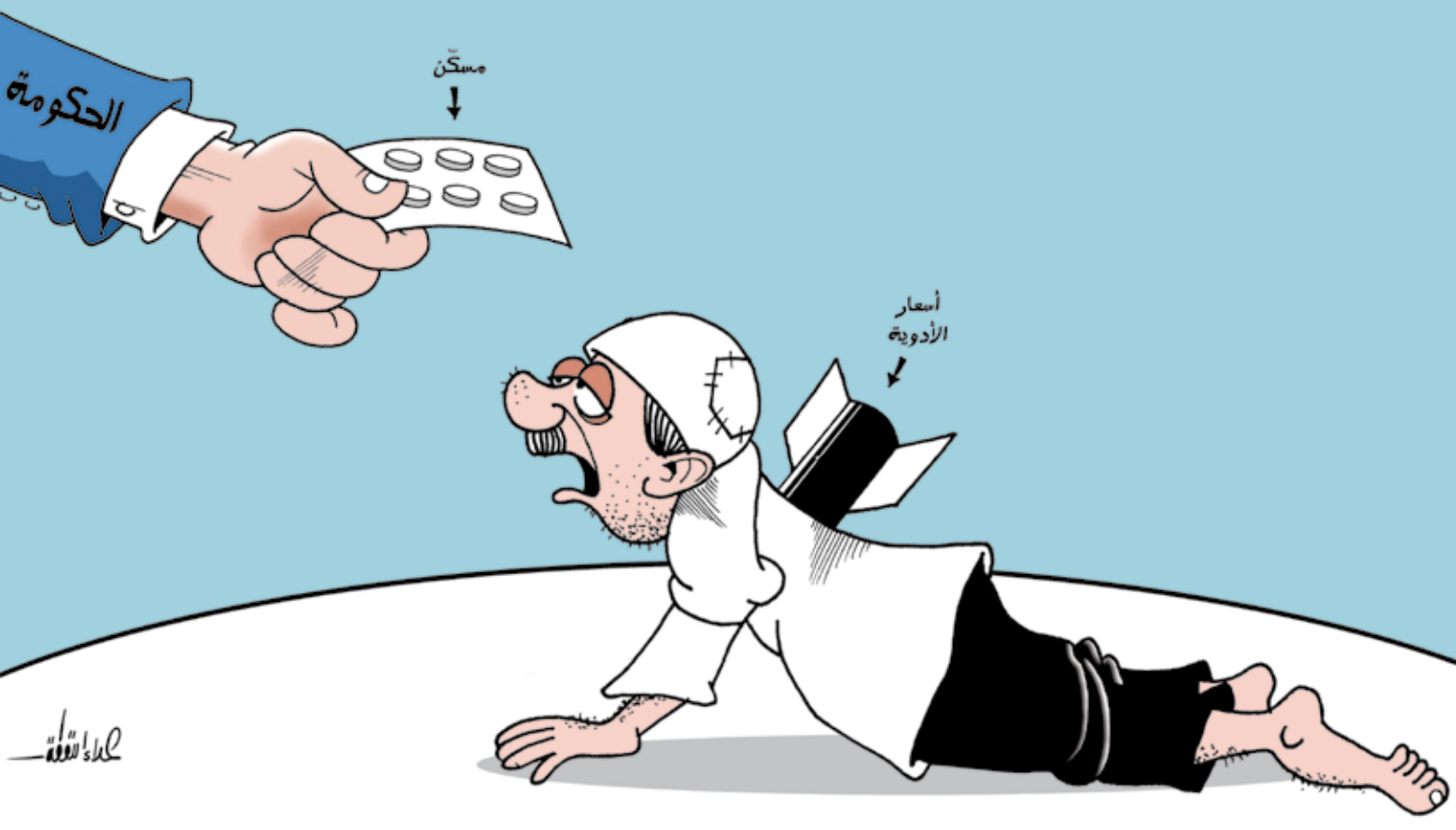

حـراكٌ نقابي شهدته البلاد أخيراً في مواجهة الضريبة على المبيعات، الجديدُ فيه حدوث «مـنـاوشـات» بين النقابيين أنفسهم، انتهت باعتصام غير منظّم، واتـفـاق نسفَ الهدف الأساسي من الحملة النقابية.

علا فرواتي

نقابة الصيادلة، جددت مطالبتها أخيراً بإلغاء الضريبة العامة للمبيعات على الأدويـة. النقابة كانت دعـت إلـى «إضـراب احتجاجي» للصيادلة في جميع أنحاء البلاد. وبعد أن تم التوافق على الإضـراب، قـررت النقابة تعليقه بعد توافق مع الحكومة، بيد أن عـدداً قُـدّر بـ 75 في المئةً من الصيادلة اعتصموا في جميع أنحاء المملكة في 26 تموز/يوليو، رغم طلب النقابة تعليق الإضراب.

نقيب الصيادلة طاهر الشخشير، قال في حديث لـ«**السجل**» إن إلغاء الضريبة يساهم في التوفير على المواطن، بخاصة أن الـدواء ليس سلعة ترفيهية، بل إنه من المواد الأساسية التي تمس حياة المواطن بشكل مباشر، لذلك فإن أي ارتفاع على سعره ينعكس سلباً على مصلحة المواطن وصحته. إضافة إلـى أن إلغاء الضريبة بحسب الشخشير، يخفف العبء النفسي والمحاسبي على الصيادلة.

ويلفت النقيب إلـى أن مساهمة ضريبة المبيعات على الأدوية في مجمل الميزانية العامة، «متواضعة جداً، لا تتجاوز 6 ملايين دينار».

لكن الحكومة لديها وجهة نظر مغايرة بما يتعلق بالضريبة على الأدوية، إذ إن نسبة كبيرة من المواطنين تتمتع بتأمين صحي حكومي. الناطق الإعـلامـي باسم دائـرة ضريبة الدخل والمبيعات موسى الطراونة يؤكد في تصريح لـ«**السجل**» عدم وجود نية لإلغاء ضريبة المبيعات البالغة نسبتها 4 في المئة على الأدوية.

الطراونة يبين أن أكثر من 90 في المئة من

الأردنيين لا يدفعون ثمن الأدويــة، ذلـك لأن منهم من يندرج تحت مظلة التأمين الحكومي أو تأمين الشركات الخاصة أو النقابات، أو يستفيد من صندوق المعونة الوطنية، بينما يستفيد من تزيد أعمارهم على 60 عاماً أو تقل عن 6 سنوات من التأمين الحكومي الموجّه لهاتين الفئتين.

وفقاً للطراونة، فإن ضريبة المبيعات تُفرض على الصيدليات أو التجار الذين تزيد مبيعاتهم السنوية على 75 ألـف دينـار، فيما تُعفى الصيدليات التي تقل مبيعاتها السنوية عن ذلك.

نقابة الصيادلة، التي يرى نقيبها أن تخفيض سعر دواء ما من 15 ديناراً إلى 14,5 دينار مثلاً يعدّ "وفراً جيداً للمواطن قد يستخدمه لشراء الخبز"، تساندها قوى سياسية ضمن التوافق النقابي-الإسلامي المعهود.

رئيس كتلة جبهة العمل الإسلامي النيابية حمزة منصور، طالب الحكومة بإعفاء الأدوية من ضريبة المبيعات "إسهاماً منها في التخفيف عن المواطنين الذين يعانون بسبب الارتفاع الحاد في الأسعار".

انتقد منصور، في مذكرة أرسلها لرئيس الوزراء نادر الذهبي أخيراً، ما وصفه بـ«قصور الإجراءات الرسمية عن بلوغ أهدافها في تخفيض فاتورة الاستهلاك».

الشخشير: تأثيرات الأزمة المالية العالمية، تجعل إقناع الحكومة بإلغاء الضريبة مهمّة صعبة

وجاء في المذكرة: "لمّا كانت حاجة المواطن للدواء ماسّة تبلغ حد الضرورة، فإننا نأمل إعفاء الأدوية من ضريبة المبيعات، حيث تعلمون الكلفة العالية لفاتورة الدواء".

وزاد منصور أن إعفاء الأدويــة من الضريبة العامة على المبيعات يمكن أن يسهم في تخفيض التكلفة على المواطن، ولا يحمّل الخزينة أكثر من ستة ملايين دينار.

الجمعية الوطنية لحماية المستهلك كانت طالبت هي أيضاً بإعفاء الأدوية من الضريبة. وقال رئيس الجمعية محمد عبيدات في بيان صحفي في نيسان/إبريل من العام الجاري، إن الجمعية عارضت إخضاع الأدويــة لضريبة المبيعات فور صدور القرار المتعلق بذلك، بوصف المستهلك هو المتضرر الأكبر.

وأضاف أن توفير الخدمة الصحية، بما فيها الدواء، حق من حقوق المستهلك، وعليه فإن قرار الحكومة بفرض ضريبة على الأدوية لا يتوافق مع التوجيهات الملكية بتحقيق التأمين الصحي الشامل للمواطنين بما في ذلك الدواء.

وثمّن البيان مكرمة شمول الأطفال دون سن السادسة وكبار السن فوق الستين عاماً في نظام التأمين الصحي المدني. وأكـد رفض «حماية المستهلك» فرض أي ضرائب على الاحتياجات الأساسية للمستهلكين، وفي مقدمتها الأدوية.

عبيدات لجأ إلى مقارنة "جديدة" بين أنواع الأدويــة، فتمنى على الحكومة إعادة النظر في قرار إخضاع الأدوية البشرية لضريبة المبيعات كما فعلت مع الأدوية البيطرية، وصولاً إلى تحقيق التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين، والتوافق مع حقوق المستهلك الدولية التي وقّع عليها الأردن قبل نحو ربع قرن ، وتتضمن حق توفير الاحتياجات الأساسية التي يأتي الدواء في مقدمتها.

لكن الشخشير يؤكد أن الأزمة المالية العالمية، وتأثيراتها على الأردن، تجعل إقناع الحكومة بإلغاء الضريبة مهمة صعبة. ويؤكد في حديث لـ"**السجل**" أن اتفاقاً سيُبرم قريباً مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وجمعية أصحاب مستودعات الأدوية، لاستيفاء ضريبة المبيعات على الأدويــة عبر مستودعات الأدوية من دون الصيدليات. ويلفت إلى أن اجتماعاً سيُعقد مع مسؤولي الضريبة لإقرار الآلية القانونية للاتفاق.

وقد اتفقت النقابة مع جمعية المستودعات على أن يتم استيفاء ضريبة المبيعات على الدواء المباع في الصيدليات مباشرة من المستودع.

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وافقت على الصيغة الجديدة لاستيفاء الضريبة، لكنها طلبت تقديم مذكرة تتضمن آلية واضحة لتطبيق هذا الاتفاق الذي دفعَ كثيرين إلى انتقاد نقابة الصيادلة لـ"تخلّيها عن المواطن"، إذ بدا وكأن المواطن استُخدم لإقناع الحكومة بقبول تسوية بهدف مساعدة الصيادلة، دون الالتفات إلى مطالب المواطن.

النقابة اتفقت مع جمعية المستودعات على أن يتم استيفاء الضريبة على الدواء المباع في الصيدليات مباشرة من المستودع

عضو في نقابة الصيادلة، فضّل عدم نشر اسمه لحساسية موقعه، يرى أن الاتفاق المزمع يفرغ مطالبات إلغاء الضريبة على الأدوية من مضمونها، ويؤكد أن لا هدف للصيادلة من هذا الموضوع سوى "عدم تمسيك دفاترهم لضريبة المبيعات، وعدم الإفصاح عن دخولهم الحقيقية، وذلك لتخفيف العبء الضريبي عن الصيادلة أنفسهم وليس المواطنين كما أعلنت النقابة غير مرة ومنذ العام 2003".

تنتشر في البلاد نحو 1800 صيدلية، شملت دائرةُ ضريبة الدخل نحو 600 من هذه الصيدليات بضريبة المبيعات، بعد أن حددت حد التسجيل للضريبة بما قيمته 75 ألف دينار سنوياً كحجم للمبيعات مشمول بالضريبة. ■

سوق الأدوية في البلاد

◄ يبلغ حجم سوق الأدويــة في الأردن نحو 260 مليون دينار، وفقاً لتقديرات شركة **Research and Markets**.

الشركة تتوقع في تقرير صادر عنها أن تنمو السوق الدوائية في البلاد بنسبة 8,5 في المئة، لتصل إلى 393 مليون دينار في 2013.

كما تتوقع تباطؤَ صـادرات الأردن التي تركز على صناعة المستحضرات الصيدلانية جرّاء الأزمة المالية العالمية وتداعياتها.

جميع صناعات المملكة، بحسب التقرير، ستعاني نتيجة جفاف التمويل والاستثمار الأجنبي المباشر.

من جهة أخرى، ولكون الدينار مربوطاً بـالـدولار، فـإن هـذا يحقق استقراراً نسبياً لأسعار الأدويــة، بخاصة تلك المصدَّرة إلى السوق الأميركية، التي تُعَدّ سوقاً رئيسية لصادرات الأردن من الأدوية.

وتفكّر هيئة الغذاء والـدواء الأميركية في افتتاح فرع في الأردن، في إطار خططها لزيادة الرقابة الدوائية على واردات الولايات المتحدة.

رغم متانة الصناعة الدوائية المحلية، تستورد المملكة أكثر من 80 في المئة من احتياجاتها المحلية. السبب الرئيسي لهذا التوجّه هو تركيز المصنّعين المحليين على الأدويــة الأساسية، وإغفال مشاريع البحث والتطوير العلمي في هذا المجال. ■

«تويتر» يسعى لمنافسة «فيسبوك»:

الأردنيون «يقاومون» التغريد

السّجل - خاص

مع التطور المتسارع الذي تشهده شبكة الإنترنت في موضوع «الإعلام المجتمعي»، بدءاً بالمدونات في صيغتها الأصلية، مروراً بموقع التفاعل الاجتماعي **فيسبوك**، يبزغ موقع **تويتر Twitter** («المغرّد» في اللغة العربية) بوصفه شكلاً آخرَ من أشكال التواصل على الشبكة.

ورغم أن **فيسبوك** مهّد الطريق للعديد من المواقع التي اختصت بـ«التعبير الشخصي»، يبدو أن **تويتر** لم يتمكن بعد من فرض هيبته على مستخدمي الإنترنت في العالم العربي، وبخاصة في الأردن. نمو مستخدمي **تويتر** بطيء مقارنة بـ**فيسبوك** مثلاً، الذي تجاوز عدد مشتركيه في البلاد أكثر من 200 ألف مشترك بعد أقل من عامين على انطلاقته.

تفيد أرقام وإحصائيات نشرتها وكالة **سبوت أون** للعلاقات العامة أخيراً، بوجود 568 مستخدماً لـ**تويتر** في الأردن، من ما مجموعه 12266 مستخدماً في العالم العربي، حتى 20 تموز/يوليو 2009.

ويمثل **تويتر** نوعاً «سريعاً» من التدوين، يسميه كثيرون: التدوين المصغّر، أو **Micro Blogging**.

يعمل الموقع عبر مبدأ الشبكات الاجتماعية التي يتم فيها التواصل بين الأعضاء بوسائل عدة، إما عبر الموقع مباشرة، أو عن طريق رسائل الموبايل القصيرة **SMS**، أو برامج المحادثة الفورية، مثل: **MSN Messneger, Yahoo Messenger, Google Talk**.

ظهر الموقع في أوائل العام 2006 بوصفه مشروعَ تطوير بحثي أجرته شركة **Obvious** الأميركية في مدينة سان فرانسيسكو، وبعد ذلك أطلقته الشركة رسمياً للمستخدمين في تشرين الأول/أكتوبر 2006. بدأ الموقع في الانتشار كخدمة جديدة على الساحة في العام 2007، من حيث تقديم التدوينات المصغرة، وفي نيسان/إبريل 2007 قامت شركة **Obvious** بفصل الخدمة عن الشركة، وتكوين شركة جديدة باسم **تويتر**.

المبدأ الذي يقوم عليه الموقع بسيط جداً، وهو إجابة المستخدم عن سؤال واحد: «ماذا تفعل الآن؟» «**What are you doing?**»، ويقوم الموقع بإيصال الإجابة التي حُددت بأن لا تزيد على 140 حرفاً، إلى أفراد الشبكة الذين «تتبعهم» أو «يتبعونك» بالطرق المذكورة.

نسرين سرمدي، تعمل في مجال العلاقات العامة، لا تحبذ استخدام **تويتر**، وهي مستخدمة «كثيفة» لموقع **فيسبوك**. بالنسبة لسرمدي، فإن **تويتر** محدود جداً، ويركز كثيراً على الجوانب الشخصية. فضلاً عن كونه «غير ذي فائدة» بالنظر إلى أن **فيسبوك** يتمتع بصفات **تويتر** وغيرها، و«بشكل أسهل وأقل شخصانية، مع عدد لا ينتهي من الخدمات المبسطة».

سرمدي يخالفها في الرأي، المدون سامر مرزوق، الذي يؤكد أن **تويتر** طريقة متميزة لتفاعل الناس في المجتمع الإلكتروني، تصبح معها صفحة المستخدم مفكرة يومية تكشف الكثير عن شخصيته، وتمكّنه من مشاطرة العالم أفكاره وقول كلمته حول ما يحدث من حوله. العالم مع **تويتر** بحسب مرزوق، لا يسمعك فقط، بل يتفاعل معك أيضاً.

ويرى مرزوق في **تويتر** أداة «عظيمة» لتبادل الأخبار، لأنه «أصبح لغة واحدة، وأصبح أفضل مصدر أخبار، في السياسة والاقتصاد والترفيه والتكنولوجيا والرياضة». ■

«تويتر» يستعصي على الحجب في إيران

رغم أن **تويتر** لم يجد طريقه إلى قلوب الأردنيين، إلا أن دوره في الانتخابات الإيرانية و«الثورة» التي تبعتها كان مفاجئاً، وأثبت قدرة الموقع على التصدي للمحاولات الإلكترونية لإبطال تأثيره، إذ إنه استعصى على الرقابة والحجب، وأصبح المصدر الرئيسي لأخبار انتهاكات حقوق الإنسان في إيران.

مثلاً، ووسط احتجاجات الشارع الإيراني على الادعاء بتزوير نتائج الانتخابات لصالح الرئيس محمود أحمدي نجاد، واستمرار تحكم السلطات في وسائل الإعلام المحلية، وحجبها المواقع الإلكترونية المؤيدة للمرشح الإصلاحي مير حسين موسوي، ومنعها الصحفيين الأجانب من تغطية الانتخابات والأحداث الدامية التي تلتها؛ كان **تويتر** ملجأ الشباب الإيراني لإيصال أخبارهم إلى العالم الخارجي، والتعبير عن احتجاجهم، والمطالبة بإعادة الانتخابات ووقف الحملات الأمنية ضد المتظاهرين.

بدورها لجأت الصحافة العالمية إلى **تويتر**، بخاصة أن وسائل إعلام أجنبية اشتكت من منع السلطات الإيرانية لها من تغطية الانتخابات، ومن تغطية الأحداث التي تلتها من احتجاجات واعتقالات ومواجهات مع الشرطة.

وفيما تمكنت السلطات من حجب العديد من مواقع التفاعل الاجتماعي الأخرى و«السيادية» مثل **فيسبوك**، لم تستطع منع الناس من استخدام **تويتر** عبر الهواتف النقالة وعشرات الطرق الإلكترونية الأخرى مثل **تويتدك**.

من مزايا الموقع، أنه يتيح التسجيلَ بأسماء رمزية دون الحاجة إلى بيانات موثقة عن المستخدم، لذا كان قرار السلطات الإيرانية معاقبة أي شخص يستخدم الموقع، غير ذي فائدة، لأن المستخدم يستطيع أيضاً إخفاء رقم الهاتف الذي يرسل «تويتاته» من خلاله. ■

أجهزة صديقة للبيئة

Ecobutton

تستهلك أجهزة الكمبيوتر وشاشاته نحو نصف الطاقة المصروفة في أيّ مكتب. إبقاء الكمبيوتر مفتوحاً لليلة واحدة فقط، يعني استهلاك طاقة تكفي لطباعة 800 صفحة **A4**. الشاشة الحافظة لن توفر في استخدام الطاقة، لأن الكمبيوتر يعمل بطاقة كاملة لتشغيل هذه الشاشة. وبحسب الدراسات، فإن ثلث الطاقة التي تُستخدم في الكمبيوترات طاقة ضائعة.

يأتي اختراع اسمه **ecobutton**، ليحل هذه المشكلة، لأنه يذكّر المستخدم بشكل فعّال أن عليه التوفير في استخدام الطاقة كلما ترك جهاز الكمبيوتر. عند كل مرة يقرر فيها المستخدم الاستراحة أو إجراء مكالمة هاتفية أو الذهاب إلى اجتماع، فإن عليه فقط الضغط على هذا الزر **ecobutton** ليضع الجهاز في «وضع موفِّر للطاقة» يتم خلاله تقليل استخدام الكهرباء إلى حدود ضئيلة جداً، وعند استئناف استخدامه يضيء الجهاز فوراً كما تركه المستخدم وبجميع البرامج التي كانت مفتوحة.

هذا الزر مضاء بشكل واضح جداً، ويمكن وضعه على الطاولة أو أي مكان آخر يوضع فوقه جهاز الكمبيوتر، كما أنه يُربط بالجهاز عن طريق مدخل **USB**. وكي يشعر المستخدم بالرضا والإنجاز، فإنه يجري عدّ وحدات الكربون التي تم توفيرها كل مرة يُكبس فيها **ecobutton**، ليتبين للمستخدم كيف وإلى أي مدى ساهم **ecobutton** في حفظ الطاقة.

PowerPlus Toucan Solar MP4 Player

يستطيع محبّو الموسيقى ومشاهدة الفيديو أينما كانوا الاستمتاع دون أن يؤثروا سلباً، ولو بشكل بسيط، في البيئة.

PowerPlus Toucan مشغّل موسيقى وفيديو **MP4** يتمتع بقابلية الشحن عن طريق لوح شمسي يُشحن بطاقة الشمس أو حتى مصباح عادي، كما يمكن إعادة شحنه عن طريق قابس الكهرباء.

يأتي هذا الجهاز المتوافر بألوان رائعة بذاكرة **4 GB** داخلية تضمن تخزين الآلاف من مقاطع الموسيقى والفيديو، فضلاً عن إمكانية زيادة ذاكرته بوساطة كرت ذاكرة خارجية **SD-card**.

Solar Powered Robot Kit

هذه اللعبة مخصصة لأولئك الذين تستهويهم الألعاب **الإيكولوجية**، وهي عبارة عن **روبوت** 6 في 1 تعمل بالطاقة الشمسية، حيث يمكن تركيب كلب، قارب، طائرة، سيارة، طاحونة هواء وحتى طائرة ثابتة!

رغم أن مجموعة **الروبوتات** مخصصة للأطفال، إلا أن كثيراً من الموظفين يضعونها على أسطح مكاتبهم.

المجموعة كاملةً يمكن الحصول عليها بسعر لا يتجاوز 20 دولاراً.

مصابيح توفير الطاقة قريباً

دون زئبق

إنقاذ العالم بكبسة زر

عندما اخترع توماس أديسون المصباح الكهربائي قبل 130 عاماً (1879)، بدا منقذاً للبشرية بشكل ما. كيف لا، والعالم أصبح مُضاءً بكبسة زر بدلاً من الاعتماد على الشمعة والفانوس.

علا محمد

لكن الاختراع الذي تحول إلى رمز للنباهة والذكاء (فكرة = لمبة مضاءة) أصبح يمثل عبئاً على البيئة، ويزداد تأثيره سلباً يوماً بيوم. فلم يكن يدور بخلد أديسون وهو يستعير سلك خياطة من زوجته طامحاً في تغيير حياة البشرية، أن ما اخترعه سيُنظَر إليه بعد زمن طويل على أنه تراث مزعج يئن تحت وطأته كوكبُ الأرض.

إذا وضع المرء يده قريباً من مصباح مضاء، ولو بعد إضاءته لثوان، سيشعر بحرارة ملحوظة تنبعث منه. المشكلة هنا أن أكثر من 90 في المئة من الطاقة التي يستهلكها المصباح يضيع على شكل حرارة. سببُ هذا فعاليةٌ مترديةٌ ومنخفضة للغاية تساوي نحو 5 في المئة.

لكن مع اختراع اللمبة الموفرة للطاقة، أو اللمبة الفلورية المدمجة **compact fluorescent light CFL** -، أصبح حل هذه المشكلة متاحاً، بخاصة وأن الوفر الذي تحققه يعني خفضاً في فاتورة الطاقة وحفاظاً على البيئة أيضاً.

الخبر الجيد هنا بحسب عاملين في سوق الإضاءة في الأردن، أن مبيعات مصابيح توفير الطاقة في ازدياد مستمر. سامر سختيان، تاجر أردني يستورد ويبيع هذا النوع من اللمبات، يؤكد أنها تمثل أكثر من 50 في المائة من مبيعاته.

يقول سختيان إن سعر هذه النوع من اللمبات كان مرتفعاً، مما جعل كثيرين يحجمون عن شرائها، لكن قراراً حكومياً أعفاها في العام 2008 من الضرائب والجمارك والرسوم، أدى إلى انخفاض أسعارها إلى نحو النصف، كما أن إقبال المواطنين على شرائها مكّن التجار من شراء كميات أكبر، وبالتالي التمتع بأسعار أفضل.

عالمياً، عانت هذه اللمبات من سلبيات أعاقت انتشارها: حجمُها الكبير نسبياً، وارتفاع ثمنها نسبياً أيضا، دفعَ الكثيرين إلى تفضيل اللمبات العادية. لكن اللمبات الموفرة للطاقة شهدت تطويراً كبيراً خلال العقدَين الأخيرين، ومن المتوقَّع أن تحل مكان اللمبات المتوهجة التقليدية آجلاً أو عاجلاً. فهي أكثر كفاءة منها بخمسة أو ستة أضعاف. فلمبة توفير طاقة قدرتها 23 واطاً تعادل لمبة متوهجة قدرتها

125 واطاً مثلاً. كما أن فترة حياة اللمبة موفرة الطاقة تصل إلى 8000 ساعة من الإضاءة مقابل 1000 ساعة فقط للّمبة التقليدية.

في الولايات المتحدة الأميركية صدر قرار فيدرالي في العام 2007 يمنع تدريجياً استخدام اللمبات التقليدية. وبحلول 2012، سيُمنع استيراد اللمبات العادية إلى السوق الأميركية. وفي بريطانيا حُظرت اللمبات العادية العام 2008، في إطار خطة بيئية حكومية للحفاظ على البيئة وتوفير الطاقة.

ابتداء من مطلع العام الجاري، توقّف في بريطانيا بيع مصابيح الكهرباء المتوهجة بقوة 75، 100، 150 واطاً. وبحلول العام 2010 سيتم أيضاً حظر بيع المصابيح المتوهجة بقوة 40 واطاً.

وفقاً لتقرير نشرته صحيفة **غارديان** البريطانية، فإن كل منزل في بريطانيا لو قام باستبدال ثلاثة مصابيح توفير الطاقة، بأخرى متوهجة، سيعادل الوفر في الطاقة خلال سنة، تكلفة إنارة الشوارع البريطانية لسنة كاملة.

كان مسؤول في الاتحاد الأوروبي أعلن في كانون الثاني/يناير 2008، عن خطة تبدأ في العام 2009 للتخلص من المصابيح الوهاجة بحلول العام 2012.

مصباح توفير الطاقة يحتوي على أقل من 1 في المئة من الزئبق الذي يحتويه ميزان الحرارة التقليدي

بانتهاء الخطة، فإن دول الاتحاد الأوروبي ستكون قد وفرت 40 تيراواط من الكهرباء في كل عام. وهذا يساوي كمية الكهرباء المستخدمة في دولة مثل رومانيا، وسيؤدي إلى تخفيض الانبعاثات بمقدار 15 مليون طن من غاز الكربون كل عام.

انخفضت أسعار هذه المصابيح بعد قرار إعفائها من الضرائب والجمارك والرسوم

المنهج الذي تتبعه بريطانيا والاتحاد الأوروبي، يتضمن القيام بتغييرات طفيفة، يمكنها أن تتضاعف بالملايين عندما يقوم بها ملايين الناس، ما يؤدي إلى نتائج أساسية ومؤثرة.

ووفقاً لمجلة **Popular Mechanics** الأميركية، فإن المنزل الأميركي الذي يحتوي على 45 لمبة في المتوسط، معدل قدرتها 75 واطاً، إذا استُبدلت بها لمبات توفير طاقة، فإن هذا سيحقق وفراً قدره 180 دولاراً سنوياً.

صحيفة **US News** قدّرت أن كل لمبة **CFL** تكلّف نحو 3 دولارات، بالمقارنة مع 50 سنتاً للمصباح العادي. لكن مصباح **CFL** يستخدم نحو 75 في المئة أقل من الطاقة، ويعيش خمس سنوات بدلاً من بضعة أشهر. الأسرة التي تستثمر مبلغ 90 دولاراً لتغيير 30 من مصابيح المنزل إلى **CFL** ستوفر ما بين 440 دولاراً و1500 دولار على مدى خمس سنوات من حياة المصابيح، بحسب تكلفة الكهرباء.

ورغم ثبوت أن هذه المصابيح تعدّ الأفضل للحفاظ على البيئة، إلا أن كثيرين يتخوفون من استعمالها لاحتوائها على الزئبق. صحيفة **US News** أكدت في تقرير أخيراً أن المصباح الواحد من مصابيح توفير الطاقة يحتوي على أقل من 1

في المئة من الزئبق الذي يحتويه ميزان الحرارة التقليدي. وتضيف الصحيفة أنه وبحلول العام 2012، سيبدأ الإنتاج المكثف لما يسمى **light-emitting diodes - LEDs**، وهذه مصابيح كفؤة جداً، ولا تستخدم الزئبق. ■

مواقع إلكترونية تساعد على احتساب الوفر

هناك مواقع إلكترونية كثيرة تساعد على احتساب الوفر الذي يتحقق باستخدام هذه المصابيح، وفقاً لكمية الاستهلاك. هذه المواقع تضم «حاسبات» مخصصة لهذا الغرض.

موقع **http://www.elightbulbs.com/customer_service_energy_savings_calculator.cfm** يحتسب التوفير بالساعة، ثم يومياً وسنوياً والوفر السنوي الممكن تحقيقه.

موقع **http://www.osrammiddleeast.com/osram_com/Consumer/Home_Lighting/Energy_saving_lamps/Saver_calculator/index.html** يتجاوز ذلك باحتساب الوفر الذي تحققه هذه المصابيح في كل مكان في المنزل، إن كان غرفة المطبخ أو غرفة الضيوف أو حتى الممر.

الموقع يكشف كم شجرة يمكن أن «تنقذ» كل عام إن قمتَ باستبدال لمبات موفرة للطاقة باللمبات العادية. ■

اضطهاد المرأة:

ظلمٌ ترفضه كاتبات

ثلاث روايات تعالج وجوهاً من اضطهاد المرأة في مجتمع عربي، يحتمل صفات متعددة: مجتمع تقليدي، ذكوري، تسلّطي، لا يرحّب بالإنسان الطليق، رجلاً كان أو امرأة.

فيصل درّاج

منصورة عز الدين وتوليد الإنسان المعوق

تعالج منصورة عز الدين في روايتها **وراء الفردوس** وضْعَ الإنسان في مجتمع مغلَق، يضع في الإنسان إعاقة داخلية، سعى إلى التحرّر أو ارتضى بإذعان متوارث. تفصل هذه الإعاقة بين الإنسان ورغباته، فيحب وينفصل عمّن أحب، ويتزوج ويطلّق من تزوّجه، ويتطلّع إلى هدف ويصل إلى غيره. لا تصدر الإعاقة، في معناها الحقيقي، عن موانع خارجية فقط، إنما تأتي، أولاً، عن شكل متداول من التربية، يخلق إنساناً مضطرباً، يمتثل إلى إرادة اجتماعية قامعة، حتى لو اعتقد بغير ذلك. تعود الإعاقة الفاعلة إلى «زمن الطفولة» الذي يترك في الوعي واللاوعي آثاراً لا سبيل إلى التحرّر الكامل منها.

عز الدين في روايتها لم تقع في النزوعات النسوية

عرضت الرواية نماذج مختلفة للمرأة المضطهَدة: الصبية التي تصبح زوجة في الخامسة عشرة من عمرها لرجل يكبرها بسنوات عديدة، الشابة التي تُدفع إلى الانتحار، لأنها مارست حريتها كما تشتهي، الفتاة المصابة بـ«رهاب الزواج» التي تنتهي عانساً، الأرملة الجميلة التي يقرر مصيرها رجلٌ قادر.. تفعل المرأة ما أراد لها الوسط الاجتماعي أن تفعل، بل إنها تفعل ما يريده طائعة مختارة، لأن التربية القاهرة تستأصل من الإنسان قدرتَه على المحاكمة.

ربطت الروائية، بمهارة تثير الإعجاب، بين هشاشة الإنسان وتداعي المجتمع الذي يعيش فيه، محيلةً، بشكل ومُضي، إلى تحوّلات مصر في العقود الثلاثةً الأخيرة. ففي مجتمع راكد لا جديد فيه، يتفسّخ البشر والقيم والمعايير، ويتحوّل الزمن إلى استطالة مشلولة لا دور لها. أعادت الروائية الاعتبارَ إلى الزمن متوسلةً عنصرَين: تعيين معنى الزمن أساساً للتصور الروائي، مشيرة إلى انفصال مأساوي يقوّض الوجود الإنساني بأشكال مختلفة، بدءاً بانفصال الإنسان عن عائلته وصولاً إلى انفصال المرأة عن رغباتها. ميّزت الروائية، وهي تنقد مجتمعها الراكد، بين حضور الزمن الذي يتصرّف بالإنسان، وغياب المجتمع الذي يتصرّف بزمانه. يتكشّف العنصر الثاني في وعي المرأة المتمردة بالزمن، الذي يدفعها إلى الانهيار، وهي تتأمل مجتمعاً نائماً، أمسه كيومه، ويومه فقيرٍ ولا جديد فيه.

أنتجت عز الدين عملاً فنياً متكاملاً، تلبي علاقاته الداخلية المتعددة المنظورَ الروائي الذي أخذت به الروائية. ولهذا رسمت زمناً مفتّتاً، متقطعاً، مجزّءاً، يوائم مجتمعاً نسي معنى الزمن، ويلائم ذاكرة المرأة المتمرّدة، التي دفعتها شروط اجتماعية متعددة إلى الانهيار. فلا شيء في مكانه، والأشياء رخوة حصلت ولم تحصل معه، والتوازن مفقود، منذ أن آثر المجتمع أن يقول شيئاً ويفعل شيئاً آخر.

في سعيها إلى التوحيد بين الزمن الاجتماعي المريض والزمن الداخلي لامرأة متمرّدة تخلط بين الوهم والواقع، لجأت الروائية إلى عناصر فنية بالغة الثراء: الأحلام والرموز والمجاز والمونتاج، منتهيةً إلى عمل روائي يضاهي أفضل ما قدمته الرواية العربية العام الجاري. وبرهنت في عملها المجتهد على وحدة الإبداع والمقاومة، ذلك أن الكتابة المتقنة، في زمن الانهيار، دفاع عن الجمال والقيم والتحرر. قالت ما أرادت قوله دون الوقوع في «النزوعات النسوية» التي تثير الغثيان.

منصورة عز الدين، وراء الفردوس، دار العين، القاهرة، 2009 ، 222 صفحة.

حنان الشيخ: مقاومة الكراهية والاحتفال بالحياة

حققت حنان الشيخ في روايتها **حكايتي شرح يطول** أربعة عناصر متضافرة: فتنة السرد أو فتنة القص بلغة الراحل إحسان عباس، التي تجعل من نهاية كل حكاية مقدِّمةً لحكايةٍ تتوالد في غيرها، منتجةً متواليات حكائية، تسرد حياة امرأة من زمن الطفولة إلى الشيخوخة المتوَّجة بالموت. وحّدت بحذق كبير بين زمن السيرة الذاتية لامرأة مسقوفة بالجمال والفرح، وزمن لبنان، المنفتح على مسرّات قليلة ومآس كثيرة.

ظهر العنصر الثاني في لغةٍ فرحةً طليقة، تحتضن الفصحى والعامية والشعر الشعبي ولغة رابعة لا تنقصها الحكمة. أما العنصر الثالث فتجلى في «خطاب» الرواية، الذي يمر على أشكال متعددة من اضطهاد المرأة الشرقية: الزوج المستبد الذي يترك «طليقته» وأولاده نهباً للجوع والحرمان، لاهثاً وراء زوجة جديدة سيذيقها لاحقاً ألواناً من القهر والجوع. تسليع المرأة الذي يقضي بتزويج بنت، لم تتجاوز

العاشرة إلا بقليل، من رجل يكبرها مقابل عدد من الليرات الذهبية. ينطوي تسليع الأنثى على اغتيالٍ البراءة، لأنه يستبدل بألعاب الطفولة سريراً للزوجة، يذيق الفتاة القاصر ألواناً من العذاب. فهذا الفعل يَحْرم طفلة بريئة من طفولتها، ويحوّلها إلى أم متعددة الأطفال ولم تبلغ العشرين. يقود هذا التسليع، الذي يسمى: زواجاً، إلى القهر والكراهية، مؤسِّساً لعلاقة مريضة بين الزوجين، قوامها الإكراه الذي يعطب حياة الطرفين. تأتي مصادرة الحياة التي تختزل الطفلة - الزوجة إلى خادم مقهور، وتختصر الصبيةَ متعددةَ الأولاد إلى «آلة حية» تسهر على حياة الآخرين ولا تنعم بحياتها إلا صدفة.

وحّدت الشيخ بين زمن السيرة الذاتية لامرأة مسقوفة بالجمال والفرح، وزمن لبنان، المنفتح على مسرّات قليلة ومآسٍ كثيرة

إضافة إلى أشكال الأضطهاد هذه، أشارت الروائية إلى دور «الأميّة» الذي يرمي على المرأة بأشكال مختلفة من الحرمان، ليس آخرها الحرمان من المعرفة، وإلى دور الوعي الديني الزائف، أو المتخلّف، الذي يسوّغ ما لا يسوغ ويبارك ما لا ينبغي القبول به.

العنصر الرابع هو الرؤية العامة التي حكمت الرواية، التي رصدت قمع المرأة في وجوهه القاتمة والمحتملة وواجهته، بوضوح جميل، وبالتمرّد الضروري الذي يخلق كيان المرأة، حتى لو كانت أميّة، ويؤمّن لها جزءاً من حقوقها الإنسانية المشروعة. ربطت حنان الشيخ بين الدعوة إلى التمرد والاحتفال بجماليات الحياة المتعددة، التي تحتضن الحب والوفاء ودفء العائلة وجمالية اليوم المطير والعفوية البهيجة والضحك الطليق وملمس القماش والغناء.... وكل ما يرضي الروح والجسد.

أقامت الروائية عملها على متواليات حكائية خطّية الزمن، إذ لكل حقبة حكاية توائمها، وإذ الحكايات جميعاً مزيج من الأسى والفرح. جعلت الروائية، وبسخرية هيّنة مرتاحة طليقة، من عناوين الحكايات نصّاً موازياً، يعبّر عن العفوية ويحرّض على القراءة معاً مثل: «حتى الحمام بيروح على المدرسة، حمير الحجارة، والله إنك بتخيطي فستان للبرغوت، ما في حدا بيخبّي الحب والحبل والركوب على الجمل...». دافعت الشيخ في روايتها عن حق الإنسان في وجود كريم، مزاوجةً بين التأمل والسخرية الذكية، موحّدةً، بشكل نموذجي، بين الخطاب التربوي ومتعة القراءة.

حنان الشيخ، حكايتي شرح يطول، دار الآداب، بيروت، 2006

ليلى الأطرش : نساء بملامح مختلفة

آثرت الروائية ليلى الأطرش في كتابها **نساء على المفارق**، أن تقدم نصاً أدبياً منسوجاً من نصوص، تجمع بين القصة القصيرة وأدب الرحلة وشيئاً من السخرية وصوراً متنوعة لنساء يجابهن حياة غير عادلة ويتطلعن إلى عدالة محتملة. أنجزت ما تريد في سبعة نصوص، صاغها نثرٌ طليق، أو في سبع لوحات، ترسم كل منها أقدار امرأة، غالبت الحياة أو تصرفت بها الحياة كما تشاء. يحيل عنوان الكتاب على خطابه، المدافع عن الانعتاق والعفوية الإنسانية، والمندّد بقيم ترى في العشق جريمة، وتستخدم المرأة ولا تعترف بها.

استولدت ليلى الأطرش شخصياتها من رحلات في أماكن متنوعة، واشتقّت منها حكايات متنوعة، كثيفة الإيحاء والمعنى، إذ لكل حكاية مكان، وإذ الحكايات جميعاً حكاية واحدة، تصف قهر المرأة وتعلّق عليه.

تناولت اللوحة الأولى، التي أدرجت في رحلة إلى أميركا رحلة في تصورات «امرأة كاميرونية»، أزمة امرأة تصاحبها تربية مغلقة في مجتمع مفتوح، إذا ما يبدو في أميركا أمراً عادياً، تمارسه النسوة بعفوية غير مقيدة، يُعدّ لدى تربية متعصبة حراماً يستدعي الإقصاء والعقوبة. تحدّثت القصة عن توازن ضروري مرهق، يدفع بالمرأة المجتهدة إلى الاغتراب والانقسام. وإذا كان في اللوحة الأولى ما يثير الإعجاب والرثاء معاً، فعلى المرأة المسلمة أن تكون مقيّدة في بلاد حرة، فإن اللوحة الثانية توجّه تحية حارة إلى فتاة فلسطينية شجاعة، أطلقت صوتها صريحاً بعد «مجازر صبرا وشاتيلا»، معلنةً عن هول ما رأت بعد أن «سكتَ الرجال». صرّحت الأطرش بشجاعة أخلاقية وهي تفتش عن «بقايا الفلسطيني» القتيل صوتاً جميلاً بريئاً يتحدّى الموت.

قدّمت الكاتبة صورة حية أخرى لفتاة مغربية تبحث عن الأمان في بيئة ترى في المرأة كياناً مستباحاً، ووصفت، بشكل حميم، حوار الإنسان الإصيل مع ضميره حين يرتكب خطأ. توقفت، قبل أن تصل إلى المغرب، أمام مأساة المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد، أو «ابنة السماء.. جميلة»، التي قاومت الجلاد الفرنسي بلا مساومة، حتى تأسطرت، ورجمها مجتمعها المغلق حين تزوجت بمحاميها الفرنسي، كما لو كان على المرأة التي قاتلت من أجل حرية وطنها أن تُحرم من حريتها الذاتية بعد استقلاله، أو كما لو كانت الحرية من نصيب «الأرض» لا من نصيب البشر.

مرت الروائية، وهي ترصد عوالم المرأة في وجوهها المختلفة، على «راكبة من الدرجة الأولى» تشتاق إلى الفضول والمعرفة، وعلى «امرأة من المنطقة الحمراء» حوّلها المجتمع الاستهلاكي إلى سلعة بين سلع أخرى. أنهت الأطرش كتابها بنص أدبي شجيّ يثير العقل ويجرح الروح عنوانه: «قتيلة الشرف.. لا اسمٌ ولا عنوان»، حمل أبعاداً من النبل والغضب والتحزّب للكرامة الإنسانية.

أنجزت الأطرش شكلاً أدبياً مبتكراً يجمع بين النثر الجميل والصور الإنسانية الموحية والمعرفة الوافرة ببلدان مختلفة

أنجزت الأطرش، في **نساء على المفارق**، شكلاً أدبياً مبتكراً يجمع بين النثر الجميل والصور الإنسانية الموحية والمعرفة الوافرة ببلدان مختلفة، وعاطفة كريمة نبيلة، ترجمُ أطياف الشر والظلم والظلام، وترنو إلى زمن محتمل يحرّر المرأة والرجل معاً. ■

ليلى الأطرش، نساء على المفارق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009

إصلاح الجامعات:

دواعي المعرفة وحاجات السوق

تعالج ثلاثة كتب وجوهاً من الإصلاح الجامعي في الولايات المتحدة وفرنسا، في العقدين الأخيرين، وتتأمل الأهداف التي تقف وراءه، وتلقي الضوء على معنى الجامعة عند فيلسوف ألماني معاصر.

فيصل درّاج

السياسة والسياسة الجامعية المحافظة

في كتابه: **تفكيك الجامعة العامة، أربعون عاماً من الهجوم على الطبقة الوسطى**، يقرأ كريستوفر فيلد، أستاذ الأدب في جامعة كاليفورنيا، دلالة التحولات التي عرفتها «الجامعات العامة»، التي تقوم الدولة بتمويل دراساتها وأبحاثها. تضمّنَ الكتابُ جملةَ أفكار تربط بين الإصلاح وغايات سياسية، وبين الغايات السياسية والأهداف الاقتصادية.

يفصل الإصلاح، كما يرى المؤلف، بين «العلوم الدقيقة» التي تُنتج أبحاثاً علمية، ذات صلة بالصناعة والتكنيك، القابلة للاستثمار في السوق وإعطاء ربح مالي، والعلوم الإنسانية مثل الفلسفة والأدب وتاريخ الفنون، التي لا يمكن «قياس» الربح التجاري الصادر عنها. ومع أن هذا الفصل يتستر بلفظية برّاقة، تقول بالتطوير والتحديث والانطلاق من «المشخص»، فهو يحجب هدفين أساسيين: أولهما محاصرة الطبقة الوسطى غير المحافظة، التي تعطي اهتماماً خاصاً لـ«العلوم الإنسانية»، التي تنفتح على الثقافة الاجتماعية وتربط، بمنظور نقدي، بين الإنتاج الثقافي والوعي الاجتماعي، وثانيهما شنّ حرب على الثقافة، وعلى التسييس الثقافي بشكل عام، بغية إنتاج «عقل تقني» ينصاع إلى العملي والتجاري وما تقترحه السوق.

يتعيّن الإصلاح الجامعي، بهذا المعنى، حرباً ثقافية تشرف عليها النخبة المحافظة المسيطرة، غايتُها محاصرة الطبقة الوسطى التي صعدت، جامعياً، في العقود الأخيرة من الحرب الباردة. أكثر من ذلك، أن الاحتفاء بـ«العقل التقني» يخضع بدروه إلى معايير نخبوية قاسية، سعياً وراء «نخبة علمية» صافية، تلبّي حاجات السوق ولا تلتفت إلى «العلوم الاجتماعية»، التي تعطي للآداب والفنون أهمية كبيرة وتعمل على تسييسها.

يحاصر الإصلاحُ المفترَض المعنى النظريَّ المتعارَف عليه للجامعة، وينزع إلى تأسيس جامعة جديدة ذات معنى جديد. فمن المفترَض في «التقاليد الأميركية» وغيرها أن الجامعة مؤسسة لا تسعى لغايات ربحية، وأنها تنشد تشكيل مواطن مؤهل يتوزّع على خيارات متعددة: المهندس، الطبيب، الأديب، وعالم الاجتماع... وغير هذا مما يدعى «رأس المال الإنساني»، الذي هو تعبير عن قدرات المجتمع الخلاّقة. تأخذ المؤسسة الجامعية، بهذا المعنى، أبعاداً ثلاثة: فهي الوقع النوعي الذي ينتج مواطناً ممتازاً، والحقل الثقافي والمعرفي القائم على التنوّع، وهي أخيراً المرجع الأخلاقي والقيمي الذي يبدأ من «الإبداع» قبل غيره. خلافاً لذلك، وعلى مبعدة منه، فإن الإصلاح الجامعي الجاري، منذ أكثر من عقدين، ُستبدل بالمواطنة النخبة، وبالتنوع والاختلاف التجانسَ والتماثل، ويقرر الربح ومعايير السوق بديلاً عن الإبداع.

الإصلاحُ المفترَض يحاصر المعنى النظريَّ المتعارَف عليه للجامعة

يفضي هذا الإصلاح إلى مقولة أساسية

هي: «اقتصاد المعرفة»، الذي يختصر المعرفة إلى فعل اقتصادي ينشد الربح قبل غيره، وينصبّ الاقتصاد مرجعاً وحيداً للمعرفة والثقافة بعامة. يصبح الاقتصادي عالي الاختصاص مرجعاً للمعارف جميعاً، بقدر ما تكون السوق مرجعاً لهذا الاقتصادي الذي يقبض على «علم العلوم». شيء قريب، من قصص الخيال العلمي التي تحدّثت عن «مجتمع جديد» يحتفل بالمخابر والمصانع ويرفض ما غيرهما منتهياً إلى إفقار «الروح الإنسانية» إفقاراً مؤسسياً.

Christopher Newfield, Un-making the public university, Harvard university press, 2008

إنتاج المعرفة المنتِجة

قدم الفرنسيان: ج.س. بلان، وستيفان لوغراند مساهمة فلسفية، تمس الإصلاح الجامعي، عنوانها: **نحو مساهمة في نقد اقتصاد المعرفة**. يقوم الكتاب، وهو صغير الحجم، على أجزاء ثلاثة: الأول منها استعادة لحوار مع الفيلسوف الشهير الراحل ميشيل فوكو، نُشر العام 1985، تناول فيه الأسباب والعوامل التي تنتج معرفة مزدهرة، واجتهد القسم الثاني في تحليل ما قال به فوكو، اعتماداً على مفاهيم نظرية لا تنقصها الصعوبة تنتسب إلى أفكار فيلسوف شهير آخر، رحل أيضاً، هو الماركسي: لوي آلتوسير. أما الجزء الثالث فقد تناول شرح الإصلاح الجامعي الفرنسي، الذي بدأ منذ أيام فرنسوا ميتران، واستمر إلى عهد الرئيس ساركوزي، ونقده، وأظهر أشكال مقاومته.

يتعامل الكتاب مع المعرفة بوصفها علاقة اجتماعية متعددة العناصر

اقترح الفيلسوفان برنامجاً متسقاً، يرفض الإصلاح الليبرالي الذي يختزل التعليم إلى الاقتصاد، الربح، بقدر ما يرفض الاختزال الأفلاطوني المدافع عن «معرفة خالصة» مبرّأة من الأهداف المادية. فالمعارف المختلفة تندرج، لزوماً، في سيرورة تتضمن الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ذلك أن البشر، اجتماعياً، منتِجون ومستهلكون معاً، وأن للمعرفة اقتصاداً خاصاً بها، لا ينفصل عن الاقتصاد العام.

قادت وحدة المعرفة والاقتصاد المؤلفَين إلى سؤال القيمة والتقييم: ماذا تساوي المعرفة؟ وكيف يمكن تقويم إنتاجها وتوزيعها واستهلاكها؟ يرفض الفيلسوفان «المعيار الكمي»، سواء ارتبط بحجم المواد التي «يستهلكها» التلميذ أو بالفائدة «الغامضة» الصادرة عن هذا الاستهلاك، ويسائلان مباشرة مناهج البحث، كما الفلسفة التي تسيّرها، متوقفين أمام دورها في نقد المعرفة القائمة وإنتاج معرفة جديدة تتجاوزها، وإلا تحوّل الباحث، أو التلميذ الجامعي، إلى مستهلك سلبي، أو إلى «متبطّل» يحمل لقباً إيجابياً. على هذا، فإن الباحث الفعلي هو الذي يضيف قسطاً من المعرفة إلى المعرفة الكلية القائمة، فالمطلوب هو: «إنتاج معرفة منتِجة لا تنفصل عن استهلاك منتِج» يجدّد العلاقات الاجتماعية. وغايةٌ كهذه لا تنفصل عن مناهج التعليم، وعلاقة التعليم بالحاجات العامة، قبل أن تتوقف أمام «المضمون» و«الكم» وقدرة الطالب على استظهار «مادة مجرّدة» لم تُختبر أو لا تقبل الاختبار.

تتمثل أهمية الكتاب في تعامله مع المعرفة بوصفها علاقة اجتماعية متعددة العناصر، تتضمن الجامعةَ ودورَ النشر ووسائلَ الدعاية والإعلام والتجمعات السياسية وغير السياسية، مؤكداً أمرين: يقضي تجديد المعرفة بتحويلها إلى عنصر فاعل في جميع المستويات الاجتماعية، وإطلاق تفاعل خلاّق بين المجتمع والسياسة العلمية التي تأخذ بها الدولة. فإذا كانت الدولة طرفاً مقرراً، فإن على المجتمع أن يتفاعل مع هذا القرار ويراقبه، وإلا تحوّلت القدرات الاجتماعية المبدعة إلى «خادم» للشركات الكبرى، المتحالفة مع الدولة.

Guillaume sibertin – Blancet stéphane, Legrand : Esquisse d'une contribution a' La critique, de l'économie des savoires , Reims, le ou dons le fer, 2005

الجامعة والحيِّز المدني المعارض

أوسكار نيجت، أستاذ جامعي ألماني مرموق، وأحد أبرز الوجوه الراهنة في «مدرسة فرانكفورت» الفلسفية، التي وُلدت في الربع الأول من القرن العشرين، وأعطت ما يدعى: «النظرية النقدية».

يتأمل نيجت بدوره معنى الجامعة، متّخذاً من الجامعة الألمانية مرجعاً له، وذلك في كتابه **الحيّز العام المعارض**، الذي يتضمن جملة من دراساته السابقة.

توقف الفيلسوف الألماني أمام المفارقة، أو التناقض، الذي يخترق الجامعة. فهي، من ناحية، مؤسسة رسمية تنفق عليها الدولة، وتعهد إليها بوظاف علمية وأيديولوجية، وهي، من ناحية ثانية، حيّز لتوليد وعي معارض، كان ذلك على مستوى الطلاّب الذين يتطلّعون لجامعة تأخذ رغباتهم ومطالبهم في الحسبان، أو كان على مستوى الأساتذة، أحياناً، الذين يطالبون بدور فاعل في صياغة البرامج والقرارات، انطلاقاً من تجاربهم العملية.

تبدو الجامعة، والحال هذه، مؤسسة مسكونة بالتناقض، تخدم الدولة ولا تخدمها تماماً، وتشبع في الطلاب رغبة المعرفة دون أن تشبعها تماماً. بيد أن هذا الأمر الذي يبدو، في الظاهر، سلبياً، غيرُ سلبي على الإطلاق، لأن التناقض يفضي إلى حيوية ضرورية متعددة الاتجاهات: يدفع الطلبة إلى العثور على وسائل متعددة للتعبير عن مطالبهم ورغباتهم، ويدفع بالباحثين العلميين إلى تقديم اقتراحات متجددة لتطوير البحث العلمي والحياة الجامعية، ويُطلق حواراً، عنيفاً أو هادئاً، بين الجامعة والمؤسسات الرسمية. وهذا التناقض، أو المعارضة بشكل أدق، هو الذي يستولد الحيّز العام، بالمعنى الحديث، الذي يستدعي ذواتاً متمردة قادرة على التفكير والمبادرة والاقتراح.

تبدو الجامعة مؤسسة مسكونة بالتناقض، تخدم الدولة ولا تخدمها تماماً

يرد في مقدمة الكتاب: «يتأسس الحيّز العام المعارض على الذاتية المتمرّدة،... ففي حين أن الحيز العام البورجوازي يقوم على جملة من التعميمات المجرّدة، فإن الحيز العام المعارض ينزع إلى مراكمة تجارب مفردة». أكثر من ذلك أن الحيّز الأخير يبتعد عن اللغة المتكلّسة المستهلكة، ويعبّر عن ذاته بكلام يومي بسيط مباشر، يسمح بتبادل التجارب والخبرات، وينطوي على بعد حواري في تعامله مع الصراعات المختلفة. ولعل هذه اللغة الحوارية، التي تغاير لغة السلطة، هي التي تجعل الحوار صعباً بين الدولة والعقول المتمردة، على خلاف الحوار بين السلطة والعقول الأكاديمية التقليدية، سيّان إن اختلفت مع السلطة أو اتفقت معها.

وبداهةً، فإن المنظور الذي يأخذ به الفيلسوف الألماني، كما ذاك الذي انطلق منه الفيلسوفان الفرنسيان، يتكئ على مجتمع مدني فاعل، أو قابل للتفعيل. وهذا المجتمع المدني، الذي يؤمّن للمثقف حرية التعبير، هو الذي يجعل من الجامعة موضوعاً للحوار والنقد والمساءلة، تطلُّعاً إلى جامعة جديدة، لا تعترف بـ«الأستاذ المتبطّل»، الذي يجترّ معلومات قديمة لا جديد فيها.

طرحَ نيجت موضوع العلاقة الملتبسة بين السيطرة والتحرر، في المؤسسة الجامعية، الذي هو حوار مفتوح بين الامتثال والتمرّد، وبين القبول بالمعرفة والسلطوية والاحتجاج عليها. ■

Oskar Negt, L'espace publique oppositional, Paris, payot, 2007

حول السيرة الذاتية لشفيق الحوت (1932 - 2007)

مسارٌ إنساني وأقدارُ قضية

نشر الراحل شفيق الحوت قبل سنتين سيرة ذاتية عنوانها: «بين الوطن والمنفى»، في كتاب ضخم يقع في خمس مئة وخمسين صفحة.

فيصل درّاج

كتاب **بين الوطن والمنفى**، للراحل شفيق الحوت، جدير بالقراءة لسببين: أولهما أنه يدور حول حياة إنسان غير عادي، أعطى حياته للقضية الفلسطينية وحظي باحترام جماعي قصّر عنه كثيرون، وثانيهما أسلوب الكتاب، الذي يتسم بالنزاهة والتواضع وتجنّب الإساءة إلى الآخرين. فلا موضع، في هذه السيرة الذاتية الغنيّة، للنرجسية والاحتفاء المريض بالذات، ولا موقع فيها لما يهوّن من شأن الآخرين ويبخسهم حقهم. مارس الراحل، في الحالين، ما يمكن أن يُدعى: أخلاق التذكّر، التي توحّد بين الحديث عن الذات، والالتزام بالقيم الأخلاقية الموضوعية.

حملت السيرة عنواناً فرعياً: «من يافا بدأ المشوار»، الذي يقتفي آثار فرد وأقدار قضية، ويوازي بينهما إلى حدود التطابق والتماهي. وما كلمة «المشوار» إلا إشارة إلى رحلة لازمها التعب، أو إلى تعب مديد جاء به المنفى ورفَضه المنفيُّ الذي تمسك بحقه وقاتل من أجله.

ينهي الحوت الفصل الأول من سيرته بالكلمات التالية: «أنا لست عائداً فحسب، بل فلسطين عائدة إليّ أيضاً»، مذكّراً برومانسية محمود درويش الشاب، الذي ألغى المسافة بين الأرض والشاعر. ولعل هذه الإيمانية العالية والنبيلة معاً هي التي تفسّر الذاكرة الخصيبة، التي أخذت بيد الكاتب إلى تفاصيل مدينته وحياته ومنعطفات قضيته، ذلك أن في أخلاق الذاكرة، التي تجمع وتراكم وترتبط، صورة عن سلوك إنسان لا يفرّط بحقه، على مبعدة عن آخرين، يوغلون في «البلاغة الوطنية» ولا يعرفون عن تاريخ وطنهم شيئاً كثيراً. يقول في مستهل كتابه: «لو سألتني، قبل اغتصاب الأرض عن ذلك الشارع في يافا، الموصل بين بيتي ومدرستي،...، لوجدتني أوجز أيّما إيجاز، غافلاً عن الكثير من التفاصيل. لكن حاول أن تجرّبني الآن، لتسمع مني عجباً».

ليس في الذاكرة اليقظة إعلانٌ عن كتاب كثير التفاصيل جدير بالقراءة، بقدر ما هو آية عن وعي وطني مسؤول، فلا هوية بلا ذاكرة، ولا ذاكرة - هوية إلا بمشروع سياسي، يعرف قيمة ما كان والجهد الواجب بذله في سبيله. هذه العلاقة بين الذاكرة والتمسك المقاتل بمواضيعها هي التي قادت شفيق الحوت إلى العمل الوطني الفلسطيني، وأدرجت حياته في مشروع جماعي يحوّل «الحيَوات المقاتلة» إلى حياة واحدة. لذا تبدو الذاكرة، في شروط القهر، بديلاً عن الوطن، ويلتبس الحديث عمّا كان بحنين موجع آسر، يعطف تفصيلاً على آخر، ويحاذر ألاّ ينسى شيئاً، إن استطاع. وهو ما حاول الراحل أن يفعله وهو يصف يافا، التي وُلد فيها، بعائلاتها وشوارعها ومدارسها ومعالمها، ومذاق هوائها في جميع الفصول. تكشف محاولة القبض على التفاصيل عن حضور المكان في روح الفلسطيني الذي وُلد فيه، وعن جهدٍ في محاربة النسيان والحفاظ على فاعلية الذاكرة.

يتلو الحديثَ عن مدينة الطفولة حديثٌ عن الرحيل إلى المنفى. ومع أن استرجاع أطياف المكان الراحل يغوي برومانسية واسعة، فإن حس شفيق الحوت النقدي لم يمنعه عن القول: «المؤسف أننا لم نكن ندرك حينئذ أن شعبنا كان من دون قيادة. ولذلك شاعت وراجت قصة الشهيد البطل عبد القادر الحسيني،...، الذي سقط شهيداً». إن التأسف المتأخر على قضية وطنية ليس لها قيادة، هو الذي دفع بالشاب شفيق، الذي انتقل من يافا إلى بيروت، إلى الالتحاق بعمل وطني منظم يتمتع بـ«قيادة»، وهو الذي جعله يربط، بشكل مضمر، بين القيادة والاستعداد للتضحية، بعيداً عن رخاوة باهظة ترى في استشهاد قائد وطني «حدثاً مفاجئاً». ولعل إدراكه لدور القيادة في حركة تحرر وطني، مثل الحركة الفلسطينية، هو الذي أملى عليه، أكثر من مرة، أن ينقد «مظاهر قيادية» في منظمة التحرير لا تأتلف مع الحس السليم. فهو يكتب عن «اضطراب» القيادة الفلسطينية بعد إعلان «وثيقة الاستقلال» في الجزائر العام 1988: «لماذا لم تتألف حكومة مؤقتة؟ لا جواب، إلا من إضافة ألقاب جديدة إلى ياسر عرفات وأبو اللطف إلى جانب ما كانا يحملانه من ألقاب (ص 412)، كما لو كانت فاعلية القائد الوطني تأتي من ألقابه، أو كانت قيمته الفعلية من تعددية الألقاب التي يسبغها على ذاته.

تكشف محاولة القبض على التفاصيل عن حضور المكان في روح الفلسطيني الذي وُلد فيه، وعن جهدٍ في محاربة النسيان والحفاظ على فاعلية الذاكرة

أما في الفصل الذي عنوانه «ليلة سقوط طائرة أبو عمار»، فإن اللغة النقدية تصبح أكثر حدة ومباشرة وصرامة: «إن أبو عمار بعد حادثة الطائرة تحوّل إلى شخص آخر، وتزايدت فرديّته أضعافاً مضاعفة، ووقع في وهم أنه معصوم، صاحب رؤى، وترعاه عناية إلهية خاصة، كما أنه تماهى مع فلسطين إلى شفير الخلط بين الحقيقة والخيال» (ص 456).

قد تبدو هذه اللغة النقدية، في وسط

تنظيمي فلسطيني أدمن التكاره وتبادل الاتهامات، مصطنعة متعمّلة بعيدة عن الموضوعية. بيد أن المنطق العام لكتاب «بين الوطن والمنفى» ينفي هذا الاتهام بفضل «النزاهة النقدية» التي تمتع بها شفيق الحوت، التي علّمته أن النقد واجب وطني وأخلاقي، وأن المسؤول الوطني الفلسطيني الحقيقي يبدأ، فكراً وممارسة، من قضية شعبه، لا من ذلك الحسبان الفقير الذي أدمنه كثيرون حوّلوا الثورة إلى ثروة، والثروة إلى طموح فقير، يستأنف أسوأ ما خلّفته العادات السلطوية العثمانية. يقول في الصفحة 288 من مذكّراته جُمَلاً توجز فلسفته في العمل السياسي الفلسطيني: «ذكّرني الأمر بما كنت أؤمن به دائماً، وهو أن شعب فلسطين أكبر من قادته على الدوام. وإذا كانت الزعامة ترفاً ورفاهية لدى بعض الشعوب، فمن المؤكد أنها ليست كذلك للفلسطيني. الزعامة الفلسطينية تعني العذاب والتحمل والشقاء والإحباط واحتمالاً دائماً لتهمة الخيانة»!

قرّر شفيق الحوت في السطور الكثيفة السابقة: حقيقة - مأساة، تتأسى على شعب مقاتل شجاع لم يظفر بقيادة على صورته إلا في لحظات سعيدة عابرة، وأشار، ضمناً، إلى لون من «القادة» يصيّرون «الكفاح» إلى ترف ورفاهية، ويحوّلون «الكفاح من أجل الرفاهية» إلى قاعدة ذهبية في أزمنة الانهيار. ولعل الانتساب النزيه إلى «شعب كان دائماً أكبر من قيادته» هو الذي أقنع الحوت بالبقاء في بيروت، بعد مجازر صبرا وشاتيلا ودخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت في خريف 1982. يستذكر الكاتب تلك الفترة العسيرة فيقول: «أين تلك الأبواب التي كانت مشرعة أمامي لثلث قرن من الزمن؟ مَن أوصدها؟... أنا نفسي بتُّ أضيق من نفسي، وأتمنى لو تتغير ملامح وجهي وطولي وعرضي. ولماذا لا، وأنا أحمل في جيبي هوية تنكر نفسي وتقول إني إنسان آخر. فهل من ينكر نفسه يعتب على الناس إذا انكروه؟» (ص 275).

كتبَ الحوت عن سطوة العزلة ومرارة التخلّي، ولم يشر إلى البطولة، مع أنه كان بطلاً، ولا إلى ما يشبه البطولة، وهو الخائف من وجهه وهويته والخائف على أحلامه، والذي ارتضى بالمطاردة والمخاطرة، ورفض أن يطرقَ بابَ أحد. كان في تلك الفترة الحرجة يتحصّن بأحلامه وبأخلاق «القيادة» كما ينبغي أن تكون. يستهض الأحلام فيقول: «كل أبناء جيلي عاشوا التجربة نفسها، والحلم نفسه، ونذروا أنفسهم لتحقيقه».

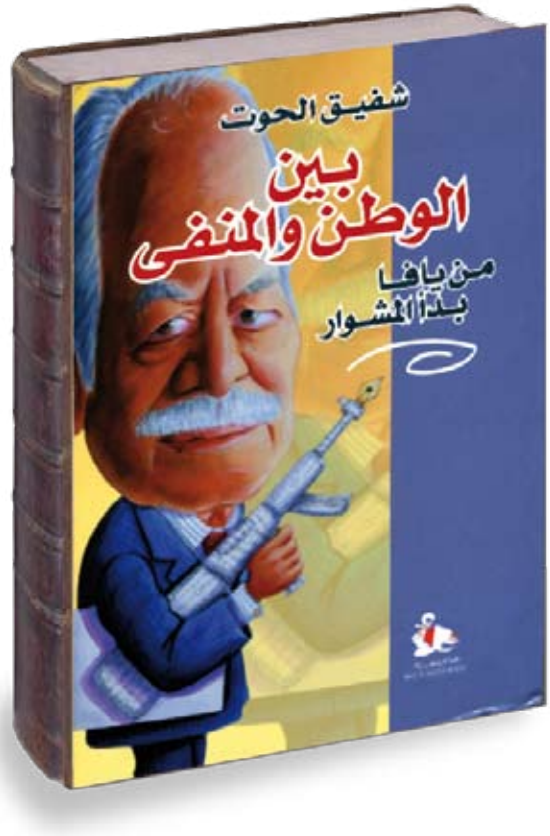

شفيق الحوت: بين الوطن والمنفى،
دار الريّس، بيروت، 2007، 548 صفحة

ويستذكر صفات القيادة فيكرّر: «إن قضية مثل قضيتنا بحاجة إلى إيمان وصبر ونضال أكثر من جيل واثنين من الشباب» (ص 274). كان الرجل، خلال احتلال بيروت، قد بلغ الخمسين من عمره، باحثاً عن شباب مفقود يكمل «المشوار»، لا ينسى التجربة ولا يبذّر دروسها كي يمضي في تجربة جديدة.

كتب شفيق الحوت سيرة ذاتية يتمازج فيها الرضا والشجن: الرضا عن مسار إنسان أكثرَ من الأحلام وعملَ على عدم إهانتها، والشجن والتأسي على قضية عادلة، كلما تقدم الزمن تراجعت، وكلما حاولت الوقوف سقطت من جديد، كأن يقول: «هكذا كان حال المنظمة في السبعينيات من القرن العشرين. أمّا أين أصبحت الآن في بداية القرن الحادي والعشرين، فسبحان مغيّر الأحوال» (ص 186). لا غرابة أن يستقيل لاحقاً من مناصبه، احتجاجاً على اتفاقية أوسلو، واحتجاجاً أولاً على تهافت الأداء السياسي والإداري في منظمة التحرير، الذي أخذ في التزايد بعد العام 1993. ومع أن صاحب المذكّرات يفرد صفحات طويلة لأسباب استقالته من اللجنة التنفيذية ومن منصبه سفيراً لفلسطين في لبنان في 10 أيلول/سبتمبر 1993، فإن السطور التالية توجز إيجازاً بليغاً دوافع ما قام به: «في تونس أحسست بأن القيادة في واد آخر، وأنه بات هناك ما يشبه قيادة ظل من المستشارين والمندسّين على الثورة وسماسرة الحلول وعرّابي الاتصالات السرية» (ص 463). ينفتح تعبير «السماسرة» على أسئلة كثيرة، ويفتح أسئلة كثيرة أيضاً.

في مذكرات **بين الوطن والمنفى** سرد شفيق الحوت سيرة وطن وشعب وقضية وسيرة مناضل من هؤلاء الذين يبنون الأحلام ويرثونها. بل إن في هذه المذكرات، المتنوعة في مواضيعها، ما يعطي صورة عن «المناخ» السياسي والفكري في العالم العربي كله، منذ عام «النكبة» الأولى إلى «أعوام النكبات» المتلاحقة. حين يستذكر لقاءه الأول مع جمال عبد الناصر يقول: «وأعترف اليوم، بعد كل هذه الأعوام التي التقيت خلالها معظم قادة العرب وحكامهم، أنني لم أشعر مع أيٍّ من هؤلاء بالراحة والثقة والاطمئنان لقول ما أشاء وبلا تحفّظ أو رقابة ذاتية، كما شعرت مع عبد الناصر». لهذا لا ينسى أن يؤكد أن رحيل عبد الناصر «سجّل البداية الرسمية لانتهاء المرحلة القومية».

كتبَ الحوت عن سطوة العزلة ومرارة التخلّي، ولم يشر إلى البطولة، مع أنه كان بطلاً، ولا إلى ما يشبه البطولة، وهو الخائف من وجهه وهويته والخائف على أحلامه

كتب شفيق الحوت عن بدايات أحلامه، وعن بدايات أحلام عربية كثيرة، وأشار، حزيناً، إلى نهايات كثيرة سمحت لـ «المندسّين» و«السماسرة»، أن يدفعوا بالقارب الفلسطيني إلى اتجاه يثير الأسى. ■

شبكة «أخطبوط» للتوظيف:

تحويل فرص عمل شاغرة إلى وظائف فعلية

يوسف شمعون

◄ مؤسس ومدير المبيعات والتسويق في «أخطبوط». نال درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة **جورج تاون** في الولايات المتحدة العام 2006. ونال قبل ذلك شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة **Mac Gill** في كندا العام 2001. وكان أنهى دراسته الثانوية في المدرسة الوطنية الأرثوذكسية بعمّان العام 1997.

«أخطبوط» شبكة توظيف إلكترونية، أسسها شباب حديثو التخرُّج، أدركـوا لغة العصر، وحاجة البلاد إلى تحديث وسائل البحث عن عمل ومكافحة البطالة. اتخذت مقرها في الطابق العاشر في «أبراج أعمار» بعمّان، ولها نشاط متنام في دول الخليج. استمعت «السّجل» إلى شرح للجوانب الفنية من عمل الشبكة، قدمه المؤسس ومدير تطوير المنتَج محمد الحاج حسن، ومنسقة التسويق ميس القسوس. ثم التقت «السّجل» في حوار شامل مع المدير يوسف شمعون للتعرف على أبعاد هذه التجربة.

حوار: حسين أبو رمّان

«السّجل»: من أين جاءت فكرة «أخطبوط»؟

- بدأت الفكرة العام 2006 حينما كنت أتابع دراسة الماجستير في إدارة الأعمال، وكان صديقي محمد الحاج يعمل آنذاك في شركة متخصصة في مجال التمويل، فاكتشفنا أن فكرة المشروع اختمرت في ذهن كل منا بشكل مستقل عن الآخر، ولكن بشكل متزامن. وقد أتيح لي أثناء الدراسة أن أتعرف على أبعاد مشكلة البطالة في الوطن العربي الذي يتوجب عليه أن يخلق مئة مليون فرصة عمل جديدة العام 2020 حتى يحافظ على معدل البطالة الراهن، وفقاً لإحصاءات البنك الدولي. كذلك استمعتُ لمحاضرة قيّمة لخبير في مواقع التوظيف الإلكترونية، تعرفت من خلالها على مضامين هذا العمل مقارنة بالوسائل التقليدية. وبعد ذلك، اكتشف كلٌ منا عدم وجود أسلوب واضح وفعّال يساعد الخريجين في إيجاد وظائف لهم، لذلك كان حافزاً لنا على العمل لإنشاء موقع توظيف إلكتروني متخصص.

«السّجل»: ماذا تقدم «أخطبوط» لسوق العمل؟

- «أخطبوط» شركة خاصة للتوظيف. ويتمثل الإبداع في عملها بنقل عملية التوظيف إلى أسلوب عصري فعّال يعتمد على الإنترنت. فمن يبحث عن عمل، عليه أن يدخل إلى موقع **أخطبوط** الإلكتروني، ويحمّل سيرته الذاتية التي تضاف إلى قاعدة البيانات، ولدينا الآن مئة ألف سيرة ذاتية لطالبي عمل. هذه العملية مجانية، ونحن على استعداد لتقييم السير الذاتية من حيث نقاط قوتها أو ضعفها بناء على طلب أصحابها مجاناً أيضاً، لكن تقديم خدمة كتابة السيرة الذاتية لمن يطلبها تتم مقابل أجر. وتعد «أخطبوط» الشبكة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تقدم اختبارات تحليل الشخصية ضمن النطاق المهني وفق المؤشر العالمي **Briggs-Myers Type Indicator - BMTI**.

«السّجل»: وماذا بشأن الشركات؟

- الشركات، حينما تنشر إعلاناً على الموقع عن وظائف شاغرة، تدفع تكلفة إعلانها الذي يستمر ثلاثين يوماً. وبما أن متوسط عدد زوار الموقع هو 5-6 آلاف شخص يومياً، فهذا يعطي فكرة عن عدد الأشخاص الذين يتاح لهم الاطلاع على إعلانات الشركات. كذلك نوفر للشركات خياراً آخر يتمثل في الدخول إلى قاعدة البيانات للبحث عن الطلبات التي تناسبهم. كما نعمل وفق منظور «الشبكة الوظيفية» التي هي أوسع من الموقع الإلكتروني، حيث ننشر إعلانات الشركات في الراديو باللغة الإنجليزية على موجة **FM 99.6** ثلاث مرات يومياً، كما ننشرها في صحيفة **الغد**. ويمكن أن نقوم بالنيابة عن الشركة بالبحث في قاعدة البيانات عن المؤهلات التي تحتاجها.

«السّجل»: كيف تفسرون خطوتكم في العودة للإعلان عن وظائف في الصحف؟

- استخدام الصحيفة هنا لا يتم بالطريقة التقليدية. الإعلان في الصحيفة يقدم نبذة موجزة عن الشواغر لِلَفت النظر إليها، فقد لا يكون الشخص قد دخل على **أخطبوط** لرؤية الإعلانات الموجودة. لكن الاستفادة من الإعلان لا تتم إلا بالدخول على الموقع، واستخدام رمز الوظيفة الشاغرة المشار إليه في الصحيفة.

«السّجل»: ما معيار النجاح في عملكم؟

- النجاح يعني توفير أكبر عدد من فرص العمل للباحثين عنه، وتلبية طلبات الشركات بطريقة مهنية. لكن تنبغي الإشارة إلى أن من أهم معايير النجاح بالنسبة لنا أن نساعد الشبّان في أن يجدوا الوظائف «الصحيحة»، أي التي تناسبهم، بما يمكنهم من التميز والإبداع فيها. فعلى هذا تتوقف إلى حدود بعيدة إنتاجية الموظف التي هي الأساس في تقدُّم المجتمع. ونقوم في بداية السنة بعمل استطلاع للشركات التي نتعامل معها، فنستفسر عن عمليات التوظيف التي تمت، وعمّا إذا ما زال الأشخاص الذين وظّفوهم على رأس عملهم، ونستطلع مدى رضا هذه الشركات عن هؤلاء الموظفين.

«السّجل»: كيف تمارسون مسؤوليتكم الاجتماعية؟

- أطلقنا مبادرة «أخطبوط يهتمّ»، في شباط/فبراير 2009، والتي قادتنا إلى توقيع اتفاقيات مع جامعات حكومية وخاصة ومؤسسات غير ربحية لإعطاء محاضرات للطلبة عن كيفية إعداد السير الذاتية لأغراض البحث عن عمل بطريقة صحيحة، وعن كيفية التصرف خلال المقابلة مع أصحاب العمل، وشرح أهمية الالتزام بالوقت، وتطوير القدرات الذاتية.

«السّجل»: ما الفرق بين الإعلان عن وظيفة في صحيفة أو في موقع الإلكتروني؟

- عندما تعلن شركة عن وظيفة في صحيفة، تكون مقيدة بمساحة محددة، فلا تنشر كل المسؤوليات المطلوبة من الوظيفة. في حين أن إعلانات **أخطبوط** تسمح بنشر كل العناصر الأساسية التي يستكشف الباحث عن عمل من خلالها ما إذا كان لديه المؤهلات اللازمة للتقدم لتلك الوظيفة أو لا. وفي حالة الإعلان عن وظيفة شاغرة في صحيفة، تصل السير الذاتية عن طريق الفاكس أو اليد أو البريد الإلكتروني، وهذا يتطلب من الشركة وقتاً طويلاً لفرز هذه الطلبات ورؤية المناسب منها لإجراء المقابلات، بينما في حالتنا، تصلنا السير الذاتية إلكترونياً، ونقوم نحن بـ«الفلترة». أما الباحث عن عمل، فحينما يتقدم لوظيفة شاغرة من خلالنا، فإن سيرته الذاتية تدخل ضمن قاعدة البيانات، وهذا يعني أنه قد يجد فرصة عمل في أي وقت.

«السّجل»: بشكل أكثر وضوحاً، ماذا تعني «الفلترة»؟

- نظام الفلترة هو تكنولوجيا حديثة، يعمل وفق مبدأ النظام نفسه الذي يستخدمه **غوغل**. الفرق أن **غوغل**، يبحث في الإنترنت، بينما نبحث نحن في قاعدة بيانات، وهذا يعطينا بشكل فوري كل التصنيفات المرغوبة حسب المؤهلات، الفئة العمرية، الخبرة، الجنسية، اللغات التي يتقنها الباحث عن عمل، وهذه أقصر الطرق التي تمكّن الشركة من العثور على طلبات التوظيف التي تلبي احتياجاتها.

«السّجل»: في ضوء تجربتكم العملية، كيف تنظرون لدور الجامعات؟

- الطالب في بلادنا لا يفكر إبان دراسته في العمل لفترات معينة خلال العطل الصيفية، كما أن الجامعة لا تحثه على ذلك إلا بعد التخرُّج. هذا السلوك غير موجود في الجامعات الأجنبية التي تحث طلبتها على العمل خلال العطل الصيفية، وتوفر لهم الفرص والحوافز لذلك، حيث إن من المهمّ أن يكتسب الطالب خبرة في العمل سواء في مجال تخصصه أو في غيره، وأن يتعرف على الحياة العملية وكيفية التعامل مع زملائه، وهذا يساعده لاحقاً في معرفة ما يريد وما لا يريد.

«السّجل»: هل تغيرت نظرتكم لموضوع البطالة؟

- أهمّ ما في الأمر أن البطالة لا تعني عدم وجود شواغر، فالتحدّي هو كيفية البحث عن الوظيفة باللجوء إلى الخيارات المتاحة: **أخطبوط** والراديو والصحف وسواها. وإذا كانت البطالة تعني وجود نقص في طاقة الاقتصاد الوطني على استيعاب الباحثين عن عمل، فإن نسبة عالية من هذه البطالة ناتجة عن خلل في توصيل المعلومات ما بين الشركات والباحثين عن عمل. ورغم كل ما يقال عن الأزمة الاقتصادية والتراجع، نحن لدينا في المتوسط نحو 1000 وظيفة شاغرة في الشهر.

«السّجل»: ما المهارات الشخصية التي يتفوق بها باحثٌ عن عمل على آخرين؟

- أهمها مهارات الاتصال التي يتميز بها الفرد من خلال تعامله مع زملائه، ومع زبائن الشركة، وحتى في التعبير عن وجهة نظره، وعن ولائه لعمله. وفي نهاية المطاف، إذا لم يُعجَب صاحب الشركة أو مديرها بطالب الوظيفة، فلن يشغّله.

«السّجل»: كيف تنظرون لمواقع التوظيف الأخرى، والمؤسسات غير الحكومية، مثل «إنجاز»؟

- التجربة علّمتنا أن التنافس يوسّع السوق. لهذا فإن وجود مواقع توظيف إلكترونية متعددة عنصر إيجابي يساعد على التكامل في تقديم الخدمة. أما «إنجاز» فهي مؤسسة رائدة، وهي تنظّم أكبر معرض توظيف سنوي في البلاد، وهناك شراكة استراتيجية بيننا. ونحن نرى أن دور «إنجاز» مفيد جداً على صعيد التجسير بين احتياجات السوق ومخرجات التعليم. ■

الدراما الرمضانية لهذا العام:

انحسار التاريخي لصالح المعاصر واستعانة بالنجوم

رغم التوقُّعات بتأثّر الإنتاج الدرامي العربي بالأزمة المالية العالمية، إلا أن أكثر من 70 مسلسلاً عربياً متنوعاً، معاصراً وتاريخياً وبدوياً، تُعرض في شهر رمضان هذا العام، على شاشات الفضائيات العربية الرسمية والخاصة.

محمد جميل خضر

وفي حين تنبأ مختصّون بأن تقصم الأزمة ظهر المنتجين الصغار غير المؤهلين للمنافسة، ممن لم يحققوا خلال فورة الأعوام الأخيرة، ملاءة مالية تحميهم أمام عاصفة عابرة، فإن آخرين رفضوا المبالغة بالتوقعات المتعلقة بالأزمة. وهؤلاء ليست لديهم مخاوف بأن يعود الفنانون المحليون تحديداً لمقاعد الانتظار، بلا أعمال ولا آمال، كما حدث مطلع تسعينيات القرن الماضي، إبان التباينات السياسية التي أضرّت بالإنتاج الدرامي العربي في نسخته المحلية، وقضى حينها معظم العاملين في قطاع الإنتاج الدرامي محلياً: ممثلين ومخرجين وتقنيين، سنواتٍ طويلة ينتظرون فرجاً لا يجيء.

الأثر الأكثر تجلّياً مما أمكن رصده، ومما سبّبته الأزمة وخلقته من إحجام عن المغامرة، أن معظم المسلسلات التي أُنتجت هذا العام وانتهت فعلياً عمليات تصويرها ومونتاجها، تم الاتفاق مع مشتريها قبل إنتاجها، بل إن بعضها أُنتج بناء على شروط «الفضائية» الراغبة بالشراء والعرض، وبناء على مواصفاتها، بما يلبّي متطلّبات الشرائح الاجتماعية المتوقَّع أن تتابعها.

وبعد صعودٍ وصل الذروة في العامين الأخيرين، بدأت الدراما السورية بالتراجع كمّاً، إذ يصعب الحديث عن التراجع النوعي قبل مشاهدة الأعمال السورية المنتجة هذا العام، وقبل مرور سنوات على تحقق التراجع على الصعيدين: الكمّي والنوعي.

وفي حين وصل عدد الأعمال السورية المنتَجة لرمضان في العام 2007 إلى 42 مسلسلاً، فإنها لن تزيد هذا العام على 15 عملاً.

وباستناده إلى إرثٍ بلغ ثلاثة أجزاء سابقة، يتأهّب مسلسل «باب الحارة» في جزئه الرابع إلى خطف مشاهدي رمضان، ربما بدافع الفضول عند كثيرين منهم للتعرف على ما تبقى في جعبة الفكرة وتناسلاتها، وما يمكن أن يقال ولم يُقل بعد عن الحارة الشامية وقيمها وعاداتها وصراعاتها وعلاقاتها مع المحيط. فضول آخر يدفع لمتابعة «باب الحارة» في نسخته الجديدة: كيف سيؤدي ممثلون جدد أدواراً أدّاها قبلهم ممثلون استقروا في وجدان المشاهدين العرب من المحيط إلى الخليج؟

أما المسلسل المصري «أبو ضحكة جنان»، فيستعيد حياة الفنان المصري إسماعيل ياسين الذي بدأ مطرباً في السويس، وتحول إلى الممثل الكوميدي الأول في مصر. وهو من بطولة: أشرف عبد الباقي، أحمد راتب، سمير غانم وعصام كفافي.

وهناك المسلسل السوري «صبايا 2009» الذي يناقش أفكاراً إشكالية، منها مفهوم «التحرر الملتزم». وهو من بطولة عدد من نجمات الدراما السورية وشاباتها الجميلات، منهن: ديما بياعة، مها المصري وجيني اسبر.

رغم أن الآراء المسبقة تعوزها الدقة، إلا أن التساؤل عن دوافع زجّ عدد من الممثلات متنوعات

الجاذبية، في مسلسل واحد «صبايا 2009»، يحمل مشروعية ما، في ظل التنافس المحتدم عربياً بين المستثمرين في مجال الدراما التلفزيونية. وهل يهدف هذا الزج «المغري» لشرائح كبيرة من المشاهدين العرب، بخاصة في الشق الخليجي «الذكوري» من هذا الجمهور، إلى جذبهم بأي وسيلة؟

وفي قراءة عجولة للمسلسلات المصرية (22 مسلسلاً) والخليجية (15 مسلسلاً) والسورية (15 عملاً) والأردنية (10 أعمال يغلب عليها الطابع البدوي)، يُلاحَظ تراجع الأعمال التاريخية، وتلك المتعلقة بالإرهاب، لصالح المسلسلات المعاصرة ذات الطابع الاجتماعي.

عمد بعض المنتجين لجمع نجوم مميزين في عمل واحد، لاجتذاب الجمهور

من المسلسلات التاريخية: «ثورة عبد الجليل» من إنتاج المركز العربي للإنتاج الإعلامي، وإخراج أنور السعودي عن نص الكاتب محمود الزيودي لصالح الفضائية الليبية، ويتناول سيرة عبد الجليل سيف النصر، زعيم أول ثورة في المغرب العربي ضد الحكم التركي، في عمل يستوحي البيئة الاجتماعية الليبية الغنية بالتنوع. إضافة إلى مسلسل «بلقيس»، من بطولة نادرة عمران وصبا مبارك. والمسلسل المصري السوري المشترك «صدق وعده»، من إخراج الأردني محمد عزيزية عن نص الكاتب المصري عبد السلام أمين، وسيناريو وحوار عثمان جحا، وبطولة المصري خالد النبوي وعدد من نجوم الدراما في مصر وسورية، مثل: سوسن بدر، أيمن زيدان، جهاد سعد ومكسيم خليل وعبد الرحمن آل رشي. وجرى اختيار الممثلين المصريين من خيرة الممثلين الناطقين بالعربية الفصحى.

المسلسل الأخير أثار قبل عرضه ردودَ فعل متباينة، بخاصة بعد أن رفض تلفزيون الكويت عرضه. ونفى القائمون عليه أن يكون في محتواه أيّ إساءة للرسول محمد، وأكدوا أنهم حصلوا على مباركة «الأزهر» قبل إنتاج المسلسل.

وهناك مسلسل يتناول الإرهاب، هو الخليجي «طورا بورا» تأليف الكاتب الأردني وليد سيف، وإخراج وليد العوضي، ومسلسلات حول القضية الفلسطينية والنضال من أجل الحرية والكرامة والاستقلال، مثل المسلسل السوري «سفر الحجارة». وأخرى بدوية وتراثية.

في الجانب الآخر، هناك نحو 50 مسلسلاً مصرياً وسورياً وخليجياً وأردنياً تتحرك في إطار العلاقات الاجتماعية السائدة في الزمن الراهن.

استثمار النجاح، وعصره بلا كلل أو ملل، سمة أخرى من سمات مسلسلات رمضان هذا العام، مع وجود أعمال كثيرة تقدَّم تحت ذريعة جزء ثان لجزء أول لقي نجاحاً ما أو حظي بمتابعة معقولة رمضان الماضي (المسلسل السوري «أهل الراية» في جزئه الثاني، و«بيت جدي» و«الدوامة» و«زمن العار»، وجميعها سورية، و«العيادة» المصري). كما أن الأعمال العربية الكبرى التي حققت إبان عرضها للمرة الأولى انتشاراً لافتاً، مثل المسلسل المصري «أدهم الشرقاوي» وغيره، ما زالت تشكل عنصر إغراء لإعادة إنتاجها وعرضها في سوق رمضانية لا تشبع.

وهو ما حدث أيضاً في التجربة الدرامية المحلية، مع إعادة أعمال بدوية في العامين الماضيين عُرضت للمرة الأولى سبعينيات القرن الماضي، مثل: «نمر بن عدوان»، «وضحا وابن عجلان» و«راس غليص».

وسنوياً، ومنذ أعوام عدة، تتنافس شاشات التلفزة العربية، في سباق محموم لشد انتباه وأنظار الشارع العربي إلى أجندتها البرامجية، وما تبثه من أعمال درامية خلال رمضان، إذ يعكف المشاهد العربي في هذا الشهر، لمتابعة أهم الأعمال التلفزيونية، وبرامج المسابقات الترفيهية.

وتشهد الفضائيات العربية في كل عام تنوعاً في أجندتها البرامجية، فتتسابق للفوز بقصب السبق، وانتقاء أفضل الأعمال الدرامية وبثها حصرياً عبر أثيرها، واقتطاع نصيب أوفر من المتابعة الجماهيرية، وبالتالي تحقيق مردود كبير من الإعلانات التجارية، ومن الاتصالات التي تجريها شريحة واسعة من المشاهدين.

وللعام الثاني على التوالي، يزاحم السوريون الخصوصيةَ المحلية، بجنوحهم إلى أعمال بدوية. ففي العام 2008 عُرض «صراع على الرمال»، من تأليف هاني السعدي، وإخراج حاتم علي، وبطولة عدد من نجوم الدراما السورية والأردنية، وإنتاج إماراتي (الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم). وفي العام الجاري يُعرض مسلسل «فنجان الدم»، من إنتاج فضائية **mbc**، وإخراج الليث حجو، وتأليف عدنان عودة، وبطولة: جمال سليمان، غسان مسعود، نسرين طافش وباسم ياخور.

وفي سياق جذب الانتباه، ودفْع الجمهور للمتابعة، عمدَ بعض المنتجين لجمع نجوم مميزين في عمل واحد، كما في الجزء الثاني من المسلسل السوري «أهل الراية» الذي استقطب نجماً كبيراً آخر هو عباس النوري، إلى جوار نجومه الآخرين: كاريس بشار، تاج حيدر وقصي الخولي ورفيق السبيعي. وكان الفنان جمال سليمان اعتذر عن عدم المشاركة في الجزء الثاني من المسلسل لعدم اقتناعه بفكرة «استنساخ النجاح واستثماره بعيداً عن المسوغات الدرامية والقيمية والجمالية».

ويجتمع بسام كوسا وتيم حسن ومنى واصف معاً في مسلسل «زمن العار». وفي الجزء الثاني من «الدوامة» يجتمع سلوم حداد وأيمن زيدان، رغم أن كلاً منهما يرفض أن يكون له شريك في النجومية والبطولة الأولى.

للعام الثاني، يزاحم السوريون الخصوصية المحلية، بجنوحهم إلى أعمال بدوية

ويسجَّل للشق المحلي من الإنتاج الدرامي العربي أنه وحده الذي ظل وفياً للدراما التاريخية، فأنتج عملين في هذا السياق، يُضاف ذلك إلى وفائه للدراما البدوية التي أصبحت ماركة مسجلة للإنتاج الدرامي الأردني.

تتقلب الفصول، وخلال 33 عاماً تقريباً يعود رمضان من حيث بدأ، وخلال دورته الطويلة جداً تلك، يمر بأشهر الصيف، وهو ما يحدث معه منذ ثلاثة أعوام ماضية، إذ كان ينطلق في الصيف وينتهي في الخريف، وهو هذا العام ينطلق في الصيف وينتهي فيه، ما يعني أن السهرات الرمضانية خارج أسوار البيوت ستكون السمةَ الأكثر انتشاراً، وما يعني أن الحدائق العامة والخيم الرمضانية غير المسقوفة والفضاءات المفتوحة بعامة ستكون الخيار الأفضل لصائمي الشهر الفضيل، بعد نهار طويل من الامتناع عن الطعام والشراب. هذا التحول الطبيعي في مناخ رمضان وطقسه اليومي الذي سيؤثر بالضرورة في طقوس الناس وعاداتهم خلاله، هل وضعه منتجو الدراما العربية، المعتمدة أساساً على سوق رمضان، في حسبانهم؟ ■

«القندس»: لقاء سينمائي ثانٍ بين جيبسون وفوستر

محمود الزواوي

يبدأ قريباً تصوير مشاهد الفيلم الدرامي الأميركي «القندس»، وهو الثاني الذي يجمع بين النجمين السينمائيين، ميل جيبسون، وجودي فوستر منذ 15 عاماً، بعد فيلم الغرب الأميركي «مافريك» 1994. وستقوم فوستر بإخراج هذا الفيلم الذي سيكون الثالث من إخراجها.

ينتمي «القندس» إلى أفلام الكوميديا السوداء، وتدور قصته حول رجل متزوج، يؤدي دوره جيبسون، يعاني من الاكتئاب، وهو على وشك الإصابة بانهيار عصبي، إلا أنه يجد عزاءه وسلوانه باستخدام قفاز بشكل دمية من جلد حيوان القندس. وتقوم الممثلة فوستر بدور الزوجة.

رُصدت للفيلم ميزانية تبلغ نحو 19 مليون دولار، وهو مبلغ يقل عن الأجر المعتاد لميل جيبسون عن الفيلم، 25 مليون دولار، ويزيد قليلاً عن الأجر المعتاد لجودي فوستر عن الفيلم، 15 مليون دولار، ما يشير إلى تنازل كل منهما عن جزء كبير من أجره لتسهيل عملية تمويل هذا الفيلم وإنتاجه.

يجمع «القندس» بين اثنين من الممثلين مارسا الإخراج السينمائي بنجاح، بخاصة جيبسون، أميركي المولد أسترالي النشأة والشهرة قبل أن يبلغ ذروة شهرته ونجاحه في هوليوود التي انتقل إليها العام 1984. ويحتل جيبسون مكانة مرموقة كمخرج سينمائي، بفضل أفلام متميزة فازت بعدد كبير من الجوائز السينمائية وحققت نجاحاً كبيراً على شبّاك التذاكر. ومن أبرزها: الفيلم التاريخي «القلب الشجاع» 1995، وفيلم «آلام المسيح» 2004.

جيبسون لم يقم ببطولة أيّ فيلم، أي منذ «الشرطي السري المغني» قبل ستة أعوام 2003. وقد تفرغ خلال السنوات الأخيرة للإخراج والإنتاج والتأليف السينمائي والتمثيل والإنتاج التلفزيوني، وشملت الأفلام التي قام بإخراجها فيلمين لم يظهر فيهما، وهما: «آلام المسيح» الناطق باللغتين اللاتينية والآرامية، والفيلم التاريخي «أبوكاليبتو» 2006، الذي يتناول حضارة المايا في أميركا الوسطى وطابع العنف الذي سادها خلال سنواتها الأخيرة، وهو ناطق بلغة المايا، ورُشح هذا الفيلم لثلاث من جوائز الأوسكار.

يُعزى عدم قيام جيبسون بأدوار بطولة سينمائية في الأعوام الأخيرة، إلى انشغاله في الإخراج والإنتاج والتأليف السينمائي، ومواجهته العلنية مع يهود أميركيين متنفذين في هوليوود.

ففي تموز/يوليو 2006 أوقفه شرطي في ولاية كاليفورنيا وهو يقود سيارته بسرعة كبيرة تحت تأثير تناول الكحول. وصودف أن الشرطي كان يهودياً، ويبدو أن جيبسون، وهو كاثوليكي، أدرك ذلك، فقام بمهاجمة اليهود بأقسى العبارات، ومما قاله: «اليهود مسؤولون عن كل الحروب في العالم».

في اليوم التالي، تصدّرت أنباء هذه الحادث والعبارات التي أطلقها جيبسون عن اليهود، عناوين الأنباء. ما دفعه بعد ذلك إلى تقديم اعتذار علني عما صدر عنه، إلا أن المتحدث باسم عصبة مناهضة التعصب اليهودية الأميركية رفض اعتذاره، وأعرب عن الأمل في أن «تدرك هوليوود الشخص المتعصب في وسطها، وأن تضع مسافة بينها وبين هذا المعادي للسامية»، وفقاً لتعبيره.

كان جيبسون أثار غضب واستياء منظمات يهودية أميركية شنت عليه حملة شعواء قبل ذلك بعامين، عندما قام بإخراج فيلم «آلام المسيح» وشارك في كتابة السيناريو له. ورأت تلك المنظمات أن قصة الفيلم ستثير مشاعر معاداة اليهود، لأن الفيلم سيربط موت السيد المسيح باليهود. ورفضت أستوديوهات هوليوود تمويل الفيلم، ليس لأنها عدّته مسيئاً لليهود فحسب، بل لأنها رأت فيه مشروعاً فاشلاً مثل معظم الأفلام الدينية التي تتعرض عادة لخسائر مالية جسيمة. واضطر جيبسون إلى تمويل الفيلم، الذي بلغت تكاليف إنتاجه 30 مليون دولار، بنفسه. إلا أن الفيلم حقق نجاحاً جماهيرياً فاق التوقعات، وبلغت إيراداته العالمية الإجمالية على شباك التذاكر 612 مليون دولار.

يبدو جلياً أن عروض أدوار البطولة السينمائية في هوليوود على جيبسون قد توقفت على مدى سنوات عدة، بسبب مواقفه التي أثارت حفيظة اليهود الذين ينتمي إليهم جميع مدراء أستوديوهات هوليوود الرئيسة، ونسبة كبيرة من المنتجين السينمائيين. ومع ذلك، فإن اليهود المتنفذين في هوليوود لا يستطيعون منع جيبسون من إنتاج أفلام يقوم بتمويلها بنفسه، كما فعل في فيلم «آلام المسيح». ■

Sweet Summer
A
B
C
www.abcjordan.jo
department store

عام على غياب «شاعر القضية»

درويش ينتقل من «إنسان» إلى «فكرة»

سلمى إبراهيم

كان التاسع من آب/أغسطس سيمر دون أن يستوقف الذاكرة، لو أن الأمر لا يتعلق بحادثة مزلزلة، ففيه الذكرى الأولى لسقوط الورقة الأخيرة في حياة الشاعر محمود درويش، حتى ليصح القول إن هذا التاريخ بات علامة فارقة في مسيرة الشعر العربي المعاصر.

هذا ما أكدته احتفاليات متنوعة في عمّان، إحياءً لذكرى درويش، والأعداد الغفيرة التي أمّت كل فعالية اقترنت باسم الشاعر الذي قال ذات شعر: «قل للغياب نقصتني وأنا حضرت لأكملك»، فبدت الذكرى أكبر من مجرد استرجاع لمسيرة حافلة، إنها تقول بملء فيها إن ما خلّفه درويش وراءه من إبداع منحه لقب «شاعر القضية» سيظل عصياً على الغِياب.

دائرة الثقافة والإعلام في حكومة عجمان بالإمارات العربية المتحدة، اختارت بالتعاون مع مديرية الثقافة في أمانة عمان الكبرى، تنظيم تظاهرة تجمع بين الاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية للعام 2009، ودرويش الشاعر الذي ظل يحمل فلسطين حباً يقطر شعراً. فحملت التظاهرات عنوان «القدس ودرويش: المدينة والذكرى»، واشتملت على مفردات عدة تنوعت بين التشكيل والفوتوغراف والموسيقى والسينما.

نائب مدير المدينة للشؤون الثقافية والاجتماعية والشبابية في أمانة عمان هيثم جوينات، قال خلال الافتتاح الذي احتضنه مسرح مركز الحسين الثقافي (9 آب/أغسطس) إن درويش انتقل من «إنسان» إلى «فكرة»، مضيفاً أن هذه الفلسفة تؤطر الاحتفاء بذكراه والاحتفاء بالقدس معاً. أما مدير عام دائرة الثقافة والإعلام بحكومة عجمان إبراهيم الظاهري، فتوقف عند الرؤية الفلسفية للاحتفالية التي تُظهر تنوعاً يعكس تنوع درويش وغنى ما قدّمه للشعر العربي.

دُشنت الاحتفالية بافتتاح معرض نُظم بالتعاون مع الجمعية الأردنية للتصوير، اشتمل على صور فوتوغرافية من مدينة القدس. تُظهر أبنية القدس وحاراتها، وواقع حياة ساكنيها في ظل الاحتلال الإسرائيلي. كما افتُتح معرض ضم 25 لوحة بورتريه لدرويش، بريشة الفنان الفلسطيني وليد أيوب.

ووسط جمهور اكتظ به المسرح الرئيسي في مركز الحسين الثقافي، حيث احتشد الناس وقوفاً في المساحة الخلفية من المسرح، وجلوساً في الممرات الضيقة بين الكراسي، عُرض فيلم «هوية الروح» الذي أُنجز باستثمار مفردات: الشعر، الموسيقى، الصورة والتشكيل.. كأنما كل ما يعبّر عن درويش ينبغي له أن يكون متعدداً، كما كان درويش.

الفيلم الذي أنتجته الشركة البريطانية **Arts Alliance Production**، قارب بين قصيدتين، الأولى للنرويجي هنرك أبسن كتبها العام 1861، بعنوان "تيريه فيجن"، تحكي قصة رجل دمرت الحرب أسرته ومستقبله، وفي لحظة تعال إنسانية عفا عن قاتل أسرته. والثانية لدرويش كتبها بعد هزيمة حزيران 1967 بعنوان "جندي يحلم بالزنابق البيضاء"، تروي قصة جندي يراوده الحلم ببياض الزنبقة ورائحة قهوة أمه والعودة لحبيبته، وهو يمارس القتل كل يوم، فيقرر الرحيل بعيداً باتجاه الحلم، وقد انتصرت روحُه المتنازعة بين الثأر والعفو، للتسامح.

الفيلم بُـدئ تصويره العام 2006، وأُنجز بالتعاون مع درويـش الـذي سجل القصيدتين بصوته. وبعد النجاح الـذي حققه العرض في فلسطين وقطر، تمت ترجمة القصيدتين إلى سبع لغات عالمية، ليُعرض الفيلم في دول عربية وغربية مختلفة.

تواصلت الاحتفالية فـي العاشر مـن آب/أغسطس بأمسية شعرية شـارك فيها: سميح القاسم (فلسطين)، عبد اللّه الهدية الشحي (الإمـارات)، ومحمد مقدادي (الأردن). قُدمت فيها قصائد كُتبت بشكل خاص احتفاء بذكرى درويش وبمدينة القدس.

وضـمـن الـتـظـاهـرة نفسها، أحـيـت فرقة "جذور" الفلسطينية أمسية غنائية مستوحاة من «الفلوكلور» الذي يجسد أحد وجوه الذاكرة الجمعية للفلسطينيين، وقدمت الفرقة أغنيات لمارسيل خليفة بصوت عطا اللّه ورهام حمادي.

في الوقت الذي حققت فيه هذه الاحتفالية نجاحاً كبيراً، وشهدت إقبالاً جماهيرياً لافتاً، جاء استذكار درويش في هيئات أخرى باهتاً، وأقلّ بكثير مما يستحقه شاعر بوزن درويش وتجربته. إذ نظمت رابطة الكتاب الأردنيين أمسية شعرية أدارها أحمد أبو حليوة وقرأ فيها بعضاً من قصائد الشاعر، كما قرأ أحمد أبو سليم وصلاح أبو لاوي قصائد خاصة بالمناسبة. هـذه الفعالية بدت متواضعة قياساً بالفعالية النوعية التي نظمتها الرابطة نفسها بالتعاون مع جهات أخرى بمناسبة مرور 40 يوماً على رحيل درويـش صيف العام 2008. وتكاد تنطبق الحال نفسها على الندوة التي نظمها اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين (19 آب/أغسطس) بعنوان "محمود درويـش شاعراً وقضية"، بمشاركة عدد من الأدباء والباحثين، من بينهم: محمد ذيب المطافي، تهاني شاكر، حامد قنيبي، محمد سمحان، عمر الساريسي ويوسف الطريفي.

من جهته، آثر التشكيلي محمد العامري استذكار درويش على طريقته، إذ أقام معرضاً تشكيلياً في غاليري كريم، اشتمل على لوحات مستوحاة من مجموعة درويش **أثر الفراشة**، فقدم نصاً بصرياً "تتناثر في فضاءاته بقعُ اللون الرشيقة كأنها تهمس بأن فراشة بريّة قد حطّت هنا وقبل قليل، تاركة أثراً رقيقاً غير أنه لا يمحى"، بحسب تعبيره. يقول حول تجربته هذه: "كنت بين مسافتين؛ مسافة التأويل والتقاط الممكن، ومسافة الحزن بين انثيالات القصيدة ومهنية اللوحة، كمن يريد أن يجمع بين القنديل والماء".

وكانت الأمسية التي أحيتها أوركسترا فلسطين للشباب بعنوان «في ذكرى رجل عظيم»، من أبرز الفعاليات التي أقيمت في إطار المناسبة. فما إن انتهت الأوركسترا من عزف مقطوعاتها على مدرج مركز الحسين الثقافي، 14-18 آب/أغسطس، حتى ساد التصفيق أرجـاء المدرج الـذي اكتظ بالجمهور، وكأن المئات في الصالة ظلوا حبيسي أنفاس الموسيقى والكلمة الملتزمة ليطلقوا موسيقاهم الخاصة محيّين الرسالة التي حملتها الأوركسترا: نقل شجون الإنسان الفلسطيني بلغة يفهمها العالم أجمع.

احتفالية كبرى نظمتها حكومة عجمان مع أمانة عمان الكبرى

استهلت الأوركسترا التي قادتها المايسترو البريطانية شـون أدواردز، حفلها بسمفونية «رومانس» لبيتهوفن التي تم أداؤها وفق أسلوب جديد، إذ قدم عازف الكمان الشهير بإسل ثيودوري، في مفاصل من المقطوعة، عزفاً منفرداً، نال إعجاب الجمهور. وتابعت الأوركسترا حفلها الذي أقيم بالتعاون مع مسرح البلد ومعهد إدوارد سعيد للموسيقى، بالسيمفونية الثالثة «إيرويكا» (البطولة)، التي ألّفها بيتهوفن العام 1802 تقديراً لنابليون بونابرت، ثم غيّر اسمها بعد أن تغير رأيه بنابليون الذي نصب نفسه إمبراطوراً. وتجلّى أداء الأوركسترا لهذه السيمفونية بحركاتها الأربع التي يتنوع إيقاعها هبوطاً وصعوداً مستثيرةً المشاعر، وبدا أن هدف اختيار هذه السيمفونية، هو إبراز بطولة الفلسطينيين في الصمود على أرضهم.

وبعدما نثرت أزهـايـر موسيقاها، قدمت الأوركسترا مقاطع غنائية من رائعة درويش «أحمد العربي»، ثم انضمت للأوركسترا جوقة تألفت من عشرين مغنّياً قـدِمـوا من جامعة نـوتـردام فـي لبنان تحت إشـراف الأب خليل رحمة، وأحد عشر مغنياً من معهد إدوارد سعيد للموسيقى. وشـدا الكورال لـ«يدين من حجر وزعتر»، وارتفعت الحناجر تصدح: «صامدون»، وتمازجت الأصوات في تداخل مذهل بين الصوت البشري والآلات الموسيقية.

وحين اعتلت المغنّية الفلسطينية ريم تلحمي خشبةَ المسرح، علا التصفيق لحضورها البهي وهي تروي عبر أغنيتها «غزة» من كلمات وسيم الكردي وألحان سهيل خوري، قصة الطفل الذي تفتّح وعيه على بحر غزة وحربها. صوت تلحمي الـذي تناثر صـداه في أرجـاء المسرح أثّـر في الحاضرين وأسال الدمع في المآقي وذكّر بجرح غزة الندي. واصلت تلحمي حكاياتها بـ«عاشقة»، الأغنية التي تصوّر وقوف الصبية العاشقة على التلة تنظر معشوقها الذي غيبه السجن. ثم غنّت من جدارية درويش وبمشاركة الجوقة «خضراء أرضي» لتختتم الأمسية بـ«يا قدس وين نروح» التي تفاعل معها الجمهور ووقف مصفقاً ومحيّياً لها حتى أسدلت الستارة. ■

«أكاذيب محرّمة» في مواجهة «الحبّ المحرّم»

يتناول فيلم «أكاذيب محرّمة» للمخرجة الأسترالية آنا بروينوسكي، الكيفية التي تُنقل فيها صورة العرب إلى الغرب، عبر تتبُّع الملابسات التي أحاطت برواية نورما خوري المثيرة للجدل **الحب المحرَّم**.

الفيلم الذي عُرض في مقر الهيئة الملكية للأفلام، 11 آب/أغسطس، يُفتتح بمشاهد مدروسة توضّح تهافت عروض الناشرين الغربيين على رواية خوري، وكيف نُشرت الرواية في زمن قياسي من دون تدقيق أو تحقيق، ليتلقفها القراء بشغف «الغربي» الذي أراد الإطلالة على العالمين العربي والإسلامي، الذي كثيراً ما صُوّر في مخياله بأنه عالم دموي متوحش.

من خلال تلفيقاتها، قدمت خوري للقارئ الغربي الوجبة التي يشتهي؛ إذ يُقْدم الأب المسلم على تمزيق جسد ابنته بالسكين دون رحمة، بعد اكتشافه أنها على علاقة بضابط مسيحي تعرّفت إليه في صالون حلاقة «مختلط». وتدعي خوري أن المغدورة «أعزّ صديقاتها».

وعبر كاميرا تركّز عدستها على انفعالات الوجه كأنما تقرأ ما بين السطور، ينقل الفيلم ومدته 108 دقائق، مشاهد تم تصويرها في الأردن واليونان وبريطانيا وأستراليا، ولقاءات مع خوري وناشري الرواية، ثم يتتبع المؤلفة وهي تحاضر في أستراليا عن أهمية روايتها، كاشفاً عن تعاطفٍ كبير تمتعت به من مستمعيها الذين نظروا إليها بوصفها «بطلة».

مشهد من الفيلم

مخرجة الفيلم آنا بروينوسكي

عبر لقاء العديد من المعنيين بقضية خوري، تؤكد مخرجة الفيلم أن **الحب المحرَّم** ليست سوى عملية تشويه متعمّد لصورة العرب والمسلمين، وتكشف بروينوسكي عن الأكاذيب والأخطاء الواردة في الرواية التي رصدتها الصحفية والناشطة الحقوقية رنا الحسيني، ونوّهت بها في كتابها الذي صدر مؤخراً بعنوان **جريمة باسم الشرف**. من هذه الأخطاء أن نهر الأردن يمر بعمّان، وأن خوري عذراء، ولم يسبق لها الزواج، رغم أن التحقيقات كشفت أنها متزوجة وأم لطفلين.

تؤكد الحسيني في حديث لـ«**السجل**» أن أهمية الفيلم تكمن في تقديمه صورة واقعية لحياة المرأة الأردنية، وتوضيح الحقائق التي غالطتها خوري، وإبراز دور الإعلام في الكشف عن زيف ادعاءاتها، مشيرة إلى أن الغرب عليه أن يعي أن ما يُكتب عن العالمين العربي والإسلامي ليس كله «مقدساً». تقول: «لا أحد ينكر وجود جرائم الشرف في الأردن، لكن تضخيم هذه الجرائم هو ما يثير استنكارنا».

مخرجة الفيلم كانت قالت عبر تصريحات لها على موقع **الجزيرة** الإلكتروني، إن نورما خوري «مختلّة عقلياً»، وأضافت أنها تأكدت من ذلك من واقع تحليل أقوالها من قِبَل خبراء كشف الكذب والاحتيال، إذ كانت تخترع أكاذيب وادعاءات جديدة في كل مرة تؤخَذ فيها أقوالها. وتوضح بروينوسكي أن غرض نورما خوري من روايتها هو نيل الشهرة والمال مقابل تشويه صورة العرب لدى الرأي العام العالمي.

يؤكد الفيلم ذلك من خلال تصويره الجدل الذي أحاط بمتن رواية خوري وبشخصيتها أيضاً، فقد وصفها بعضهم بـ«الماكرة»، فيما رأى بعضهم الآخر فيها «روحَ قديسة». ويبين الفيلم كيف حققت الرواية التي تتناول جرائم الشرف في الأردن، الشهرة والثروة لخوري فور نشرها، قبل أن يتم الكشف على ما انطوت عليه من أكاذيب تجافي المنطق وتشوه الحقيقة.

فقد كشف الصحفي في **سيدني مورنينغ هيرالد** مالكولم نوكس، بمساعدة الحسيني وأمل الصباغ، أن الأحداث التي روتها خوري ليست واقعية، وإنما من صنع خيالها، ما دفع دارَ النشر الأسترالية **راندوم هاوس** إلى سحب الرواية من الأسواق بعد أن بيع منها نحو ربع مليون نسخة في أستراليا وحدها، وتُرجمت لأكثر من خمس عشرة لغة.

يُذكر أن الفيلم حائز على جائزة أفضل فيلم وثائقي، وأفضل مونتاج في المعهد الأسترالي للأفلام **AFI**، وجائزة **WGA** لأفضل سيناريو وثائقي العام 2008. ■

حفل أوركسترا شباب الأردن: رحلة في الموروث الموسيقي

في حفل حضرته شخصيات ثقافية وفنية ودبلوماسية في مركز الحسين الثقافي، قدّمت «أوركسترا شباب الأردن» الواعدة، عرضها الموسيقي الأول الذي قوبل بإعجاب وترحاب من راعية الحفل الأميرة بسمة بنت طلال، ومن الجمهور أيضاً.

الأوركسترا تشكّلت بالتعاون بين أمانة عمّان الكبرى، والمركز الوطني للثقافة والفنون - مؤسسة الملك الحسين، ورابطة النساء الموسيقيات، ومنظمة اليونسكو. وتضم ثلاثين عازفاً تُراوح أعمارهم بين العاشرة والسادسة عشرة.

قدمت الفرقة سبع مقطوعات استهلّتها بكونشيرتو لآلة السيمبالو، والأوركسترا «سلم دي الصغير» من تأليف يوهان سيباستيان باخ، وفيها أدّت ماريا المومني العزف على آلة البيانو. وجاءت المعزوفة الثانية بعنوان «القبرة» من تأليف الروسي مايكل إيفانفيتش، أدى العزف المنفرد فيها على آلة الفلوت سارة ماجد الغزالي، وعلى الكمان تاتيانا دريمليوك، وسفيتلانا نيستيروفا على الشيللو. المعزوفة الثالثة حملت عنوان «الأردنّ - صورة سيمفونية»، من تأليف مؤسِّسة الأوركسترا أجنيس بشير. أمّا المقطوعة الخامسة «رومانسية أندلسية» فمن تأليف بابلو ساراساتي. تبع ذلك تقديم موسيقى مرحة بعنوان «الصرصار» و«رقصة النار» للإسباني مانويل دي فالا.

تفاعلَ الجمهور مع العرض الذي داعب الآمال بأن تنجح الأوركسترا في شق طريقها للتأسيس لفعل موسيقي مبدع، يحقق حضوراً محلياً وعربياً وعالمياً.

مديرة رابطة النساء الموسيقيات أجنيس بشير، قالت في كلمتها الترحيبية، في مستهل الحفل الذي أُقيم في السادس عشر من آب/أغسطس 2009، إنّ تأسيس هذه الأوركسترا يهدف إلى «مساعدة الشباب والفتيان الأردنيين على تطوير قدراتهم الموسيقية، وتنويع ذائقتهم بألوان من الموروث الموسيقي الإبداعي لثقافات الشعوب المختلفة». ■

مخيّم الأيتام: أنشطة لا منهجية لتنمية المَدارك

على مدار أسبوعين، تتابعت فيهما فعاليات المخيم الصيفي الخامس والثلاثين للفتيات والفتيان الأيتام، تفاعلَ زهاء 350 طفلاً مع الأنشطة اللامنهجية التي أُعدت بشكل خاص لهم.

المشاركون في المخيم الذي أُقيم في الفترة 7/21 – 2009/8/6، قدِموا من مخيمات الشتات في فلسطين والأردن وسورية، ومن خارجها ممثلين بدار الأمان لصندوق الأيتام.

في الأيام الأولى للمخيم الذي أقامته جمعية رعاية اليتيم الخيرية - حوض البقعة، بدا الإحساس بالوحدة يسيطر على كثير من المشاركين، لكن ذلك سرعان ما تبدّد، إذ حققت الفعاليات التي اشتمل عليها المخيم تقارباً وانسجاماً وتآلفاً بين الأطفال، ذلك أن معظمها ذو صبغة جماعية. وفي هذا السياق زار المشاركون أندية ومراكز ومتاحف وأماكن ترفيه مخصصة للأطفال، كما تمكّنوا من ممارسة هواياتهم، مثل الرسم والسباحة والألعاب الرياضية.

مدير المخيم جهاد أبو هديب قال لـ«**السجل**»، إن المخيم سعى إلى تحقيق أهداف تربوية علمية للأطفال، عبر برامج ثقافية وترفيهية تُكسبهم مهاراتٍ حركية واجتماعية وثقافية، وتفسح لهم المجال للتعبير عن ذواتهم وصقل شخصياتهم وتنمية مداركهم لخدمة مجتمعاتهم مستقبلاً.

وأوضح أبو هديب أن الفعاليات لم تقتصر على الأطفال، فقد شملت الكوادر الشبابية والتطوعية التي تلقّت برامج تدريبية حول مهارات القيادة وأساليب التعامل مع الأطفال الأيتام، والتعرف على خصائصهم ومشكلاتهم السلوكية، بإشراف متخصصين في مجالات التدريب والتعليم.

المدير الإداري للجمعية حمزة التلاوي، يستذكر في حديثه مع «**السجل**» طفولته التي عاشها يتيماً، وتجربته في العمل التطوعي في الجمعية التي أخذت بيده ليشق طريقه. يقول: «أتاحت الجمعية لي الاغتناء بتجارب الحياة، والآن أتلمّس من خلال تجربتي الخاصة احتياجات الأطفال الأيتام، وطبيعة البرامج التي يمكن أن تُقَدّم لهم». ويلفت التلاوي إلى أن المخيم ركّز على المضامين التي ينطوي عليها شعار القدس عاصمة للثقافة العربية، وعمل على تعريف الأطفال بتاريخ المدينة المقدسة.

في اليوم الأخير للمخيم، حزم الأطفال حقائبهم وهم يشعرون أن ثمة عائلة جديدة تجمعهم معاً تكوّنت خلال أسبوعين، إذ كان المرشدون بمثابة الآباء، يوجهون الأطفال ويأخذون بيدهم، وبدا الأطفال أخوةً تربطهم علاقات وطيدة بعضهم ببعض. «تحقيق الجو الأسري هدف أساسي يرنو المخيم لتحقيقه» يقول أبو هديب.

يُذكر أن المخيم افتُتح بحفل لفرقة بلدنا الفولكلورية، واختُتم بحفل للمغنية عايدة الأميركاني. ■

«حروفي تحكي»: توازن رشيق بين المعرفة والترفيه

اتسم معرض الكتب والوسائل التعليمية للأطفال «حروفي تحكي» الذي أقيم في دائرة المكتبة الوطنية في عمان، بالتوزيع الممنهج للكتب والوسائل التي حققت التوازن بين مجالات المعرفة والثقافة والترفيه، وبالحضور المميز للأطفال من الفئات العمرية المختلفة.

المعرض الذي نظمته خبيرة المناهج والاستراتيجيات رندا الجندي، خلال الفترة 18 – 2009/8/20 ، كشف اهتمام الأسرة الأردنية بالتعرف على الوسائل الموجّهة للطفل ودورها في تنمية مداركه.

«**السجل**» تجولت في المعرض، والتقت أطفالاً من زواره. ليلى، 8 سنوات، قالت إنها ألحّت على والدتها لاصطحابها معها، وأضافت أنها تفضّل القصص الطريفة وكتب الألغاز، التي وجدت منها عدداً لا بأس به. أما ماهر، 7 سنوات، فبدا مشدوداً للوسائل التعليمية التي اعتمدت المثيرات البصرية من المكعبات الملونة والأحرف الناتئة، ورسومات الحيوانات ومجسماتها المصنوعة من البلاستيك والخشب والإسفنج والكرتون المقوّى، بينما اختارت شقيقته حلا، 12 سنة، التسوق في الجناح الخاص بألعاب **المونوبولي** و**البازل** و**باربي**، وعبّرت عن سعادتها لما اشتمل عليه المعرض من كتب وألعاب وقرطاسية وحقائب مدرسية وأقراص ممغنطة ومدمجة. «كل إشي فيه حلو»، تقول.

والدة أحد الأطفال أثنت على تخصيص جناح للوسائل التعليمية الخاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، لكنها أبدت تذمراً من ارتفاع أسعار بعض موجودات المعرض، وبشكل خاص الوسائل التعليمية. من جهتها، أكدت الجندي أن الأسعار متفاوتة، لكنها إلى حد كبير «في متناول الجميع، بخاصة أن هناك نسبة خصم على المشتريات».

تلفت الجندي إلى النجاح الذي حققه المعرض، رغم أنه لم تَجْرِ تغطيته إعلامياً بشكل كافٍ، وتدلل على ذَلك بعدد رواده، وحجم المبيعات الذي ربطته باقتراب السنة الدراسية. الجندي كشفت لـ«**السجل**» أن معظم الوسائل التعليمية المجسمة من تصميمها الخاص، وأشارت إلى توافر طاقات أردنية خلاّقة في مجال تصميم الوسائل التعليمية للأطفال، لكنها «تبحث عن من يدعمها ويتبناها». الأستاذ محمد مثال على ما أوردته الجندي، وهو مدرّس في إحدى قرى سحاب صمّم وسيلتين تعليميتين مبتكرتين من قطع البازل، من وحي تجربته التي امتدت لثلاثة عقود في تدريس الأطفال، لكنه لم يجد من يدعمه أو يشجّعه للمضي قدماً.

تقول الجندي: «نحتاج إلى دعم أكبر وتعاون أكثر من الجهات المختلفة بما يحقق الحضور لكل ما يقدَّم للطفل من مطبوعات ودوريات ووسائل تعليمية وألعاب»، وتشدد على أهمية عقد الندوات وورشات العمل واللقاءات مع الأهل وإقامة المعارض الدائمة والفعاليات الموازية التي تشمل عروض أفلام أو مسرحيات مخصصة للطفل.

رئيس قسم الإعلام والعلاقات العامة بدائرة المكتبة الوطنية أحمد الشرايرة، أوضح أن تنظيم فعاليات على هامش المعرض «أمر يتعذّر حالياً»، لعدم توافر قاعات كافية لهذا الغرض، لافتاً إلى أن المعرض احتوى على شاشة عرض **داتا شو** عُرضت عليها أفلام تعليمية وتثقيفية للأطفال.

مدير المكتبة الوطنية مأمون التلهوني الذي افتتح المعرض المقام بالتعاون مع **Books & box** قال لـ«**السجل**» إن هدف المعرض هو «إعادة الألق للكتابة» و«حبّ القراءة»، مشيراً إلى أن ربط الكتاب بالمدرسة والأستاذ والثواب والعقاب، هو السبب الرئيسي وراء فقدان الناس متعة القراءة.

وأضاف التلهوني أن المكتبة الوطنية ستواصل اهتمامها بالطفولة عبر إقامة المعارض ودعوة ذوي الاختصاص للمشاركة في ورشات عمل وجلسات حوارية وقرائية للأطفال. ■

معرض الكتاب المحلي: 10 آلاف عنوان و10 آلاف زائر يومياً

شهد معرض عمان السادس للكتاب المحلي الذي أقيم في حدائق الحسين، إقبالاً كبيراً من الجمهور، بعضه مهتم باقتناء الكتاب، وغالبيته من المتنزهين الذين يرتادون المكان ضمن عائلات أو فرادى.

رئيس اتحاد الناشرين الأردنيين محمود جبر أكد لـ«**السجل**» أن عدد زوار المعرض راوح بين 7 و10 آلاف يومياً، وهو عدد «مبشّر» كما يرى، بخاصة «إذ أُخذ في الحسبان أن المعرض محلي وليس دولياً».

المعرض تضمّن 10 آلاف عنوان في حقول المعرفة المختلفة، وأقيم على أرض تبلغ مساحتها ألف متر مربع، ووفر فرصة التماسّ المباشر بين الكتاب والقارئ، وربطَ الكتاب بفكرة التسوق ضمن قائمة طويلة من العناوين، ودفعة واحدة. فضلاً عن أنه اشتمل على عروض وتخفيضات، وفقاً للناشر رائد المحتسب، أحد المشاركين في المعرض.

أمين عمان عمر المعاني لفت خلال افتتاح المعرض، إلى الحضور الكبير للموسوعات، وقال إن عناوين المعرض «تجسّد اهتمامات الشرائح المختلفة للمجتمع الأردني الفتيّ».

المعرض الذي أقيم خلال الفترة 5 - 15 آب/أغسطس، بتنظيم من اتحاد الناشرين وأمانة عمان الكبرى ووزارة الثقافة، يأتي في سياق تعزيز دور الكتاب في حياة الناس، ودعم الناشر الأردني بوصفه «شريكاً في السعي لتكريس عادة القراءة»، كما قال هيثم جوينات، نائب مدير المدينة للشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته دائرة البرامج الثقافية التابعة لأمانة عمان الكبرى حول المعرض.

شاركت «الأمانة» بجناح خاص بإصداراتها، وأكّد جوينات، في هذا السياق، أن جهود الأمانة تأتي في إطار رؤية شمولية للارتقاء بالواقع الثقافي في مدينة عمان، على أساس تطوير إمكانيات الأفراد والأسر، ومساعدتهم على اقتناء الكتب بأسعار رمزية.

وزارة الثقافة وبالتعاون مع الجهات المنظمة الأخرى، أشرفت على جناح خاص ضم إصدارات تتعلق بالقدس، وكما أوضح ممثل الوزارة أحمد راشد خلال المؤتمر، فإن جناح القدس الذي ضم كتباً حول جوانب المدينة، أسهم بالتعريف في مختلف الجوانب الحياتية للقدس. ■

الأغنية الأردنية: ندوة «منقوصة» حول أزمتها

عُقدت ندوة «الأغنية الأردنية بين الماضي والحاضر»، بتنظيم من المركز الثقافي الملكي، بعد دعوات لتأجيلها، بسبب قلّة الحضور، واعتذار النائب سعد هايل السرور الذي كان من المقرر أن يترأس الجلسة الثانية في الندوة، وغياب المؤسستين المعنيتين بموضوع الندوة: الإذاعة والتلفزيون، ونقابة الفنانين الأردنيين.

مدير المركز عبد الله أبو رمان تحدث عن ماضي الأغنية الأردنية التي خرّجت كبار الفنانين، متسائلاً عن سبب تردي وضعها حالياً، لافتاً إلى دور سلبي تلعبه الفضائيات، التي لم تعد تفرّق بين الغث والسمين في هذا المجال.

واستعرض وزير الثقافة الأسبق سمير الحباشنة، دور الأغنية الوطنية في التعبير عن الاعتزاز بالوطن والقيادة والمكان، مشيراً إلى أن هذه الأغنية بحاجة إلى الرعاية، والاهتمام، والتدقيق في اختيار اللحن والكلمات التي تثري الذائقة الفنية، بحيث تصل إلى وجدان المتلقي بسلاسة وصدق.

الندوة التي عُقدت في 19 آب/أغسطس 2009، تحدث فيها أيضاً أستاذ الموسيقى في جامعة اليرموك محمد غوانمة، حول مراحل تطور الأغنية الأردنية التي تجلت فيها عناصر الموروث الغنائي والابتكار في الألحان والكلمات.

الموسيقي ضرغام بشناق رأى أن الأزمة التي تعيشها الأغنية الأردنية لا تقتصر عليها، بل هي أزمة تعاني منها الأغنية في البلدان العربية بعامة.

وتخلل الندوة عرض آراء نواب وفنانين وشبان حول واقع الأغنية الأردنية وأسباب نكوصها. واختُتمت الندوة بإقرار عقد ملتقى حول الأغنية الأردنية تشارك فيه نقابة الفنانين ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني والقنوات والإذاعات الخاصة وكتّاب وأدباء وشعراء، للوصول إلى حل للأزمة التي تواجهها هذه الأغنية. ■

نصر اللّه يوقّع كتابيه في «ريدرز»:

«الملهاة» و«الشرفات» مشروع واحد

من شرفة الكتاب، أطل إبراهيم نصر اللّه على جمهوره في مكتبة **ريدرز** بـ**كوزمو**، ليوقّع مجموعته الشعرية **لو أنني كنت مايسترو**، وروايته **شرفة رجل الثلج** التي أنجزها ضمن مشروع «تورَّط» فيه، بحسب تعبيره، قبيل انتهائه من روايته **زمن الخيول البيضاء** التي جاءت ضمن مشروع الملهاة الفلسطينية.

وبذلك، يكون نصر اللّه أنجز ضمن مشروعه «شرفات»، روايتَين: **شرفة الهذيان**، و**شرفة رجل الثلج**. لكنه كشف خلال حفل التوقيع، 11 آب/أغسطس 2009، أن «الملهاة» و«شرفات» يمثلان مشروعاً واحداً يحمل وجهَين، وقال إن «شرفات» هو «الضفة الأخرى للملهاة الفلسطينية»، موضحاً الدوافع التي قادت خطاه إلى هذه الكتابة، إذ تبين له استحالة فهم ما حدث لفلسطين وقضيتها بمعزل عن «معرفتنا بما حدث وما زال يحدث للإنسان العربي الملقى بين ماءَين وأكثر من صحراء».

الرواية، كما يؤشر غلافها الأخير، تضم ثلاث روايات في رواية واحدة، تكمل كلٌ منها الأخرى وتنقدها، تتوغل في خفاياها تارة وتنفيها تارة أخرى، كما تفتح باب الشك واسعاً لتأمّل ما مرّ من أحداثها. نصر اللّه أقرّ أن هاجس الوصول إلى كتابة مختلفة بما يتعلق بتجربته كان «شغله الشاغل»، مضيفاً أن الخبرة التي تجمّعت لديه بوصفه كاتباً، واطّلاعه على أكثر من نوع فني، «أنجبت الشرفتين السابقة والجديدة»، وهي التي ستُنجب «شرفة أخرى أو أكثر مستقبلاً».

اتخذ حفل التوقيع طابعاً حميماً، إذ التفّ أصدقاء نصر اللّه وقرّاؤه حوله، كما كانت فرصة ليتعرف الجمهور العادي من رواد **المول** إلى الكاتب وعلى كتابَيه، ولعلّ هذا ما يمنح حفل التوقيع في الأماكن المفتوحة نكهة خاصة، إذ يأتي الكاتب وكتابه للجمهور، عكس ما يحدث عادة في حفلات توقيع الكتب في هيئات ثقافية تبدو مغلقة على نفسها، إذ يعزف الجمهور عنها، وتشكو من قلّة مرتاديها.

نصر اللّه قال لـ«**السجل**» إنها المرة الأولى، الفعلية، التي يوقّع فيها كتباً له في الأردن، وأضاف أنه وقّع في مرتين سابقتين في معرضين للكتاب في عمان، لكنه كان دائماً يتهرب من موضوع حفل التوقيع المتعارف عليه الآن، هنا، لأنه يرى أن الحفل يتحول في كثير من الأحيان إلى «مناسبة اجتماعية، كالعرس مثلاً، فمن جاءك من الكتّاب لا بد أن تذهب لحفله في ما بعد، كما أن التخجيل أحياناً يلعب دوراً في الحضور». ويزيد: «الأمر بهذه الطريقة قد يبدو محرجاً، كما أن الكتاب يجب أن يتجاوز دائرة المثقفين والأصدقاء، وإلا فإن الكاتب سيجد نفسه يجري داخل هذه الدائرة بعبثية».

يوضح نصر اللّه أن مدير مكتبة **ريدرز** مهند ريّان اقترح على **الأهلية**، دار النشر التي توزع كتبه، تنظيم حفل توقيع للرواية والمجموعة الشعرية، بناء على طلب كثير من رواد مكتبته. ويبدي سعادته لأن الحفل كان كبيراً في كل المقاييس، «من حيث عدد الحضور، وعدد النسخ التي وُقّعت، نحو 450 نسخة، وقد استمر الحفل لساعتين دون توقّف ولو للحظة واحدة».

نصر اللّه لا يبدي تحفّظه على إقامة حفل توقيع الكتاب في أي مكان، وقد سبق له أن وقّع كتباً له في أوروبا، في معارض كتب ومكتبات وجامعات ومؤسسات ثقافية وحتى في كنائس. المهم، بحسبه، «أن يكون الكتاب قادراً على مد الجسور مع القارئ، وأن يحترم الكتاب عقل القارئ، بحيث يستحق الوقت الذي سيمضيه في قراءته والثمن الذي دفعه مقابله، والأهم أن يكون هناك قارئ مهتم بهذا الكاتب ويعنيه الحصول على الكتاب بتوقيع صاحبه». ■

البركة مول
alBaraka mall welcomes
MATALAN
NOW OPEN
Ladies, Mens, Kids,
Home and Essentials
All In One New Store

السير مع التيار أصعب من المشي عكسه

وادي زرقاء ماعين: مشهد فردوسي

حرذون صحراء

ضفدع رانا

سرطان المياه العذبة

تصوير: محمد عصفور

المسير في وادي زرقاء ماعين درسٌ عميق في الفلسفة.

الرحلة في الوادي دليلها الأوحد والأكثر دقة ذلك الشلال الذي ينحدر من أعالي جبال بازلتية داكنة اللون، لكن منظمي رحلة ارتأوا المشي «عكس» تيار المياه المنحدرة القوية.

علا فرواتي

تصوير: أمجد محفوظ

عند رؤيـة صـور هـذا الـوادي من رحلات سابقة، يتشكل لـدى المـرء شـوق عظيمٌ لزيارته، كيف لا، وصَيف عمّان جاف وحـارّ، بحيث تبدو رؤية المياه الدافقة الدافع الأكبر للاستيقاظ فجراً، استعداداً للانطلاق في رحلة نحو مجاهيل الطبيعة، ورغم أن المشي يمتد لأكثر من 16 كم على طرق عنيدة، إلا أنها تجربة يتشوق لها مَن يعاني صيفَ المدينة الحارّ.

بعد أقل من خمس دقائق، يمعن المرء في التفكير... لربما كان المشي ضد التيار خياراً غير صائب، فالمياه قوية، والإنسان لن يكون أشدّ بأساً من صخور عنيدة استحالت ملساء بعدما روّضتها مياه الوادي التي تتدفق بقوة رغم شحّ الأمطار..

شجيرات قوية بزغت يانعة من بين الصخور

أصبح الوصول إلى آخر الوادي هدفاً جماعياً كلما جدّ فريق المسير المكون من نحو 20 شخصاً من خلفيات مختلفة لم تجمعهم هنا سوى الرغبة في معاندة الـوادي ذي الصخور العذراء التي روّضتها مياه قوية، أو سايرتها وحوشه من طير وحيوان وقّعت معه معاهدة تعايش أبدية...

باستمرار المسير يشتد عناد الوادي، وتزيد صخوره وعورة، وتصبح مياهه أكثر صخباً وأقوى تدفقاً.. وخلال ذلك، كثيراً ما امتدّت الأيدي لتساعد من يئسوا من محاولة الصعود نحو صخرة أكبر يجب تخطّيها، أو فشلوا في تسلّق شلال دافق، يتطلّب صعودُ الصخور الملساء تحته حَملاً ورَفعاً وربما سحباً بالحبال.

الانتباه الشديد إلى كل موطئ قدم أو صخرة ترتكز فوقها الخُطى، يجعل المرءَ يغفل النظر إلى أعلى، والتمتع بالمشاهد بالغة الروعة.

لوحات من الطبيعة كأنها بريشة فنان. السماء الزرقاء الصافية تعانق الجبال الشاهقة وشجيرات لم تتمكن من العيش هنا إلا لأنها قويّة، فبزغت من بين الصخور يانعة شديدة الخضرة، وطيرٌ يقتات على ما تنعم به الطبيعة، فيما المياه تهدر بين الصخور لخلق مشهد فردوسي يدفع إلى التساؤل: هل نحن حقاً في الأردن، كيف غبنا وغابت عنا كل هذه المشاهد الجميلة؟ وكأننا نسينا في غمرة العمل والدراسة والجلوس على المكاتب بين «أربعة حيطان» أن البلاد ذات طبيعة مدهشة، وجمالها يخلب الألباب، وأننا لسنا بحاجة سوى إلى مسير ساعات لتكافئنا الطبيعة بفتنة مناظرها.

نحن بين «أحضان الطبيعة». تبدو هذه عبارة كليشيهية ومكررة، لكنها تنطبق على جلستنا تلك، التي تَيَقّنا خلالها أنه لا ينبغي إزعاج الطبيعة، أو إيقاظ وحوشها التي ربما اختبأت منا، أو أنها ترتاح خلال نهارها تمهيداً لصيد ليلي.

ومع تخطّي العقبات، الواحدة تلو الأخرى، كان شوقُ لرحلة العودة يتنامى شيئاً فشيئاً في دواخلنا، وكلنا أمل أن تساعدنا المياه الدافقة على الوصول الأسهل والأسرع إلى بداية الوادي، كيف لا، والمشي مع التيار أسهل وأيسر دائماً.. لا فلسفة هنا، فكل ما نبغيه مسايرةُ المياه الغاضبة الدافقة.

الأمر بدا مختلفاً هذه المرة. فالمشي مع التيار ليس سهلاً، بل أصعب من المشي عكسه... انحدار المياه كان «يدفشنا»، ويوقعنا في كثير من المرات. المياه أقوى من أرجلنا التي اعتادت على سهولة المشي في المدن.. والمشي مع التيار قادنا في اتجاهاتٍ لم نكن نُرِدْها، فصارت مسايرة المياه المتطلّبة جِملاً ثَقيلاً، ومهمة صعبة، ذكّرتنا أن علينا تحمُّل خياراتنا والمشي عكس التيار إذا لزم الأمر، في درسٍ سيطبقه كثيرون منا على حياتهم العملية.

شكراً لك، مرة أخرى، يا أمّنا الطبيعة. ■

وادي زرقاء ماعين

يُقسم وادي زرقـاء ماعين إلـى واديين: علوي، وسفلي.

وادي زرقـاء ماعين العلوي يشتمل على شلالين كبيرين، وبركتين كبيرتين أيضاً، بمَشاهد أخّاذة.

بعكس الوادي السفلي، فإن مياه هذا الوادي دافئة أو ساخنة. يتم الوصول إلى الوادي من منطقة البحر الميت، عبر الجزء الشمالي من مؤاب. ينتهي الوادي بمنتجع ماعين، أو حمامات ماعين كما درجت تسميتها.

طريقة المسير بجهة واحدة، الارتفاع عن سطح البحر يقارب 500 متراً، فيما يستغرق المشي نحو 7 ساعات، لاجتياز المسافة البالغة 6 كيلومترات.

طبيعة المشي فـي هـذا الـوادي تصنَّف بالمعتدلة إلى الصعبة، بخاصة أنه لا يمكن تفادي التسلق خلال الرحلة.

الراغب في استكشاف الوادي لا بد أن يتزود بحبلين، كل منهما طوله 35 متراً، فضلاً عن عدة تركيب وتثبيت الحبال.

تفضَّل زيـارة الـوادي في فصلَي الربيع والصيف، ويُنصح بعدم زيارته في الشتاء، لتفادي خطر تساقط الحجارة العالية بفعل السيول.

زوار الـوادي الدائمون يؤكدون أن «شكله يكون مختلفاً» في كل مرة، إذ تظهر صخور كبيرة، وتختفي أخرى.

أما الـوادي السفلي فيرتفع 300 متر عن سطح الأرض، فيما يستغرق المسير فيه نحو 8 ساعات لاجتياز مسافة تبلغ 4 كيلومترات. ويـصنَّف المشي فيه بالصعب، إذ يحتاج المستكشف إلى صعود شلالات عـدّة صغيرة باستخدام الحبال.

الراغب في استكشاف الوادي، عليه أن يُحضر معه حبلاً واحداً بطول 10 أمتار. ويفضَّل المشي فيه برفقة دليل متمرّس، خشية الضياع. ■

برو هايكرز

نظّم رحلةَ وادي زرقـاء ماعين فريق **بـرو هايكرز** الـذي أسسه أمجد محفوظ ونهاد الحصري. هذا الفريق الـذي ينظم رحلاته ويعلن عنها عبر **فيسبوك**، واحد من فرق عدة في الأردن تمارس رياضة المسير الطويل بشكل خـاص، وأنـواع أخرى من الرياضة، مثل التسلق، المغامرة، الاستكشاف والتخييم.

محفوظ والحصري يعملان في مجال مختلف نسبياً، هو **الملتيميديا** في شركة تـتـخـصـص فـي تـكـنـولـوجـيـات التعليم الإلكتروني.

فريق **برو هايكرز** يؤسس لثقافة شبابية غير ربحية جديدة في البلاد، ويهدف إلى تنمية المهارات الاستكشافية لدى المشاركين والأعضاء الدائمين، من خلال تنظيم رحلات المغامرة والاستكشاف التي يُمارَس خلالها أنشطة ومـهـارات متنوعة، مثل الإنـزال الجبلي، استكشاف الأودية، استعمال البوصلة والخريطة، والرماية. ■

«كأس الدوري معه أينما ذهب»

عبد اللّه أبو نوار: سجلٌّ حافل بالنجاح

حارس مرمى المنتخب الوطني السابق عبد اللّه أبو نوار، لاعب من الجيل الذهبي لكرة القدم الأردنية. لعب في صفوف أندية عدة، وكان كل نادٍ ينتقل إليه يفوز بالدوري، حتى أصبح الرياضيون يقولون: أينما يذهب أبو نوار يذهب كأس الدوري معه.

صاحبُ سجل ناصع في تاريخ رياضة كرة القدم، وذو مسيرة غنية، إذ أسهم مع مجايليه في بناء أساسات الرياضة الأردنية عبر رئاسته اتحاداتٍ رياضيةً عدة.

أبو نوار ضيف «السّجل» لهذا العدد، وهو يفتح قلبه للقراء، في حديث عن الرحلة والذكريات.

محمد فرواتي

عشقَ اللعب بمركز حراسة المرمى منذ بداية مسيرته الرياضية العام 1939، وله من العمر عشر سنوات، حين كان طالباً في مدرسة العبدلية في عمّان.

انتقل بعدها إلى مدرسة ثانوية عمان وسط البلد، وتابع ممارسة لعب كرة القدم حارساً للمرمى، حتى أصبح الكابتن للفريق. ومارس رياضات كرة السلة والطائرة وألعاب القوى، إذ كان الرياضي في الأربعينيات يمارس ألعاباً عدة في الوقت نفسه. وكان مشهور قناش، أحد رواد كرة السلة الأردنية، يشرف على أبو نوار حينئذ.

اختار الانضمام إلى صفوف نادي الفيصلي، القريب من بيته في جبل عمان، العام 1945، ليتولى حراسة مرمى «الفيصلي» احتياطياً، وكان يحرس عرين «الفيصلي» في ذلك الوقت يوسف مامو، ثم فريدون حكمت.

يقول: «كنت حارساً احتياطيا لفريدون، الذي لم يتمكن من اللعب في لقاء «الفيصلي» مع فريق دمشق الأهلي، فأسندت إدارة الفريق مهمة حراسة المرمى إلي العام 1948، لتكون تلك أول مباراة رسمية في مسيرتي الرياضية».

أقيمت المباراة برعاية الملك المؤسس عبد اللّه الأول، الذي أقيمت له خيمة كبيرة قرب ملعب المحطة لمتابعتها، وقدم فيها أبو نوار مستوى رائعاً، وساهم في فوز «الفيصلي»، حين تمكن من صدّ ضربة جزاء.

يستذكر ما حدث حينئذ: «بعد المباراة قمنا بالسلام على الأمير عبد اللّه، الذي قال لي: أحسنت، وسألني عن اسمي فقلت له: عبد اللّه أبو نوار. فتابع الأمير: عبد الكريم الذي يعمل لدينا في الديوان الأميري، هل هو والدك؟ فقلت له: نعم، فقال لي مبتسماً: أنا الذي أطلقت عليك اسم عبد اللّه».

قصة تسميته يرويها عبد اللّه أبو نوار نقلاً عن أبيه، فيقول: «كان والدي لاعباً ماهراً بالشطرنج، وكان يلعب مع الأمير عبد اللّه الذي رآه في أحد اللقاءات مسروراً، فسأله الأمير عن سبب سروره، فأخبره أن اللّه رزقه بولد، فقال له الأمير: «أطلق عليه اسم عبد اللّه»، ويضيف: «كان ذلك الموقف تعبيراً عن شدة محبة الأمير لوالدي، وعن صداقتهما المتينة».

بعد مباراة «الفيصلي» و«دمشق الأهلي» تلك، اعتزل الحارس فريدون، وأصبح أبو نوار الحارس الأساسي لـ«الفيصلي» العام 1948.

ظل أبو نوار مع «الفيصلي» حتى العام 1953، وفاز معه ببطولة الدوري في أعوام تلك الفترة، ثم انتقل إلى صفوف النادي الأهلي لعامين، وفاز معه ببطولة الدوري. وفي العام 1955 انتقل للّعب مع فريق الجزيرة وفاز معه ببطولة الدوري أيضاً، وبقي معه حتى العام 1964 عندما اعتزل اللعب في لقاء «الجزيرة» ونادي الزمالك المصري، التي انتهت لمصلحة الجزيرة 2-1.

تولى حراسة مرمى المنتخب الوطني في الفترة 1949-1962، وكان أول لقاء له حارساً لمرمى الأندية ضد فريق الجيش العربي على ملعب المحطة بمناسبة عيد الاستقلال برعاية الملك المؤسس، وانتهى اللقاء بالتعادل تمكّن خلاله أبو نوار من التصدّي لضربة جزاء.

حمل أبو نوار شارة «الكابتن» للمنتخب لسنوات عدة، وشارك في الدورة الرياضية العربية الأولى التي أقيمت في الإسكندرية العام 1953، وتمكن فيها المنتخب الوطني من إحراز المركز الرابع.

يقول عن لحظات الفرح والحزن في حياته: «لحظات الفرح عند الفوز بالمباراة، ولحظات الألم والحزن عند الخسارة، التي تعني ضرورة مراجعة الأخطاء».

ظل أبو نوار حارساً متفوقاً وبارعاً في صدّ ركلات الجزاء. ويروي طرفة في هذا الشأن: «كنت أراهن زملائي أثناء التمرين على سدر هريسة لمن يحرز هدفاً في شباكي من ضربة جزاء، وكنت أكسب الرهان مرات كثيرة، لأنني أشعر نتيجةَ خبرتي، الموقع الذي يسدد اللاعب الكرة تجاهه».

كان أولَ لاعب أردني يتلقى عقد احتراف العام 1958، وذلك بعد نهاية مباراة بين فريق «الجزيرة» وفريق «العربي» الكويتي، أقيمت برعاية أمير الكويت، وفاز فيها «الجزيرة». قدم أبو نوار أداءً لافتاً، وتصدّى لضربة جزاء. فطلب منه رئيس الاتحاد الكويتي الانضمام إلى صفوف فريق «العربي»، لكنه اعتذر.

رياضيون: أينما يذهب أبو نوار يأخذ كأسَ الدوري معه

يروي أبو نوار موقفاً طريفاً كان بطله: «اختُرت للّعب مع فريق الشرطة من قبل مديرها اللواء حكت مهيار، لألعب في بطولات الشرطة العربية، واختُرت في الوقت نفسه من رئيس فريق الحراسات الملكية ناصر بن جميل لألعب في البطولات العسكرية العربية، ولعبت فعلاً بطولات عدة ضمن صفوف الفريقين»، ويتابع: «تقرر بعدها إقامة مباراة بمناسبة عيد الاستقلال بين فريقَي الحراسات الملكية والشرطة، واتصل بي كلٌ من مهيار وبن جميل لألعب في فريقه حارساً للمرمى، وأصابتني الحيرة الشديدة: مع من ألعب في هذه المباراة؟ وكان موقفاً صعباً أنقذني منه الملك الراحل الحسين بن طلال الذي لجأت إليه وحكيت له حكايتي وأفضيتُ إليه بحيرتي، إذ اتصل الحسين بالشريف ناصر واللواء مهيار وطلب منهما لعب المباراة من دوني، والمفارقة أن تلك المباراة لم تُقَم».

أثناء انضمام أبو نوار لفريق «الجزيرة» والمنتخب الوطني العام 1959، أوكلت إليه مهمة تشكيل أول اتحاد أردني لكرة السلة الذي ترأسه هو، وضم في عضويته: سعيد عمر، جلال بسطامي، سامي بطشون وتوفيق شنودة.

تم بعدها تشكيل أول منتخب وطني للّعبة، وكانت أولى مشاركاته في الدورة العربية في مدينة كازبلانكا المغربية العام 1961. ومن أبرز لاعبيه: محمد جميل أبو الطيب، محمد خير مامسر، عواد حداد، فراس العجلوني وإحسان نغوي.

ظل أبو نوار رئيساً لاتحاد السلة حتى العام 1966 عندما أوكلت له مهمة تشكيل اتحاد لكرة اليد، الذي شكله برئاسته، وعضوية: عدنان خرينو، هراتش اتمزيان، حسن الأسطة، فايز سليم، صقر التل وآخرين. وظل أبو نوار رئيساً لاتحاد اليد حتى العام 1974 الذي أقيمت خلاله الدورة الرياضية العربية في سورية.

ويستذكر: «لم يكن لدينا اتحاد للسباحة، وبذلك يتعذر علينا المشاركة فيها في دورة سورية العربية، عندها أوكل لي الشريف فواز شرف تشكيلَ اتحاد للسباحة لنشارك بالدورة، قمنا بعدها بتشكيل أول منتخب وطني لكرة الماء شاركنا فيه بدورة هونغ كونغ الآسيوية».

يُعدّ أبو نوار ركناً أساسياً في تشكيل الاتحاد العربي لكرة السلة العام 1956، وفي تشكيل الاتحاد العربي لكرة اليد العام 1972، وتم انتخابه نائباً لرئيس الاتحاد الدولي للّعبة العام 1978. وفي العام 1996 مُنح العضوية الشرفية لمجلس إدارة الاتحاد الدولي لكرة اليد مدى الحياة، تكريماً له، وتقديراً لخدماته في رفع مستوى لعبة كرة اليد.

نظراً لتاريخه الرياضي المميز، قرر رئيس اللجنة الأولمبية السابق سمارانش، اختياره لحمل لقب رجل الأردن الأولمبي العام 1989، وقدم له درع اللقب الأولمبي في حفل أقيم في القاهرة في العام نفسه.

وقد اختير في العام 1989 ليكون أميناً عاماً للّجنة الأولمبية الأردنية. وفي العام 2008 اختير عضواً في مجلس إدارة المجلس الأعلى للشباب، وهو أمين سر هيئة رواد الحركة الرياضية والشبابية.

يهوى أبو نوار السفر مع زوجته التي تحب الرياضة، وشغوف بلعب الشطرنج على خطى والده.

حياته العملية بدأت العام 1947، موظفاً في وزارة المالية، ثم وزارة الداخلية، وبعدها انتقل لرئاسة الوزراء مديراً للجريدة الرسمية ورقيباً للمطبوعات، ثم عمل في وزارة الاقتصاد حتى العام 1961 عندما أحيل على التقاعد، لتبدأ رحلته في العمل في شركة الملاحة العربية، ثم مديراً عاماً لشركة التأمين العربية البلجيكية، وقد اعتزل العمل في العام 1994.

نظراً لتاريخه الرياضي المميز، اختير لحمل لقب رجل الأردن الأولمبي العام 1989

يدين أبو نوار بالفضل في نجاحه إلى اللّه عز وجل، ثم والدته التي أحاطته بعناية خاصة، ثم زوجته التي يقول عنها: «إنها ملهمتي ورفيقة دربي. منذ زواجنا قبل 53 عاماً وأنا أستمع إلى نصيحتها وآخُذ برأيها».

يقارن بين ما يحدث اليوم في الملاعب وبين ما كان يحدث قبل عقود، ويقول: «كانت الروح الرياضية هي السائدة بين اللاعبين، ولم يكن يحدث شغب في الملاعب، وطوال 16 عاماً قضيتها في الملاعب لم تحدث أيّ مشكلة، وكنا بعد المباريات نذهب جميعاً لتناول الشاي».

وجبته المفضّلة المعكرونة. «كنت أطلبها من والدتي يوم المباراة، وبعد ذلك من زوجتي، وأنا الآن مغرم بالمنسف بالجميد واللحم والسمن البلدي، وكذلك بأكلة الشبس باسطة، وهي أكلة شركسية أتقنتها زوجتي من والدتها الشركسية». ■

الصيفي وذيب:

سفيران لكرة القدم الأردنية في أوروبا

عدي الصيفي

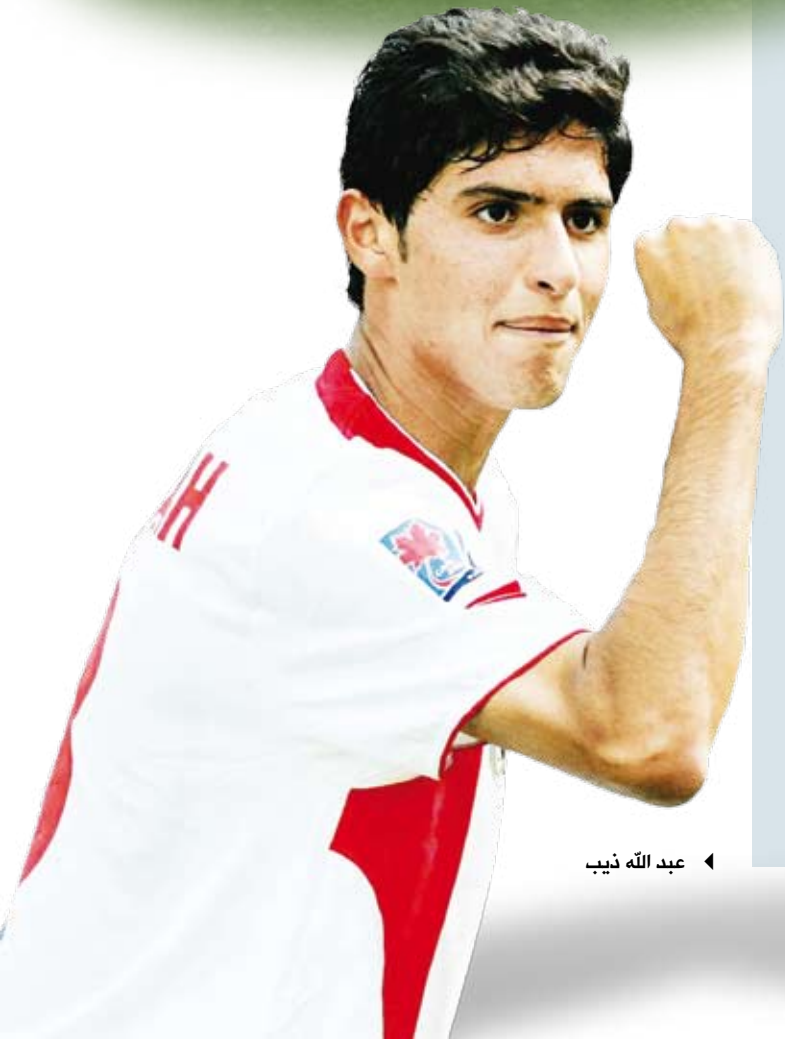

عبد الله ذيب

أصبح عبد اللّه ذيب وزميله عدي الصيفي، لاعبا نادي شباب الأردن، سفيرَين رياضيَّين من طراز خاص، بعد احترافهما في أوروبا، ليدخلا تاريخ كرة القدم الأردنية من بابه العريض، وليساهما في رفع مستوى كرة القدم الأردنية التي بدأت تشهد تراجعاً في الفترة الأخيرة.

ذيب يُعَدّ أول لاعب أردني يلعب في أحد أندية المقدمة الأوروبية، بتوقيعه عقداً احترافياً مع نادي **ميتشيلين** البلجيكي الذي فاز مرة بكاس بلجيكا، وأربع مرات بالدوري هناك.

يقول ذيب عن تجربته الاحترافية في بلجيكا منذ حزيران/يونيو 2009: «تجربتي في الدوري البلجيكي مهمة جداً في مسيرتي الرياضية، وأتمنى أن تنعكس إيجابياً على كرة القدم الأردنية، وأن ترفع من مستواها».

ذيب لعب محترفاً ضمن صفوف نادي الرفاع البحريني، ويطلق عليه محبّوه «كاكا الأردن» ويصفونه بـ«اللاعب الفنان».

يؤكد ذيب أن تجربته في بلجيكا «احترافية بكل معنى الكلمة»، إذ تعتمد على القوة البدنية، إلى جانب الاهتمام بالنظام الغذائي والصحي. ويقول إن هناك عدداً من اللاعبين الأردنيين تلقّوا عروضاً احترافية، وبإمكانهم اللعب بالخارج.

ويرى أن رياضة كرة القدم أصبحت مهنة مثل بقية المهن، ولكن إذا أراد اللاعب إتقانها فعليه مواصلة العمل لتطوير مستواه ومهارته، إضافة إلى انتظامه في التدريبات.

أما زميله عدي الصيفي، فقد انضم إلى صفوف نادي **سكودا زاثني** اليوناني في تموز/يوليو 2009، لقاء مبلغ مليون دولار، ليصبح صاحب الصفقة الأعلى والأغلى في تاريخ كرة القدم الأردنية. يقول: «اللعب في أوروبا تجربة غنية، وإضافة كبيرة لمستوى أيّ لاعب يريد أن يطور مستواه، مما ينعكس إيجاباً عليه وعلى ناديه، وبالتأكيد على مستوى المنتخب الوطني».

كان الصيفي لعب محترفاً مع نادي الظفرة الإماراتي. لكنه يعترف أن هذه التجربة كانت فاشلة، وأنه لم يكن موفقاً هناك، إذ إنه لم يلعب في مركزه المعتاد كقلب للهجوم، بل لعب كلاعب وسط مدافع، وهو مركز لم يكن قد اعتاد عليه.

يضيف الصيفي: «الوضع هنا في اليونان مختلف، فهناك تنظيم من النواحي المختلفة، وقد علمت الكثير من الأمور عن فريقي الجديد، مما سيساعدني على تطوير مستواي».وهو يأمل أن يحترف عددٌ من اللاعبين الأردنيين في أوروبا، لتحسين مستوى كرة القدم الأردنية.

الصيفي يلعب حالياً إلى جانب عدد من اللاعبين من البرازيل والأرجنتين وإفريقيا في النادي اليوناني الذي حقق نتائج طيبة في بطولة الدوري والكأس في اليونان. ■

نادي منشية بني حسن:

فريق الغزلان القادمة من الشرق

جاءوا كنسمة هواء عليلة.. قَدِموا من المنطقة الشرقية في البلاد، من أطراف الصحراء، حاملين معهم إصرارهم وطموحهم، وتغلبوا على الصعوبات التي اعترضت طريقهم، ليصلوا إلى صفوف أندية الدرجة الممتازة بكرة القدم.

إنهم لاعبو فريق منشية بني حسن، القرية التي تقع على بعد 12 كم غرب مدينة المفرق، ويبلغ عدد سكانها 15 ألف نسمة، غالبيتهم يعملون في زراعة القمح والشعير، وبعضهم يعمل بالتجارة.

لاعبو منشية بني حسن صالوا وجالوا مثل الجياد الأصيلة في مبارياتهم خلال دوري الدرجة الأولى لكرة القدم، واستطاعوا خطف لقب البطولة، والتربُّع على القمة، ليصعدوا بكل جدارة واستحقاق لمصافّ أندية دوري الأضواء.

الصعود إلى دوري الكبار، جاء ثمرة سنوات من العمل، بحسب رئيس نادي منشية بني حسن تيسير شديفات، الذي التقته «**السّجل**» في حوار حول النادي ومسيرته.

فبعد تأسيس النادي على يد مجموعة من شبان البلدة العام 1978، تم استئجار مقر مؤقت للنادي، قبل أن ينتقل لمقره الحالي الذي يتكون من طابقين، إضافة إلى ملعب ترابي تبرعت به بلدية منشية بني حسن، تبلغ مساحته 13 دونماً، لكنه لا يصلح للّعب، لذلك فإن النادي، وفقاً لشديفات، بانتظار منحة من المجلس الأعلى للشباب، لتنجيل أرضية الملعب وإقامة مدرجات وسياج له.

يقرّ شديفات أن صعود فريق النادي إلى دوري الممتاز لم يكن أمراً سهلاً، إذ واجهتهم صعوبات عدة، منها أن الفريق كان يقطع مسافة 70 كم ذهاباً وإياباً للوصول إلى ملعب رباع السرحان، لإجراء تدريباته قبل بداية الدوري وأثناءه، وهذه «رحلة مرهقة وشاقة، إضافة لما تتسبب به من استنزاف الوقت والمال»، لذلك يشدد رئيس النادي على أهمية تجهيز الملعب الذي يخدم أقضية رحاب وبلعما ومنشية بني حسن معاً.

يلفت شديفات إلى أن مدينة المفرق تحتوي على مجمع الأمير علي، وفيه ملعب منجل، لكن لا يتوافر الوقت الكافي لتدريبات فريق منشية بني حسن، جرّاء الضغط على الملعب من أندية الشمال والمملكة بعامة.

تشكّل فريق منشية بني حسن في بداية الثمانينيات، وشارك في دوري الدرجتَين الرابعة والثالثة، قبل أن يفوز بلقب بطولة الدرجة الثانية، ويصعد لبطولة الدرجة الأولى التي خطف لقبها عن جدارة واستحقاق، ليرتقي إلى دوري الأضواء في موسم العام 2009 .

وقد أشرف ابن النادي وكابتن الفريق فارس شديفات، على تجهيز الفريق فنياً في البداية، ثم جرت الاستعانة بالمدرب إسلام ذيابات الذي قاد الفريق في مشواره في دوري الأولى.

يؤكد شديفات أن الفريق يحتاج إلى ميزانية كبيرة كي يواصل مسيرته، يوفر المجلس الأعلى للشباب وبلدية منشية بني حسن واتحاد كرة القدم جزءاً منها. وفي سياق متصل، يشيد بالدعم المستمر للنادي من أبناء المفرق وجرش ومنشية بني حسن الذين لم يكتفوا بدعم الفريق مادياً، بل إنهم خير مشجعين له في مبارياته كافة.

يقول رئيس النادي إن لاعبي الفريق «كلهم نجوم»، وأنهم قدموا عروضاً طيبة. ومن أبرزهم: الحارس محمود الأزايدة، المدافعان مالك اليسير وزيد المساعيد، الظهيران أشرف المساعيد وزياد أبو العسل، والهدّافان عودة الجبور وإبراهيم الرياحنة.

شديفات يكشف أن موضوع الاحتراف جديد على ناديه، وأنه ليست لديهم فكرة كافية عنه، موضحاً أن إدارة النادي ستعمل على دراسة هذا الموضوع للتعامل معه «دون الوقوع بأيّ مطبات».

نادي منشية بني حسن حفر اسمه في تاريخ محافظة المفرق، كونه أول فريق هناك يصعد إلى دوري الممتاز.

كانت المهمة، على حد قول شديفات، «صعبة»، لكن لاعبي الفريق «أثبتوا أنهم على قدر الثقة، وتحملوا المسؤولية وقدموا عروضاً رائعة كفلت لهم صدارة الدوري وخطف لقب الدرجة الأولى».

طموحات إدارة نادي منشية بني حسن كبيرة، وفي مقدمتها إحراز أداء طيب في دوري الممتاز للمحترفين. يقول شديفات: «نريد كسر القاعدة المتعارف عليها، بأن النادي الصاعد حديثاً إلى دوري الممتاز، مرشّح في العادة للهبوط مرة أخرى، والعودة إلى مصاف الدرجة الأولى». ■

الفنار

الفنار

في سوق الخميس بالبقعة

قمامة الميسورين تُباع على البسطات

أسماء رجا

هناك عائلات تشكل حاويات القمامة مصدراً للقمة عيشها، بخاصة الحاويات المتوافرة في أحياء الميسورين. وكثيراً ما يتكرر المشهد نفسه: شبّان يجمعون ما تطاله أيديهم من هذه الحاويات على مدار الأسبوع ليبيعوه في سوق خاصة بهذا النوع من المبيعات، هي سوق الخميس بمخيم البقعة.

فعلى جنبات شارع يمتد من نهاية سوق الخضار في المخيم إلى المقبرة، تتوزع عشرات البسطات، تزخر محتوياتها بأشياء ثمينة وأخرى غير ذات بال، يتوافد المئات للحصول عليها بأسعار «رمزية للغاية».

تُفتتح السوق في الخامسة صباحاً، وتمتد حتى يوم الجمعة، وتشهد ازدحاماً منذ ساعات الفجر الأولى، للاستئثار بـ«أفضل الأشياء» من البضاعة المعروضة على قارعة الطريق.

ابتياعُ أشياء كانت في بطن الحاوية، فكرة تبدو منفّرة وغير مستساغة، لكن سرعان ما يتغاضى المرء عن ذلك، وهو يعثر على كثير من الأشياء التي تلزمه في هذه السوق: أقلام، تحف، أجهزة كهربائية، أجهزة كمبيوتر، جواهر تقليدية، كتب، أحذية، وملابس.

المفارقة أن زبائن السوق ليسوا من ساكني المخيم فقط، فهناك تجار متخصصون من خارج البقعة، يشترون الأشياء «اللقطة» ليعرضوها في أسواق أخرى، بشكل أكثر جاذبية، وبسعر أعلى، بل إن من زوار السوق ميسورين، أو أشخاصاً لا يبدو عليهم العوز أو الفقر، يستهويهم البحث عن أشياء بعينها، يدركون أنهم لن يجدوها في مكان آخر.

أُنشئت السوق على يد شخصَين، أحدهما يدعى محمد الغزاوي. إذ توجه الغزاوي في أحد أيام الخميس، سنة 1992، إلى موقع ما أصبح الآن يدعى بـ«سوق الخميس»، ليعرض بضاعته فيها، وبعد 17 عاماً ها هي السوق تضم نحو 200 بائع.

هذه السوق تُعرف أيضاً بـ«سوق الأمانة»، نظراً لأن معظم البائعين فيها عمال نظافة في أمانة عمّان الكبرى، بخاصة في الأحياء الراقية، يجمعون ما يجدونه ذا قيمة من الحاويات، لبيعه في سوق الخميس.

جامعو النفايات من ساكني مخيم البقعة، يبحثون عن لقمة تسد الرمق وتستر الحال، ولا يطمعون في تكوين ثروة. فهم يعانون ظروفاً معيشية صعبة، وليس بمقدورهم سد حاجاتهم الأساسية.

«**السجل**» رافقت محمد الغزاوي، أبو إيهاب، في رحلة بحثه عن أشياء تصلح للبيع، أو يمكن

استصلاحها، في حاويات موزّعة في مناطق بعينها، مثل ضاحية الرشيد، الغاردنز، تلاع العلي، عبدون. بدأت الجولة مساء كي لا يراه أحد، فـ«ما زالت النظرة دونية تجاه الباحثين في القمامة»، كما يقول.

السوق تُعرف بـ«سوق الأمانة» لأن معظم البائعين فيها عمال نظافة

توقف «البكب» في أحد الأحياء بمنطقة ضاحية الرشيد. اصطحب الغزاوي ابنه إيهاب، 10 سنوات، الذي يشاركه العمل أثناء العطلة الصيفية، ويتولى مهمة القفز في الحاوية ليُخرج ما فيها من أشياء تصلح للبيع، مثل: علب العطر الفارغة، الملابس، والكتب. حتى الخبز، يمكن أن يتحول إلى لُقيا، طازجاً أو جافاً، ويتم بيعه في السوق.

الجولة يبدو وكأنها تقود صاحبها إلى مصير مجهول، وتعرّضه إلى الخطر. أبو إيهاب أصيب في إحدى الجولات بجرح في يده أدى إلى تسمُّمه، الأمر الذي أقعده عن العمل فترة طويلة. يقول: «نتعرض لمخاطر كبيرة، لكن ماذا نفعل؟ هذا مصدر رزقنا».

أبو إيهاب، لا يحمل رقماً وطنياً، فهو من أبناء قطاع غزة، لذلك يجد صعوبة في العثور على عمل، ويعاني مثل بقية الغزيين بسبب مشاكل يواجهونها في «التأمين الصحي، والتعليم ومجالات أخرى»، بحسب قوله.

بعد فترة طويلة في البحث عن عمل، وجد أبو إيهاب نفسه يجمع القمامة، ويوزع العمل على أفراد عائلته، لفرز ما تجود به الحاويات. يقول: «الفواكه لا أستطيع شراءها لأبنائي، لذلك أحصل عليها من الحاويات، وعادةً ما تكون في حالة جيدة».

أحياناً قد لا يوفّق في رحلة البحث، كما حدث في هذه الجولة. إذ لم يعثر سوى على أشياء بسيطة: قطع بلاستيكية، ومعدنية، وأحذية، جمعها ليبيعها بـ«أيّ سعر»، ليسد حاجة أسرته. يهزّ أبو إيهاب رأسه برضا، قائلاً: «نعمة، ولا البلاش».

أبو إيهاب استطاع شراء سيارة «بكب» خلال عمله في هذا المجال، وهو يستخدم «البكب» لنقل ما يُخرجه من الحاويات بعد أن أمضى سنوات طوالاً يحمل الأكياس على ظهره. وتدور حكايات حول تجار في السوق حالفهم الحظ، إذ أصبحوا من ملاّكي العقارات، فغادروا السوق إلى الأبد.

حكايات كثيرة تتردّد أصداؤها في السوق، أبطالها بائعون فقيرو الحال، يبحثون عن لقمة العيش. أم زياد، 40 عاماً، تعمل منذ 11 عاماً في السوق، تعيل أسرة من 3 أبناء وأب متخلّف عقلياً، تسكن في منزل أخيها، تبيع ملابس مستعملة تحصل عليها من أهل الإحسان، أو عبر خدمتها في المنازل.

هاني، بائع تحف يتجاوز الخمسين، مُقعد بسبب مرض ألَمّ به، يعمل في جمع التحف، وجد نفسه في هذه السوق منذ 7 سنوات، يلتقط التحف ليبيعها على بسطات خاصة به، في مواقع أخرى. سعر القطعة يحددها نوعها، بحسب هاني، «هناك قطع لا يستطيع أهالي المخيم شراءها، فيشتريها تجار متخصصون بذلك من عمّان، أو هواة اقتناء الأثريات من الأغنياء».

في إحدى زوايا السوق، حكاية أخرى لبائع الكتب عبد الرحمن المرزوقي، «الرجل المشاكس»، كما يصفونه، فهو «لا يخشى لومة لائم في قول الحق». المرزوقي نال شهادة الدبلوم في الصيدلة، وتغرّب لسنوات قبل أن يعود أثناء حرب الخليج الأولى، ويفاجأ بعدم الاعتراف بشهادته. فكّر في مشروع يوفر له الحياة الكريمة، ووجد ضالته في السوق. إذ اشترى كتباً ومجلات بخمسة دنانير، مثّلت نواة «مكتبة الرصيف» بحسب تعبيره. وهو يدعو المارة للإقبال على مكتبته مردّداً بفكاهة: «اطلب العلم ولو في الطين»، ذلك أن الكتب كثيراً ما تتّسخ، لأنها معروضة فوق التراب.

المرزوقي لديه الآن ما يزيد على خمسة آلاف كتاب ومجلة، يشتريها من البائعين في سوق الخميس، أو ممّن يرغب في بيع الكتب من أهالي المخيم. وهو يدعو إلى إنشاء مكتبة ضخمة في نفق الجامعة الأردنية، ويتابع: «لا أجد من يسمعني، أو يفكر جدّياً بإنشاء هذا المشروع».

حكايات كثيرة تتردّد أصداؤها في السوق، أبطالها بائعون فقيرو الحال

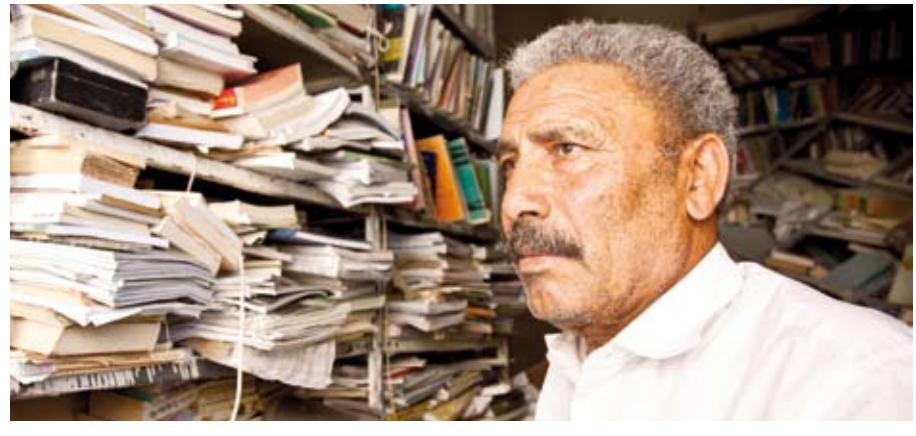

علي، عامل نظافة في أمانة عمان، راتبه لا يكفي للإنفاق على عائلته. يقول: «ما يصلح في الحاويات للبيع، آخذه وأجري عليه ما يلزم من تعديلات، وأبيعه في سوق الخميس».

تنتهي الجولة، فيما تظل في البال صورةٌ لا تُنسى عن هذه السوق، بحكاياتها ومعاناة أبطالها. ■

أحمد أبو خليل

التطبيع مع طبيعة مجتمعنا

كلما وقعت جريمة كبرى بشعة سارع المعلّقون إلى القول إنها غريبة عن طبيعة مجتمعنا، وفي السنوات الأخيرة كثرت تلك الجرائم الغريبة عن طبيعة مجتمعنا.

لكن، لماذا لا نسأل عن «طبيعة مجتمعنا» نفسها، فلعلها تكون هي نفسها قد تغيرت، ويكون علينا بالتالي أن نقوم بعملية تطبيع جديدة مع الطبيعة الجديدة لمجتمعنا.

إن تحديد مواصفات جديدة لطبيعة مجتمعنا سوف يخفف من التوتر الناتج عن الاستغراب في كل مرة، ومن ناحية إحصائية، فإن تحديد طبيعة مجتمعنا بما يضمن استيعابها للأنواع الجديدة من الجرائم، سوف يقلل عدد الجرائم الغريبة عنها، وهو بدوره ما سيقلل حالات الاستغراب وما يتلوها من توترات.

إن الدعوة لإعادة النظر بطبيعة مجتمعنا سوف تشكل استجابة لتعليق شهير يكرره كثيرون مع كل جريمة بقولهم: «القادم أعظم»، أو «ياما رايح تشوف»، أو «هاي ولا شي». ■

الزوبعة من وجهة نظر فنجان

بمواجهة كثير من الأزمات والقضايا الكبرى التي تثار في البلد، يسارع متخصصون وخبراء في «التهوين» إلى وصفها بأنها ليست أكثر من «زوبعة في فنجان»، وهم بذلك يرون أن الأزمة صغيرة وتحت السيطرة، ولا يرون مبرراً للاهتمام الكبير بها أو الخشية من توابعها.

في الواقع، لا ينبغي الاستهانة بكون أمر ما مجرد «زوبعة في فنجان»، وربما يتطلب الأمر أخذ وجهة نظر الفنجان نفسه، فالزوبعة التي داخله سوف تُعدّ حدثاً كبيراً قد يخلخل أركانه كلها ويعكّر صفوه، بل إنها سوف تُعدّ حدثاً مهماً بالنسبة للقهوة التي في الفنجان أيضاً.

مثلها مثل الأزمات الكبيرة، فإن كثرة الزوبعات التي تحدث في الفنجان نفسه يكون لها أثرٌ في مستقبل الفنجان كله. ■

للفنان الروماني كونستانتين بافل

الخبرة في السوق العالمية لا تكفي

خلال السنة الأولى من تعويم أسعار المشتقات النفطية، طوّرَ الأردنيون مهاراتهم وخبراتهم في متابعة السوق العالمية للنفط، وصاروا يتوقعون اتجاهات الأسعار المحلية، وبناء على ذلك يقيّمون خططهم في «التفليل» أو عدمه.

في آخر تعديلَين للسعر، توقّعَ الناس أن يكون هناك انخفاض، أو على الأقل ثبات في السعر، لكنهم تفاجأوا برفع السعر، وقيل حينها إن معادلة تحديد السعر النهائي للمشتقات لا تتوقف فقط على السعر العالمي، وإن هناك عناصر أخرى لها دور، بخاصة لجهة اعتماد معدل السعر في آخر شهر، وليس فقط السعر قبيل التعديل.

من الواضح الآن أن الخبرة في الأسواق العالمية وحدها لا تكفي، وعلى الأردنيين تطوير مهاراتهم بحيث تكون شاملة، وإلا فإن مصير استراتيجيات «التفليل» لديهم سيكون معرَّضاً للخلل. ■

الرعيل الأول من المرضى

توقفت الحكومة عن إعلان الرقم اليومي للإصابات الجديدة بمرض أنفلونزا الخنازير، من جهة، لأن الرقم أخذ بالتزايد مما يصعّب عملية الإحصاء، وبخاصة تحديث هذا الإحصاء، ومن جهة أخرى لأن الأمر قد يسبب بعض القلق غير المبرَّر عند الناس.

المصابون الأوائل استولوا على كل «الوجاهة الاجتماعية» للمرض، فقد انتشرت أخبارهم، وبعضهم ظهر في وسائل الإعلام من صحف وتلفزيونات، والتُقطت لهم الصور وأدلوا ببعض التصريحات، بمعنى أن مرَضهم كان خبراً، وأن شفاءَهم كذلك.

إذا استمر انتشار مرض أنفلونزا الخنازير، فستنشأ في المجتمع الأردني فئة المصابين الأوائل، أو الرعيل الأول من المصابين. ■

الفنار

سهى شومان: تراسُلات الروح بين الذكرى والخيال

حسين نشوان

أمران يتنازعان حياة سهى شومان: الذكرى، والخيال.

في الأول تظل رانيةً إلى وطن يحزُّه الاحتلال. كان والدها أحمد حلمي عبد الباقي، وهو بالمناسبة شاعر، تسلمَ قيادة حكومة عموم فلسطين بغزّة 1948. كما غاب شريك العمر، بعد معاناة جالدَ فيها «السرطان».

وفي الثاني، لوحةٌ تجمع فيها كل حبِّها ووفائها وصبرها المسكون بحزنٍ لا يفارق ملامح تندى عن سمة الصابرين وطمأنينتهم.

ولفرطِ حُبٍّ يحسب أن أبناء هذا الزمان أضاعوه في متاهات الدنيا وضجيجها، اختارت الفنانة التي عشقت البترا، مثوى زوجها خالد شومان، مزاراً لها على قمة في المدينة الوردية، وفي عزلتها الصوفية، تناجي الذكرى بلوحات مقطوعة من سطح المكان وفراغاته وحزوزه وكُتَله، التي تضجّ بأصوات وأثرِ خُطى تركها الأنباط. وهي من أوائل الفنانين الذين استعاروا رملَ البترا، ومزَجوا القماش بحُزَم ألوانه، وزخرفوا لوحاتهم بتعرجاته، فجاءت أعمالها تشبه حيطان الكهوف العتيقة. تعبيراً عن اهتمامها بالنسيج الاجتماعي للمنطقة، أسست سهى في العام 1989 جمعية في البترا لتوفير فرص عمل للأهالي هناك.

دارة الفنون التي كان اتخذ رئيس الحكومة الأسبق سليمان النابلسي، أحد مبانيها مسكناً له، كما قائد الجيش البريطاني بك باشا، وشاعر الثورة العربية الكبرى فؤاد الخطيب، هي كل عالمها. تمثل الدارة مشروعَ سهى الذي يضارع الروح. كانت الدارة قبل ذلك جزءاً من مشروع ثقافي وتنويري اقترحه البنك العربي لتدشين مؤسسة شومان بتشجيع وبدعم من زوجها، وقت كان شقيقه عبد المجيد شومان، نائباً لرئيس مجلس الإدارة، ومديراً عاماً للبنك العربي بفروعه التي تزيد على 150 فرعاً في العالم، غير أن هذه الشراكة انفصمت بُعيد رحيل خالد، وتخصصت الدارة التي حملت اسمه تكريساً لذكراه، بالفنون التشكيلية، والبصرية بعامة، فيما ظلت مؤسسة شومان ومنتداها يركزان على المحاضرات والندوات والإصدارات والمكتبات.

لم تغب الدارة عن مسؤولياتٍ نهضت بها المؤسسة قُبيل التسعينيات وخلالها، كمتنفس للنخبة والفنانين والمثقفين في إعلاء صوت الحوارات التي تتصل بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولفترة طويلة ظلت تنوب عن الأحزاب السياسية التي غيبتها مرحلة الأحكام العرفية، وهو دور واصلته الدارة عبر خطاب يرى في المواجهة والحوار مع الآخر، وسيلة لإبراز طاقة الإنسان الجمالية والثقافية، وأداة للنهوض والتقدم.

وُلدت سهى، في القدس ورصدت المعاناة بعينيها وكل حواسّها، فنانة تنتمي إلى قضيتها، وتوجّه الدعم للعديد من الفعاليات الفنية والثقافية في فلسطين، يصدُر عشقها عن بحثٍ عن مواطن القوة التي تستوطن إبداع الشباب، وتتوقف كثيراً عند فكرة الكبرياء، وتعوّل على السلام الذي يحفظ كرامة الإنسان، وتمقت التطرف حيثما كان. لكنها لا تساوم على الجرح والدم، فقد طردت السفير الإسرائيلي أثناء حضوره أحد النشاطات، قائلة: «أبناؤنا يموتون وأنتَ تجلس في الصف الأول، تستمتع بجراحهم، اخرج..».

كان للتحولات الأخيرة بُعيد الانتفاضة، تأثير في تقنياتها الفنية، إذ اتجهت إلى «الفيديو آرت»، لإبراز الحركة والصوت بالبعدَين الثالث والرابع، بعد أن أدركت أن السطح لا يلبي حاجات التعبير، فكان عملها الفني «بكفي مشان اللّه»، بعد «الزمن والضوء»، بمثابة صرخة لوقف القتل وإراقة الدم المجاني، واستراقة نظر للجنون الذي يجري في غير مكان من زوايا الكرة الأرضية.

الفنانة سهى شومان التي يقال إن ثروتها تقدَّر باكثر من ربع مليار، لها قلب يتسع لمليار إنسان، لطيبةٍ وكرم وبساطةٍ ورقّةٍ وحبٍّ للإنسان، فرغم ما تمتاز به الأزياء التي تختارها من أناقة، إلا أنها تتسم بالبساطة، وغالباً ما تتشابه خطوط أزيائها مع ألوان لوحاتها التي يغلب عليها التُّرابيّات، والأسود، لعشقٍ لرمل البترا ولحزنٍ شفيف تركه غياب زوجها الذي وفر لها ما تتمنى لنجاحٍ مشروعها الفني.

في العمل لا تجامل، وهي صارمة إلى حدٍّ لا مجال للنقاش فيه، تسمع من الجميع، غير أنها تنفذ ما يشيره عليها عقلها المليء بالبرامج والأفكار التي تَعهَد بتنفيذها إلى العاملين لديها كل صباح، وكأنها قضت ليلها في إعدادها لنهارٍ مقبلٍ يُشرق بالعمل والجدّ.

أمٌّ حنونٌ، وستُّ بيت راقية، لها ابن وابنة: عمر، وعايشة، ولم تكن تركن إلى أحد للعناية بهما، إذ تحضر الوجبات لهما بنفسها، وتجلس إلى جوارهما تغنّي لهما وتقصّ على مسامعهما الحكايات حتى يسرقهما النوم.

في بيتها المتواضع جوار الدوار الرابع، جمال وافر تنطق به لوحات وأثاث بسيط اختارته بعين الفنانة، وقليل من البذخ. وفي النشاطات التي تقيمها الدارة، تختار أن تكون بين الحضور ومعهم، وتسأل، وتودّ لو تقابل كلَّ واحد منهم تستمع إليه، وهي تنأى عن الأضواء، وغالباً ما تحيل الإعلام إلى أصحاب الاختصاص في الدارة، وتدع النشاط الذي تقيمه يتحدث عن نفسه.

تشتغل سهى بدأب على لوحاتها، وهي لا تبيع أعمالها بأي سعر، إذ تحتفظ بها لنفسها، ولا تؤمن بالتفريق التجنيسي لأعمال تميز بين منجز الرجل والمرأة. وهي مخلصةٌ لمعلمتها فخر النساء زيد، وتحتفظ بالعديد من أعمالها.

تحرص أن تكون متميزة وسبّاقة في كل شيء، وتصادف متعتها الكبرى في السفر، لأنه وسيلة المعرفة وصفاء النفس. ■